









# المحكمة

مجلد قضائى

تحت إشراف المحكمة

*"Je suis royaliste, je n'ai jamais été absolutiste. La puissance royale a besoin d'être limitée par la presse et le Parlement. Sans quoi il en va comme en Russie, où tout est fait par des fonctionnaires influencés par la Cour."*  
Bismarck.

السنة السابعة

العدد الاول

عدد اكتوبر سنة ١٩٢٦

الادارة بيدان سوارس نمرة ٣

مطبعة النهضة  
بشارع الخليج الناصرى نمرة ٦  
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قبة الاشتراك ٧٥  
والطلبة ٤٥







المرحوم احمد بك لطفى المحامى الشرير  
تقيب المحامين سابقاً

“Voici celui qui fut, entre tous, un grand avocat, un grand  
citoyen et un grand juriste.”

## الاستاذ احمد بك لطفى

فى الساعة السابعة من مساء يوم الاحد العشرين من شهر صفر سنة ١٣٤٥ والتاسع والعشرين من شهر اغسطس سنة ١٩٢٦ بمدينة الاسكندرية وفى حي بولكلى بالرمل انتقل الى جوار ربه المرحوم الاستاذ احمد لطفى بك نقيب المحامين السابق غير متجاوز الرابعة والخمسين من عمره ولم تمض غير بضعة دقائق حتى قلت اسلاك التليفون نعيه الالىم الى أهله واصدقائه بمصر فكان لوقع الخبر فى قلوبهم صدمة أسى ملأت قلوبهم وبلبلت أفكارهم

وفى الساعة الرابعة من اليوم التالى ( الاثنين ) احتفل بنقل رفات الفقيد الى محطة سيدى جابر فى مشهد رهيب مشى فيه كبار رجال الامة من وزراء ومستشارين وقضاة ومحامين وعلماء واعيان ونجار . وفى منتصف الساعة الثانية عشرة وضع نعش الفقيد فى القطار وصحبه مندوبان عن مجلس النقابة وهما الاستاذان صليب بك سامى واحمد رشدى بك فوصلت محطة مصر فى منتصف الساعة السادسة من صباح يوم الثلاثاء

وفى الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم المشهود احتفل بتشيع جنازة الراحل الكريم احتفالاً لم تشهد البلاد الا فى أيام محنها ومصائبها فى عظماء رجالها واشترك فى تشيع الجنازة عدد كبير من وزراء الدولة الحاليين والسابقين واعضاء البرلمان شيوخاً ونواباً ومستشارى محكمة الاستئناف وقضاة المحاكم الاهلية والعلماء ورجال المحاماة الاهلية والشرعية والمختلطة وغيرهم من الوجاه والادباء والاعيان وكبار الضباط وطلبة المدارس وكان كل المشيعين متأثرين تأثيراً عميقاً لهذا المصاب الجليل الذى دوهمت به الامة فى وقت هى فيه أشد ما تكون حاجة الى رجالها العاملين باخلاص ثم وورى التراب مبكياً من جميع مشيعيه بمدفن عائلته بالامام الشافعى بعد أن ابته عدد عديد من اصدقائه وعارفى فضله ومن بينهم حضرات الاساتذة محمد على باشا وويصا بك واصف ومحمود بك ابو النصر

تخرج الفقيد من مدرسة الحقوق الخديوية بمصر فى سنة ١٨٩٦ وهو شقيق المرحوم عمر بك لطفى الذى كان استاذاً بالمدرسة المذكورة فوكيلاً لها وبعد أن ترك المدرسة التحق بقسم قضايا الاوقاف ثم اشتغل بالتدريس بمدرسة البوليس ثم انتقطع بعد بضعة سنين للاشتغال بالمحاماة وتجلت مواهبه العالية فى القضايا السياسية الكبرى التى اتهم فيها بعض الزعماء السياسيين ورجال الصحافة فى العهد السابق

ولما تأسست نقابة المحامين انتخب فى سنة ١٩١٢ عضواً بمجلس الادارة . وفى سنة ١٩١٤

وكيلاً للنقابة واعد انتخابه عضواً بالمجلس في سنة ١٩١٥ ثم انتخب تقيياً في سنة ١٩١٦ واعد انتخابه تقيياً في سنة ١٩١٧ وفي سنة ١٩١٩ انتخب عضواً بالمجلس وبقى به الى سنة ١٩٢١ وفي سنة ١٩٢٥ انتخب عضواً بالمجلس ثم تقيياً وبقى به عضواً الى أن توفي الى رحمة الله في شهر اغسطس سنة ١٩٢٦

والفقيد آثار خالدة في خدمة النقابة وترقية شؤونها والعناية بأمورها وأمور المحامين وقد كانت له في نفوس زملائه ونفوس رجال القضاء مكانة قل ان يحوزها غيره لما امتزجت به روحه من رقة العواطف والادب العالي وجميل المعاشرة وعزة النفس ومجاملة الزملاء. وقد كان الفقيد محامياً قديراً لا يبارى في حل المضلات والمشكلات القانونية وكانت له فيها آراء سديدة أخذ بها القضاء مراتها وفضلاً عن اشتغاله بصناعة المحاماة فقد كان يضحى كثيراً من وقته في خدمة بلاده من طريق الاشتغال بالمسائل العامة المرتبطة بنهضة البلاد ومستقبلها فمجلة « المحاماة » باسم جميع المحامين تأسف جد الاسف لهذا المصاب الجليل وتقدم لعائلة الزميل الكريم اخلص عبارات العزاء وتسال الله ان يعوض الامة في فقده خيراً

## السنة السابعة للمجلة

بهذا العدد تدخل مجلة المحاماة سنتها السابعة . وقد بذلنا كل ما عندنا من قوة لنجعلها في مصاف المجلات القضائية الراقية . ولم نبخل عليها بشيء لا من وقتنا ولا من جهدنا ولا من قوانا لنجعلها مجلة جامعة مانعة يصح أن تكون مرجع جميع المشتغلين بالقانون من رجال القضاء ورجال النيابة ورجال المحاماة وأساتذة وطلبة . وقد أقبل عليها الكل اقبالا أيما اقبال وانا نبتهل الى الله ان يمدنا بروح من عنده لنسير بهذه المجلة الى ذروة الكمال

## مستمرات هذا العدد

صدرنا هذا العدد ببحث مفيد لحضرة الفاضل عبد المجيد افندى السيد نصر في شرح المادة ( ١٣٤ ) من قانون تحقيق الجنايات وفيه اورد ماآخذ هذه المادة وشرحها شرحا وافيا . ثم أعقبنا هذا البحث ببحث آخر في قانون الاسترداد الجديد وطريقة تطبيقه في المحاكم الاهلية لحضرة الاستاذ الفاضل سليم افندى ابراهيم سلام المحامى

وفي أثر هذين البحثين نشرنا :

عدد	
٧	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٨	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الكلية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الجزئية
٥	فتاوى شرعية صادرة من فضيلة مفتى الديار المصرية
٥	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
١٠	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
٧	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
١١	حكما صادرا من المحاكم البلجيكية
٧٣	فتكون المجلة ثلاثة وسبعين حكما وقرارا وفتوى .

ولم ننشر احكام المجلس الحسبي العالى لآتنا نشرنا احكام آخر جلسة عقدها قبل الاجازات :  
وأول جلسة بعد الاجازات ستعقد فى يوم ٧ نوفمبر سنة ٩٢٦ وسننشر احكامها فى عدد نوفمبر انشاء الله  
هذا وقد نشرنا بعد احكام المحاكم الشرعية مرسومين مهمين صدرتا بتاريخ ٣٠ مايو سنة ٩٢٦  
يتضمنان تعديل بعض نصوص لائحة ترتيب واجراءات المحاكم الشرعية : وبالنظر لاهمية هذين  
المرسومين نشرنا المذكرة الايضاحية لمشروعى المرسومين المذكورين فنلفت اليها انظار القراء : وعلى  
الخصوص ما تعلق منها بتصرفات الاوقاف وبالطعن فى الخطوط والاوراق والشهادة والقضاء على  
الغائب وبالتنفيذ المؤقت وبنفقة ممتدة الطهر فان وزارة الجقاية قد اوضحت فى هذه المذكرة النقص  
الذى كن فى التشريع القديم وابانت حكمة التعديل الذى ادخلته فى التشريع الجديد ؟

رئيس تحرير المجلة

عزير هانكى

## المحاضرة

عدد أكتوبر

١

بحث

في المادة ١٣٤ جنابات

(١) نص المادة ١٣٤ ومأخذها .

نصت المادة ( ١٣٤ ق ت ج ) في باب محاكم المخالفات على أن الكاتب ينلو أوراق التحقيق . . . . الخ ثم يسأل القاضي المتهم عما اذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا « فان أجاب بالإيجاب يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة » وان أجاب بالسلب شرح عضو النيابة التهمة ويقدم المدعى بالحقوق المدنية طلباته . . . الخ وأحالت على هذه المادة في حكمها المادتان ( ١٦٦ ق ت ج ) و ( ٤٤ ) من قانون تشكيل محاكم الجنابات . فمن قول المادة « يسأل القاضي المتهم - فان اعترف حكم بغير مناقشة ولا مرافعة » ومن احالة المادتين

دعاني الى البحث في هذا الموضوع وجود غموض ظاهري في مدلول المادة ( ١٣٤ ) من قانون تحقيق الجنابات ووجود تناقض في الوقت ذاته بينها وبين نص المادة ( ١٣٧ ) من هذا القانون .

وسأتناول في بحثي النقاط الآتية :

١ - مأخذ هذه المادة

٢ - النظرية عند من أخذنا عنهم النص

٣ - فساد هذه النظرية في القانون المصري

٤ - التوفيق بين مأخذ النص وروح

التشريع عندنا

٥ - حقيقة النص وغرض الشارع المصري منه

رغبة وتوفرت فيه شروطه القانونية . فهو لا يجيز تجزئته ولا المدول عنه بل يشترط أن يؤخذ اعتراف المتهم جميعه ويجيز للمحاكم أن تبني عليه حكمها . وقد وضع ذلك « Hanis » في كتابه مبادئ القانون الجنائي فقال

“A free & voluntary confession by the defendant before the magistrate, if duly made & satisfactorily proved is sufficient to warrant a conviction without further corroboration.

The whole of the confession must be taken into account, the part favourable to the prisoner as well as that against him (1)”

من هذا نرى أن اعتراف المتهم أمام التحقيق الابتدائي كاف لإدانة من غير افتقار لأي دليل آخر . وكذلك الحال في المحاكمة يقضى القانون الانكليزي بأن الاعتراف يكفي أساساً للأدانة . ولم يجعل القانون المذكور الاعتراف حجة في المسائل الجنائية اعتباراً لأن المبادئ التي أخذ بها الشارع الانكليزي تقضي بذلك - إذ مادام القانون الانكليزي يعتبر الدعوى الجنائية نزاعاً خاصاً بين شخصين أو أكثر فالمنطق يقضي بتمشي القواعد الخاصة بالدعوى المدنية على الدعوى الجنائية - ومن المعلوم أن الدعوى المدنية نزاع خاص بين شخصين أو أكثر - واعتراف المدعى عليه يعتبر دليلاً قانونياً يلزم القاضي الحكم على مقتضاه - ولا تجوز تجزئته ولا المدول عنه - لهذا لم يتردد الشارع الانكليزي في تطبيق تلك القواعد على الدعوى الجنائية وكان من جراء ذلك أن اعتبر الاعتراف دليلاً قانونياً في المسائل الجنائية

( ١٦٦ ق ت ج ) و ( ٤٤ ق ت م ج ) يفهم أن الشارع المصري ربما قصد بالاعتراف أن يجعله دليلاً قانونياً - فهل هذا ما قصده الشارع المصري حقيقة ؟

أخذ الشارع المصري هذا النص عن الشارع الانكليزي - فوجب والحالة هذه - البحث في قوة الاعتراف من حيث هو دليل قانوني أو اقناعي عند من استقيناهم تشريعنا . ثم تقارن ذلك بروح التشريع عندنا وما هو جار عليه العمل في محاكمنا . فان وافق الفرع أصله فالأمر ظاهر وان خالفه عاجلنا سبب هذا الخلاف بشئ من الايضاح . واليك البيان :

## (٢) نظرية القانون الانكليزي

### في هذا الموضوع

يفترض القانون الانكليزي أن الدعوى الجنائية نزاع خاص بين مدع ومدعى عليه . وبناء على ذلك يلزم المدعى بالاثبات - اما ان اعترف المدعى عليه لم يبق هناك أمام القضاء الا اصدار الحكم - فلم يفرق القانون الانكليزي والحالة هذه - بين الدعويين الجنائية والمدنية وكان بناء على ذلك أنه اعتبر الاعتراف في الدعويين واحداً وبعبارة أوضح « أنه اعتبر الاعتراف دليلاً قانونياً في الدعوى المدنية والجنائية على السواء »

### سبب اعتباره الاعتراف

#### دليلاً قانونياً

ان الاعتراف في القانون الانكليزي حجة متى صدر عن المتهم اختياراً وعن رغبة دون

(١) هاري ص ٣٧٣ - وقارن ذلك بأرشيوليه

(٣) فساد هذه النظرية وعدم موافقها

### لمبدأ الشارع المصرى

معلوم عندنا أن القاضى الجنائى له مطلق الحرية فى تقدير كل دليل يقدم اليه ما دام أن مهمته تنحصر فى الوصول الى الحقيقة - التى هى بيت القصيد فى نظر العدالة - ولا يتسنى له حسن التقدير وجودة الاستنتاج ان قيده الشارع بقيود وأوجب عليه الالتزام بها. لأن التقييد أقل ما فيه أنه يقف بالفكر عن الاستنتاج الصحيح ولا يمكن القاضى من حرية البحث اذ يرى هذا نفسه وقد أصبح ملزماً بالحكم بناء على دليل معين اعتبر الشارع الانكليزى كما سبق بينا ذلك أن الدعوى الجنائية نزاع خاص بين شخصين - وكان هذا الاعتبار أساس افتراضه أن الاعتراف دليل قانونى . فهل صحيح أن الدعوى الجنائية نزاع خاص بين شخصين ؟

إذا بحثنا فى معنى العقاب وبيان أسبابه رأينا أن ذلك يكون عادة باسم الهيئة الاجتماعية وللصالح العام . تخشى الهيئة الاجتماعية تكرار الجرائم فتوقع بالمجرم عقوبة من شأنها ردعه وتأمين الناس . وما كان المجرم الاشخصاً استهان بالرباط الاجتماعى الذى يربطه بباقي أفراد الامة وخالف القواعد المرعية فيها فآثار بذلك ضد نفسه سخط باقى الأفراد وكرهيتهم له . أفبعد هذا نسل بأن الدعوى الجنائية نزاع خاص بين شخصين أو أكثر ؟ ان التسليم بذلك معناه أن مشروعية العقاب ومرجه فى

المسائل الجنائية تعد حدث لشخص من آخر يريد تعويضاً عنه وبعبارة أوضح مشابهة بالمسائل المدنية فى استرداد دائن دينه . ان مرجع العقاب ومشروعيته فى المسائل الجنائية لأبلغ من ذلك وأسمى . ان مرجعه الى حقوق الهيئة الاجتماعية ودفع الأذى عنها بعزلها المجرم عن باقى الأفراد مؤبداً أو مؤقتاً حسب ظروف الأحوال لنصمه بعار يكون حائلاً بينه وبين باقى الأفراد . غريب اذن أن نرى بعض الشرائع تعتبر الدعوى الجنائية ملكاً خاصاً للمدعى والمدعى عليه - وأغرب من ذلك أن نرى الشارع الانكليزى يقرر ذلك أيضاً وقد كان من محبذى فكرة التمثيل من غير محاكمة بالمجرم الذى يرتكب فعلاً يمججه الجمهور ويستتبعه "lynching lynch v.i. to judge & punish without the usual forms of law."

وذلك تخفيفاً لتأثير الجمهور واشفاء لعاطفة حب الانتقام من قلوب الشعب . الحقيقة ان الشارع الانكليزى أخطأ فى هذا الفرض وكان واجباً ان يعتبر الدعوى الجنائية ملكاً للهيئة الاجتماعية المهيمنة على الافراد المعبرة عن شعورهم جميعاً لملكها خاصاً لفردين مدع ومدعى عليه - وان قياسه تلك الدعوى على الدعوى المدنية لقياس مع الفارق . فالمجرم فى الاولى وقع على الجميع وتأذى منه الجميع . وبعبارة أخرى قد أصاب الهيئة الاجتماعية أثره . فكان من حقها القصاص من مرتكبه وتوقيع العقاب عليه - عكس الدعوى المدنية فالتمدى فيها لم يقع إلا على حق المدعى أى على حق شخص لم يتعد تأثيره غيره

نظامية تملكها الهيئة الاجتماعية دون سواها - وليس من العدل في شيء ان توقع العقوبة على متهم دون أن يرتكب جرماً وإنما اعترف خوفاً من خطر يحدق به أو رهبة من عظيم أو تحت تأثير عامل ما - لهذا أصاب القانون المصري في اعتباره الاعتراف كغيره من الأدلة - دليلاً اقناعياً - يأخذ به القاضي ان اتضح له صدقه ويتركه ان ظهر له فسادده ويجزئه ان رأى ان العدالة تقضى بذلك .

(٤) التوفيق بين هذا المبدأ ونص

المادة وبين الأخيرة ومأمورها

إذا قرأنا نص المادة (١٣٤ ق ت ج) - وعرفنا هذا المبدأ الذي قرره الشارع المصري وأيده فيه القضاء لاشك اننا نتساءل عن سبب هذا التناقض وهل خرج الشارع عن مبدئه وهو « ان الاعتراف دليل اقناعي » - الى التقرير ثانية بأنه قانوني حسب نص هذه المادة ؟ أجاب الشراح على ذلك بالسلب وقالوا ان الاعتراف الذي يحصل بناء على استجواب القاضي للمتهم - هذا الاعتراف - لا يخرج عن كونه دليلاً اقناعياً واليك رأى جرانمولان في ذلك<sup>(١)</sup>

“l'aveu judiciaire, qu'il ait été spontané ou provoqué par un interrogatoire, ne fait pas nécessairement foi contre le prevenu ou l'accusé; il reste soumis, comme toute autre preuve, à l'appréciation du juge qui ne doit suivre que son intime conviction.

ومن هذا يتضح لنا ان الاعتراف دليل اقناعي خاضع لتقدير المحكمة حتى الاعتراف المنصوص عنه في المادة (١٣٤ ق ت ج) فهو

(١) جرانمولان ج ١ ص ٣٠٠ ن ٤٩٤ ق

لهذا نرى ان الأساس الذي بنى عليه الشارع الانكليزي نظريته أساس واه وفاسد كانت نتيجته أن اعتبر الاعتراف دليلاً قانونياً ومتى كانت الأساس خطأ فالفرع لا محالة خطأ كذلك . وإذا عرفنا ذلك وجب أن نقف على ما هو جار عليه العمل في القانون المصري . نعم أخذ الشارع المصري نظريته من القانون الانكليزي ولكنه خالفه في اعتباره الدعوى العمومية ملكاً خاصاً بين متنازعين وأخذ بالرأى القائل بأنها ملك للهيئة الاجتماعية - ولهذا أعطى القاضي من سلطة البحث والتقدير ما يمكنه من الوصول الى الحقيقة ولم يقبده بالأخذ بدليل معين وكان بناء على ذلك أن جعل أمر تقدير الاعتراف موكولاً لمهدهته . له أن يأخذ به ان شاء وله ان شاء ان يرفضه - أي أنه « نظر الى الاعتراف كدليل اقناعي فقط »

عرف الشارع المصري أن الاعتراف قد يكون الغرض منه مجاملة لقريب أو فخراً بارتكاب جرم أو عطاء من عظيم أو جملان من راس أو خوفاً من سطوة ذي بأس - عرف ذلك كله فلم يتردد في اعتبار الاعتراف دليلاً اقناعياً ولم يحذو حذو الشارع الانكليزي في قياسه على المسائل المدنية في ذلك . اذ رأى ان هذه الأخيرة ماهي الا مصالح شخصية مبنية على اتفاقات من عمل الخصوم . فاذا اعترف أحدهما بدعوى الآخر فلا اعتراف دليل قانوني يلزم القاضي بالتمسك به وبناء الحكم على مقتضاه . عكس المسائل الجنائية - فهي مسائل

يحمل الاعتراف دليلا قانونيا يحكم القاضي بناء عليه دون مناقشة ولا مرافعة .

قد يقال من جهة أخرى ولكن كيف التوفيق بين النص وما أخذه ؟ والرد بسيط . نعم ان الشارع المصري قل هذه النظرية أو هذه المادة عن الشارع الانكليزي . لكن ذلك المبدأ الذي قلنا عنه لا يلتم ومبادئنا - لهذا خالفناه - وليس في ذلك أي تناقض - فالمبدأ الانكليزي - وان أخذ برأيه في القانون المصري - الا انه قد تغير معناه بتفسيره مع باقي النصوص المصرية فاستوي معها وترك صبغته الأولى فلا غرابة بعد ذلك اذا اعتبرنا الاعتراف دليلا اقناعيا رغم مخالفة المآخذ وظاهر النص .

( ٥ ) حقيقة النص وغرض الشارع منه

واذ قد عرفنا ان النص المصري ( المادة ١٣٤ ) قد خالف أصله وهوالقانون الانكليزي وتغيرت جنسية الانكليزية باستوائه مع نصوص القانون المصري يصح ان نخرج بنتيجة لهذه المادة بل لهذا البحث وهي :-

أن الشارع المصري لم يقصد بالنص ما قد يفهم من ظاهره أي انه يريد ان يجعل الاعتراف دليلا قانونيا بل بالعكس من ذلك فانه يعتبر الاعتراف دليلا اقناعيا - وأما النص فالتقصده منه « بيان الاجراءات التي يجب ان تتبع في الجلسة فقط » . وبهذا الحل نرى ان النصوص تستقيم وان التناقض الذي يظهر بين المادتين ١٣٤ و ١٣٧ قد يزول ؟

عبد المجيد السيد نصر

لم يخرج عن كونه دليلا اقناعيا . ولم تتردد المحاكم مطلقا في الأخذ بهذا الاعتبار . ونظرت اليه كأحد الأركان الخاصة بتقدير الوقع - لا يرتبط القاضي به - ويراقب صحته بواسطة الشهادة وغيرها من الأركان التي بين يديه . اذا عرفنا هذا وعرفنا أيضا ان مأخذ نص المادة ( ١٣٤ ) هو القانون الانكليزي فكيف نوفق اذن بين مأخذ النص وغرض الشارع منه ؟ والجواب على ذلك بسيط . حقيقة ان الشارع الانكليزي قصد بالاعتراف جعله دليلا قانونيا وهو رأي يتفق مع مبادئه التي جرى عليها ولا شك ان تلك المبادئ تخالف مبادئ التشريع المصري . واذا صح ان كل نص غامض يجب ان يفسر في ظل باقي النصوص - نرى ان نص المادة ( ١٣٤ ) لا يستقيم ان هو فهم على ظاهره مع مبادئ القانون المصري . اذ روح التشريع عندنا تدل دلالة لا شك فيها على عكس ظاهر النص . فكما سبق ان بينا ان القانون المصري يعتبر الاعتراف دليلا اقناعيا وقول المادة ( ١٣٤ ) - « يحكم القاضي ان اعترف المتهم من غير مناقشة ولا مرافعة » - قول المادة هذا يفهم منه ان الاعتراف دليل قانوني .

من هذا نجزم بأنه لا بد ان يكون المشرع المصري قد قصد بالمادة شيئا آخر خلاف الظاهر من نصها . هذا الغرض الذي رضى به الشارع ساعة وضع هذه المادة - هو ترتيب الاجراءات فقط - ولم يدبر بخلافه مطلقا ان

## ٢

في قانون الاسترداد الجدير وطريقة تطبيقه  
في المحاكم الأهلية

دفعني الى خوض هذا البحث ما يصدر كل يوم من أحكام المحاكم الأهلية تطبيقاً لهذا القانون وقل أن ترى بينها حكيم صادرين من محكمتين وبينهما توافق واجماع على تطبيق هذا القانون حسب قصد الشارع منه . وقدما كانت دعوى الاسترداد عقبة كؤودا في سبيل تنفيذ الأحكام وكان نقص النص في قانون المرافعات الأهلي مما يدعو الى الأسف والنقد فيما كان ذلك القانون يتطلب الحكم في هذه الدعوى على وجه الاستعجال لم يضع لها قواعد خاصة بالظمن في الحكم الصادر فيها ولا هو أعطى المحكمة حقاً خاصاً في أن تشمل حكمها بالفاذ المعجل ولم يلتفت الى امكان رفع دعاوى أخرى لاسترداد نفس الأشياء التي استردت من قبل وأوقف استردادها البيع وأيضاً كان الحكم في دعوى الاسترداد التي يجب أن يحكم فيها في أول جلسة قدمت اليها قابلاً للاستئناف بحسب النصاب وميعاد الاستئناف اما ثلاثون أو ستون يوماً بحسب الأحوال وكانت المعارضة جائزة في الحكم الغيابي الصادر فيها ولا ينقضي ميعادها الا بعد علم الخصم بالتنفيذ وتنفيذ الحكم الغيابي القاضي برفض دعوى الاسترداد يكون طبعاً باعلان البيع فإذا عارض الغائب يوقف البيع لأن

المعارضة توقف التنفيذ وميعاد الاستئناف بعد ذلك موقف للتنفيذ أيضاً قلنا ضج المتقاضون من هذا النظام الذي لا يتفق مع مبدأ حسن سير العدالة واحترام الأحكام الواجبة التنفيذ تنبه الشارع الى وضع القانون الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٢٥ المعدل لنص المادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ مرافعات أهلي وأحاطه بسياج متين من القيود التي لا مطلق من ورائها لمشاكس غير جاد في دعواه . ولكن ظهر أن طريقة تطبيقه في مختلف المحاكم كما ذكرنا أثبتت أن العلاج لا يزال غير شاف للداء ولا واف بالمرام وستقتصر هنا على ايراد ما به من الغموض الذي جر الى تضارب آراء القضاة وتباين مذاهبهم في تطبيقه ونذع ما عدا ذلك من أوجه النقد الى فرصة أخرى : حتم القانون الجديد أنه « يجب أن تشمل صحيفة دعوى الاسترداد على بيان دقيق لأدلة الملكية أو على صورة مستند التملك ان كان والا كانت باطلة ولا يزول هذا البطلان بحضور الخصام » فكان من أثر ذلك أن بعض المحاكم ترى القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً اذا أتى المسترد في صحيفة دعواه ببيان موجز لمستنداته كذكر التاريخ والنص على ان كان ثابتاً أو غير ثابت وان كانت مسجلة أم غير مسجلة وأسماء المتعاقدين وإشارة بسيطة الى موضوع التعاقد (وهذا هو المعقول) ولكن بعض المحاكم من جهة أخرى يذهب بها التطرف الى أقصى حد وأبعد مدى فنحن نقل صورة المستند الذي يرتكن عليه المسترد وإثباته في صحيفة دعواه سطوراً سطراً وكلمة كلمة والا كانت الصحيفة في

نظرها باطلة وبعض المحاكم تكتفي إن ذكر المسترد بعريضة دعواه انه يعتمد في اثبات ملكيته للمنفقات المستردة على البينة أو شهادة الشهود . وترى في هذا كل الكفاية لنفاذ قصد الشارع ولكن البعض من جهة أخرى ترى أن البينة أو شهادة الشهود « لفظ عام مبهم » ويجب تسمية الشهود وما سيشهدون به حتى يقال أن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً والا فصحيفة الدعوى باطلة . وما أغرب هذا الرأي الذي لا يدل الا على استنتاج مقيم فانه فضلاً عن أن ذلك لا يؤخذ من عبارة الشارع فانه لا يمكن لأحد أن يتنبأ بما سيشهد به الشاهد إذ ربما اعتقد أن الشاهد عالم بحقيقة دعواه وسيشهد لمصلحته فتأتي النتيجة بالعكس ( وكثيراً ما يحصل ذلك ) فضلاً عن الخطر في تعرف خصمه لشهوده اذ ربما يصل الى التأثير عليهم وكثيراً ما يحصل ذلك اذا كان للخصم نفوذ وكذلك نص هذا القانون أيضاً على انه ان قضى برفض دعوى الاسترداد فان الكفالة المنصوص عليها في المادة ٤٧٨ تصدر على سبيل الغرامة . فجرى كثير من المحاكم على اتباع ذلك حتى في حالة الحكم بىطلان صحيفة الدعوى

مع ان ذلك لا يؤخذ من منطوق النص ولعل السبب راجع الى فهم كثير من القضاة من ان القانون الجديد انما وضع لمصلحة الحاجز قط لا لمصلحة المداله أصلاً ثم تأتي مصلحة الحاجز تبعاً - فجرت المفالاة في تطبيقه بهذا الفهم الى ما ترى من التناقض في الاحكام - والرأى عندي انه ما دام المسترد قد برهن لآخر لحظة انه جاد في دعواه غير مسخر وما دام قد قام بما فرضه عليه القانون من دفع جميع الرسوم والكفالة الباهظة التي ينوء بحملها الكثيرون وأشار اشارة واضحة الى مستنداته أو الى الطريق الذي سيتخذه في اثبات ملكيته ثم قام بعد ذلك بقيد الدعوى ( لا كما كان يتبع قديماً من انه يرفع الدعوى ويترك الحاجز يقيدھا ) فيجب حتماً بعد ذلك افتراض حسن النية فيه وتناقش مستنداته أو أدلته بروح من التساهل يتفق مع قصد الشارع كما ذكرت . وما أحوجنا والحالة هذه الى اصدار قانون تفسير أو تعديل يقضى على الخلاف القائم ويضمن قيام العدل وصيانة الحقوق - والله الهادي الى أقوم سبيل ما

سليم إبراهيم سليم  
الحامى بالمنصورة

# انذامكم

## قضايا محكمة النقض والإبرام

بسبب الحكم بالبراءة مجردة عن الصفة الجنائية وقاصرة على شبه عقد أو شبه جنحة نظرت في أيهما المحكمة المذكورة

هذا فضلا عن أنه بالاحالة على محكمة النقض وعملا بالنصوص القانونية الأخرى المتعلقة بالطمع في الأحكام بطريق النقض والإبرام تعتبر القضية قد طرحت على المحكمة وفقا للقانون « وحيث ان السبب الأول من أسباب الطعن هو اذن في غير محله مهما تكن الظروف والحجج التي استند عليها رافع النقض في انتقاد التشريع الحالي

« وحيث ان السبب الثاني المقول فيه بوجود تناقض في الحكم ليس في محله أيضا هذا فضلا عن أنه انطوى على مناقشة موضوعية صرفة يعتبر قاضي الموضوع قد فصل فيها نهائيا ( طعن صالح محمد قاسم ضد النيابة العمومية نمرة ٨٥٣ سنة ٤٣ قضائية ورضوان قاسم مدع . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب المعالي والعزة حسين درويش باشا والمسيو سودان ومتولى غنيم بك ومحمد مصطفى بك مستشارين وجندي عبد الملك بك وكيل نيابة الاستئناف )

### محكمة النقض والإبرام

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٦

نقض . دعوى جنائية . دعوى مدنية . اختصاص القاضي الجنائي . بعد الحكم بالإبراء .

### القاعدة القانونية

للقاضي الجنائي النظر والحكم في الدعوى المدنية المطروحة أمامه وحدها حتى ولو كانت الوقائع أصبحت بسبب الحكم بالبراءة مجردة عن الصفة الجنائية وقاصرة على شبه عقد أو شبه جنحة نظرت في أيهما المحكمة المذكورة

### المحكمة

« حيث انه اذا لم يكن مطروحا أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الطعن فيه الا التضمنات المدنية وحدها فقد خفضت المحكمة التعريض المحكوم به على رافع النقض بمقتضى الحكم النهائي الأول المنقوض تخفيضاً كبيراً على اعتبار أن الدعوى المدنية ملحقمة بدعوى التبديد الجنائية وذلك عملا بالنصوص القانونية الصريحة التي تخول للقاضي الجنائي النظر في الدعوى المدنية حتى ولو كانت الوقائع أصبحت

دعى الحال وذلك انه حتى بغض النظر عن  
امكان اعتبار الواقعة سرقة بدلا من التبديد  
المنصوص عنه في المادة ٢٩٦ من قانون  
العقوبات وهو ما كان يترتب عليه سقوط  
الدعوى بالتأكيده بما ان السرقة تكون تمت  
اذن في نفس يوم وفاة المورث اى في ١٩ نوفمبر  
سنة ٩٢١ وبفرض التسليم مع الحكم الماعون  
فيه بأن كافة الاركان المكونة لحياة الامانة  
أو التبديد متوفرة في الوقائع التي اثبتها فيه  
قاضى الموضوع بماله من السيطرة المطلقة على  
الوقائع فلا يجب أن يغيب عن الذهن انه ما  
دامت العقود أو الاوراق المتنازع عليها قد  
تركت تحت يد رافع النقض على سبيل الوديعة  
فان الزامه برد تلك الاوراق التي تعتبر من  
الفروض المؤكدة انما تنشأ من يوم تكليفه  
بالتسليم الا أن الجريمة التي يمكن أن تكون  
وقعت منه قد ارتكبت في الحقيقة منذ اثبات  
رفض تنفيذ الزام التسليم رفضاً صريحاً في  
التكليف المذكور أو أى طريقة أخرى تقوم  
مقامه وعليه يكون مبدأ سريان التقادم من  
هذا الوقت

« وحيث انه لم يرد في الحكم المطعون فيه  
اى ذكر لا للطريقة التي ثبت بها رفض رافع  
النقض للتسليم ولا لتاريخ هذا الرفض فتكون  
الوقائع لم تبين بياناً كافياً في الحكم حتى تتمكن  
محكمة النقض من مراقبة ما اذا كانت الجريمة  
المعزوة الى المتهم قد سقطت أو لم تسقط  
ومن ثم يكون الحكم قد اشتمل على  
بطلان جوهري .

( طعن علام رحلان محمد ضد النيابة عمرة ٧٠٥ سنة  
٤٣ قضائية ، دائرة حضرة صاحب المالى أحمد طلعت باشا  
والهيئة السابقة )

## ٢

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٦

نقض . تبديد . خيانة الامانة . تقادم . مبدأ .  
التكليف بالرد . خلو الحكم من بيان  
طريقة رفض الرد والتسليم .  
بطلان جوهري .

## الفاعلة القانونية

في جريمة خيانة الامانة أو التبديد يبدأ  
التزام الامين برد الامانة من يوم تكليفه بالتسليم  
وتعتبر الجريمة قد وقعت بالفعل من يوم اثبات  
رفض الامين تنفيذ التزام التسليم رفضاً صريحاً  
في التكليف المذكور أو أى طريقة أخرى تقوم  
مقامه ويكون مبدأ سريان التقادم لسقوط  
الدعوى العمومية من هذا الوقت فاذا خلا  
الحكم من بيان الطريقة التي ثبت بها رفض  
المحكوم عليه للتسليم ولا تاريخ هذا الرفض  
فتكون الوقائع غير مبينة في الحكم بياناً كافياً  
يمكن محكمة النقض من مراقبة ما اذا كانت الجريمة  
المعزوة الى المتهم قد سقطت أو لم تسقط ويتعين  
اذن نقض الحكم لاشتماله على بطلان جوهري  
المحكمة :

« حيث انه بقطع النظر عن بقية أوجه  
الطعن يتعين بدون أدنى تردد قبول الوجه  
الرابع للتعليق بسقوط الدعوى لأن اثبات  
الوقائع للمكونة للجريمة في الحكم للطعون  
فيه جاء ناقصاً تمام النقص فيما يتعلق بتحديد  
التاريخ الذى تسرى من يده . مدة التقادم اذا

ويحصل ذلك على الاكثر متى بلغ الصبي  
١٨ سنة

« وحيث ان الغرض من وضع الصبي  
في الاصلاحية لم يكن معاقبته وانما الغرض منه  
بقصد تربيته وتقويم معوجه واصلاح حاله وجعله  
قادراً فيما بعد على كسب عيشه من الطرق  
الشريفة وهذا لا يتأتى معرفته إلا لمن خبر حالة  
الصبي وقت اقامته في الاصلاحية وآنس منه  
القدرة على ذلك

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن  
في محله ويتعين نقض الحكم من جهة تحديد  
المدة وجعلها معلقة بما تقدره ادارة الاصلاحية  
عملاً بنص المادة ٢ المشار اليها

(طعن النيابة العمومية نمرة ٨٧٣ سنة ١٩٢٥ —  
١٩٢٦ ومدينه حسين المتهمة نمرة ١٠٦٣ سنة ٤٣  
قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلمت باشا  
ومحضور حضرات اصحاب المعالي والعزة حسين درويش  
باشا والسيو سودان ومتولى بك غنيم ومحمد مصطفى بك  
مستشارين وجندى عبد الملك بك وكيل نيابة الاستئناف)

٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٦

نقض . تهديد . خيانة الامانة . شريك . وكيل . أجر .

القاعدة القانونية

الشريك الذي ينسلم من شريكه مبالغ  
لاستعمالها في أعمال تجارية معينة بالذات واقتسام  
الارباح التي تعود منها بين الاثنين ثم يستعمل  
هذا الشريك المبالغ المسلمة اليه في أغراض

٣

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٦

نقض . احداث . من الاصلاحية . زمن الاخلاء .  
تحديدتها وتعيينه .

القاعدة القانونية

ان المادة الثانية من القانون نمرة ٢ سنة  
١٩٠٨ نصت على انه يجوز اخلاء سبيل الولد  
الذى عهد الى مدرسة الاصلاحية أو محل مماثل  
لها طبقاً لاحكام هذا القانون بقرار تصدره ادارة  
المحل المقيم فيه ويحصل ذلك على الاكثر متى  
بلغ من الثمانية عشرة سنة كاملة . بناء عليه  
لا يجوز للحكم الصادر بارسال الولد الى مدرسة  
الاصلاحية ان يحدد مدة اخلاء سبيله لأن  
الغرض من وضع الصبي في الاصلاحية لم يكن  
معاقبته وانما الغرض تربيته وتقويم معوجه واصلاح  
حاله وجعله قادراً فيما بعد على كسب عيشه من  
الطرق الشريفة وهذا لا يتأتى معرفته إلا لمن  
خبر حالة الصبي وقت اقامته في الاصلاحية  
وآنس منه القدرة على ذلك

المحكمة :

« حيث ان الحكم المطعون فيه قد عدل  
الحكم الجزئي وجعل مدة اقامة المتهم في الاصلاحية  
« اربعة سنوات فقط »

« وحيث ان المادة ٢ من القانون نمرة ٢  
سنة ١٩٠٨ صريحة في ان اخلاء سبيل من  
وضع في الاصلاحية يكون بمعركة ادارة المحل

أخرى غير المتفق عليها يعتبر مبدداً لأن الشريك هنا له صفة الوكيل المأجور لأن النصيب المخصص له من الأرباح يعتبر أجراً حقيقياً عن أعماله في الشركة وكذلك عن قيامه بالوكالة

### المحكمة

« حيث أن رافع النقض الذي حكم عليه من جديد بعد أن تقض الحكم الصادر عليه أولاً يتمسك بأن الأركان المكونة لجريمة خيانة الأمانة المنصوص عنها في المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات غير متوفرة لأن المبالغ لم تسلم إليه بصفته وكيلًا بالاجرة

« وحيث أنه سبق الدفع بهذا الوجه وبمسائل أخرى في الطعن الأول ولهذا أولاه قاضي الموضوع في حكمه الجديد المطعون فيه عناية خاصة فقضى صراحة فيه على التمييز بين المبالغين المسلمين إلى الجاني وأثبت فيما يتعلق بمبلغ المائتي ستة وتسعين جنبها المسلمة نقداً إليه لاستعمالها في أعمال تجارية معينة بالذات واقتسام الأرباح التي تعود منها بين الاثنين بنسبة خاصة أن هذه الأمور تعتبر من قبيل الوكالة التي يعطى فيها للوكيل أجر عن عمله وإن تبديد المبلغ أو استعماله في أغراض أخرى غير المتفق عليها تتكون منهما الأركان المكونة للجريمة

« وحيث أنه خلافاً لما ذهب إليه رافع النقض فإن الأسباب التي بني عليها الحكم المطعون فيه بهذا الشأن هي في محلها إذ تؤيدها الوقائع الثابتة فيه والتي لقاضي الموضوع كامل السيطرة عليها وذلك أن صفة الشريك التي

كانت لهم مع المدعي المدني تنافي مطلقاً وجود وكالة له من شريكه واستعماله لهذه الوكالة فتكون عليه في هذه الحالة فضلاً عن الالتزامات المدنية أو التجارية الناشئة عن الشركة كافة التزامات الوكيل العادي وخصها عدم استعمال الأموال المسلمة إليه في غير الغرض الخاص التي تسلمت المبالغ إليه بموجب هذه الوكالة »

« وحيث أن صفة الوكيل المأجور ثابتة تمام الثبوت من الظروف التي أثبتتها الحكم المطعون فيه لأن النصيب المخصص لرافع النقض من الأرباح يعتبر أجراً حقيقياً عن أعماله في الشركة وكذلك عن قيامه بالوكالة هذا فضلاً عن أن الوكالة قد تكفي وحدها ولو لم تكن باجر فلذا يكون الوكيل مشئراً جنائياً بحسب نص المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات

( طعن جورجس خليل سمع ضد النيابة نمرة ٨٦٢ سنة ٤٣ قضائية واسكندر عبد النور افتدى مدع دائرة حضرة صاحب الملة الى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

### ٥

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيو سنة ٩٢٦

نقض . بيان مادة قانون العقوبات . بيان مادة قانون تحقيق الجنايات .

### القاهرة القانونية

إذا نص الحكم الصادر بالادانة على مادة قانون العقوبات كفى . أما الإشارة إلى نص مادة قانون تحقيق الجنايات فغير ضروري

## المحكمة :

« حيث ان الطاعن يدعى أن الحكم خالى من الأسباب كما أنه لم بشر عند توقيع العقوبة الى نص مادة قانون تحقيق الجنايات »  
 « وحيث ان الحكم فيه الأسباب السكافية كما أنه أشار الى نص مادة قانون العقوبات التى حكم بموجبها وهذا كاف أما الإشارة الى نص مادة قانون تحقيق الجنايات فهذا غير ضرورى ومن ثم يتعين رفض النقض »

( طعن عبد اللطيف حسن خلف وآخر ضد النيابة  
 غمرة ١٠٥٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي  
 أحد طلعت باشا وبحضور حضرات أصحاب المعالي والعزة  
 حسين درويش باشا والمسيو سودان ومتولى غنيم بك  
 ومحمد مصطفى بك المستشارين وجندي بك عبد الملك  
 وكيل نيابة الاستئناف )

## ٦

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه أول يونيه سنة ١٩٢٦

نقض . تزوير . أوراق رسمية . صنع اعلام شرعى  
 له شكل ومظاهر الاعلامات . عقوبة

## القاعدة القانونية

يعتبر مرتكباً جريمة التزوير فى أوراق رسمية من صنع اعلاماً شرعياً وضعه فى شكل الاعلامات الشرعية الماثلة ونسبه الى سلطة أو ادارة من وزارة الحفانية غير موجودة بالفعل إلا انه يمكن وجودها إذ يكفى ان يحتوى الاعلام على كل مظاهر الاعلامات الشرعية المعتادة ومن شأنه ان يندع الفريق الاعظم من الجمهور الذين تعودوا على تناول مثل هذه الاوراق والقاء نظرة سطحية عليه للاعتقاد بأنه اعلام شرعى صحيح

## المحكمة :

حيث ان اعلام الطلاق الذى اعتبر مزوراً موضوع فى شكل الاعلامات الشرعية الماثلة ومحتوى كل مظاهرها المعتادة فكان اذن من شأنه ان يوقع الفريق الاعظم من الجمهور فى الخطأ وهو ما يعتبر كافياً فى حد ذاته بل وكان من شأنه ايضاً ان يندع به الاناس المتعودون على تناول مثل هذه الاوراق اذا اقتصرنا كما هو المتبع فى هذه الاحوال على القاء نظرة سطحية عليه وذلك كما ثبت نهائياً فى الحكم المطعون فيه وخلافاً لما ذهب اليه رافعا النقض

« وحيث ان الاعلام المذكور منسوب الى

سلطة أو ادارة من وزارة الحفانية غير موجودة بالفعل إلا انه يمكن وجودها فما دام وجود هذه السلطة أو الادارة ممكناً ومحتماً فالاعلام المزور كان اذن يعتبر رسمياً فى كل مكان وان كانت الهيئة أو الموظف المنسوب اليه غير موجودين إذ يكفى امكان وجودهما وذلك كما لو كان الاعلام نسب الى شخص غير موجود ولكن وظيفته موجودة أو وضعت عليه امضاء مزوره لموظف حقيقى مختص لأن التضميل المقصود يكون قد تم على كل حال فلا فائدة مطلقاً اذن فى البحث عن توفر أو عدم توفر بعض التفاصيل الضرورية الواجب مراعاتها فى وضع الاعلام الشرعية والتي قد يتنبه اليها الفاحص المدقق لأن الاعلام فى مجموعه تبدو عليه جميع مظاهر

كأن لم تكن لعدم حضور المعارض هو حكم واجب الاعلان قانوناً حتى تسرى عليه مواعيد الاستئناف . أو أنه غير واجب الاعلان .

« وحيث ان هذه النقطة خلافية بين المحاكم فمنها ما يرى وجوب الاعلان ومنها ما يرى غير ذلك

« وحيث ان الرأي السائد والذي جرى عليه عمل هذه المحكمة أخيراً هو القائل بوجوب الاعلان ( راجع حكم النقض الصادر في ٧ مايو سنة ٩٢٣ )

« وحيث ان هذا الرأي هو الأقرب للصواب والاكثر موافقة للبادئ القانونية والواقع ان الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض لم يخرج في الحقيقة عن كونه حكماً غايياً لصدوره في غيبة المحكوم عليه فمثله في هذا كتل الحكم الغيابي الذي يصدر في الموضوع سواء بسواء لصدور الاثنين في غيبة المحكوم عليه - نعم انهما يختلفان من جهة الأثر المترتب على كل منهما اذ الحكم الأول غير قابل للمعارضة وأما الثاني فالمعارضة فيه جائزة ولكن هذا الاختلاف في الأثر لا يفيد شيئاً في جوهر الحكم من جهة كونه غايياً وصاراً بدون سماع أي دفاع من قبل المحكوم عليه

« وحيث يلاحظ من جهة أخرى انه لا يوجد في قانون تحقيق الجنايات نص خاص بهذا الموضوع فوجب الرجوع لأجل تكملة هذا النقص الى أحكام القانون العام وهو قانون المرافعات - وهذا القانون صريح في وجوب اعلان كافة الأحكام كما هو معلوم - أما الاستناد على

الورقة الرسمية الصحيحة كما اثبت ذلك الحكم المطعون فيه

« وحيث بناء عليه يكون الطعنان المبنيان على اسباب مشتركة لا تستندان على اساس صحيح فيتمين رفضهما

( طعن محمد حسين درويش وآخر ضد النيابة عمرة ١٠٥٧ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باننا والهيئة السابقة )

## ٧

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٥ اكتوبر سنة ٩٢٥

نقض . معارضة . عدم حضور المعارض . وجوب اعلان الحكم . مواعيد الاستئناف .

### الفاغرة القانونية

جرى قضاء محكمة نقض وابرار مصر على ان الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض هو حكم واجب الاعلان قانوناً حتى تسرى عليه مواعيد الاستئناف . وهذا ما جرى عليه القضاء أيضاً في فرنسا

### المحكمة

« حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف لتقديمه بعد الميعاد

« وحيث ان الطاعن يدعى ان هذا خطأ لان الاستئناف كان حرقوعاً عن حكم قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض وان هذا الحكم لم يعلن فاستئنافه مقبول

« وحيث ان نقطة النزاع تنحصر اذاً في معرفة ما اذا كان الحكم القاضي باعتبار المعارضة

تحقيق الجنايات المقابلة للمادة ١٣٠ من القانون القديم)

« وحيث ان هذا الرأي أى وجوب اعلان الحكم هو ما جرى عليه القضاء أيضا في فرنسا (راجع تعليقات دالوز على المادة ٢٠٣ من قانون تحقيق الجنايات نبذة ١٧٢ و١٧٣ وراجع أيضا شرح العلامة تويستمان هبلى جزء سادس فقرة ٣٠٠٥)

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في عدم قبول الاستئناف وهذا مبطل له ولذا يتمين نقضه

( طعن شوكت على ضد النيابة عمرة ١٤٨٤ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وبحضور حضرات اصحاب السعادة والوزارة صالح حتى باشا ومتولى غنيم بك وعلى سالم بك ولييب عطية بك مستشارين وجندي عبد الملك بك وكيل نيابة الاستئناف)

المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات فلا يمبا به لان هذه المادة خاصة بكيفية احتساب ميعاد الاستئناف في حالة ما يكون الحكم غيايا فقضت بان ميعاد الاستئناف في هذه الحالة يسرى من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة أى من اليوم الذى انقضت فيه مواعيد المعارضة . والدليل على عدم انطباق نص هذه المادة على الحالة المرفوع بشأنها النقض هو ان هذا النص كان موجوداً في القانون القديم أى من قبل ان يكون مبدأ الحكم ( باعتبار المعارضة كأن لم تكن الخ ) معروفا أمام محاكم أول درجة والذى لم يتقرر الا عند تعديل القانون في سنة ١٩٠٤ ( راجع تعليقات الوزارة على المادة ١٣٣ من قانون

## قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

الابتدائية ومن اختصاص المحامي المنتدب قبول ذلك الاعلان

٢ - ان طلب المعافاة الذى يتقدم لمحكمة الاستئناف لمعافاة الخصم من الرسوم لا يقطع مدة الستين يوماً المحددة لرفع الاستئناف المحكمة :

« من حيث ان المستأنف عليها دفعت فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانونى لأن الحكم المستأنف أعلن للاستأنفه بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ بمكتب المحامي المنتدب عنها ولم ترفع الاستئناف الا في

٨

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ١٠ يناير سنة ٩٢٦

استئناف . اعلان حكم ابتدائي . مكتب محامى  
منتدب . صحته . طلب المعافاة . قطع المدة .

القاعدة القانونية

١ - اعلان الحكم الابتدائي للخصم في مكتب المحامي المنتدب عنه أمام محكمة أول درجة هو اعلان صحيح لأن اعلان الحكم هو من الاجراءآت التكبيلية التابعة للقضية أمام المحكمة

الاستئناف بعدة أيام كانت تستطيع في أثناءها أن ترفع الاستئناف في الميعاد القانوني وهي لم تفعل ذلك

« وحيث أنه ثابت أن الاستئناف رفع بعد الميعاد القانوني بثلاثة أيام وعليه يكون الدفع الفرعي في محله ويتعين قبوله

(استئناف الست ماريجوه روقايل وحضر عنها الاستاذ لبيب أفندي سعد الحامي ضد مصلحة السكة الحديد وحضر عنها الاستاذ مصطفى بك عبد اللطيف الحامي نمرة ١٣٦٧ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب السادة محمد محرز باشا وحضور جناب مسيو سودان وحضرة صايب العزة مصطفى محمد بك )

## ٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٤ مايو سنة ١٩٢٦

فسخ عقد البدل . دعوى الضمان . المادة ٣٥٩ مدني

القاعدة القانونية

نصت المادة ٣٥٩ مدني بأنه اذا كان أحد المتعاضدين استلم عوض ما أعطاه ثم ظهر أنه ليس ملك العاقد وانتزع من مالكه الحقيقي فيكون المستلم المذكور مخيراً بين طلب تضمينات وبين طلب رد ثمن ما أخذ منه الا اذا مضت

في هذه الحالة الاخيرة مدة خمس سنين من يوم عقد مشاركة المعاوضة . أما اذا باع المذكور العين المتعاض عليها الى الغير ونزعت ملكيتها بناء على طلب أصحاب حقوق مسجلة عليها كانت هذه المادة غير منطبقة عليه لأنه مشتر وليس متعاضاً ولذلك يحق له الرجوع بثمن على البائع ولا يسقط حقه فيه الا بمضي المدة الطويلة المعبر

٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ أي بعد مضي ثلاثة وستين يوماً من تاريخ اعلان ذلك الحكم

« وحيث ان الست المستأنفة تدعى أنها رفعت استئنافها في الميعاد القانوني لاعتبارها أن اعلانها بالحكم في مكتب المحامي المتدب عنها أمام محكمة أول درجة باطل لأن الحكم أعلن لشخص لا صفة له في قبول الاعلان وهو المحامي المتدب عنها الذي قام بواجبه بالرافعة عنها وليس له حق أن يقبل اعلان الحكم في مكتبه اذ أن القضية خرجت من يده بمجرد الحكم فيها وأن الاعلان ليس تابع للاجراءات السابقة على الحكم

« وحيث ان هذا القول لا يعبأ به لأن اعلان الحكم هو من الاجراءات التكميلية التابعة للقضية أمام المحكمة الابتدائية ومن اختصاص المحامي المذكور قبول ذلك الاعلان وأن مبدأ تاريخ مدة رفع الاستئناف يعتبر من يوم اعلان المستأنفة بهذا الحكم في مكتب المحامي المتدب عنها . راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٠ المنشور بمجلة التشريع والقضاء بالمحاكم المختلطة بالجزء الثاني عشر صحيفة ( ١٠٩ )

« وحيث أن ادعاء المستأنفه من أن طلب المعافاة الذي قدمته لمحكمة الاستئناف لمعافاتها من الرسوم يقطع مدة الستين يوماً المحدده لرفع الاستئناف هو ادعاء يلزم نبذه ظهرياً لأن هذا الطلب لا تعده هذه المحكمة من الاجراءات التي توقف سريان المدة وعلاوة على ما تقدم فانه ثبت أن طلب المعافاة تقرر قبوله قبل انتهاء مدة

عنها بخمسة عشر سنة طبقاً للمادة ٢٠٨ من القانون المدني .

المحكمة :

« حيث عن الموضوع فان بطرس افندى مرجان بعد ان أخذ بطريق البديل الفدان وقيراط من محمد محمد حسن وزملائه نظير أخذهم منه فدانين وكسور من اطيانه السابق رهنها بمعرفته لدائنين مرتينين ومسجلين قد تصرف بطرس افندى المذكور في الفدان وقيراط بالبيع إلى حجازي على الحداد بمقتضى عقد مؤرخ ٨ يناير سنة ١٩١٧ بمبلغ ١٣١٦٢ قرش صاغ و ٣٠ فضه موقع عليه من طلحه الخير محمد الدشاش بصفته ضامناً للبائع بطرس افندى مرجان » وحيث انه في القضية نمرة ٢٢٧ حكمت محكمة كفر الشيخ بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢١ بفسخ عقد البديل المتقدم ذكره وبأحقية محمد محمود زملائه المدعين في تلك القضية إلى استرداد الفدان والقيراط في مواجهة المدعى عليهما بطرس مرجان البائع وحجازي على الحداد المشتري وتسليم الاطيان المذكورة للمستحقين المذكورين بناء على حصول نزع ملكية ما أعطاه اليهم بطرس مرجان في دين كان عليه للبنك وبضياح هذا المقابل رجعوا الى ملكية ما أعطوه من الاطيان وهي العين المبيعة وصرحت المحكمة في حكمها للمشتري بالرجوع بما أعطاه من الثمن وحكمت برفض الدفع الفرعى الذى كان متمسكا به المدعى عليه الثانى فى تلك الدعوى وهو وضع يده بسبب صحيح بطريق المشتري من سنة ٩١٧ » وحيث انه بناء على ذلك الحكم المؤرخ

١٩ ابريل سنة ١٩٢١ ومحضر تسليم الاطيان الرسمى المؤرخ ١٦ يناير سنة ١٩٢٣ الذى بمقتضاه استلم محمد محمد حسن وزملاؤه من حجازي على الحداد رفع هذا الاخير هذه الدعوى على البائع له والضامن للبائع يطالبهما بثن البيع الذى دفعه للبائع والتعويضات فحكمت محكمة أول درجة بتاريخ ٨ مارس سنة ٩٢٥ بالزام البائع وورثة الضامن الذى توفى أثناء الخصومة بدفع مبلغ ١٦١٦٢ قرش صاغ و ٢٠ فضه فاستأنف ورثة الضامن الحكم المذكور

« وحيث ان هذا الحكم فى محله الاسباب الموضحة فيه

» وحيث ان المستأنفين بنوا استئنافهم على قولهم ان المدعى لما أعلن بصفة مدعى عليه فى القضية السابقة التى رفعت عليه بطلب فسخ البديل كان من الواجب عليه ادخال مورث المستأنفين ضامناً ولو كان حصل ذلك لتبين للمحكمة الدفاع القانونى الذى كان ترتب عليه رفض الدعوى لأن الاطيان وقت رفع الدعوى كانت فى حيازة شخص آخر غير المتبادل

« وحيث انه فضلا عن كون المستأنف عليه سبق له فى القضية السابقة أن تمسك بوضع يده وذكر فى الحكم السابق أن المواد القانونية التى حصل التمسك بها لا تنطبق على هذه الحالة » وحيث انه فى مثل هذه الحالة تكون منازعة المشتري فى الحيازة للمقار المنزوع ملكيته بناء على طلب الدائنين المسجلة ديونهم على المقار فى سنة ٩١٥ لا يجديهم نفعا لأنه بالإطلاع على عقدي البديل والبيع يرى أنهما غير مسجلين

فليس بجائز الاحتجاج على الغير بوضع يد ليس ظاهراً باسم المشتري فتكون أسباب الاستئناف في غير محلها

« وحيث انه فضلاً عما تقدم فان الدعوى المنظورة الآن هي دعوى الضمان التي لا تولد الا حين المنازعة من الغير ومن تاريخ المنازعة تبدأ المدة المقررة لسقوط حق الرجوع على الضمان الملزمين قانوناً بالتعويض وهي المدة الطويلة ١٥ سنة طبقاً للمادة ٢٠٨ مدني فاذا لم تمر هذه المدة حق للمشتري الرجوع على الضمان بما هم ملزمون به قانوناً

« وحيث مما تقدم يكون الاستئناف مرفوضاً موضوعاً

( استئناف ابراهيم طلحة الخير الدشاش وآخرين ضد حجازي على الحداد بمرّة ١١٢٩ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة على جلال بك )

## ١٠

### محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ٩٢٥

استئناف الاحكام التمهيدية . ميعادها . نظرية القانون الفرنسي . نظرية القانون المختلط . جهاز الزوجة . خطبة . مهر . اثبات . مبدأ نبوت بالكتابة . مذكرات الخصوم . موانع ادبية . علاقة الخاطب بالخطوبة .

### القاعدة القانونية

١ - ان نظرية قانون المحاكم المختلطة ونظرية القانون الفرنسي تخالفان نظرية القانون الأهلي في استئناف الحكم التمهيدى . لان استئناف الحكم الاصلى في التشريع الفرنسي والتشريع المختلط لا يترتب عليه حتماً استئناف الاحكام

التمهيدية بل يجب استئنافها مستقلة اذا أريد ذلك . أما القانون الاهلى فان المادة ٣٦٢ مرافعات التي لا نظير لها في قانون المحاكم المختلطة نصت على ان استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه استئناف جميع الاحكام التحضيرية والتمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى مالم تقرر المحكمة ان طالب الاستئناف قبل تلك الاحكام قبولاً صريحاً

٢ - ان العرف بين المصريين خصوصاً المسلمين منهم جرى على انه بعد الاتفاق على الخطبة ودفع المهر وقبل اتمام الزفاف تشتري للزوجة منقولات الزوجية المعروفة بالجهاز سواء من المهر الذي دفع لها أو من مال والديها

٣ - يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملة اثبات الدليل أو نفيه بالبينه والقرائن الاقرارات التي تدون في مذكرات الخصوم سواء امضاها الخصوم بأنفسهم أو امضاها الوكلاء عنهم

٤ - علاقة الخاطب والخطوبة هي من الموانع الأدبية التي تحول دون الحصول على سند كتابي من أحد الطرفين

المحكمة

« حيث ان الاستئناف المعلن في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عن الحكم التمهيدى الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٩٢٤ بحالة الدعوى على التحقيق قام بشأنه خلاف بين الخصوم اذ طلب الحاضر عن احمد بك عصمت المستأنف عليه الحكم بعدم قبول هذا الاستئناف مستنداً على انه لم يحصل « في الحل » كما تقضى بذلك المادة ٣٦١ مرافعات ورتب على ذلك ان

بلسان وكيله ما يفيد ذلك فيتعين البحث في صواب أو خطأ ما قضى به الحكم التمهيدى

### عن الحكم التمهيدى

من حيث ان هذه المحكمة ترى ان الحكم الابتدائى جاء صائباً في احالة الدعوى على التحقيق لانه جاء حقيقة في مذكرات مقدمة أثناء نظر الدعوى من وكلاء طه افندى الجندى وتعتبر قانوناً كأنها صادرة منه اقرار بوجود علاقة خطبة بينه وبين كريمة احمد بك عصمت وانه دفع لها مهرأ ما زال في ذمته وهذا الاقرار وان لم يثبت دعوى المدعى الا انه ينم على صحة الادعاء ويجعله قريب الاحتمال مرجحاً اذا لوحظ ان طه افندى الجندى المحامى يقيم بيني سوييف وليس بمصر حيث يوجد الجهاز المتنازع بشأنه حتى انه لما رفعت عليه الدعوى امام محكمة مصر طلب الحكم بعدم اختصاصها لانه لا يقيم في دائرتها. ذلك ايضاً مع ملاحظة ان العرف بين المصريين خصوصاً المسلمين منهم جرى على انه بعد الاتفاق على الخطبة ودفع المهر وقبل اتمام الزفاف تشتري للزوجة منقولات الزوجية المعروفة بالجهاز سواء من المهر الذى دفع لها أو من مال والديها وفوق ذلك فانه في هذه الظروف يوجد مانع أدبى يحول دون الحصول من الزوج في أول معاملته على سند كتابى بالجهاز ومن كل ذلك يظهر أن المحكمة الابتدائية تبينت بحق وجود مبدأ ثبوت كتابى يسمح بتكلمة هذا الدليل أو نفيه بالبينة والقرائن وكان

الحكم التمهيدى أصبح نهائياً فيلزم قصر البحث على نتيجة التحقيق ومن ضمن ما استند عليه تأييداً لنظريته أحكام قدمها صادرة من محكمة الاستئناف المختلطة وطلب الحاضر عن طه افندى الجندى المستأنف رفض هذا الدفع متمسكاً بان عبارة « في الحال » الواردة بهذه المادة لا تحدد ميعاداً لاستئناف الحكم التمهيدى وان حقه في الاستئناف يمتد الى موعد استئناف الحكم في أصل الدعوى فمن باب أولى يكون الاستئناف مقبولاً اذا رفعه قبل ان يصدر الحكم في الدعوى الاصلية

« وحيث انه مما يجب ملاحظته ان نظرية قانون المحاكم المختلطة ونظرية القانون الفرنساوى تخالفان نظرية القانون الأهلى في استئناف الحكم التمهيدى لان استئناف الحكم الاصلى في التشريع الفرنساوى والمختلط لا يترتب عليه حتماً استئناف الاحكام التمهيدية بل يجب استئنافها مستقلة اذا أريد ذلك. أما القانون الأهلى فان المادة ٣٦٢ مرافعات التى لا نظير لها في قانون المحاكم المختلطة نصت على ان « استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حتماً استئناف جميع الاحكام التحضيرية والتمهيدية التى سبق صدورها في الدعوى ما لم تقرر المحكمة ان طالب الاستئناف قبل تلك الاحكام قبولاً صريحاً » فلا محل حينئذ لاثارة هذه المناقشة لانها غير منتجة ويتعين قبول استئناف الحكم التمهيدى تبعاً لاستئناف الحكم في أصل الدعوى لانه ثابت ان طه افندى الجندى لم يقبل الحكم التمهيدى وقرر قبل التحقيق بجلسته ١٤ مايو سنة ١٩٢٥

بهم فمن اختصاص المحاكم الاهلية بشرط ان لا يكون المتهم والمجنى عليه تابعين لدولة ايران فان كانا كذلك كانت السلطة المختصة بتوقيع العقوبة هي شهبندارية ايران

٢ - ان وظيفة نائب قنصل دولة ايران بالمنصورة تخرج صاحبها حتما من اختصاص المحاكم الاهلية بالنسبة الى الدعاوى المدنية والتجارية بناء على انه متمتع بالحماية الاجنبية

٣ - ان الشارع العثماني قسم في القانون الصادر منه بتاريخ ٩ اغسطس سنة ١٨٦٣ اصحاب الحماية قسمين الاول اصحاب الحماية السابقة على سنة ١٨٦٣ والثاني اصحاب الحماية التالية لهذه السنة ونص بالنسبة الى اصحاب القسم الاول بانهم هم وعائلاتهم وأولادهم ونسلهم جميعا مستقلون عن السلطة المحلية وان كانوا عثمانيين لم يكتسبوا الجنسية الاجنبية من الحكومة التي تحميهم. وفيما يخص اصحاب القسم الثاني فقد اوضح القانون صراحة بأن حمايتهم شخصية محضة أي لا ينتفع بها غير اشخاصهم دون عائلاتهم أو أولادهم. وهي مؤقتة تنتهي حتما بانتهاء اعمال الوظيفة التي يشغلها الشخص أو بوفاته ولا تنتقل من بعده الى ورثته مطلقاً

٤ - زوجة صاحب الحماية الذي من القسم الثاني (مثل نائب قنصل دولة ايران في المنصورة الذي هو مصري الجنس اصلاً) لا تتمتع بالحماية التي تتمتع بها وظيفة زوجها. فاللدعاوى المدنية الخاصة بها تكون من اختصاص المحاكم الاهلية المحكمة :

« من حيث انه لانزاع بين طرفي الخصوم

حكما بالاحالة على التحقيق صواباً وعدلاً (راجع Carpentier preuve écrite \$ 182 \$ 185)

### عن الحكم في أصل الدعوى

« من حيث انه يتمين بجلاء من شهادة الشهود الذين سمعوا في التحقيق ومن المستندات الكتابية التي تقدمت ومن القرائن الدقيقة الفاطمة في الدعوى ومن عدم تقديم طه افندي الجندى المحامى اي دليل أو قرينة على صحة ما زعمه أو نفي ما أثبتته خصمه أن المنقولات الميينة بصحيفة الدعوى ومحضر الحجز التحفظي المؤرخ ١٠ مارس سنة ٩٢٣ هي ملك لأحمد بك عصمت وأنه اشتراها جازاً لكريمته فيكون الحكم الذي أصدرته محكمة أول درجه في الموضوع في محله ويتمين تأييده والزام طه افندي الجندى بجميع المصاريف والف قرش انماياً للمحاماه

( استثنى طه افندي الجندى المحامى وحضر عنه حضرة الاستاذ سلامة بك ميخائيل المحامى ضد أحمد بك عصمت وحضر عنه حضرة أحمد بك نجيب براده وسلم بك رطل المحاميان نمرة ١٩٧ و ٨٦٠ سنة ٤٢ قضائية دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو سودان وحضرة صاحب المزة كامل بك ابراهيم )

### ١١

#### محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

ايران . عجم . اختصاص المحاكم . حماية . زوجة .

#### القاعدة القانونية

١ - ان التبعة الايرانيين خارجون عن اختصاص المحاكم الاهلية فيما يتعلق بالدعاوى المدنية والتجارية . أما القضايا الجنائية المتعلقة

في حدود الاتفاقات التي أبرمت بين الحكومة المصرية وبين الدول الموقعة عليها وكان الداعي للحكومة المصرية لإبرامها الاحتفاظ بسلطانها واحلال النظام محل الفوضى التي كانت سائدة إذ ذاك تنفي اختصاص المحاكم المختلطة بغير من خصصت بهم وتسقط المصلحة في القول بذلك الاختصاص « كذا أنظر حكم محكمة الاستئناف الاهلية رقم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠١ مجموعة رسمية سنة ثالثة ص ١٢٧ - وحكم محكمة طنطا الاستئنافية رقم ١٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ المحاماة سنة أولى العدد الثالث » الا ان هذه الملاحظات وهذه الاعتبارات مع وجاهتها مبدئياً تسقط في الواقع ولا محل لها البتة تجاه المعاهدة السابق عقدها بين تركيا وفارس في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ - ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ - فان هذه المعاهدة تعتبر التبعة الايرانيين بصفة اجانب وهي اذا قورنت بما نص عليه الشارع في لائحتي ترتيب المحاكم الاهلية والمختلطة تؤدي في مجموعها الى ان التبعة الايرانيين تخرج من اختصاص المحاكم الاهلية فيما يتعلق بالدعوى المدنية والتجارية وبأن القضايا الجنائية المتعلقة بهم تكون من اختصاص المحاكم الاهلية بشرط ان لا يكون المتهم والمجني عليه تابعين لدولة ايران فان كانا كذلك كانت السلطة المختصة بالمقوبة هي شهبندارية « قنصلية » ايران ولقد تأيد هذا الرأي بما اوضحته وزارة الحفانية في المنشور الصادر منها في هذا الشأن بتاريخ ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٠١

« ومن حيث انه مما تقدم يرى جلياً ان

في ان الشركة التي اختصم المستأنف عليه من اجلها في الدعوى الحالية هي شركة تضامن ومما يجب تقريره أولاً وقبل كل شيء أنه اذا ثبت ان في هذه الشركة عنصراً اجنبياً خرجت الدعوى حتماً من دائرة اختصاص المحاكم الاهلية » ومن حيث انه لمعرفة وجود هذا العنصر الاجنبي في تلك الدعوى يتعين البحث أولاً في جنسية ابراهيم بك الانبي زوج الست سيدة احدى الشركاء في الشركة سالفة الذكر باعتبار كونه حائزاً لحماية دولة ايران وثانياً في جنسية السيدة المذكورة باعتبار كونها زوجة للبك المشار اليه

« ومن حيث انه فيما يخص جنسية هذا الاخير فانه وان كان بعضهم ذهب الى انه من المقرر ان الاجانب الذين يخرجون من اختصاص المحاكم الاهلية انما هم التابعون فقط لاحدى الدول الموقعة على معاهدة المحاكم المختلطة وأنه لا عبرة بما تذهب اليه المحاكم المختلطة من ان لائحته ترتيب المحاكم الاهلية قصرت اختصاصها على ما يقع بين الاهالي من دعاوى الحقوق المدنية والتجارية في حين ان لائحته ترتيب المحاكم المختلطة لم تفرق بين الاجانب التابعين فيهم للحكومات الموقعة على اتفاقات هذه المحاكم وبين الغير الموقعة إذ ان الاصول القانونية المقررة والظروف التاريخية التي كانت سبباً في انشاء المحاكم المختلطة والخباير التي جرت بشأن ذلك الغرض الذي توخته الدول في انشائها وطبيعة هذه المحاكم من أنها محاكم استثنائية حلت محل محاكم استثنائية أخرى « محاكم القنصلية »

فيكون إذاً القانونان المذكوران هما الواجب الرجوع اليهما لفض هذا النزاع

« ومن حيث انه بالاطلاع على القانون الأول وهو القانون العثماني الصادر في ٩ اغسطس سنة ١٨٦٣ يتضح جلياً أن الشارع قسم أصحاب الحمايات الى قسمين الأول أصحاب الحمايات السابقة على سنة ١٨٦٣ والثاني أصحاب الحمايات بعد السنة المذكورة ونص بالنسبة لأصحاب القسم الأول بأنهم هم وعائلاتهم وأولادهم ونسلهم جميعاً مستقلون عن السلطة المحلية وان كانوا عثمانيين لم يكتسبوا الجنسية الأجنبية من الحكومة التي تحميهم وفيما يختص بأصحاب القسم الثاني فقد أوضح القانون صراحة بأن حمايتهم شخصية محضه أي لا ينتفع منها غير أشخاصهم دون عائلاتهم أو أولادهم وهي مؤقتة تنتهي حتماً بانتهاء أعمال الوظيفة التي يشغلها الشخص أو بوفاته ولا تنقل من بعده الى ورثته مطلقاً

« ومن حيث انه مما تقدم يرى بعبارة أوضح أن الحماية بعد ان كانت قبل سنة ١٨٦٣ عائلية ( familiale ) ووراثية ( héréditaire ) أصبحت بعد السنة المذكورة أي بالنسبة لمن حازوها بعد هذه السنة شخصية محضه ( individuelle ) ومؤقتة ( temporaire )

« ومن حيث انه مما لا نزاع فيه أن الحماية التي يتمتع بها ابراهيم بك الأتقي زوج الست سيده هي من الحمايات التي حازها أصحابها بعد سنة ١٨٦٣ » ومن حيث انه يتلاحظ من جانب آخر أن القانون المصري وهو القانون الصادر في أول مارس سنة ١٩٠١ قد نص هو أيضاً من جهة

المحاكم الاهلية غير مختصة بالنظر في الدعاوى المدنية والتجارية المتعلقة بالتبعة الايرانيين « ومن حيث ان الخطاب المرسل الى ابراهيم بك الأتقي زوج الست سيده رقم ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٤ من وزير دولة ايران المفوض بالقطر المصري كاف لاقتناع المحكمة بأن ابراهيم بك الأتقي المذكور يشغل حقيقة وظيفة نائب قنصل دولة ايران بالمنصورة فهو بهذه الصفة يخرج حتماً في الدعاوى المدنية والتجارية المتعلقة به من دائرة اختصاص المحاكم الاهلية والذي يتعين البحث فيه الان ومعرفة هو هل زوجته الست سيده تتبعه في هذا الاختصاص أم أنها تبقى كما كانت قبل الزواج تابعة لقاضياها الطبيعي وهو القاضى الاهلى

« ومن حيث مما يجب ملاحظته في هذه المناسبة أنه بالرغم مما طرأ على الحالة السياسية المصرية من التطور فانه من الثابت الذي لا نزاع فيه والذي أقره القضاء بطريقة مستمرة ان القوانين الدستورية العثمانية على العموم وبالاخص قانون الجنسية يجب العمل بها في مصر الى ان يصدر ما يناقضها أو على الأقل ما يقوم مقامها من القوانين المصرية

« ومن حيث انه ثابت من جهة أخرى أن القوانين التي لها مساس بموضوع النزاع الحالي تنحصر في : أولا القانون العثماني الصادر في ١٩ اغسطس سنة ١٨٦٣ الخاص بالتفصيلات الأجنبية وثانياً القانون المصري الصادر في أول مارس سنة ١٩٠١ الخاص كذلك بالتفصيلات

الاعتيادية وأما إذا كانت المعاملة متعلقة بالوظيفة السياسية التي يشغلونها فلا يكون من اختصاص أى قضاء من البلاد النظر فيها

« ومن حيث ان انتفاع العائلة أو عدم انتفاعها بالامتيازات التي منحها القانون المذكور لرب هذه العائلة مستفاد بكل وضوح وجلاء من نفس النص السابق ذكره فان القانون عند ما تكلم عن المبعوثين من الخارج الى القطر المصرى قال أيضاً و «عائلاتهم» ولكنه عند الكلام على غير المبعوثين فإنه اقتصر على ذكرهم فقط ولم يورد عبارة «وعائلاتهم» التي في نفس المادة اقترنت بعبارة المبعوثين

« ومن حيث انه لا شك في ان قانون أول مارس سنة ١٩٠١ أراد بالمبعوثين من الخارج الى القطر المصرى الاجانب الذين تبعهم الدولة الى القطر المصرى خصيصاً لتقلد الوظيفة السياسية أو القنصلية في هذه البلاد وأقنع دليل على ذلك ان النص الفرنسارى أضاف بعد «عبارة» المبعوثين من الخارج الى القطر المصرى لفظة missi وهي لفظة لاتينية جمع لفظة missus معناها المبعوثون أو المرسلون على أنه اذا أمكن من باب التوسع ولوجود نفس السبب وذات العلة عدم التفرقة في مثل هذه الحالة ما بين الاجانب الذين ترسلهم الدولة الى القطر المصرى خصيصاً لتقلد الوظيفة السياسية أو القنصلية في هذه البلاد وبين الاجانب الذين تعينهم الدولة لنفس هذه الوظيفة ويكونون موجودين صدقة بالقطر المصرى استناداً الى ان هؤلاء الاخيرين اجانب آتون اصلاً من

صراحة على أن جميع الموظفين السياسيين أو القنصليين المبعوثين من الخارج الى القطر المصرى (كذا) ولعائلاتهم (كذا) الحق في رفع الدعاوى على الغير أمام المحاكم المختلطة بدون أن يكون للغير حق مقاضاتهم أمام هذه المحاكم بطريق الدعاوى الفرعية المرفوعة من المدعى عليهم ضدهم ولا تقبل الدعاوى الفرعية الا لحد قيمة الدعاوى الأصلية فاذا كانوا مشغولين بالتجارة أو الصناعة أو كانوا يملكون أو يستثمرون عقارات في مصر فيكونون خاضعين لاختصاص المحاكم المختلطة في كل ما يتعلق بالمسائل التجارية أو الصناعية العينية العقارية وجميع الموظفين الآخرين غير المذكورين في الفقرة الأولى وكذلك القواصون يكونون خاضعين لاختصاص المحاكم المختلطة في كل القضايا التي لا تتعلق بوظائفهم الرسمية

« ومن حيث انه واضح جلياً من النص السابق ايراده أن القانون قسم الموظفين السياسيين أو القنصليين الى قسمين وميز صراحة بين المبعوثين منهم من الخارج الى القطر المصرى وبين غير المبعوثين وقرر بالنسبة لأصحاب القسم الأول بأنهم هم وعائلاتهم لا يخضعون لأي قضاء من هذه البلاد سواء كان أهلياً أو مختلطاً وخول لهم الحق اذا شاءوا هم أن يلجأوا الى المحاكم المختلطة اذا كانوا مشغولين بالتجارة أو الصناعة أو كانت لهم عقارات يستغلونها في القطر المصرى وأما بالنسبة لغير المبعوثين فمنهم هم شخصياً دون عائلاتهم يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة دون المحاكم الأهلية فيما يختص بمعاملاتهم

الثاني أى من فئة المعينين من القاطنين بالقطر المصرى Electi ولقد سبق بيان ان الامتيازات المخولة لاصحاب هذا القسم الأخير انما هي امتيازات شخصية محضة لا تعدى اشخاصهم ولا تنتفع بها عائلاتهم بخلاف ما قرره الشارع صراحة في هذا الشأن لاصحاب القسم الأول « ومن حيث انه مما توضح تبين ان قانون أول مارس سنة ١٩٠١ جاء في الواقع معززاً ومؤيداً للقانون العثماني الصادر في ٩ اغسطس سنة ١٨٦٣ فيما يختص بحالة اصحاب الحماية بعد سنة ١٨٦٣

« ومن حيث انه سواء أريد تطبيق القانون العثماني الصادر في ٩ اغسطس سنة ١٨٦٣ أو القانون المصرى الصادر في أول مارس سنة ١٩٠١ فان النتيجة المحتمة الواضحة من الأخذ بأى من هذين القانونين ان الحماية التى يتمتع بها ابراهيم بك الأنفى زوج الست سيدة انما هي حماية شخصية محضة وأنه هو شخصياً دون أى فرد آخر من عائلته يكون خاضعاً لقضاء المحاكم المختلطة دون المحاكم الاهلية فيما يختص بمعاملاته الاعتيادية

« ومن حيث انه مما يجب الاشارة اليه في هذا الصدد ان القضاء المختلط صريح وثابت في الحكم بأن الحماية المخولة من دولة أجنبية لأحدرعايا الحكومة المحلية بسبب وظيفته القنصلية انما هي حماية شخصية محضة ولا تعداه الى زوجته أو أولاده

« ومن حيث انه لا شك بعد ذلك في ان الست سيدة لا يمكنها استناداً الى أنها زوجة

الخارج الى هذه البلاد ويمكن القول بأنهم هم أيضاً مبعوثون من الخارج الى القطر المصرى إذ الحكمة القانونية في هاتين الحالتين واحدة إلا أنه لا يمكن مجال من الاحوال تعميم هذه الحلة الى العثمانيين والمصريين القاطنين بالقطر المصرى وترى احدى الدول الاجنبية تعيينهم في احدى وظائفها القنصلية ولا يصح القول مطلقاً بأن هؤلاء العثمانيين أو المصريين الذين هم أصلاً من رعايا الحكومة المحلية وأصلاً قاطنون بالقطر المصرى تنطبق عليهم لا مبنى ولا معنى « عبارة » المبعوثين من الخارج الى القطر المصرى missi الواردة صراحة في قانون أول مارس سنة ١٩٠١ إذ فضلاً عن ان هذه العبارة تتنافى في معناها بالمرّة مع حالة هؤلاء الموظفين وأنها على وضوح تام لا يسمح بأقل شك في معناها فانه لو كان الأمر على خلاف ما توضح لما كان هناك محل البتة لمثل هذا التعبير ولمثل هذا القيد ولكن الشارع نفسه عند ما أراد تخويل الموظفين السياسيين أو القنصلين الامتيازات المتقدم بيانها اكتفى بقوله - « لجميع الموظفين السياسيين أو القنصلين دون ذكر أى شرط أو أى قيد كالذى ذكره فعلاً والحقيقة المستفادة بلا شك من النص السابق بيانه ان العثمانيين أو المصريين القاطنين بالقطر المصرى والذين ترى احدى الدول تقليد هم وظيفة قنصلية في هذه البلاد ليسوا من اصحاب القسم الاول الوارد بقانون أول مارس سنة ١٩٠١ أى ليسوا من صنف الموظفين المبعوثين من الخارج الى القطر المصرى missi وانما هم اصحاب القسم

الى محكمة أول درجة للحكم في الموضوع»  
( استئناف محمود افدى محمد الشناوى وحضر عنه  
حضرة الاستاذ حنا يوسف منصور بك ضد محمد بك محمد  
الشناوى بصفته مديراً لشركة المغنوية شركة خلفاء الشناوى  
باشا وحضر عنه حضرة صاحب اليزة عبد الرحمن الرافعى  
بك غمرة ١٢٥٩ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات  
اصحاب السعادة واليزة ابو بكر يحيى باشا وشاكر بك  
احمد وزى برزى بك )

تعليق

يراجع فى هذا المعنى حكم استئناف مختلط  
١٨ ابريل و ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ( مجموعة  
احكام العشر سنوات الاولى ص ١٨٢ نبذة  
٢٢٩٣ و ٢٢٩٤ ) وحكم استئناف مختلط ٣ يونيه  
سنة ١٩٢٤ ( جازيت المحاكم المختلطة عدد ١٧٠  
السنة الخامسة عشر ص ٢٨ نبذة ٣٧ و ١ )

١٢

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٦

ديون ممتازة . امتياز الديون . ايجار . اجرة .  
تعويض ضرر . الحجز التعفظى . حكمه .  
لا امتياز الا بالحجز . مسؤولية . جهة الوقف .  
تعويض ضرر حاصل بسبب تصرفات الناظر .

القاعدة القانونية

١ - نص الشارع فى الفقرة السادسة من  
المادة ٦٠١ من القانون المدنى على أن من ضمن  
الديون الممتازة ( اجرة العقار واجرة الأتليان  
وكل ما هو مستحق للمؤجر من هذا القبيل ) ومن  
رأى بعض العلماء أن قول الشارع وكل ما هو  
مستحق للمؤجر من هذا القبيل يشمل التعويض  
الذى يطلبه المؤجر عن ضرر ألحقه المستأجر  
بالعين المؤجرة

لابراهيم بك الألفى ان تنتفع بالحماية والامتيازات  
التحولة لهذا الأخير وان تمسك مثله باختصاص  
المحاكم المختلطة وبعدم اختصاص القضاء الاهلى  
بالنسبة لما قد ثبت بكل وضوح وجلاء مما  
سبق ذكره ان ابراهيم بك الألفى المذكور  
بصفة كونه نائب قنصل دولة ايران بالمنصورة  
انما هو بلا شك وبدون أقل تردد من قسم  
القناصل الغير مبعوثين الذين لا يستفيدون من  
الحماية إلا بالنسبة لاشخاصهم فقط دون  
عائلاتهم

« ومن حيث انه مما توضح جميعه يرى  
ان الدعوى الحالية داخلية فى دائرة اختصاص  
المحاكم الاهلية وان ما قضت به محكمة أول  
درجة من عدم اختصاصها جاء فى غير محله  
وعليه يتعين الغاء الحكم المستأنف وتقرير  
اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى المذكورة  
« ومن حيث انه وان كان المستأنف  
التمس فى عريضة الاستئناف الحكم فى موضوع  
الدعوى الاصلية إلا أنه يتلاحظ من جهة ان  
طرفى الخصوم قصر ارافتهما أمام هذه المحكمة  
على الدفع الفرعى السابق ذكره وفى المذكرة  
الكتابية المقدمة من المستأنف التمس هذا  
الاخير صراحة رد الدعوى الى محكمة المنصورة  
للحكم فى موضوعها والواقع من جهة أخرى وعلى  
كل حال ان الدعوى الاصلية غير صالحة الآن  
للحكم فيها وعليه يتعين احالة القضية والخصوم

٢ - ان امتياز المؤجر لا يتحقق ولا يتم وجوده الا بالحجز التحفظي طبقاً للمادة ٦٦٨ مرافعات . فلكي يسوغ للمؤجر منع تبديد أو تهريب مفروشات أو محصولات المستأجر يلزم أن يستصدر المؤجر أمراً بالحجز والا فليس له أن يدعى بأي حق امتياز على مفروشات أو محصولات المستأجر

٣ - اذا صدرت من ناظر وقف وهو يعمل لمصلحة الوقف تصرفات ضارة بمصلحة أي شخص كانت الوقف مسئولاً عن دفع التعويضات . والقول بمحصر المسؤولية في الناظر شخصياً لا يتفق مع مبادئ العدالة لأن هذا الرأي يهدم الحق هدماً اذ تضع به حقوق كل من اصاب بضرر من ناظر غير مليء بعمل من اعمال نظارته

#### المحكمة :

« بما ان مدار البحث في هذه الدعوى يشمل امرين اولهما الوقائع فأن النزاع عنها قائم بين الخصمين وكادت مذكراتهما ومرافعاتهما لا تلتقي في نقطة واحدة عنها وثانيهما المباحث القانونية التي اثيرت عن حق الامتياز وحق الحبس وما ادجج في ذلك عن مبدأ التعويض وصفة المستأنف

« وبما انه فيما يتعلق بالوقائع فالمحكمة تستخلص من القوائم والدفاتر التي قدمها المستأنف عليه ومن المرافعة ومن المذكرات التي قدمت في الدعوى ثم من تقرير الخبير الذي لم يوجه عليه اي مطعن يقام له وزن ان الاخشاب التي اثبت الخبير وجودها في مخزن المستأنف عليه وقت معاينته هي التي منعه المستأنف

عن نقلها والتصرف فيها بحجة ان حقاً له قد تعلق بها وترى المحكمة من اهم الشواهد على ذلك نفس تصرف المستأنف بشأنها وكفاحه في منع نقلها الى حداتها المستأنف عليه بسرقتها ومقاضاته بسبب هذا الادعاء فلامعنى بعد ذلك لدعواه ان الحريق لم يبق ولم يذر وليست صورة محضر ضبط واقعة الحريق بالسند الناطق بمدعى المستأنف اذ هو يصف الصالة التي كانت تصنع بها الاثاثات ولم يتعرض للغرفة التي تلي سدها وكانت مستودعاً للاخشاب كذلك ليس لواقعة التأمين وصرف قيمته أو بعضها للمستأنف عليه اثر نافع للمستأنف فان ذلك التأمين كان عن الاثاثات المصنوعة وهب انه كان عن كل ما كان في مخزن المستأنف عليه فإنه لا يقطع بما يريد المستأنف ان يستخلصه منه عن ان تدمير النار كان تاماً

« وبما ان البحث القانوني الذي اثير في الدعوى يدور حول حق امتياز المؤجر على ما في العين المؤجرة من الامتعة والبضائع وحقه في حبسها

« وبما ان حق الامتياز الذي نصت عليه الفقرة السادسة من المادة ٦٠١ من القانون المدني ذكر اجرة العقار واجرة الاطيان وكل ما هو مستحق للمؤجر من هذا القبيل والمستأنف يريد ان يأخذ من عبارة ( كل ما هو مستحق للمؤجر من هذا القبيل ) معنى يسمع التعويض الذي قد يطلبه المؤجر عن ضرر الحق المستأجر بالعين المؤجرة ويستند الى ما جاء بالنبذة رقم ١١٤ الواردة في الصفحة رقم ٥٣٤ من الجزء الثالث من كتاب دي هلتى وترى المحكمة انه ان صح السير على هذا الرأي فانه مما لا ريب فيه أن الامتياز لا يتحقق ولا









فيها أى كشف عينات الالبان المضبوطة لتحليلها للاشتباه فيها لم تكن من الاوراق الرسمية لأنها لم ترتكز الى أى أصل قانونى من شأنه ان يجعلها من عداد الاوراق الرسمية انما هي ورقة صورها الحكيم بالصورة التى هي بها وبناء على مجرد فكرة توصل بها الى تحقيق غرض يرمى اليه فى وظيفته « وحيث ان لا عقاب اذن على المتهم ويتعين براءته عملاً بالمادة « ٥٠ » من قانون تشكيل محاكم الجنايات

( قضية النيابة العمومية نمرة ٣٠٩ بولاق سنة ١٩٢٣ المقيمة بمجدول المحكمة نمرة ٥٥٧ حالة سنة ٩٢٣ ضد حجازى ابراهيم وحضر عنه الاستاذ حبيب افندى ابراهيم المحامى دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا . وحضور حضرتى صاحبي العزة السيد محمد عبد الهادى الجندى بك ومحمود جعفر بك المستشارين وحضرة محمود افندى منصور وكيل النيابة )

ورقة أميرية أى كشف عينات الالبان المضبوطة لتحليلها للاشتباه فيها بأن تسمى أمامه باسم ولده معوض حجازى ابراهيم فترتب على ذلك ان حكم على الغلام المذكور بالتأديب الجسماني وتنفيذ عليه الحكم فعلاً وذلك بأن اتفق معه على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احالة المتهم المذكور على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات

« وحيث ان حضرة قاضى الاحالة قرر بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٣ احالة المذكور على هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر

« وحيث انه بجلسة هذا اليوم سمعت القضية على الوجه المبين بمحضر الجلسة

« وحيث ان الورقة المفلول بوقوع التزوير



## قضايا المحاكم الكلية والحجج

التسجيل مرة ١٨ سنة ١٩٢٣ انتقال الملكية  
على التسجيل

« وحيث ان هذه المحكمة مع موافقتها  
لأصحاب الرأي الأول ترى أنهم قد أخطأوا  
في العلة التي بنوا عليها ذلك الرأي لأن المحكمة  
التي لأجلها أجازت الشريعة الاسلاميه الشفعه  
في البيع مع خيار المشتري وعلى الضد من ذلك  
حرمتها في البيع مع خيار البائع هي أن الملكية  
في حالة خيار المشتري تنتقل الى هذا الأخير  
فعلا بعكس ما اذا كان الخيار للبائع فانها  
لا تنتقل فالتدليل اذن على هذه الصوره لا يؤدي  
الى صحة هذا الرأي بل الأمر بالعكس

« وحيث انه فيما يختص بأصحاب الرأي  
الثاني فانهم وان كانوا عللوا رأيهم بعله صحيحة  
الا أن هذه المحكمة تخالفهم في أن هذا التعليل  
الصحيح في ذاته يتمشى على الحالة التي يكون فيها  
عدم انتقال الملكية موقوفاً على شرط قيام  
المشتري بالتسجيل وذلك لأن البائع في هذه  
الحالة قد استند في الواقع من قبله كل ما هو  
مطلوب منه قانوناً للتخلي عن الملكية وقد يأتى  
الدوق القانونى بعد ذلك أن تبقى نصوص قانون  
الشفعة معطلة وحق الشفع مهضوماً يستبد به  
المشتري كما يشاء ويتوانى في تسجيل عقده كما  
تمليه عليه أهواؤه وما أسهل من قياس هذه الحالة  
على الحالة التي يكون فيها أمر ما معلقاً على شرط

١٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٦

شفعة • بيع غير مسجل • حكم الشريعة •

القاعدة القانونية

تجوز الشفعة في البيع غير المسجل . وهذا  
الرأى مطابق لما قضت به الشريعة الاسلامية  
الفراء من جواز الشفعة في البيع الحاصل مع  
خيار المشتري ووجه الشبه هو ان الملكية في  
حالة خيار المشتري تنتقل الى هذا الاخير فعلا  
بمجرد انعقاد البيع كما هو الحال في البيع الحاصل  
بعقد غير مسجل  
المحكمة :

« حيث ان البحث في هذه الدعوى يدور  
على معرفة ما اذا كان من الجائز أم لا أن يحكم  
بأخذ عين بالشفعة في بيع غير مسجل

« وحيث انه قد اختلفت آراء رجال  
القانون في هذا الصدد فمنهم من يحكم بقبول  
دعوى الشفعة ويعتمد في ذلك على تشبيه البيع  
مع عدم التسجيل بالبيع مع خيار المشتري في  
الشريعة الاسلامية ومنهم من يرى عدم قبولها  
اعتماداً على أنها لا تجوز الا اذا انتقلت ملكية  
العقار للمشتري بصفة نهائية وقد علق قانون

ارادى فقد اجمعت القوانين على أن مثل هذا الشرط لا قيمة له ولا يمكن أن يعطل لأحد حقاً « وحيث انه لا يمكن الاعتراض على ذلك بالقول أن التسجيل ليس أمراً متروكاً للمشتري يعمله أو لا يعمله كما يشاء فإن الشارع قد اضطره الى القيام به حيث نص أن الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل وذلك لأنه من السهل تصور حالات كثيرة يكون فيها المشتري مطمئناً من جهة البائع اليه فلا يكون ثمة ما يبعثه على الاسراع بهذا التسجيل خصوصاً اذا كانت له في ذلك مصلحة وهي مناوأة الشفع وتمريره عن الوصول الى حقه الذى اباحه له القانون

« وحيث ان الشارع خالف في قانون الشفعة القواعد العامة المدونة في قانون المرافعات قضى بأن الأحكام النائية فيها لا تقبل المعارضة كما قصر في ميعاد استئنافها وجعلها خمسة عشر يوماً « وحيث ان الشارع لم يقصد من ذلك الا تقصير أمد النزاع بين أرباب المصالح في دعاوى الشفعة حتى يساعد على استقرار حالة الملكية العقارية لما رأى في ذلك من أوجه النفع وهو مالا يمكن انكاره

« وحيث ان هذا لا يتفق مع السماح للمشتري بتعطيل مثل هذا النزاع

« وحيث ان الشفع في الواقع لا يطلب الا أن يحل محل المشتري فيما له من الحقوق وما عليه من الواجبات على وجه العموم وليس للبائع ان يشكو من ذلك فانه كما تقدم تخلى عن الملكية وهي لا تبقى لا صفة به بإرادته بل بإرادة غيره

وهو المشتري واما المشتري فان احتماء وراء عدم تسجيله عقده الذى هو أمر من عمله ومن واجباته ان يقوم به تلاعب غير مشروع وتحكم منه غير جائز في حق الشفع

« وحيث ان القانون لا يحصى الاعمال المنطوية على سؤاليه

« وحيث انه مما يساعد على ذلك ايضاً ان قانون التسجيل لم يتعرض في شيء لقانون الشفعة وهذا يدل على ان الشارع لم ير ان في اصدار هذا القانون مساساً بالحقوق المقررة بقانون الشفعة من قبل

« وحيث انه مما يدل على اصابة هذا الرأى انه في آن واحد يحقق بين اغراض الشارع من قانون التسجيل وقانون الشفعة معا فهو يوفق بينهما ويساعد على الوصول الى النتائج التى يرى اليها كل منهما

« وحيث انه مما يؤيد ذلك ان هذا التردد الذى ايدته المحاكم في الأخذ بهذا الرأى كان من نتائج العملية ان نسبة عدد العقود التى لم تسجل زادت كثيراً عما كانت عليه قبل العمل بقانون التسجيل فلم تتحقق اغراض الشارع من اصداره هذا القانون

« وحيث انه مما تقدم ترى هذه المحكمة انه يجوز طلب أخذ عين بالشفعة ولو لم يسجل عقد الشراء

(استئناف طلبة بنت عبدالعال حسن دويدار وحضر عنها حضرة الاستاذ ابراهيم افندى حلمى افندى الحامى ضد يونس على دويدار وآخر وحضر عن الاول الاستاذ احمد افندى كمال الحامى . نمرة ٣٠١ سنة ١٩٢٦ دائرة حضرات اصحاب العزة محمد شكرى بك ومحمد نصار بك وسابا حبنتى بك )





كانت الواقعة الاولى سرقة او تبديداً . ثم البحث فيما اذا كانت الواقعة الثانية نصبا « وحيث ان الوكيل عن المدعى اتى بأمثلة تعتبرها المحاكم في فرنسا ومصر سرقة لتوفر ركن الاختلاس . من ذلك حالة ما اذا سلم رب الدين سنداً لمدينه ليطلع عليه بشرط أن يرده له ثم يمتنع عن رده . وقياساً على هذا زعم أن المدين اذا دفع مبلغاً من أصل الدين للدائن بشرط الحصول على مخالصة فاذا اخذ الدائن المبلغ وابتى تحرير مخالصة يعتبر سارقاً

« وحيث انه عن المثال الاول فقد اصبح من المجمع عليه ان الواقعة يمكن اعتبارها سرقة وعلّة ذلك هو انه لا يراد بالتسليم نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة الى المستلم وإنما القصد من التسليم مجرد تمكين المستلم من الاطلاع على الشيء أو تقليبه للتحقيق من جوهره او محتوياته بشرط رده الى صاحبه فاذا حجز المستلم الشيء بنية تملكه وأبى رده الى المالك عد سارقاً ، وعلى العموم في السرقات لاجل معرفة ما اذا كان ركن الاختلاس متوفراً أم لا . يجب الرجوع للقاعدة المدنية الخاصة باليد والتي بمقتضاها تتكون اليد من ركنين الحيازة المادية والنية ( Corpus et animus ) فاذا لم يتوافر الشرطان المذكوران للمتهم كان ركن الاختلاس موجوداً ، وفي المثال الاول كانت نية رب الدين عند تسليم السند هو ان يرده المدين بعد الاطلاع عليه ( انظر احكام النقض الفرنسي للمذكورة بمؤلف جرسون جزء أول ص ١١٣٠ ونمرة ١٥٤ وصحيفة ١١٣٣ نبذة نمرة ١٥٥ ونمرة ١٥٦ . وحكم محكمة النقض بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية س ١٤ عدد ١٠١ وحكم محكمة دكرنس

استدعى المدعى لعزبته وطالبه بتسديد المبلغ الباقي من الايجار فدفع له ٦٠٠ جنيه تقدماً وأحاله المدعى بالباقي وقدره ٢٠٦ جنيهاً على المستأجرين من الباطن بعد دفع المبلغ الأخير طلب منه المخالصة فاحتج بعدم وجود الكاتب ثم بعد ذلك ابى اعطاءه المخالصة ما لم يتفق معه على زيادة الايجار وانتهى الامر بأن بلغ النيابة . وبتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ استصدر المتهم بصفته وصياً على القصر أمراً بحجز الحاصلات التي كانت بالاراضي المستأجرة وقتئذ وفاة لنصيب القصر . وبعد الحجز بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ رفع دعوى الدين واستصدر حكماً بالزامه بنصيب القصر بعد ان اعترف باستلامه مبلغ ٥٩١ جنيهاً و ٤١٥ ملياً . ثم استصدر المبلغ أحكاماً بالزام المدعى بأن يدفع لهم قيمة الايجار - وجاء بالصحيفة انه فيما يختص بنصيب القصر من المبلغ الذي تحصل عليه المتهم بدون وجه حق مبلغ وقدره ١٦٤ جنيهاً و ٨٥ ملياً معاقب عليه طبقاً للمادة ٢٩٦ عقوبات او طبقاً لنص المادة ٢٧٥ عقوبات على سبيل الخيرة . لانه في اواخر سبتمبر سنة ١٩٢٠ بدد أو سرق مبلغ ١٦٤ جنيهاً و ٨٥ ملياً اضراً بالطالب . وفيما يختص بنصيب المبلغ وقدره ٢٥٠ جنيهاً و ٥٠ ملياً فان ما وقع من المتهم يقع تحت نص المادة ٢٩٣ عقوبات لانه في الزمان والمكان المذكورين استولى من الطالب على المبلغ المذكور احتيالا بواسطة اتخاذه صفة كاذبة هي صفة الوكالة عن الزوجين والبنيتين البالغتين وطلب ان يقضى له بمبلغ ٢٥ جنيهاً مع حفظ الحق في الرجوع بما قبضه المتهم بغير حق

« وحيث يتعين البحث الآن فيما اذا

الجزئية بتاريخ ٩ يونية سنة ١٩١٥ بالمجموعة الرسمية ص ١٧ عدد ٤٥ وحكم محكمة الاقصر الجزئية بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ بالمجموعة (س ٢٦ عدد ٥٨) - أما في حالة ما اذا دفع المدين دينه لرب الدين وامتنع الدائن عن اعطاء المخالصة فلا يمكن اعتبار الدائن سارقاً للمبلغ ذلك لان نية المدين هو تملك الدائن المبلغ لا استرداده

« وحيث ان المدعى زعم كذلك بأن الواقعة يمكن اعتبارها تبديداً وطلب تطبيق المادة ٢٩٦ ع على سبيل الخيرة

« وحيث انه لاجل ان يكون هناك تبديد يجب ان يكون الشيء الذي حصل تبديده تسلماً للجاني بعقد من العقود المنصوص عنها على سبيل الحصر بالمادة ٢٩٦ عقوبات . وفي حالة ما اذا دفع المدين للدائن دينه أو جزءاً من الدين فإن التسليم لم يحصل بمقتضى عقد من العقود المنصوص عنها بالمادة المشار اليها آنفاً ، كما انه لم يكن هناك موانع أدبية كما يقول المدعى تمنعه عن استلام ائصال بالمبلغ حتى يتسنى له الاثبات بالبيئة

« وحيث قد يقال بأن الواقعة يمكن ان تعتبر من قبيل الشروع في الوفاء أو البدء في التنفيذ فهل يمكن الاثبات بالبيئة في هذه الحالة؟ يجب ان يفرق بين الحالتين فان كان البدء في التنفيذ امراً مادياً كالبدء في البناء فيمكن الاثبات بالمعينة والبيئة - ولكن اذا كان البدء في التنفيذ غير مادي كدفع مدين جزءاً من دينه فلا يمكن الاثبات بالبيئة لانه من الخطر ان يسمح بالاثبات بالبيئة دفع جزء من الدين اذا زاد الدين عن عشرة جنيهات لانه يترتب على ذلك هدم قواعد الاثبات . ان المدين في

هذه الحالة قد قصر وكان يتعتم عليه على فرض التسليم بصحة دعواه ان يطلب المخالصة بأن تحرر أمامه ويمضى عليها ثم يستلمها بعد ذلك بدفع المبلغ من جانب الدائن (انظر مؤلف الاستاذ احمد نشأت في الاثبات ص ٢٣٤ وما بعدها والمراجع المذكورة بالحاشية)

« وحيث لا يمكن اعتبار الواقعة الثانية نصباً لانه ثابت ان المتهم كان وصياً على القصر واملاك القصر على الشيوع مع املاك البالغ وثبت ان المتهم كان يدير الشركة وهو من افراد العائلة فاستلامه المبلغ على فرض التسليم كان بصفته وكيلًا ووصياً

« وحيث مما تقدم يرى ان الواقعة لا يمكن اعتبارها لا سرقة ولا نصباً ولا خيانة امانة « وحيث لهذه الأسباب ولأسباب الحكم المستأنف يتعين تأييد الحكم «

( قضية النيابة العمومية نمرة ٤٠٤٧ استئناف سنة ١٩٢٤ ) ومحمد سيد احمد الشبيري المدعى المدني ضد الشافعي ابو وافية . دائرة حضرات اصحاب العزة خليل عفت ثابت بك ومحمد حمدي السيد بك واحد نصرت راغب بك ) وبحضور حضرة محمد افندي توفيق بيومي وكيل النيابة )

## ١٩

### محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٦

بيع وفائي . شرط الاسترداد . وعد بالبيع .

### القاعدة القانونية

شرط الاسترداد الوفاي يجب ذكره في عقد البيع نفسه إذ الشروط الفاسخة يلزم اشتراطها في العقد نفسه المعلق فسخه عليها وإلا انقذت مطلقة بانه . فاذا اتفق المشتري والبائع عقب تمام البيع بورقة على حدثها على جواز استرداد

المبيع في أجل معلوم فيعتبر اتفاقهما هذا الجديد وعداً بالمبيع وليس شرطاً وفائياً المحكمة :

« حيث انه تبين للمحكمة من الاوراق ان السيد مسعود الفقي باع الى حسنين أحمد الصعيدي فدائناً نظير مبلغ ٦٠ جنيتها بعقد رقم ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ مسجل في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٢ اعترف فيه بقبض الثمن وبأن البيع بات نافذ وانه سلم الفدان للمشتري ليتصرف فيه

« وحيث ان السيد مسعود الفقي ارتكن على كتابة غير مؤرخة صادرة من حسنين احمد الصعيدي تتضمن تعهده بأنه اذا دفعت اليه قيمة الثمن في ظرف سنتين من تاريخه فيسلم عقد البيع الى البائع وان لم تدفع القيمة يعتبر البيع نافذا والشرط لا غياً

« وحيث ان السيد مسعود الفقي يذهب الى ان التعهد المذكور من شأنه ان يجعل عقد البيع عقد رهن وفائياً

« وحيث ان عقد البيع الصادر الى حسنين احمد الصعيدي هو عقد بيع بات غير معلق على شرط ولا يمكن اعتبار الورقة الغير مؤرخة التي يرتكن عليها المستأنف عليه بمثابة شرط وفائياً لان شرط الاسترداد الوفاي يجب ذكره في نفس العقد . اذ الشروط الفاسخة يلزم اشتراطها في نفس العقد المعلق فسخه عليها والا انعقدت مطلقة باقة ( انظر شرح القانون المدني ل احمد بك نجيب الهلالي جزء اول نبذة ٧٤٤ وشرح البيع ل حمى باشا عيسى نبذة ١٧٦٦ وكتاب القانون المدني للسيو جرانمولان نبذة ٢٠٣ وكتاب البيع للعلامة بودري نبذة ٦٠٦ )

« وحيث اذا اتفق المشتري والبائع عقب تمام البيع بورقة على حديثها على جواز استرداد المبيع في اجل معلوم فيعتبر اتفاقهما هذا الجديد وعداً بالمبيع وليس شرطاً وفائياً

« وحيث انه بالرجوع الى الوعد بالمبيع المذكور تبين انه غير مؤرخ ولا يمكن معرفة ما اذا كان مضي الوقت المحدد فيه من عدمه والشك يجب تأويله لمصلحة المتعهد وهو هنا المستأنف عليه وقد ظهر انه عرض الثمن عرضاً حقيقياً على المستأنف في ٢ فبراير سنة ١٩٢٤ ثم اودعه على ذمته في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤ « وحيث مما ذكر يكون الحكم المستأنف في محله فيتعين تأييده »

( قضية الحاج حسنين احمد الصعيدي وحضر عنه حضرتي عبد الله افندي الحديدي وعبد افندي غنيم المحامين ضد السيد مسعود الفقي وحضر عنه حضرة الاستاذ توفيق افندي جرجس المحامي نمرة ٢٩٣ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب العزة على عبد الرازق بك ورئيس المحكمة وعففي عفت بك واسماعيل محمود حمدي بك )

## ٢٠

### محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ اغسطس سنة ١٩٢٦

ادخال متهم جديد . بعد معارضة .

### القاعدة التائونية

لا يصبح قانوناً ادخال متهم جديد في دعوى حال الفصل في معارضة قدمت من المتهم المحكوم عليه غايياً . ولا يقدر في هذا القول بأن المعارضة تعيد القضية الى حالتها الاصلية إذ ان هذه القاعدة صحيحة بالنسبة الى المتهم المعارض ولا تتناول غيره من المتهمين

## المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف صدر في معارضة رفعت من متهم آخر وهو « محمد سلطان خليل » ولد المتهم الحالي وادخل هذا الاخير متهمًا أثناء نظرها

« وحيث انه لا يصح قانونًا إدخال متهم آخر في دعوى حال الفصل في معارضة قدمت من المتهم المحكوم عليه غيبًا ولا يقدر في هذا القول بأن المعارضة تعيد القضية الى حالتها الاصلية إذ ان هذه القاعدة صحيحة بالنسبة الى المتهم المعارض ولا تتناول غيره من المتهمين بمعنى أنه اذا قضى بالعقوبة حضورياً بالنسبة الى بعض المتهمين في دعوى وغيبًا بالنسبة الى البعض الآخر فيها وعارض هؤلاء أو أحدهم فلا تجيز هذه المعارضة نظر الموضوع بالنسبة الى المتهمين المحكوم عليهم حضورياً بل يكون الفصل فيها قاصراً على المتهم أو المتهمين المعارضين دون سواهم ، وأنه لو صدر الحكم في المعارضة غيبًا بالنسبة الى المتهم الذي أدخل أثناء نظرها لما جاز لهذا المتهم رفع معارضة في الحكم إذ أنه لا يسوغ قانونًا رفع معارضة أخرى عن حكم صدر في معارضته

« وحيث فضلاً عما تقدم بيانه فانه تبين بما قرره محمد شحاته محمد سائق السيارة وهو المتهم الأول أصلاً في الدعوى وقد قضى عليه غيبًا ان محمد سلطان خليل ولد المتهم الحالي هو صاحب السيارة التي حرر بشأنها محضر المخالفة موضوع هذه الدعوى وعهد قيادتها اليه

« وحيث ان قصر محمد سلطان خليل هذا عن درجة البلوغ لا تخليه من المسؤولية الجنائية المترتبة على ارتكاب المخالفة الحالية أو أية جريمة أخرى ولا يجعلها تنتقل الى والده المتهم المستأنف

« وحيث لذلك ترى المحكمة ان هذا المتهم لم يرتكب المخالفة المسندة اليه . ومن ثم يتعين الغاء الحكم المستأنف وبراءته منها عملاً بالمادة ١٤٧ من قانون تحقيق الجنايات ولا سبيل الآن الى النظر في الموضوع بالنسبة لمحمد سلطان خليل إذ ان محكمة أول درجة قضت ببراءته في حكمها المستأنف ولم تستأنفه النيابة العمومية »

( قضية النيابة العمومية نمرة ٤٤٧٦ سنة ١٩٢٦ ضد سلطان خليل - دائرة حضرات اصحاب العزة حسن رياض بك ومحمود وهي بك وامين صدق بك وحضرة حسين بك رافت وكيل النيابة )

## ٢١

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥

تملك بوضع اليد . سبب صحيح . حسن النية . بيع .

## التاعدة القانونية

يجب توفر حسن النية للمالك بوضع اليد بالسبب الصحيح ولو انه لم ينص القانون في ذلك صراحة . والمعتبر في حسن النية هو وقت التعاقد . فاذا علم المشتري بحسن نية بعد شرائه انه اشترى من غير مالك فلا يؤثر ذلك في مدة وضع يده بالسبب الصحيح خمس سنوات

## المحكمة :

« من حيث ان مورث المدعين رفع هذه الدعوى وقال في عريضة دعواه انه رهن للمدعى عليه الاول فدانا وسبعة قراريط وعشرون سهماً موضحة بعريضة الدعوى وهذا الأخير باعها لمورث باقى المدعى عليهم شاروبيم دوس باعتبار ان العقد الصادر له عن هذه الاطيان هو عقد بيع وفائى مضت مدته لا عقد رهن . وقد حكم بعد ذلك باعتبار هذا العقد عقد رهن وطلب مورث المدعين المذكور أصلياً الحكم بتثبيت ملكيته للاطيان سالفه الذكر واحتياطياً الزام المدعى عليه الاول بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه وهو الثمن الذى قدره لهذه الاطيان وقد دفع المدعى عليهم عدا الاول بأن مورثهم سالف الذكر اشترى هذه الاطيان من سنة ١٩١٣ وأنه هو وهم من بعده وضعوا اليد عليها بالسبب الصحيح اكثر من خمس سنوات وطلبوا رفض طلب المدعى الاصلى . أما المدعى عليه الاول فقرر انه باع هذه الاطيان بحسن نية باعتبار ان العقد الصادر له عنها من مورث المدعين هو عقد بيع وفائى لا عقد رهن وقرر ان باقى المدعى عليهم ومورثهم المشتري منه لا يصح لهم التمسك بوضع اليد بالسبب الصحيح لأن التملك بوضع اليد خمس سنوات محله ان يكون المشتري حسن النية طول مدة الخمس سنوات المذكورة فاذا علم قبل مضي هذه المدة بأن البائع له لا يملك ما باعه فقد اصبح سيء النية وسقط حقه فى التملك بوضع اليد بالسبب الصحيح مدة خمس

سنوات وقال المذكور ان مورث باقى المدعى عليهم شاروبيم دوس وهم قد علموا قبل مضي خمس سنوات من مشتراهم ان البائع أى المدعى عليه الاول لا يملك ما باعه الى شاروبيم دوس المذكور وقال ان هذه واقعة يمكن اثباتها بالبينة وطلب أصلياً اخراجه من الدعوى واحتياطياً تقدير ثمن الاطيان على أساس السعر الذى باع هو به لمورث باقى المدعى عليهم المذكورين

« وحيث انه قد تبين للمحكمة من التحقيق الذى أجرته ومن أقوال الطرفين ودفاعهم ان المرحوم شاروبيم دوس وورثته المدعى عليهم عدا الاول وضعوا اليد من تاريخ المشتري أى من سنة ١٩١٣ بمقتضى عقد شرائهم بصفة ملاك ظاهرين بدون منازع لغاية ٦ يولية سنة ١٩٢٠ وهو تاريخ رفع هذه الدعوى أى اكثر من خمس سنوات وثبت أيضاً ان شاروبيم دوس كان حسن النية وقت الشراء

« وحيث انه يجب البحث الآن فيما دفع به المدعى عليه الاول من ان حسن النية يجب ان يستمر طول مدة الخمس سنوات لمعرفة احقية أو عدم احقية باقى المدعى عليهم فيما دفعوا به ولاجل ذلك يجب الرجوع الى القانون الفرنسى المأخوذ عنه القانون المصرى وما ورد فيه من النصوص فيما يختص بتملك العقار بمضى المدة بالسبب الصحيح وما ورد من النصوص فى القانون المصرى فى ذلك

« وحيث انه قد نص فى القانون الفرنسى صراحة فى المادة ٢٢٦٥ ان تملك العقار بمضى

مصلحة مثل هذا الشخص السيء النية في التملك  
بمضي المدة فيجعلها خمس سنوات بدلا من خمس  
عشرة سنة ويجرمه في الوقت نفسه من الرجوع  
على البائع له بالتضمينات

« وحيث انه يرى مما تقدم أنه وان  
خالت نصوص القانون المصري القانون الفرنسي  
فيما يختص بضرورة توفر حسن النية لتمام العقار  
بوضع اليد بالسبب الصحيح بعدم ذكر هذا  
الشرط صراحة في مواد القانون المصري خلافا  
لقانون الفرنسي فان القانونين متفقان معا في  
المبدأ من حيث ضرورة توفر هذا الشرط في  
هذه الحالة

« وحيث ان المعتبر في حسن النية هو  
وقت التعاقد قط وذلك قياسا على القانون  
الفرنسي المأخوذ عنه القانون المصري لعدم  
النص في القانون المصري خصوصا لما هو ظاهر  
مما سبق ان الشارع المصري لم يشأ ان يخالف  
الشارع الفرنسي في قواعد تملك العقار بوضع  
اليد بالسبب الصحيح والشروط اللازمة لذلك  
كما تقدم وبناء على ذلك فمن تعاقد وهو حسن  
النية وبعد ان وضع يده عرف الحقيقة أي  
عرف أنه اشترى من غير مالك فان هذا لا يمنعه  
من التملك بوضع اليد خمس سنوات ولا يصح  
ان هذه الحادثة العارضة وهي علمه بحقيقة الأمر  
فيما بعد يكون لها أي تأثير على مدة وضع اليد  
وذلك طبقا للقاعدة الرومانية

*Mala fides superveniens non nocet*

وقد اتبعت المحاكم المختلطة هذا الرأي  
في أحكامها وطبقت هذا المبدأ حتى في حالة

المدة القصيرة عشر سنوات وعشرين سنة  
بالسبب الصحيح يستلزم حسن النية عند المشتري  
ونصت المادة ٢٢٦٩ منه على ان حسن النية  
يكفي ان يوجد وقت التعاقد . أما القانون  
المصري فلم يذكر شيئا عن حسن النية في تملك  
العقار بمضي خمس سنوات بالسبب الصحيح  
ولكن لا خلاف في أنه من الضروري لهذا  
التملك توفر شرط حسن النية ويمكن ان يستفاد  
ذلك مما ورد في بعض نصوص هذا القانون  
فيما يختص بتملك المنقول ومن بعض نصوص  
أخرى إذ اشترط الشارع المصري للملكية المنقول  
بالسبب الصحيح اعتقاد الحائز لها صحة حيازته  
مادة (٤٦) و (٦٠٧) مدني أهلى تقابل ٦٧  
و ٧٣٣ مختلط ويستنتج من ذلك ان مشتري  
المنقول اذا كان سيء النية فلا يملك إلا بخمس  
عشرة سنة ولا يمكن التسليم بأن الشارع قصد  
ان تكون حماية المنقول أشد من حماية العقار  
فيشترط لتمام التملك المنقول حسن النية ولا يشترط  
ذلك في العقار ويحتم في المنقول للتملك عند  
عدم حسن النية مدة خمس عشرة سنة ويجعلها  
خمس سنوات في العقار

« وحيث انه علاوة على ذلك فانه بالرجوع  
لنص المادة (٢٦٥) مدني أهلى مقابل ٣٣٤  
مختلط نرى ان الشارع أعطى لمن يشتري شيئا  
من غير مالك الحق في طلب تضمينات اذا كان  
معتقدا وقت البيع صحة ملكية البائع وينتج  
من ذلك أنه اذا كان المشتري سيء النية في  
هذه الحالة فلا حق له في التضمينات المذكورة  
ولا يمكن التسليم بأن الشارع أراد ان يراعى

## ٢٢

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية  
حكم تاريخه ١٤ يولييه سنة ٩٢٥  
تشرّد . مشبوه . مراقبة .

## القاعدة القانونية

ان المادة ٢٧ من قانون نمر ٢٤ سنة ٩٢٣ تنطبق اذا كان المتهم متشرداً أو مشبوهاً صدر اليه انذار البوليس أو وضع تحت مراقبته ووجد في حالة من الأحوال المينة بهذه المادة بدون أن يكون هناك محل للبحث في هذه المراقبة اذا كانت تقرر بناء على أن المتهم مشبوه أو لأي سبب آخر

## المحكمة :

« حيث ان النيابة العمومية رفعت الدعوى على المتهم وطلبت معاقبته بالمادة ٢٧ و ٣٠ من القانون نمر ٢٤ سنة ٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وقد حكمت محكمة أول درجة بالبراءة و بنت حكماً على أن تطبيق المادة ٢٧ ساقطة الذكر لا يكون الا بالنسبة للأشخاص الذين يوضعون تحت المراقبة لتشرّد أو لأنهم مشبوهون وليس لسبب آخر كما هو الحال في هذه القضية فاستأنفت النيابة هذا الحكم في الميعاد وطلبت الغاء ومعاقة المتهم بالمادتين سالفتي الذكر

« وحيث انه بالرجوع للمادة ٢٧ المذكورة نرى نصها كالاتي :

« يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة كل

اقتطاع المدة فان مدة وضع اليد بعد ذلك لتملك بالسبب الصحيح خمس سنوات ( راجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة صادر في ٢٦ ابريل سنة ١٩١٢ منشور بمجموعة المحاكم المختلطة سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٣ صحيفة ٨٤ وما بعدها وشرح المرحوم فتحي باشا زغلول لقانون المدني صحيفة ١١١ وكتاب المسيو دو هلس صحيفة ٣٥٦ وما بعدها )

« وحيث انه بناء على ما تقدم لا يكون للمدعين الحق في الطلب الاصلى لأن المشتريين وضعوا اليد بالسبب الصحيح المدة القانونية ويتعين الحكم لهم أي للمدعين بالطلب الاحتياطي « وحيث انه قد ثبت من تقرير الخبير الذي عينته هذه المحكمة ان ما تساويه الاطيان المرفوع بشأنها الدعوى من الثمن هو ٣٢٥ جنيناً و ٥٥ ملياً وقد ظهر من مناقشة المحكمة في التحقيقات التي أجرتها ما يدل على ان التقدير غير مبالغ فيه ويتناسب مع جودة هذه الاطيان واذاً يتعين الحكم على المدعى عليه الأول بالمبلغ المذكور والمدعوت وشأنهم مع بعض في المحاسبة عن الرهن فيما يختص بالدين الاصلى

( قضية ورثة احمد على ابو القاسم وهم محمد احمد على بصفته وآخرين ضد صليب ماطي وآخرين نمر ٦٥٩ سنة ١٩٢٠ كلى . دائرة حضرات اصحاب العزة مصطفى بك رشدي وليب مشرق افندي ومحمد البابلي افندي )

« وحيث انه مع هذا يشترط لوجود المتهم في الحالة الاولى المبينة بالمادة ٢٧ المطلوب معاقبته من أجلها أن يكون حاملا سلاحا لا محرزاً له فقط ( كقانون حمل السلاح )

« وحيث ان الثابت من التحقيق ان المتهم لم يكن حاملا للسكينة المرفوعة بشأنها الدعوى بل ضبطت في منزله. وإذا فلا محل لتطبيق المادة ٢٧ السالفة لعدم توفر الشروط سالفة الذكر

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في محله فيما يختص ببراءة المتهم ويتعين تأييده »

( قضية النيابة العمومية نمرة ٢٣٨٧ سنة ١٩٢٥ ضد سليمان جرجس . دائرة حضرات اصحاب العزة مصطفى بك رشدي وعبد الرحمن محمود افندي وحافظ عامر افندي وحضرة عبد المجيد افندي المرسى وكيل النيابة )

## ٢٣

محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٦

اختصاص عام . صالح أجنبي . محاكم أهلية . ادخال أجنبي .

القاعدة القانونية

لا يترتب على إدخال أحد المدعى عليهم الوطنيين أجنبياً في الدعوى لمجرد أنه اشترى معه بعقد واحد بعض الأتبان سلب اختصاص المحاكم الأهلية . المحكمة :

عن الرفع الفرعي

« من حيث ان الدعوى رفعت أصلاً من

منشرد أو مشتبه فيه صدر اليه انذار البوليس أو وضع تحت مراقبته في الأحوال الآتية :

أولاً - اذا وجد حاملا سلاحاً أو . . . . الى آخر ما ذكر بهذه المادة وقد بينت المادة العاشرة من القانون المذكور الأحوال التي يوضع فيها الشخص تحت مراقبة البوليس

« وحيث انه يرى من نص المادة ٢٧ سالفة الذكر أنها تشترط لمعاقبة الشخص الذي يحمل سلاحاً او يوجد في أى حالة أخرى من الأحوال المبينة بهذه المادة توفر أمرين ، أولهما ، ان يكون الشخص منشرداً او مشتبهاً فيه . ثانيهما ، ان يكون صدر اليه انذار البوليس أو وضع تحت مراقبته بدون البحث في سبب هذه المراقبة اذا كانت تقررت بناء على ان المتهم مشبوه أو لاي سبب آخر من الاسباب المبينة بالمادة العاشرة لان نص المادة ٢٧ المذكورة عام

« وحيث ان المادة الثانية من القانون سالف الذكر بينت الاشخاص المشتبه فيهم ومن بينهم الشخص الذي حكم عليه اكثر من مرة واحدة لارتكاب جريمة نصب أو سرقة أو أو الى آخر ما ذكر بهذه المادة

« وحيث انه بالرجوع لصحيفة سوابق المتهم تبين أنه سبق الحكم عليه في سرقات وآخرها بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات في سنة ١٩٢٠ وإذا فهو مشبوه طبقاً لهذه المادة وقد صدر أمر بمراقبته وعلى ذلك فالمادة ٢٧ سالفة الذكر تكون منطبقة عليه اذا وجد في حالة من الأحوال المبينة بهذه المادة بدون أن يكون هناك محل للبحث في سبب هذه المراقبة كما تقدم



العامة وقواعد العدل والانصاف ومستمد من المحكمة التي شرع من أجلها الحجر . اللهم الا اذا كانت التصرفات الصادرة من المحجور عليه ومقول بأنها حصلت قبل تاريخ قرار الحجر نتيجة غش وتواطؤ كما اذا كان المشتري يعلم بتقديم طلب الحجر على السفينة في مثل هذه الحالة لا يحصى القانون مثل هذا التعاقد ويجوز للمحاكم ان تلغى مثل هذه التصرفات المخالفة للقانون

#### المحكمة :

« حيث ان معظم الفقهاء والمحاكم المصرية ( أهلية ومختلطة ) على اتفاق في ان تصرفات السفينة قبل قرار الحجر صحيحة وجائزة نافذة لا يؤثر عليها ذلك القرار

« وحيث انه لا يكفي لاعتبار التصرف الصادر من السفينة المحجور عليه انه صدر قبل تاريخ الحجر الاعتماد على التاريخ العرفي بل يجب ان يكون التصرف ذا تاريخ ثابت لانه اذا لم يشترط التاريخ الثابت فيكون من السهل جداً تقديم تاريخ التصرفات أو الاعمال الحاصلة بعد الحجر بجمعها قبله وبذلك يستطيع المحجور عليه المتضايق من قرار الحجر ان يبدد جميع أمواله باتفاقه مع أي شخص آخر ولا يكون لقرار الحجر عليه قيمة بالنسبة للتصرفات الحاصلة بعده وهذا المبدأ هو الذي تقضى به قواعد

الاثبات العامة وقواعد العدل والانصاف ومستمد من المحكمة التي شرع من أجلها الحجر وقد أخذ بهذا المبدأ الدكتور عبد الحميد بك

أبو هيف في كتابه عن القانون الدولي الخاص بند ٣٦٣ صحيفة ٤٤٢ وقد رجع الى حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩١٧ المنشور بالجازيت ٧ صحيفة ١٠٦ نمرة ٣١٢ ومن جهة أخرى فانه اذا كانت التصرفات الصادرة من المحجور عليه لآخر والمقول بأنها حصلت قبل تاريخ قرار الحجر نتيجة غش وتواطؤ كما اذا كان التعاقد الآخر يعلم بتقديم طلب الحجر على السفينة الى الجهة المختصة فلا يمكن بأي حال من الاحوال ان يحصى القانون مثل هذا التعاقد ويمكن للمحاكم ان تلغى مثل هذه التصرفات لانها مخالفة للقانون وقد أخذ بهذا المبدأ أيضاً الدكتور أبي هيف بك في كتابه المتقدم ذكره صحيفة ٤٤١ وأشار الى حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٠٣ المنشور بمجلة التشريع والقضاء المصريين للمحاكم المختلطة المجلد ١٥ صحيفة ١٩٥ . وقد ذهب هذا الحكم الى اعتبار حالة التعاقد مع السفينة والذي كان يعلم أو كان يجب ان يعلم بسفينة أو امصاره كحالة من يعلم بالمساعي القضائية التي بذلت للمحجور عليه وأخذ به أيضاً الدكتور عبد السلام بك ذهني في كتابه المداينات الجزء الاول صحيفة نمرة ٢٠٤ وأشار الى حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٠٤ والمنشور بالمجلة المتقدم ذكرها بالمجلد ١٦ صحيفة ١٢٣

« وحيث انه ظهر مما تقدم بيانه ان عقد البيع الصادر من المحجور عليه للمدعى عليه الاول نتيجة تواطؤ وغش وانه لم يكن ذا تاريخ

ذمة عدة دائنين فليس لاحد هم ان يرفع دعواه أمام محكمة المدعى عليه طالبا التصريح له بصرف المبلغ المودع بل يجب عليه ان يتبع الاجراءات الخاصة بالقسمة بين الغرماء حتى ولو كان يدعى بأن دينه ممتاز ويستغرق جميع المبلغ المودع المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه دفع دفعا فرعيا بعدم قبول هذه الدعوى لعدم اتباع المدعى ما جاء بنص المادة ٥١٢ من قانون المرافعات وما بعدها الخاصة بالقسمة بين الغرماء واحتياطيا الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن المبلغ المتحصل من بيع المنقولات الخاصة بدين المدعى والمدعى عليه اودع بخزينة محكمة بولاق وهي المحكمة المختصة باجراء التوزيع والقسمة وطلب وكيل المدعى الحكم برفض هذا الدفع لأن المادة ٥١٩ من قانون المرافعات تبيح له ان يتبع طريقا آخر وهو طلب اختصاصه بكل أو بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المنقولات المبعة

« وحيث ان المدعى لم يتبع الاجراءات الخاصة بالقسمة بين الغرماء ولا نص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات التي يتمسك بها لأن هذه المادة الأخيرة ذكر فيها ما يأتي : « يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الاحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات ان يكلف بالحضور أمام القاضي الذي يكون اجراء التوزيع بمفرته كلا من المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالبا للتوزيع »

ثابت قبل صدور قرار المحجور يعتبرانه صدر بعده ويجوز للمحكمة ان تلغيه لصدوره من محجور عليه « وحيث انه يترتب على الفناء هذا العقد بطلان جميع التصرفات المتوقعة على العين بناء عليه سواء كانت اختيارية أو جبرية وهي البيع الصادر الى حسين قاسم المدعى عليه الثاني من المدعى عليه الاول بمقتضى عقد عرفي لم يسجل تاريخه ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وكذلك اجراءات نزع الملكية والبيع التي حصلت بناء على طلب وزارة الاوقاف واشترى بسببها باقي المدعى عليهم الاطيان بالزاد الجبرى « وحيث عن المصاريف فان المحكمة ترى الزام المدعى عليهما الاول والاخيرة بها لانهما هما المازعان »

( قضية حنى بك مصطفى منصور بصفته قيما على اخيه محمود مصطفى منصور بك وحضر عنه حضرة الاستاذ زكي افندي سليمان الحامى ضد سيد منصور وآخرين وحضر عن الثاني حضرة الاستاذ حنا افندي عطية الحامى عن حضرة الاستاذ ميشيل افندي رزق الحامى وحضر عن وزارة الاوقاف حضرة الاستاذ حسين افندي حبيب فقرة ٢ سنة ١٩٢٤ كلى . دائرة حضرات اصحاب الغزة حسن بك صادق رشيد وشفيق منصور بك وعبد الحميد عمر وشاحى بك )

## ٢٦

محكمة السيدة زينب الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٦

توزيع . دين ممتاز . عدم اختصاص محكمة المدعى عليه . وجوب رفع النزاع الى قاضي التوزيع .

القاعدة القانونية

اذا اودع المحضر مبلغا في خزينة المحكمة على

قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة المنشية الجزئية بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٦ في القضية المدنية نمرة ٣٥١ سنة ١٩٢٦ وان الدعوى الاخيرة قد حازت قوة الشيء المحكوم فيه

« وحيث انه للفصل في الدفع المذكور يجب البحث في توفر ثلاثة شروط وهي اتحاد الاشخاص والسبب والموضوع Mêmes personnes, même cause, même objet فان كانت مستوفاة في الدعويين وجب الأخذ به وإلا فلا

« وحيث انه ظاهر من الدعويين ان المدعى والمدعى عليه هما الخصمان في الدعويين وان السبب وهو طلب الایجار واحد وان الموضوع قد كان في الدعوى الاولى عن اجرة شهرى سبتمبر واکتوبر سنة ١٩٢٥ وعشرة جنیهات أخرى استجدت عن نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٢٥ وأما في الدعوى الحالية فن شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٢٦ فيكون الموضوع مختلفاً ولا يخشى بعد ذلك حصول تناقض في الحكمين اذا جاء ثانيهما بخلاف الحكم السابق وهذه هي الحكمة الكبرى التي من أجلها وضع المشرع مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه لعدم تعارض الاحكام اذا صدرت عن موضوع واحد وقت التنفيذ

وقد تكلم عن هذه الحالة العلامة كاييتانت في شرح القانون المدني بكتابه الجزء الثاني صحيفة ٢٣٦ وقال انه لا يجوز الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه بمجرد ان الطلب الجديد يستلزم الفصل

فهذا نص صريح على ان طلب الاختصاص بالمبالغ المتحصلة يكون أيضاً أمام قاضى التوزيع « وحيث انه لذلك ولأن المبلغ المتنازع عليه مودع بمخزينة محكمة بولاق فيتعين قبول الدفع بعدم الاختصاص

( قضية الدكتور حسين بك راسم وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود افندى محمد مصطفى الحامى ضد على افندى حسن وحضر عنه حضرة الاستاذ رضا افندى على الحامى نائباً عن حضرة الاستاذ احمد نجيب براده بك الحامى . نمرة ٩٤٠ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة مصطفى صبرى بك القاضى )

## ٢٧

### محكمة الابان الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦

اجارة . مدة جديدة . قوة الشيء المحكوم فيه .

### القاعدة القانونية

اذا رفعت دعوى عن مدة جديدة في ايجار وقد سبق ان حكم في مدة سابقة بخصوص الایجار المذكور فلا يجوز الدفع فيها بقوة الشيء المحكوم فيه ويجب قبول الدعوى ولا يخشى من نظرها تعارض في الحكمين لأنها عن مدة أخرى والموضوع مختلف وان كانت الاختصاص والسبب متحدة

( استند هذا الحكم على نظرية H. Capitant

والباندكت الفرنسية )

المحكمة :

عن الدفع الفرعى

« حيث ان المدعى عليه دفع فرعياً بعدم

في نص المسألة القانونية أو الواقعية السابق طرحها في القضية الاولى مثلاً ان يكون الحكم السابق قد فصل في رسوم تسجيل مستحقة عن مدة معينة فانه لا يمنع صدور حكم آخر يقضى بشكل آخر عن رسوم جديدة استحققت بعد المدة الاولى وانه يكفي لعدم الأخذ بدفع قوة الشيء المحكوم فيه ان تكون الدعوى الجديدة قد طلب فيها رسوم أخرى في مدة جديدة وأنه اذا حدث تناقض بين الحكمين في الجوهر وفي المنطق إلا أنه لا يكون تناقض بينهما فيما قضيا به

وقد ورد في Les Pandectes Françaises

الجزء ١٧ صحيفة ٤٦٨ غمرة ٦٣٧ تعليقاً على المادة (١٣٥١) من القانون المدني الفرنسي ان طرح المسألة من جديد بين نفس الاخصام لا يمنع القاضي من النظر فيها اذا كان هناك اختلاف في الموضوع أي الشيء المطالب به objet وقد خالف العلامة L. Lacoste المبدأ الذي قرره H. Capitant وما جاء بالبانديكت الفرنسية على سبيل التحذير من الخلط بين السبب والموضوع Cause et objet فقال في مؤلفه طبعة ثالثة سنة ١٩١٤ ان نظر دعوى سبق الفصل في الحق droit المدعى به يستلزم نظر نفس الموضوع

وحينئذ يجب الحكم بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها لأنه يترتب على قبولها العودة الى نظر دعوى حازت قوة الشيء المحكوم فيه واختلاف الاحكام وهذا الرأي ظاهر فساد

لأن الموضوع هو غير الحق ولأن هذا الحق يتجدد ويسقط بالطرق القانونية منها سقوطه بالمدة الطويلة وخلافها ولأنه ما كان هناك داع لتخيم القانون توفر الثلاثة الشروط سابقة الذكر عند نظر دعوى دفع فيها بأنه سبق الفصل فيها وأنه متى اختلف أحد هذه الشروط جاز نظر الدعوى ومن ثم يكون الرأي الأول في محله لأنه عند حصول خطأ قانوني كما يحصل في تطبيق المادة ٣٧٠ مدني في حالتنا أو موضوعي تكون هناك فرصة للمحكوم ضد صالحه خطأ ان لا يضره هذا الخطأ على الدوام ما دام قد ظهر له منفذ قانوني يدرأ به الضرر عن نفسه عند رفعه دعوى أخرى جديدة يكون فيها بعض شروط قوة الشيء المحكوم فيه فاقداً وبما هو جدير بالذكر ان نفس L. Lacoste ذكر في أمثله ما يناقض رأيه ووافق عليه وذلك في الصحيفة ١٠٥ نبذة (٢٦١) إذ قرر انه لو صدر حكم بأحقية جزء من دين فلا يسرى هذا الحكم على باقي الدين وتكون الدعوى الجديدة مقبولة وقد قال ان من هذا الرأي Aubry & Rau جزء ٨ ص ٣٩٠ - ٧٦٩ غمرة ٨٣ و Demolombe جزء ٣٠ غمرة ٣١٦ Colmet de Santerre جزء ٥ غمرة ٣٢٨ bis VIII والحالة هذه منطبقة على الدعوى الحالية لأن المبلغ المطلوب عن مدة أخرى غير المحكوم بها ولذلك يتعين رفض الدفع الفرعي

عن الموضوع

• حيث انه ثابت من أقوال الطرفين

العين فوراً وفسخ الايجار وهو الحق الوحيد  
المحول له قانوناً واستمر في القرن الى ان اغلقت  
البلدية يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥ للاخلال  
بالاشتراطات الصحية

« وحيث ان المحاكم المصرية جرت على  
مبدأ ان المؤجر ليس ملزماً بأن يساعد المستأجر  
على الانتفاع بالعين المؤجرة وأن يقوم له بوسائل  
الانتفاع اكثر مما تسمح به حالة الملك وهو  
ما يعبر عنه بلفظ *Faire jouir* في القانون  
الفرنسي وانما على المالك ان يترك المستأجر  
ينفع بالعين المؤجرة *Laisser jouir* أي أنه  
لا يتعرض له في الانتفاع أو أن يعمل على عدم  
الانتفاع ( أنظر تعليقات جلاد على المادة ٣٧٠  
مدني صحيفة ١٨١ واستئناف مختلط ٢٩ يناير  
سنة ٨٨٠ مجموعة جزء ٥ صحيفة ١١٠ )

( قضية احمد بحيري وحضر عنه حضرة الاستاذ  
فيايكس افندي بترايين الحامى ضد عبده حميد وحضر  
عنه حضرة الاستاذ مصطفى بك الخادم الحامى . أصدر  
الحكم حضرة صاحب العزة عبيد الفتاح مصطفى  
بك القاضي )

## ٢٨

محكمة مركز طنطا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٨ اغسطس سنة ٩٢٦  
زنا . زوجية . طلاق . دعوى عمومية .

القاهرة القانونية

١ - اذا طلق الزوج زوجته قبل رفع  
دعوى الزنا كانت دعواه غير مقبولة

ومن حكم محكمة المنشية الجزئية الصادر في  
٥ يناير سنة ٩٢٦ ان المدعى عليه مستأجر فرنًا من  
المدعى بلا عقد كتابي بأجرة شهرية قدرها  
٥٠٠ قرش

« وحيث انه لا شروط بعمل الترميمات  
أو الاجراءات الصحية بين طرق الخصوم ومن  
يتكلف بعملها يجب الرجوع الى النصوص  
القانونية

« وحيث ان المدعى عليه معترف بأنه  
استأجر من المدعى فرنًا فالمفروض أنه استأجر  
الفرن معداً لفرض الذى استأجره من أجله  
وقد أداره فعلا مدة من الزمن كما هو ثابت  
من الحكم المذكور وأنه كان يرسل الايجار  
للمدعى وان آخر دفعة كانت بطريق البوستة  
لغاية ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥

« وحيث انه متى استلم المستأجر العين  
المؤجرة واستمر مدة ثم طرأ بعد ذلك من عمل  
المستأجر خلل في اللوازم الصحية فلا يلزم بها  
المالك إلا اذا تعهد صراحة بذلك كنص المادة  
(٣٧٨) مدني أهلي التي تقابل المادتين ١٧٢٠  
و١٧٢٢ مدني فرنسي وإلا يكون المستأجر  
ذا الخيار في طلب تنقيص الاجرة أو فسخ الايجار  
« وحيث انه بعكس ما سبق قد طلب

المدعى وهو المالك فسخ الايجار والاخلاء أمام  
محكمة المنشية فصدر له حكم بطلباته بتاريخ  
١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ في القضية المدنية نمرة  
١٩٥١ سنة ١٩٢٥ ومنحت المحكمة علاوة على  
ذلك ستة أشهر للمدعى عليه المستأجر دون ان  
يطلب تنقيص الاجرة أو الموافقة على اخلاء

« وحيث ان المتهم الأول وهو الزوج اعترف بضربه للمتهم الثاني في التحقيقات وفي الجلسة

« وحيث انه تبين من الكشف الطبي وجود اصابات شديدة بالمتهمة الثاني

« وحيث ان الضرب حصل بعد حادثة الزنا المدعى بها بستة أيام غير أن المحكمة ترى استعمال الرأفة معه لأن الفضب كان لا يزال كامناً في نفسه وهو الذي دفعه الى ذلك من غير تقدير للعواقب ولم يكن بحالة طبيعية

( قضية النيابة العمومية نمرة ٢٤٦١ جنح سنة ١٩٢٥ ضد علي خليل وآخرين . اصدر المحكم حضرة صاحب العزة اسماعيل بك حمدي القاضي وحضرة عبد الفتاح بك منصور وكيل النيابة )

٢٩

محكمة دسوق الجزئية لاهلية

حكم تاريخه ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦

تسميم . شروع . جريمة مستحيلة . استحالة مطلقة . نسبية .

القاعدة القانونية

تم جريمة شروع في التسميم وتحقق العقوبة متى ثبت ان نية الجاني كانت التسميم بالفعل بصرف النظر عما اذا كان التنفيذ ممكناً أو غير ممكن أو كانت استحالة وقوع الجريمة مطلقة أو نسبية . فمن وضع مادة سامة لشخص أو لحيوان بقصد قتله واصلح القتل لم يتم لظرف من الظروف كجهل الجاني المقدار الكافي من السم لاحداث الوفاة فان فعله يعتبر شروعاً معاقباً عليه

٢ - الأصل في الشريعة الاسلامية الغراء أن الطلاق يقع باللفظ اذا ثبت للمحكمة أن الزوج طلق زوجته شفاهاً كفى للأخذ بهذا الطلاق لعدم قبول دعوى الزنا . أما النص في اللوائح على ضرورة حكم بالطلاق أو اثباته كتابة من المأذون لا يقيد محكمة الجنح ولا يوقفها عن الفصل في القضية .

المحكمة :

« حيث انه تبين من تحقيق البوليس ان المتهم الأول وهو الزوج طلق زوجته المتهمة الثالثة قبل رفع الدعوى وقد تأيد ذلك بأقوال الزوجة حيث قررت أن زوجها طلقها طلاقاً بائناً واستشهدت بزيده الشريف التي اقترها على ذلك فعدوله عن هذا الاقرار لا يفيد عدم وقوع طلاق

« وحيث ان الاصل في الشريعة الاسلامية أن الطلاق يقع باللفظ وفي هذه القضية قد وقع باللفظ وباقراره الموقع عليه ببصمة أصبعه أمام المحقق

« وحيث ان ضرورة صدور حكم بالطلاق أو اثباته كتابة من المأذون بذلك لا يقيد محكمة الجنح ولا يوقفها عن الفصل في القضية مادام أن الأصل في الشريعة الاسلامية اباحة حدوث الطلاق شفويًا باللفظ وانما طرق الاثبات التي تطلبها اللوائح هي للنظام العام وللأثر الذي يترتب على علاقة الزوجية من حيث الاحوال الشخصية والمدنية وما دامت المحكمة اقتنعت بأن الطلاق وقع فعلاً وانه حصل قبل رفع الدعوى فلا يصح معامها

## المحكمة:

« حيث انه ثبت من أقوال الغلام ابراهيم حسن بانه كان في زراعة البرسيم وكان قريباً من الجاموسة تعلق سيده فخانت منه التفاته فوجد المتهم ينحن نحوها فداخله الشك فذهب نحو الجاموسة فوجد كوزاً أذرة موضوعاً قريباً منها وبه مادة خضراء فأخذ الأذرة وذهب بها الى سيد احمد عصر الذي كان بغيطة قريباً منه فأخبره فأشار عليه بانه يخبر معلمه بذلك وقد تأيدت أقوال الغلام المذكور بشهادة سيد احمد عصر الذي قرر فوق ذلك بانه رأى المتهم يمر عليه قبل الحادثه

« وحيث انه فضلا عن ذلك فقد تضاربت أقوال المتهم في التحقيق فينما يقول في التحقيق الذي أجراه العمدة بانه مر على الشاهد سيد حنفي عصر اذا به ينكر ذلك في تحقيق البوليس وقد استشهد بشاهدين في البوليس وهما مصطفى عصر وحسن شاهين على انه كان معهما من الضحى للظهر فلم يوافقاه على ذلك وقررا انهما قابلاه في الظهر بالسوق

« وحيث انه فضلا عن ذلك فقد ضبط العمدة بمنزل المتهم ثمانية كيزان من نوع الكوز الموضوع للجاموسة

« وحيث ان الجريمة المنسوبة الى المتهم هي الشروع في تسميم الجاموسة وقد ظهر من التحليل الكيماوي ومن التقرير الطبي الشرعي ان الكمية التي وجدت في كوز الأذرة غير سامه لانها خمسة جرامات من كبريتات النحاس وان

أقل مقدار من هذه المادة لسم الجاموسة هو ٢٠ جراماً

« وحيث انه لذلك يتعين البحث فيما اذا كان الشروع في الجريمة المستحيلة معاقباً عليه من عدمه

« وحيث ان هذا البحث قد أثار مناقشات جدلية قانونية في فرنسا والمانيا وغيرها من البلاد الأوروبية وأخذت دراسة هذه المادة من تطور فينما كان الرأي الأول لا يعاقب على تلك الجريمة طبقاً للنظرية المادية doctrine objective اذا به تحول الى وجهة أخرى وصاروا يميزون بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية ولكن الرأي الحديث وهو الرأي الألماني قد أخذ بالنظرية الشخصية doctrine subjective

وهي التي تبحث عن قصد المتهم فتعد كل شروع معاقباً عليه مادامت قد ظهرت نية المتهم بأعمال مقاربة للجريمة ومع جميع الظروف المكونة لها ولا يلتفت الى ما اذا كان التنفيذ ممكناً أو غير ممكن أو كانت الاستحالة مطلقة أو نسبية فاذا لم تتم الجريمة لظرف من الظروف كجهل أو خطأ في التقدير فان هذا الجهل أو الخطأ لا دخل له في ارادة الفاعل ويظهر ان محكمة النقض المصرية أخذت بهذا الرأي فقد أصدرت حكماً في ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشر وقضت بانه اذا قدم شخص لآخر عمداً جواهر غير مضره في الواقع اعتقاداً منه بان كان تسبب الموت عنها وذلك لجهله المقدار الكافي من السم لاحداث الوفاة اعتبر فعله شروعاً

« وحيث انه ثابت كذلك من التحقيقات ومن شهادة الشهود ومن أقوال المتهمين في البوليس ومن اعادة الماسورة الى حالتها بعد الشكوى ان المتهمين هم الذين أزالوا الماسورة » وحيث ان التهمة المنسوبة الى المتهمين هي انهم سرقوا الماسورة المذكورة ويجب ان تتوفر في جريمة السرقة فوق القصد الجنائي العام نية خاصة وهي ان يكون عند المتهم نية تملك الشيء الذي اختلس حيازته وهذا مستفاد من اشتراط الشارع في المادة ٢٦٨ عقوبات النص الفرنسي ان يكون الاختلاس بنية الغش frauduleusement فلا يكفي لتوفر هذه النية الخاصة ان يكون المتهم قد اختلس الشيء بقصد حرمان صاحبه منه ولو أبدى بل يجب ان يكون قد اخذه بنية التملك فلا يعد سارقاً من ينزع شيئاً مملوكاً لغيره من مكانه ويعدمه فوراً

« وحيث ان الثابت في القضية ان المتهمين لم تكن عندهم نية تملك الماسورة المأخوذة وقد ذكر المجنى عليه في البوليس بأن القصد من اخذ الماسورة هو ضياع الحق في انتفاع المجنى عليه من المصرف مع انه مشترك بينه وبين المتهمين ويؤيد ذلك ان المتهمين موسرون ومن بينهم عمدة ولا يعقل ان يشترك العمدة في سرقة ماسورة لا تزيد قيمتها عن ١٥٠ قرشا صاغاً

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم ببراءة المتهمين عملاً بالمادة ١٧٢ ج

( قضية النيابة نمرة ١٠٢٤ سنة ١٩٢٦ ضد مازن محمد سعدة وعلى حنبل وآخرين . الحاضر عنهم حضرات الاستاذين فؤاد افندي خير الدين . وعمر افندي عمر الحاميان . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة احد بك حدى القاضي )

« وحيث انه لتلك الظروف ترى المحكمة ان عقوبة الغرامة كافية

« وحيث انه فيما يتعلق بالتعويض المدني فتري المحكمة ان لا محل له لان الثابت في التحقيق ان الجاموسة لم تتناول الدم الذي وضع في الكوز ( قضية النيابة نمرة ٦١١ جنح سنة ١٩٢٥ وعلى عثمان السوداني مدعى مدنى ضد عبد الفتاح حماده . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة احمد حدى بك القاضي وبحضور حضرة على بك رضا مساعد النيابة )

٣٠

محكمة كفر الشيخ الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ اغسطس سنة ١٩٢٦

سرقة . القصد الجنائي العام . نية التملك .

القاعدة القانونية

لا يكفي لتكوين جريمة السرقة أن يختلس الشخص متقولاً مملوكاً لغيره وهو يعلم أنه مملوك للغير بل يجب فوق وجود القصد الجنائي العام أن يتوفر عند المتهم نية خاصة هي نية تملك الشيء المختلس أو نية التصرف فيه تصرف المالك المحكمة :

« حيث انه ثبت من التحقيقات ان المتهمين اشتروا اطيافاً من حسن الديب مجاورة لاطيان ابراهيم ابراهيم سعد الدين التي اشتراها من ورثة حسين باشا شاهين وبينهما مصرف موضوع عليه الماسورة المدعى بسرقتها يدعى المتهمون بأن لهم الحق وخدمهم في الانتفاع بالمصرف بينما يقول المجنى عليه انه شركة بينهم

ينت هذا الاختصاص وقسمته الى نوعين نوع يختص بالنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والمستندات الواجبة التنفيذ والثاني بالامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت واشترط في الأول أن لا يتعرض القاضى لتفسير الأحكام وفي الثانى أن لا يكون لحكمه تأثير فى أصل الدعوى

« وحيث انه يجب البحث عما اذا كان المشرع أراد أن يقصر قاضى الامور المستعجلة بحته فى تحقيق الاستعجال وهو الركن الذى اشترط فى الحالتين أو أراد غير ذلك » وحيث انه للوصول الى ذلك يجب الرجوع الى التشريع الفرنسى الذى أخذ عنه المشرع المصرى

« وحيث ان المادة المقابلة للمادة ٢٨ مرافعات هي المادة ٨٠٦ من القانون الفرنسى، وهي مطابقة لها تقريباً

« وحيث ان الشراح الفرنسيين قدروا فى تعليقاتهم على المادة المذكورة أن قاضى الامور المستعجلة يجب أن يقصر بحته على تحقيق الاستعجال فقط ويمنع من التدخل فى الموضوع أو مسه ولم يقصروا بحته على ذلك فحسب بل ذهبوا الى منع القاضى من تحقيق صفات الخصوم التى يتطلبها القضاء العادى كالمرأة المتزوجة والقاصر فأباحوا لهم بغير الاذن الواجب قانوناً رفع الدعاوى المستعجلة اذ ربما ترتب على هذا البحث حصول الضرر الذى أراد الشارع تلافيه كما أباحوا للقاضى المستعجل أيضاً اثبات الضرر

## ٣١

## محكمة دكرنس الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٥ اغسطس سنة ٩٢٥

مواد مستعجلة • صفة الخصوم • مسؤوليتهم •

## القاعدة القانونية

ليس لقاضى الامور المستعجلة أن يبحث فى صفة الخصوم ومسؤوليتهم • وإنما يقصر بحته على صفة الاستعجال وما يترتب عليه من الضرر اذ ربما يترتب على بحته فى الطلبات الاخرى والقبود التى يتطلبها القضاء العادى ضرر أو خسارة لا يمكن تعويضها  
المحكمة :

## عن الرفعين الفرعيين

« من حيث ان المدعى عليهم الثلاثة الأول دفعوا الدعوى فرعياً بعدم قبولها باعتبار أن المدعى عليهم بفرض حصول ما يدعيه المدعى كانوا يقومون بوظيفة عمومية تنفيذاً لأوامر الهندسة واحتياطياً عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنهم موظفون وقاموا بالفعل المذكور والمبين بورقة الدعوى على أساس هذه الصفة ومن ثم تكون محكمة الزقازيق الجزئية هي المختصة أى محكمة الحكومة

« وحيث انه لفصل فى هذين الدفعين يجب البحث فى وظيفة قاضى الامور المستعجلة واختصاصه

« وحيث ان المادة ٢٨ من قانون المرافعات

الناشئ عن أمر اداري بشرط أن لا يترتب على حكمه تعطيل للأمر أو إيقاف تنفيذه (راجع كاريه سوفو الكتاب السادس جزء ١ صحيفة ٥٤٨ نبذة ٢٧٥٤ ونبذة ٢٧٥٦ تعليقاً على المادة ٨٠٦)

« وحيث انه تبين من ذلك أن قاضي الامور المستعجلة يقتصر في بحثه على صفة الاستعجال وما يترتب عليه من الضرر اذ ربما ينتج من البحث في الطلبات الاخرى والقيود التي بتطلبها القضاء العادي ضرر أو خسارة لا يمكن تعويضها وعلى كل حال لا يتعرض للموضوع كما نص القانون. أما مسألة الاختصاص فيكفي أن تكون القواعد العامة المبينة في القانون تنطبق على الوصف الظاهر المقدمة به الدعوى » وحيث انه بعد ذلك يتعين تطبيق هذه المبادئ على هذه الدعوى

« وحيث انه فيما يختص بالدفع بعدم قبول الدعوى فانه يتناول البحث في مسئولية المدعى عليهم ان كانت مسئوليتهم شخصية أو بصفتهم موظفين تنفيذاً لأوامر ادارية وهذا خارج عن اختصاص قاضي الامور المستعجلة وانما هو خاص بالموضوع ويكون هذا الدفع سابقاً لوانه ويجب ابداءه أمام محكمة الموضوع ولذا يكون في غير محله ويتعين رفضه

« وحيث انه فيما يختص بالدفع بعدم الاختصاص فان الدعوى رفعت على المدعى عليهم بصفتهم الشخصية كأفراد وليس لقاضي الامور المستعجلة البحث في هذه الصفة مادامت

قانونية ويمكن التقاضي بها والمدعى هو المستول عن هذه الصفة وهو المنحمل لتأنيها عند الفصل في الموضوع ولا يمكن أن يجبر على تغيير صفة من يقاضيههم خلاف الصفة التي وصفهم بها فضلاً عن أن الحكومة لم تكن خصماً في الدعوى ولم تدخل فيها ولم يدخلها المدعى عليهم فيها وإذا تكون الحكومة لا شأن لها مطلقاً ولا يكون لهذه الدعوى أي أثر أو نتيجة أو حق فيما بعد قبلها فضلاً عن أن المدعى عليهم لا يضرهم شيء فان المدعى يتحمل كل نفقات الدعوى الآن التي هي في الواقع دعوى اجراءات حتى اذا رفع النزاع لمحكمة الموضوع فهي تفصل في تقدير المسئولية وصفة المدعى عليهم وقد ذهب القضاء الأهلى والمختلط الى هذا الرأي بعدم قبول أي دفع يتعلق بالموضوع أمام قاضي الامور المستعجلة او بحث الصفة (راجع حكم محكمة مصر الاستئنافية الصادر في ٩ ابريل سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية عدد ٨ صحيفة ١٤٣ وحكم المختلط الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٩ نمرة ٢١ قضائية نمرة ١٤٨ مجلة الأحكام المختلطة صحيفة ٤٥٥) ومن ذلك يتعين أن هذا الدفع غير وجيه أيضاً ويتعين رفضه

### الموضوع

« ومن حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى بطلب نذب خبير للانتقال لأطيانه المبينة بورقة الدعوى لمعاينتها ومعاينة الزراعة التي بها من قطن وأرز وذرة وتقدير الضرر الذي لحقها وسببه ومقارنة زراعة الارز قبله ومن يجاورها من الأهالي

للمدعى الـ ٣ قرار يبط موضوع النزاع وقبض الثمن ثم امتنع عن الذهاب الى قلم كتاب المحكمة لتتديق على توقيعها على العقد طبقاً لقانون التسجيل الجديد بدون مبرر ولا مسوغ قانوني إذ لم يقم أى دليل على صحة ما يدعيه من ان العقد فحور تأميناً لدين يشتمل على ربا فاحش

« وحيث انه جاء بالمادة الاولى من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ ما يأتى : « جميع العقود الصادرة بين الاحياء بعوض أو بغير عوض والتي من شأنها انشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر... يجب اشهارها بواسطة تسجيلها... ويتربى على عدم التسجيل ان الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم . ولا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين »

« وحيث انه لتفسير المعنى المقصود من الالتزامات الشخصية المترتبة على العقود الغير المسجلة يجب الرجوع الى المذكرة الايضاحية لهذا القانون والى محاضر جلسات اللجنة التشريعية التى نيط بها وضعه والى أقوال الشراح الذين تعرضوا لتفسيره

« وحيث انه جاء بالمذكرة الايضاحية ما يأتى : ( العقد الذى يتعهد الشخص بموجبه بنقل الملكية لا ينشأ عنه طبعاً إلا حق شخصى أو دين لمصلحة من اكتسب هذا الحق فبموجب هذا الحق يجوز لهذا الأخير ان يلزم من صدر منه التصرف بتنفيذ ما تعهد به أى ان ينقل له الملكية فعلاً ) ولا يتم هذا النقل إلا بالقيام بالاجراءات القانونية

« وحيث ان المدعى عليه الثالث طلب أيضاً احتياطياً فى الموضوع تكليف الخبير بمعاينة الارز المصرح زراعته بمنطقة الارز ومقارنته بالارز الثابت فى الجزء الغير مصرح به وبيان نسبة الزراعتين

« وحيث ان المحكمة لا ترى مانعاً من اجابة هذا الطلب وندب خبير لأداء المأمورية الميمنة آنفاً

( قضية الاستاذ كامل افندى يوسف الحامى ضد حضرة صاحب العزة محمود بك زكى مدير الدقهلية بصفته الشخصية وآخرين وحضر عن الثلاثة الاول حضرة الاستاذ حسين افندى عاشور الحامى نمرة ٨٢٦ - سنة ١٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد جلال صادق بك )

تعليق

هذا الحكم تأيد استئنافاً

## ٣٢

محكمة مفلولط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ يونيه سنة ١٩٢٦

بيع . تسجيل . انتقال ملكية .

القاهرة القانونية

لا تنقل ملكية العقار للمشتري إلا بالتسجيل طبقاً لقانون التسجيل الجديد ولكن اذا امتنع البائع عن تسجيل العقد العرفى فلم يشتري الحق فى طلب الحكم فى مواجهته باثبات التعاقد ويقوم تسجيل هذا الحكم مقام التسجيل الاختيارى وله أثره فى نقل الملكية المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه بمقتضى عقد

عرفى مؤرخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قد باع

« وحيث ان القاضى ملزم أصلاً بالحكم بالوفاء عيناً ما دام ان ذلك لا يمس حرية المدين الشخصية وما دام الوفاء العيني ممكن حصوله مادياً » وحيث ان القول باستحالة الالتزام الشخصى الى تعويض عند امتناع البائع عن تسجيل العقد يخرج عقد بيع العقار من فصيلة العقود الرضائية ( Actes Consensuels ) الى فصيلة العقود الشكلية ( Actes Solennels ) مثل الهبة والرهن العقارى مع ان الشارع لم يقصد مطلقاً باصدار قانون التسجيل ان يصل الى هذه النتيجة البعيدة ولأن العقد العرفى يبيع العقار له كيانه القانونى وآثاره الملزمة المترتبة عليه ولا يمكن القول بأنه باطل لأنه أداة صالحة لنقل الملكية اذا سجل . ولولا أنه عقد صحيح ملزم لما كان للتسجيل أى أثر . ذلك لأن التسجيل لا يصيب إلا العقود الصحيحة الصالحة لنقل الملكية وبمعكس ذلك فان العقود الشكلية اذا عملت عرفية فانها تقع باطلة ولا يترتب عليها أية آثار قانونية ولا التزامات شخصية إذ تكون فى هذه الحالة فى حكم العدم

« وحيث وان كان التسجيل يتوقف عليه نقل الملكية إلا أنه اجراء حتمه القانون وجعله واجباً على المتعاقدين اتمامه ولكنه فى الوقت نفسه لم يعلقه على ارادة احدهما فان لم يتم بالتراضى تم بالتقاضى وكان أثره فى الحالتين سواء » وحيث ان المحكمة فى اصدار قانون التسجيل انما هى حمل الاهالى على تسجيل عقودهم ليكون اشهار التصرفات فى عموم القطر تاماً من جميع الوجوه وتتحقق هذه المحكمة

اللازمة لاشهار هذا التصرف . وجاء فى موضع آخر من نفس المذكرة « أما من صدر منه التصرف فليس عليه إلا ان يعتنع عن أى عمل يعطل هذا التسجيل فاذا حال من صدر منه التصرف دون قيام الطرف الآخر بهذا الاجراء اللازم لنقل الملكية فيكون عرضة لرفع دعوى شخصية عليه » ويفهم من العبارة الأولى ان للمشتري الحق فى الزام البائع الممتنع بالقيام واجبه عيناً ومن العبارة الثانية ان ذلك يكون برفع دعوى شخصية على البائع باثبات التعاقد وقد سميت دعوى شخصية تمييزاً لها عن الدعوى العينية وهى التى يطلب فيها تثبيت الملكية

« وحيث ان المستشار ( برناردى ) الذى حرر مشروع قانون التسجيل الجديد والذي وضع بنفسه المذكرة الايضاحية قرر باللجنة الخاصة بمحضر جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ( بأن العقد الغير المسجل لم يخرج عن كونه وعداً بالالتزام بنقل الملكية ... ) وقرر المستشار الملكى ( بيولا كازالى ) أحد أعضاء اللجنة بنفس الجلسة ما يأتى ( ... ان الملكية لا تنقل بين الطرفين وبالنسبة للغير إلا بالتسجيل على ان مجرد اتفاق الطرفين يحمل المشتري الظاهر بمثابة دائن لا يجوز له فقط حق مطالبة بتعويض عند عدم حصول العقد رسمياً بل يجوز له حق رفع الدعوى للحصول على حكم يحل محل العقد الرسمى ويجوز تسجيله ) وقرر المستشار الملكى المرحوم عبد الحميد باشا مصطفى أحد أعضاء اللجنة نفسها « أن يترك الأمر للفصل فى هذه المسائل الى القضاء »

الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٦ ص ١٢  
وكتاب العقود للاستاذ نجيب بك الهلالي  
ص ٢٤٤ وما بعدها )

« وحيث انه لما تقدم من الاسباب ترى  
المحكمة الحكم بصحة التعاقد الحاصل بين المدعى  
والمدعى عليه خاصاً بالثلاثة قرارات المشار اليها  
واعطاء الحق للمدعى بتسجيل هذا الحكم لانقضاء  
قل الملكية

( قضية فاو زروس بشاي يوسف وحضر عنه حضرة  
الاستاذ فريد افدى صليب الحامى ضد جلال عبيد  
حنوره وحضر عنه حضرة الاستاذ حبيب اقتدى رزق  
الحامى . اصدر الحكم حضرة صاحب الازمة حافظ بك  
عامر القاضي )

### ٢٣

محكمة نجع حمادى الجزئية الاهلية  
حكم تاريخه ١٢ ابريل سنة ١٩٢٦  
تقدم . سقوط الحقوق . مرتبات . فوائد . اجر .  
ريع اعيان منصوبة .

#### القاعدة القانونية

ان المادة ٢١١ من القانون المدني التى  
نصت على سقوط الحق فى المطالبة بالمرتبات  
والفوائد والمعاشات والأجر وبالجملة كافة  
ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة  
بمضي خمس سنوات هلالية لا يسرى حكمها  
على ريع الاعيان المنصوبة . فان حق المطالبة  
بريع الاعيان المنصوبة لا يسقط إلا بمضي  
خمس عشرة سنة

#### المحكمة :

حيث انه قد تبين من تقرير الخبير الذى

بتسجيل الحكم المثبت للتعاقد وتضيق فيما لو  
أعطينا للبائع المتلاعب الفرصة للرجوع فى التزامه  
مقابل ان يقضى عليه بتعويض قد لا يستطيع  
المشتري التنفيذ به عليه لاعتساره أو لأنه ممن  
يحميهم قانون الخمسة افدنة فى احوال خاصة

« وحيث فضلاً عن ذلك كله فان المادة  
٢٥١ من قانون المرافعات الاهلية تبيح لمن  
بيده سند عرفى ان يكلف من عليه ذلك السند  
بالحضور أمام المحكمة لأجل اعترافه بأن ذلك  
السند بامضائه أو بخطه أو ختمه وجاء فى المادة  
التالية ٢٥٢ ان المحكمة فى حالة الاعتراف تصدق  
على ذلك لمن طلبه فاذا امتنع البائع عن المصادقة  
على توقيعه كما تقضى به المادة ٦ من قانون  
التسجيل الجديد جاز للمشتري رفع دعوى  
تحقيق التوقيع عملاً بالمادة ٢٥١ المذكورة ثم  
يقدم العقد مع الحكم الصادر بصحة التوقيع  
لقلم التسجيل

« وحيث انه لتحقيق الاغراض الاجتماعية  
والاقتصادية المرجوة من المعاملات بين الناس  
يجب تفسير القانون تفسيراً يجلب الطمأنينة الى  
النفوس ويحفظ الحقوق ويشجع على احترام  
المهود ويبنى المعاملات على أسس متينة وهذا  
كله لا يتحقق إلا بتفسير تلك الكلمة الغامضة  
« الالتزامات الشخصية » ذلك التفسير الذى  
شرحناه وأخذنا به ( راجع المذكرة الايضاحية  
لقانون التسجيل ومحاضر اللجنة الخاصة وكتاب  
الملكية للدكتور عبد السلام بك ذهني ومقاله  
النشور بجريدة السياسة الاسبوعية عدد ٣

































لهذا كله رؤى تعديل الفقرة الثالثة من المادة السابعة المذكورة على الوجه المبين بالمادة الأولى من مشروع القانون المعدل لللائحة المحاكم الشرعية والمرفق بهذا .

### ثانياً - في سماع الدعوى

تضمنت المادة ( ١٠٠ ) من اللائحة ان لا تسمع دعوى الاقرار بالنسب بعد الوفاة الا اذا تأيدت الدعوى بالاوراق المبينة بالمادة المذكورة .

وتضمنت المادة ( ١٢٩ ) من اللائحة المذكورة ان لا تسمع الدعوى بالاقرار الا بالقيود المبينة بها . وجاء بالمذكرة التفسيرية لمشروع القانون ان الغرض من ذلك تقليل الدعاوى المزورة . وظاهر ان هذا لا يتحقق الا اذا قيد قبول الشهادة على الاقرار بالقيود المبينة بالمادتين لأنه من السهل على المحتال ان يعدل عن دعوى الاقرار الى الدعوى بثبوت نفس الحق ويقم بينة على الاقرار به فليست الصعوبة في دعوى ثبوت الحق وانما هي في اثباته بغير الشهادة على الاقرار .

وقد كانت هذه الحالة مثارا لشكوى كثير من ارباب القضايا فرأت الوزارة انهم محقون في شكواهم . ولذا اقترح تعديل المبين بالمادتين الثانية والثالثة من مشروع القانون المعدل لللائحة

### ثالثاً - في الطعن في الخطوط والاوراق

اجراءات الطعن في الخطوط والاوراق منقولة من قانون المرافعات الأهلى . وهى اجراءات

والمستحقين وعلى ان القانون المذكور موضع ملاحظة من وجوه عديدة . فمنها انه فرق بين النظائر في الأهمية فيبينما تراه اجاز استئناف قرارى الموافقة على الاستبدال وعدم الموافقة عليه اذا به يجوز استئناف قرار الاذن بمخالفة شرط الواقف ولا يجوز استئناف القرار الصادر برفض الاذن المذكور مع انه قد يكون رفض الاذن ضارا بالوقف والمستحقين ضرراً بليغاً . ومنها انه جعل مناط ما يستأنف وما لا يستأنف في طلبات الاذن بالاستدانة قيمة الأعيان الموقوفة مع أن قيمة الأعيان الموقوفة ليس لها تأثير ظاهر في اهمية الاستدانة وعدم أهميتها . واللازم ان ينط ذلك بقدر المبلغ المطلوب استدائنه .

ومنها انه جعل الحد الأعلى خمسمائة جنيه فيما يكون قرار المحكمة فيه نهائياً مما اريد استئنافه وعدم استئنافه على قيمة الأعيان الموقوفة مع ان ذلك لا يتناسب مع المبادئ التى سارت عليها اللائحة حيث جعلت حكم المحكمة الابتدائية فى التركات التى تزيد قيمتها على مائتى جنيه قابلاً للاستئناف .

ومنها انه لم يبين المراد بالأعيان الموقوفة التى تلاحظ قيمتها فى معرفة ما يستأنف وما لا يستأنف من القرارات ولذا اختلف سير المحاكم فمنها من يجعل المناطق قيمة اعيان الوقف سواء ما وقع عليه التصرف وما لم يقع عليه . ومنها من يجعله قيمة العين الواقع عليه التصرف وعليه عمل المحكمة العليا وهو الصواب لأنه لا يظهر وجه للملاحظة قيمة ما لم يقع عليه التصرف فى تقدير اهمية التصرف .

مطولة تكلف المحكمة جهداً كبيراً وتأخذ منها وقتاً ثميناً ويعود منها ضرر على المطعون ضده بتأخير الفصل في النزاع وتحمله دفع اجور الخبراء وقد احاط قانون المرافعات الأهلى هذه الاجراءات بما يخميها من تلاعب الخصم متى النية بها . فوضع المادتين ٢٧٢ و ٢٩١ متضمنتين عقوبة الطاعن في الأحوال الميئنة بهما .

اما واضح لاثمة المحاكم الشرعية فنقل هذه الاجراءات ولم ينقل معها ما يعتبر تكملة لها وهو العقوبة المذكورة . فانفتح امام المحاكم الشرعية باب التلاعب بها واتخاذها ذريعة لاطالة امد التقاضى . حتى لا تكاد توجد قضية تقدم فيها مستندات كتابية الا توجه عليها من الخصم طعن بالتزوير او بانكار الختم او الامضاء . ولما ثبت طعن من هذه الطعون .

وقد علت شكوى المحاكم والافراد من هذه الحالة . ورأت الوزارة من الحق إيجاد طريقة لتلافي موضع الشكوى بوضع مادتين نظير المادتين الموضوعتين في قانون المرافعات الأهلى . وذلك هو التعديل المقترح في المادتين الرابعة والخامسة من مشروع القانون .

#### رابعا - في الشهادة

الحكمة في مشروعية التزكية أنه بسببها يثق القاضي بصدق الشهود فيما شهدوا به وهي لا تقيد ذلك الا اذا كان المذكر معروفين بالصدق والعدالة .

وفي زماننا هذا يصعب على القاضي أن يجد في كل حادثة من يوثق به في الأخبار عن حال

الشهود . ولذا جرى العمل على ان المدعى يحضر الشهود والمزكين ولا علم للقاضي بحال الشهود ولا بحال المزكين ثم مع هذا يأخذ القاضي رأيهم في الشهود بطريقة هزلية يقربهم منه ويسألهم عن حال الشهود سرا ثم يعدم عنه ويسألهم عن حالهم جهرا ثم يحكم بشهادة الشهود وهو لم يزود علما بحالتهم بعد التزكية عما كان عليه قبلها . هذا مع أن التزكية ليست شرطا لصحة القضاء في معتمد مذهب الحنفية فلو قضى القاضي بشهادة الفاسق معروف الفسق بعد تبين صدقه فقضائه صحيح نافذ ولا اثم عليه ( تكملة ابن عابدين جزء أول صفحات ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ )

كذلك تحليف الشهود اليمين الشرعية نقله صاحب البحر عن التهذيب لفساد الزمان . وفي الأخذ بهذا الرأي مصلحة ظاهرة الآن لشيوع شهادة الزور . ولأن القاضي المختص بعقاب شاهد الزور يرى أن الحلف ركن من أركان الشهادة . فاذا لم يحلف الشاهد اليمين الشرعية صراحة كان لديه احتمال الفرار من العقوبة . وغير مجد القول بأن لفظ أشهد يتضمن اليمين لأنه معنى لا يفهم الآن عرفا والمعتبر في اليمين المعنى العرفي

واشتراط لفظ أشهد في اداء الشهادة ليس متفقا عليه بين الفقهاء فيعتمد مذهب المالكية عدم اشتراطه وقد أطال الشيخ عيش في كتابه منح الجليل على متن خليل في النعي على من قال باشتراطه . والمصلحة الآن تقضى بأن تأخذ بمذهب المالكية حتى لا يتقيد الشاهد في اداء

قضائية فالاعذار غير مفيد في حمل المدعى عليه على الحضور. ونصب الوكيل غير مفيد في المحافظة على مصلحة الغائب. والحكم على الغائب مع الاعذار ونصب الوكيل قابل للمعارضة غير معتبر حضوريا وان كان لهما اثر فليس الا تأخير الفصل في الدعوى.

لهذا دعت المصلحة الى اقتراح التعديل المبين بالمادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من مشروع القانون المعدل للأنحة.

#### سادساً - في التفسير المؤقت

المادة ٣٢٦ مكررة من الأنحة تضمنت ان استئناف التصرفات في الاوقاف يوقف تنفيذها إلا في اقامة الناظر. وظاهر ان السبب في هذا الاستثناء ألا يخلو الوقف من ناظر ينظر في مصالحه ولما كان قرار ضم الناظر وأفراد أحد الناظرين بالتصرف يساويان قرار اقامة الناظر في الموجب الذي لأجله استثنى فانه لو منع الاستئناف من تنفيذها لخلو الوقف ممن يلزم لادارته

لذلك رؤى اقتراح تعديل المادة ٣٢٦ مكررة سالفة الذكر بالمعنى الذي تتضمنه المادة الثالثة عشرة من مشروع القانون المعدل للأنحة والمادة ٣٥٠ من الأنحة المذكورة تضمنت جواز اقامة ناظر مؤقت في حالة الحكم بعزل الناظر الى أن يفصل في الخصومة نهائياً. والسبب في ذلك أن المحكوم بعزله لا يصح أن يدير الوقف كما لا يصح أن يخلو الوقف من ناظر ومن الواضح أن حالة الحكم بضم ناظر

شهادته بعبارة خاصة بل يؤديها بالعبارات التي اعتاد ان يعبر بها عما في ضميره

لهذا اقترح التعديل المبين بالمواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة من مشروع القانون المعدل للأنحة.

#### مباشراً - في القضاء على الغائب

الاعذار ونصب الوكيل ليسا شرطا في القضاء على الغائب في مذهبي الشافعي وأحمد. ونصب الوكيل ليس شرطا في القضاء عليه في مذهب الامام مالك وأما الاعذار اليه فشرط عنده في حالة خاصة وهي ما اذا كانت الغيبة قريبة كثلاثة أيام. ومحلله بعد سماع الدعوى والبيئة في غيبته قبل القضاء عليه يرسل اليه القاضي رسولا يطلب اليه ان يحضر او يرسل عنه وكبلا والا قضي عليه في غيبته. ومن اشترط الاعذار ونصب الوكيل في القضاء على الغائب من الحنفية لم يشترطه الا في حالة خاصة وهي ما اذا كان المدعى عليه مختفيا بمنزله وشهد شاهدان بأنهما رأياه بمنزله منذ ثلاثة أيام. فيرسل القاضي اليه رسولا ينادي امام منزله بانه مطلوب حضوره هو أو وكيل عنه الى مجلس القضاء وان لم يحضر لاهو ولا وكيله سمع القاضي عليه الدعوى والبيئة وقضى عليه في غيبته. ينادى بذلك ثلاث مرات كل يوم في في ثلاثة أيام.

هذه خلاصة المذاهب الاربعة في مسألة الاعذار ونصب الوكيل في القضاء على الغائب. ومنها يرى أن العمل الان غير موافق لمذهب منها. فضلا عن انه لا يترتب عليهما مصلحة

تساوى حالة الحكم بعزل الناظر وأن العلة التي لأجلها أجيئت الإقامة المؤقتة تقتضي الوجوب في الحالتين

لهذا روى اقتراح التعديل المبين بالمادة الرابعة عشرة من مشروع القانون المعدل للامثلة

سابعاً - في نفقة ممترة الطهر

المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ أريد بها رفع كثير من المضار التي كانت تلحق الأزواج من الزامهم بدفع نفقات مطلقاتهم الى أن يبلغن خمسا وخمسين سنة وبعد ذلك بثلاثة أشهر ما دمن يدعين امتداد الطهر . بناء على الحكم الشرعي الذي كان معمولاً به قبل هذا القانون

ولكنه مع هذا لم تنقطع الشكوى من تلاعب المطلقات واحتيالهن لأخذ النفقة بدون حق مدة طويلة . فان المطلقة اذا كانت مرضعاً تدعي أن الحيض لم يأتها طول مدة الرضاعة وهي سنتان ثم تدعي أنه يأتها مرة واحدة في كل سنة فتمكن بهذا الادعاء الذي يقبل قولها فيه من أخذ نفقة عدة مدة خمس سنين

وان كانت غير مرضع تدعي أن الحيض يأتها مرة واحدة كل سنة فتمكن بهذا الادعاء الذي يقبل قولها فيه من أخذ نفقة عدة مدة ثلاث سنين . ولما توجد قضية نفقة عدة بدون ان يحتمل فيها هذا الاحتمال . لأن القانون

لا يزال فيه من التوسع ما يسمح بأن يتخذ الخصم مبيء النية سلاحاً يحارب به خصمه ويتز منه ماله ظلماً وعدواناً

لهذا عيّنت الوزارة يبحث هذا الموضوع للوصول الى حل يزيل الشكوى ويقلل هذه المضار فرأت اجراء التعديل المقترح في المادة الأولى من مشروع القانون المعدل للقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ استناداً على ما لولى الأمر من حق تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثه ولما كان التعديل المقترح في المادة الأولى من مشروع القانون المذكور لا يفيد إلا في حالة ما تدعي المطلقة النفقة على مطلقها أما من حكم لها بالنفقة فلا يفيد في قطع احتيالهما لأن الحكم له قوة التنفيذ ولا حاجة بها الى الادعاء فاقترح أيضاً التعديل المبين بالمادة الثانية من هذا المشروع تكملة المقصود بالتعديل السابق بحيث ان الاحكام التي صدرت في موضوع نفقة المعتدة قبل اصدار هذا القانون لا يمكن تنفيذها إلا لمدة لا تتجاوز سنتين وثلاثة أشهر بالنسبة للرضع أو سنة واحدة بالنسبة لغير الرضع

وبناء على ذلك يتشرف وزير الحفانية بأن يرفع الى مجلس الوزراء مشروع مرسومي القانونين المرفقين بهذا ويرجو عند الموافقة عليهما عرضهما على تصديق حضرة صاحب الجلالة الملك

وزير الحفانية  
احمد ذوالفقار

## قضايا المحاكم المختلطة

٤٦

### محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

حلول الدافع محل الدائن . تأمينات . عقد  
رسمي . انتقال التأمينات .

### القاعدة القانونية

من دفع دين شخص آخر تكون له التأمينات التي كانت على الدين الأصلي اذا كان الدافع ملزماً بالدين مع المدين أو بوفائه عنه . ويحل الدافع محل الدائن الأصلي بقوة القانون بدون احتياج لتحرير عقد رسمي بهذا الحلول ( راجع المادة ٢٢٥ من القانون المدني المختلط والمادة ١٦٢ من القانون المدني الاهلي والمادة ١٢٥٠ من القانون المدني الفرنسي ( فاذا وقع دائن حجزاً على منقولات شخص ثم طلب تعيين حارس قضائي لبيع الاشياء المحجوزة وتولى الحارس بيعها وأودع ثمنها بخزينة المحكمة ثم جاء دائن آخر وصرف المبلغ له بناء على أن الدائن الحاجز قد قبض دينه ولم يراع قلم الكتاب عند الصرف التثبت مما اذا كان دين الدائن الحاجز قد انتقل بجميع التأمينات التي له الى الضامن الذي دفع الدين نيابة عن المدين من الخزينة وجب الحكم على من قبض بأن يرده ثانية الى الخزينة ليكون تحت تصرف الضامن الذي دفع الدين وحل محل الدائن الأول صاحب التأمينات .

( استئناف ترويفانس ضد مدير النفوة . رئاسة جناب المستشار فوكس )

٤٧

### محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥

مقاوله . زيادة مبلغ المقاوله . اسباب . شرط جزائي . سلطة القاضي . ضرر .

### القاعدة القانونية

١ - ان القاعدة التي بمقتضاها أنه لا يجوز لمن تعهد بعمل المقاوله أن يطلب بأي علة زيادة مبلغ المقاوله لا تقبل الا استثناء واحداً وهو في حالة ما اذا زادت مصاريف العمل بسبب من صاحب العمل

٢ - من طالب بتنفيذ شرط جزائي ليس له أن يخرج مركز خصمه بطلب أقصى قيمة الشرط وللقاضي في هذه الحالة أن يعدل في قيمة الشرط الجزائي ليجمعه مطابقاً للعدل والحق .

( استئناف ميخائيل مالبقي ضد لوزانو . رئاسة جناب المستشار هانسون )  
( راجع نشرة الاحكام المختلطة صحيفة ١٤٢ من العدد السادس سنة ٣٨ قضائية ٢٥ — ١٩٢٦ )

### تعليق

راجع المادة ٤١٨ من القانون المدني الاهلي والمادة ٥١٠ من القانون المدني المختلط والمادة ١٧٩٣ من القانون المدني الفرنسي وراجع أيضاً بخصوص الشرط الجزائي وقيمه الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة



المذكورة الا اذا اقترنت بالضمائم المدونة في

المادة ٨٣ المذكورة

( استئناف الست ايراتو ضد الست قاني . رئاسة  
جناب المستشار باقيرا )

٥٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٦

شركة . عيادة طبية . مستشفى . قيمة مادية . قيمة معنوية .

القاعدة القانونية

اذا اشترك جماعة من الاطباء وانشاؤا دارا  
لمعالجة المرضى واختاروا له اسما كانت لهذه الدار  
قيمتان قيمة مادية عبارة عن قيمة الدار باثاثاتها  
ومفروشاتها وامرتها وغير ذلك من المنقولات  
التي تأثت بها . وقيمة معنوية وهي السمعة  
والشهرة والثقة التي حلت في نفوس الناس  
وجعلتهم يقصدون هذه الدار للاستشفاء والمعالجة  
فاذا توفي احد المؤسسين وطالب ورثته باقى  
الشركاء بحصة مورثهم كان للقضاء ان يقضى  
لهم بقيمة هذه الحصة على اعتبار قيمة المنقولات  
والمفروشات والاثاثات وهي القيمة المادية مضافا  
اليها المعنوية وهي اسم الشركة واسم المستشفى  
أو دار المعالجة وما اليه من درجة اقبال المرضى  
عليه كثرة وقلة

( استئناف الست اولجا بابا واكيس ضد الدكتور  
تسائيس وشركاه . رئاسة جناب المستشار باقير )

٥٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣

دين . تعاقب اجل الدفع على أسر متعلق بارادة  
المدين . انذاره . تحديد الاجل بمعرفة القاضى .

القاعدة القانونية

اذا كان اجل دفع الدين معلقا على أمر  
متعلق بارادة المدين جاز للدائن ان ينذر مدينه  
بعمل هذا الأمر المعلق عليه دفع الدين ثم  
يطلب من القاضى تحديد الاجل الذي يجب  
فيه على المدين تنفيذ الأمر

تعليق

كان المدين في هذه الحادثة علق دفع  
دينه على بيع القطن وكان الدائن كلما طالب  
مدينه بالدين يتعلل المدين بأنه لم يبع القطن  
فانذر الدائن مدينه بوجوب بيع القطن ليحصل  
على دينه والمحكمة أقرت عمل الدائن وقالت  
في حكمها ان العلم والعمل اتفقا على ان الشرط  
الذى يعلق به حلول الدين على نفاذ أمر متعلق  
بارادة المدين هو شرط صحيح إلا ان الدائن له  
في هذه الحالة ان ينذر مدينه بعمل الأمر المعلق  
عليه الدفع وان يطلب من القاضى تحديد الاجل  
الذى ينتهى به حق المدين لتنفيذ الأمر الذى  
وعد بعمله

( استئناف على بك توفيق رضا ضد اخوان كارفر .  
رئاسة جناب المستشار كامباس )

استعمال وسائل احتيالية أو بافتراء وقائع غير صحيحة لتأثير بها على عقل الموصي وعلى ارادته بحيث لو علم الموصي بحقيقة الواقع ما كان أوصى بما أوصى

( رئاسة جناب المستشار كامباس )

٥٤

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣  
كبيالة . حوالة . تحويل بعد الاستحقاق . حكمه .

## القاعدة القانونية

الكبيالة المحولة بعد تاريخ الاستحقاق تعطى للمدين الحق بأن يتمسك بجميع أوجه الدفع التي كان له ان يتمسك بها ضد آخر محيل حولها قبل الاستحقاق ولكنه لا يملك التمسك بأوجه الدفع المذكورة ضد المحيين السابقين وضد الدائن المكتوبة باسمه الكبيالة  
( استئناف ايلي مينيا لاس ضد يوسف كنعان .  
رئاسة جناب المستشار كامباس )

٥٥

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣  
افلاس . شركة . حكم الافلاس . أثره بالنسبة الى الغير .  
القاعدة القانونية

الحكم الصادر باسهار افلاس شركة ما لا يتعداها الى الغير إلا اذا ثبت من عقد أو من فعل وقع ان هذا الغير كان شريكاً بالفعل في الشركة المحكوم بافلامها  
( استئناف محمد علي صوان ضد تقيسة صوان رضا وآخرين . رئاسة جناب المستشار كامباس )

٥٢

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣  
محاكم مختلطة . احكام اهلية . قسيتها . بالنسبة الى الوطنيين . بالنسبة الى الاجانب

## القاعدة القانونية

١ - المحاكم المختلطة ليست ملزمة في الأصل باحترام الاحكام الصادرة من المحاكم الاهلية إلا بالنسبة للمسائل التي فصلت فيها نهائياً عن الحقوق المتعلقة بالوطنيين فقط  
٢ - ان القاضي لا يبنى عقيدته في الحكم إلا من ضميره وله الحرية التامة في تقدير الوقائع والمستندات المطروحة امامه بحيث اذا اعتقداً اعتقاداً جازماً بأن ورقة ما مزورة كان له ان يحكم بتزويرها بدون ان يكون مقيداً بقوة الاحكام النهائية الصادرة من محاكم أخرى خلاف المحاكم التابع هو لها

٥٣

## محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣  
وصية . ابطالها . تأثير في عقل الموصي وارادته . تدليس .  
القاعدة القانونية

دعوى ابطال الوصية كلها أو بعضها بناء على ان الموصي له كان له تأثير كبير وسلطان على عقل الموصي وعلى ارادته لا تصح إلا اذا ثبت ان الموصي له استعمل شيئاً من التدليس للوصول الى غرضه . والتدليس هنا يكون باثبات

## قضاء المحاكم الأجنبية

لإجباره على صرف مصاريف ورسوم كان في غني عنها .

٥٨

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٤

ورق نقد . التعامل به . اشتراط الدفع بالذهب .  
بطلان . نظام عام .

القاعدة القانونية

الاصل ان يكون التعامل بالذهب والفضة  
الا ان الضرورات قد تلزم الحكومات ان تجعل  
التعامل بالورق النقد الزاميا بحيث يتساوى الابراء  
بالورق النقد والابراء بالذهب . ولا يجوز لأي  
شخص كان ان يرفض قبول الورق النقد ابراء  
لذمة التعامل معه حتى ولو نص في العقد المحرر  
بين الطرفين ان يكون الدفع بالذهب والفضة  
حتمًا واقر المدين في العقد نفسه انه متنازل عن  
حق التمسك بالاوامر التي تصدر بالزام الناس  
التعامل بالورق النقد . مثل هذا الشرط مخالف  
لنظام العام ويجب عدم الاعتداد به .

٥٩

محكمة استئناف ليوج

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣

تقادم . سقوط الحقوق . معنوه . محجور عليه .  
معنوه غير محجور عليه .

التاعرة القانونية

انه بحسب حكم المادة ٢٢٥١ من القانون

٥٦

محكمة تقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٥

مسؤولية . ضرر . تعويض . تأخير دفع الدين عمدا .

القاعدة القانونية

للدائن ان يرجع على مدينه علاوة على  
فوائد تأخير دفع دينه بقيمة تعويض الضرر  
الذي يلحقه بسبب تعنت مدينه في عدم الوفاء  
في الميعاد اذا ثبت ان المدين كان قادرا على  
الوفاء ولم يف عمدا للاضرار بدائنه .

٥٧

محكمة تقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٤

ضرر . مسؤولية . تعويض . دعوى كيدية .

القاعدة القانونية

الخصم الذي يرفع على خصمه دعاوى عدة  
لا اصل لما يقصد مشاغبه يكون مسؤولا عن  
تعويض جميع الاضرار المالية والادبية التي  
تصيب خصمه بالنفة ما بلغت مادامت هذه  
الدعاوى لم يقصد بها في الحقيقة ونفس الامر  
المطالبة بحق او الدفاع عن مصالح جدية مشروعة  
ويتبين للقضاء ان رفعها كان بسوء نية ويقصد  
جر خصمه الى ساحات القضاء للتشهير به او

الشركة في احقية الوارث وامرت المحكمة اظهارا للحقيقة بانتداب احد الاطباء ليستخرج الجثة ويكشف على المتوفى ويشرحها عند اللزوم ثم رأى الوارث ان يتنازل عن دعواه منعا للعبث بجثة مورثه استخراجا وكشفا وتشريحا جازله ذلك بحيث اذا اصر خصمه على نبش القبر واستخراج الجثة وتشريحا كان مسئولاً مدنياً عن التعويضات الادبية التي تصيب الوارث

تعالى

في الدواوى المدنية لا يجوز نبش القبر والكشف على الجثة وتشريحا الا برضاء افراد طائلة المتوفى . فاذا عارض افراد العائلة فلا يملك القاضي الحكم بنبش القبر والكشف على الجثة وتشريحا . اما في الدواوى الجنائية فتملك النيابة ذلك كما تملك المحاكم احقا للعدالة واقتصاصا من المجرمين ولو كره الورثة

٦١

محكمة استئناف انجي

حكم تاريخه ٥ اغسطس سنة ١٩٢٦

طبيب . مسؤولية . تخدير . موت .

القاعدة القانونية

الطبيب الذى يكلف بعمل عملية جراحية لشخص ما برضاء أهله وفى أثناء مباشرة العملية يخطر بباله ان يخدر المريض بالكولوروفورم تخديراً لاعصابه الهائجة ويترتب على هذا التخدير وفاة المريض فجأة يكون مسئولاً حتى ولو ادعى الطبيب بأن الوفاة حدثت لاسباب ما كان فى قدرة أحد أن يتنبأ باحتمال وقوعها

المدنى يجرى حكم التقادم بالنسبة الى جميع الاشخاص الا من استثناءهم القانون بنص صريح وبحسب حكم المادة ٢٢٥٢ لا يجرى حكم التقادم بالنسبة الى المعتوهين المحجور عليهم . وبالنظر لكون الشارع لم ينص على حالة المعتوه الذى لم يحجر عليه . فالتقادم بالنسبة اليه يجرى اسوة بالاشخاص غير المعتوهين وغير المحجور عليهم حتى ولو كان العته ظاهراً ظهوراً بيناً وثابتاً بوجود الشخص فى مستشفى المجاذيب

تعالى

تجد فى دالوز حكماً صدر بهذا المعنى ايضا بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٦ ( راجع مجموعة دالوز سنة ١٨٦٧ جزء اول صحيفة ٣٥٠ . وتجد ايضا حكماً آخر صادراً من محكمة تقض و ابرام باريس بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٨٦٠ قضى بهذا المعنى ايضا الى ان حكم التقادم يجرى فى حق السفه وذى الغفلة اذا لم يتوقع عليهما الحجر ( راجع مجموعة دالوز سنة ١٨٦٠ جزء اول صحيفة ٣٣٩ )

٦٠

محكمة السين المدنية

حكم تاريخه ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤

قبور . نبشها . جثة . فحص جثة . مسؤولية . احوال .

القاعدة القانونية

اذا رفع وارث دعوى على احدى شركات التأمين على الحياة بطلب قيمة التأمين ونازعت

تعليق

عابوا على الطبيب بأنه أمر بتخدير المريض فجأة وهو تحت العملية وكان يجب عليه ان يفحص حالة المريض قبل كل شيء وان عملية التبنيج كان يجب ان يسبقها عادة تفريغ معدة المريض من كل طعام ثم وجوب استعانة الطبيب بمساعد يعاونه على اجراء عملية التبنيج. وقد رأت المحكمة ان اهمال الطبيب اتخاذ هذه الاحتياطات الطبية تكفي وحدها للحكم بمسئولية الطبيب الجراح وان القضاء ليس في حاجة للاستعانة برأى أطباء بصفة آل خبرة للتحقق مما اذا كان الطبيب مسئولاً أو غير مسئول بناء على ان ثبوت عدم اتخاذ الاحتياطات المذكورة كاف وحده للحكم بالادانة. وكان الطبيب قد دافع عن نفسه بقوله ان الحوادث التي تنشأ من الكلاوروفورم لا يمكن التنبأ بها قطعاً لأنه ليس في مقدور أى طبيب ان يحكم على نتائج التبنيج من قبل. وقال بأنه ليس من الخطأ طبيًا تبنيج شخص بعد تناول الطعام وان المتوفى هنا كان طفلاً وما كان فحسه وتشخيصه من قبل تبنيجه أمراً لازماً لأن الاطفال ليسو عرضة للسكتة القلبية وقدم الطبيب اثباتاً لا قواله هذه استشارات طبية من بعض اكابر رجال العلم. إلا ان محكمة الاستئناف حكمت بالمسئولية تطبيقاً للمادة ١٣٨٢ من القانون المدني واعتبرت الطبيب مسئولاً حتى عن خطئه اليسير وقالت في أسباب حكمها بأن الطبيب الجراح أسرع في اجراء عملية التبنيج وكان يجب عليه ان يؤجل العملية لأنه ثبت

أنه ما كانت هناك ضرورة للمجلة فكان من الممكن طبيًا تأجيل العملية حتى يتخذ الاحتياطات الطبية الكافية ويترك لأهل المريض الوقت الكافي للتروى والاستشارة.

٦٢

محكمة جنح تور بفرنسا

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣

خيانة . تبديد . نقل رسومات خفية . ثم تنفيذها بدون علم صاحب الرسومات

القاعدة القانونية

يعاقب عقاب من أوتمن فخان . الشخص الذى يطلب من مهندس ما عمل رسومات لتشييد مبان على ذمة فحس هذه الرسومات . ثم تكليفه بعملها ثم يتظاهر بالعدول عن العمل ويرد الرسومات للمهندس ويثبت فيما بعد أنه نقلها سرًا . ثم أجرى عمل المبانى بواسطة مهندس آخر .

تعليق

سبق ان نظرت محكمة استئناف بواتيه قضية مشابهة لهذه القضية فحكمت فيها بهذا المعنى أيضاً بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ فان الشخص الذى أوتمن على الرسومات كان حجزها عنده . ولما انذره المهندس بالرد ردها بالفعل فقالت المحكمة بأن رد الرسومات وحده لا يكفي لمحو الجريمة لأنه يتمثل برسومات وعمل مبان وفاقاً لهذه الرسومات أصبحت أصول الرسومات عديمة الجدوى . فالجريمة تمت بمجرد النقل والتنفيذ ولا عبرة برد الأصول .

يتحمل بعض المسؤولية . فاذا حكم على السائق  
بمسئولية ما وجب تنزيل ما يقابل مسؤولية  
الشخص الذي وقف على السلم الخارجي .

٦٥

## محكمة بروكسل التجارية

حكم تاريخه ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

كفيل . مواد تجارية . تقدير امر اليسار .

## القاعدة القانونية

في المواد التجارية تقدر درجة يسار  
الكفيل لا بحسب سعة املاكه بل بحسب  
حقيقة مركزه المالى بحسب المستندات التى تقدم  
في الدعوى . والقاضى حر في تقدير درجة اليسار  
بدون الاعتداد بعدد ما يملكه من العقارات  
او الاطيان .

٦٦

## محكمة بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥

تحكيم . صحة العقد الذى نص فيه على التحكيم . سلطة المحكمين

## القاعدة القانونية

اذا نص في عقد بين شخصين على ان  
كل المنازعات التى تنشأ بينهما يفصل فيها محكمون  
فان معنى هذا ان المحكمين يفصلون في المنازعات  
واوجه الخلاف التى يقوم بين المتعاقدين في  
تطبيق او تفسير نصوص احكام العقد  
ولا يعطى للمحكمين الحق في الفصل في صحة  
او بطلان العقد نفسه .

٦٣

## محكمة جاند بلجيكا

حكم تاريخه ١٢ مايو سنة ١٩٢٥

سيارة . مسؤولية . شوارع رئيسية . شوارع متفرعة .

## القاعدة القانونية

عند تحديد مسؤولية الاصابات الناشئة من  
سوق السيارات في الشوارع الرئيسية ومصادمتها  
بالسيارات الخارجة من الشوارع الصغيرة تعتبر  
الشوارع الرئيسية هي الاصل . بمعنى ان سائق  
السيارات الخارجين من الشوارع الصغرى  
وداخلين في الشوارع الكبرى هم المزمونون في  
الاصل بأخذ الاحتياطات اللازمة للتحقق من  
خلو الشوارع الكبرى من اي مانع . الا ان هذا  
الاصل يجب ان لا يؤخذ على اطلاقه . فاذا ثبت  
للقضاء ان سائق السيارة السائرة في الشوارع  
الكبرى كان يمكنه منع المصادمة بأقل حيلة  
ممكنة ولم يعمل كان هو ايضا مسئولاً .

٦٤

## محكمة جنح بروكسل بلجيكا

حكم تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥

سيارة . مسؤولية . شخص واقف على سلم السيارة .

## القاعدة القانونية

ينحطى . خطأ كبيراً سواق السيارة الذى  
يسمح لشخص ما بان يقف على سلم السيارة  
الخارجي . والشخص الذى يقف على هذا السلم  
يرتكب مثل هذا الخطأ والاهمال ويجب ان

على ذلك فيما إذا كان وقع من المجنى عليه إهمال أو خطأ يخفف عن الجاني مسئوليته المدنية .

٦٩

محكمة ليبج بيلجيكا

حكم تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٢٦

تحكيم . استئناف . تعيين المحكمة التي يودع فيها حكم المحكمين .

القاعدة القانونية

إذا نص المتحاكم في مشاركة التحكيم على وجوب ايداع حكم المحكمين في قلم كتاب محكمة ابتدائية ما فان هذا الاتفاق يحدد اختصاص المحكمة الاستئنافية التي تنظر في الاستئناف ولا عبرة بايداع تقرير المحكمين في محكمة أخرى خلاف المحكمة التي نص عليها المتعاقدان والا كان للمحكمين تغيير اختصاص المحاكم الاستئنافية بحسب أهوائهم وعلى خلاف رغبة المتعاقدين .

٧٠

محكمة ليبج بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٧ مارس سنة ١٩٢٦

استحقاق منقول . دعوى بالقيمة دون طلب الرد . عدم قبول .

القاعدة القانونية

غصب المال المنقول بدون وجه حق وبدون سبب مشروع يعطى لصاحب المال الحق في رفع دعوى باستحقاق المال المنصوب ولا يحق له ان يطالب بقيمته وحدها . فيجب عليه اذن

على انه اذا دلت القرائن على ان نية المتعاقدين كانت تناول تملك المحكمين هذا الحق جاز .

٦٧

محكمة جنح فرفيه

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . مسؤولية مدنية . مسؤولية جنائية .

القاعدة القانونية

ان اركان جريمة اخفاء الاشياء المسروقة محصوره في دائرة ضيقة لتبرير المسؤولية الجنائية . اما المسؤولية المدنية فمن الجائز الحكم بها مع وجود حكم صادر بالبراءة من محكمة الجنح بالنسبة الى جريمة الاخفاء .

٦٨

محكمة ليبج بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٥

حكم جنائي . قوته . امام المحاكم المدنية . تقدير مسؤولية الجاني .

القاعدة القانونية

بما ان الدعوى العمومية ترفعها النيابة باسم الهيئة الاجتماعية . فالحكم الذي يصدر في الدعوى الجنائية يلزم السكافة والوقائع التي يثبتها او ينفيها الحكم الجنائي يجب اعتبارها مقطوعا فيها اذا حصلت المناقشة فيها مرة أخرى امام المحكمة المدنية . على ان للقاضي المدني ان يبحث علاوة

الحكم باخراج المستأجر فورا من العين المؤجرة اذا كانت الحق متنازعا فيه بصفة جدية بين الخصوم ولم يثبت ان هناك استعجالا او خطرا حالا يهدد حقوق المؤجر :

٧٣

محكمة شاتوير

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٥

سيارة . مسؤولية . قضاء وقدر . قوة  
قاهرة . نقل مجانا .

القانونية القانونية

من ساق سيارة كان مسئولاً في الاصل عن نتيجة الاصابات التي تحدثها هذه السيارة اللهم الا اذا اثبت ان الاصابة حدثت قضاء وقدر او حدثت بقوة القاهرة او حدثت بسبب آخر لم يصدر منه ولا علاقة له به . ومسئولية سائق السيارة تكون واقعة عليه حتى بالنسبة للاشخاص الذين ينقلهم مجانا في سيارته .

تعليق

جرى القضاء في محاكم فرنسا على ان صاحب السيارة يعتبر في الاصل مسئولا عن الاصابات والمصادمات التي تحدثها السيارة . هذا هو الاصل المستفاد من الفقرة الاولى من المادة ١٣٨٤ من القانون المدني الفرنسي . الا ان سائق السيارة ان يتخلص من المسؤولية التي فرض الشارع انه مسئول عنها في الاصل

ان يطالب بالرد وعند عدم الرد يحكم على الغاصب بدفع القيمة ولا يكفي ارسال انذار الى الغاصب برد الشيء المنصوب لتبرير قصر الدعوى على المطالبة بالقيمة دون الرد . فمن قصر دعواه على المطالبة بالقيمة دون المطالبة برد العين كانت دعواه غير مقبولة .

٧١

محكمة لياج بيلجيكا

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٦

مواد مستعجلة . تقدير مستندات الخصوم .  
نزاع جدي .

القاهرة القانونية

يملك قاضي الامور المستعجلة تقدير مستندات الخصوم عند ما يرفع اليه النزاع بصفة مستعجلة ولا يحكم بعدم اختصاصه الا اذا ثبت ان دفاع المدعى عليه مبني على مستندات جدية لا يمكنه الفصل فيها .

٧٢

محكمة لياج بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٦

مواد مستعجلة . اخراج مستأجر . دفاع جدي .

القاهرة القانونية

ليس من اختصاص قاضي الامور المستعجلة

الجمهور من سوق السيارات وتعدد الحوادث بكثرة. لانه ثبت بالاستقراء ان تكليف المصاب باثبات خطأ سائق السيارة فيه احراج لمركزه وتكليفه بالمحال في بعض الاحيان. وكانت دعاوى التعويض التي يرفعها المصابون تنتهي غالباً بالفشل. لهذا مال القضاء الى اعتبار سائقي السيارات مسئولين في الاصل. اللهم الا اذا اثبتوا ان الحادثة حدثت قضاء وقدر او بقوة قاهرة او بسبب خطأ المصاب نفسه او غير ذلك من الاسباب التي لا دخل لهم فيها

اذا اثبت ان الحادثة حدثت قضاء وقدر او بافة مملوكة او بسبب آخر هو اجني عنه. لا يكفي لسائق السيارة ان يثبت انه لم يقع منه خطأ مطلقاً او ان سبب الحادثة بقي مجهولاً في هاتين الحالتين تبقى مسئوليته قائمة ايضاً ( راجع حكم تقض وابرام فرنسا الصادر بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٤ وحكم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ) وقد اعلنت محاكم تقض وابرام فرنسا ان الذي حدى بالقضاء الى اعتبار اصحاب السيارات وسائقي السيارات مسئولين في الاصل انما الخطر الذي يهدد



العدد الأول	فهرست	السنة السابعة
صحيحة ١ ٦	بحث في المادة ١٣٤ جنائيات (لخضرة الفاضل عبد المجيد افندي السيد نصر) قانون الاسترداد الجديد وطريقة تطبيقه في أحكام الاهلية (لخضرة الاستاذ سليم افندي ابراهيم سلامة المحامي)	
نمرة الحكم	صحيحة	فهرست لاحكام
١	٨	نقض . دعوى جنائية . دعوى مدنية . اختصاص القاضي الجنائي . بعد الحكم بالبراءة
٢	٩	نقض . تبديد . خيانة الامانة . تقادم . مبدأه . التكليف بالرد . خلوا الحكم من بيان طريقة رفض الرد والتسليم . بطلان جوهرى .
٣	١٠	نقض . احداث . من الاصلاحية . زمن الاخلاء . تحديداتها وتعيينه .
٤	١٠	نقض . تبديد . خيانة الامانة . شريك . وكيل . اجر .
٥	١١	نقض . بيان مادة قانون العقوبات . بيان مادة قانون تحقيق الجنائيات .
٦	١٢	نقض . تزوير . اوراق رسمية . صنع اعلام شرعى له شكل ومظاهر الاعلامات . عقوبة
٧	١٣	نقض . معارضة . عدم حضور المعارض . وجوب اعلان الحكم . مواعيد الاستئناف .
٨	١٤	استئناف . اعلان حكم ابتدائي . مكتب محامى منتدب . صحته . طلب المعافاة . قطع المدة .
٩	١٥	فسخ عقد بدل . دعوى الضمان . المادة ٣٥٩ مدنى .
١٠	١٧	استئناف الاحكام التمهيدية . ميعادها . نظرية القانون الفرنساوى . نظرية القانون المختلط . جهاز الزوجة . خطبة . مهر . اثبات مبدأ ثبوت بالكتابة . مذكرات الخصوم . موانع ادبية . علاقة الخاطب بالخطوبة .

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
١١	١٩	محكمة استئناف مصر الاهلية
١٢	٢٤	» » » »
١٣	٢٧	محكمة جنايات مصر
١٤	٢٨	» » »
١٥	٢٩	» » »
١٦	٣١	محكمة مصر الابتدائية الاهلية
١٧	٣٣	» » » »
١٨	٣٤	» اسكندرية الابتدائية الاهلية
١٩	٣٦	» طنطا »
٢٠	٣٧	» » » »
٢١	٣٨	» اسيوط »
٢٢	٤١	» » » »
٢٣	٤٢	» » » »
٢٤	٤٣	» » » »
٢٥	٤٣	محكمة قنا »
٢٦	٤٥	» السيده زينب الجزئية الاهلية

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٧	٤٦	محكمة الابان الجزئية الاهلية
٢٨	٤٨	اجارة . مدة جديدة . قوة الشيء المحكوم فيه زنا . زوجية . طلاق . دعوى عمومية . » مركز طنطا »
٢٩	٤٩	» دسوق »
٣٠	٥١	محكمة كفر الشيخ »
٣١	٥٢	» دكرنس »
٣٢	٥٤	» منفوط »
٣٣	٥٦	» نجع حمادى »
٣٤	٥٨	» جرجا »
٣٥	٥٩	مأورية الدر القضائية
٣٦	٦٠	فتوى شرعية
٣٧	٦١	» »
٣٨	٦١	» »
٣٩	٦٢	» »
٤٠	٦٣	» »
٤١	٦٣	المحكمة العليا الشرعية
٤٢	٦٤	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
٤٣	٦٥	» » » »
٤٤	٦٧	» » » »

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٥	٦٨	نقطة . اتحاد الموضوع . دعوى نفقة من أم . الدعوى نفسها من الاخت . عدم قبول . بتعديل بعض نصوص لائحة ترتيب واجراءات المحاكم الشرعية
	٦٩	مرسوم بقانون
	٧١	» » بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٥ وازادة مادة أخرى هي المادة الثالثة مكررة
	٧٢	مذكرة ايضاحية مشروع مرسومي القانونين المعدلين للائحة ترتيب واجراءات المحاكم الشرعية وللقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠
٤٦	٧٧	حلول الدافع محل الدائن . تأمينات . عقد رسمي . انتقال التأمينات
٤٧	٧٧	مقاولة . زيادة مبلغ المقاولة . اسباب . شرط جزائي . سلطة القاضي . ضرر .
٤٨	٧٨	زوجية . توكيل ضمنى . وكالة الزوج . بيع قطن . قبض ثمنه . شرط جزائي . تعويض . خيانة الوكيل
٤٩	٧٨	اختصاص . محاكم مختلطة . قسمة عقارات . اجانب من تبة واحدة . احوال شخصية . مسائل فرعية متعلقة بالاحوال الشخصية . وصاية . يوناقي . ابراء الوصي . تقادم
٥٠	٧٩	شركة عيادة طبية . مستشفى . قيمة مادية . قيمة معنوية
٥١	٧٩	دين . تعليق أجل الدفع على أمر متعلق بارادة المدين . انذاره . تحديد الأجل بمعرفة القاضي
٥٢	٨٠	محاكم مختلطة . احكام أهلية . قيمتها بالنسبة الى الوطنيين . بالنسبة الى الاجانب .



نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٦٩	٨٦	محكمة ليبج بيلجيكا } تحكيم . استئناف . تعيين المحكمة التي يودع فيها حكم المحكمين
٧٠	٨٦	» » » } استحقاق منقول . دعوى بالقيمة . دون طلب الرد . عدم قبول
٧١	٨٧	» » » } مواد مستعجلة . اخراج مستأجر . دفاع جدي
٧٢	٨٧	» » » } مواد مستعجلة . تقدير مستندات الخصومة . نزاع جدي
٧٣	٨٨	محكمة شاتونير } سيارة مسئولية . قضاء وقدر . قوة قاهرة . نقل مجاناً
رئيس التحرير: عزيز فنانكي		



### تنبيه

- ١ - لا يقبل طلب اعداد من مجلة المحاماة بعد مضي شهر من نهاية الشهر الصادر فيه العدد .
- ٢ - بعد مضي هذا الشهر كل عدد يطلب من مجلة المحاماة يدفع ثمنه ١٠ قروش صاغ حسب قرار مجلس النقابة .



# المحاضرة

مجلد قضائيه

نصف فائز الحاميه الاولى

*Je n'ai nulle confiance dans les dictatures; je crois qu'on peut faire avec un parlement bien des choses qui seraient impossibles à un pouvoir absolu. Une expérience de treize années m'ont convaincu qu'un ministère honnête et énergique, qui n'a rien à redouter des révélations de la tribune et qui n'est pas d'humeur à se laisser intimider par la violence des partis, a tout à gagner des luttes parlementaires. Je ne me suis jamais senti si faible que lorsque les Chambres étaient fermées."*

Cavour.

السنة السابعة

العدد الثاني

عدد نوفمبر سنة ١٩٢٦

الادارة بيدان سوارس نمرة ٣

مطبعة الحبيب  
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦  
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قبة الاشتراك ٧٥  
واقطبة ١٥



## بيان

ضمننا هذا العدد ثلاثة أبحاث قانونية مهمة . أولها بحث صدرنا به هذا العدد لحضرة الاستاذ الفاضل حامد بك فهمى المحامى موضوعه « فى التقادم الحسى وقانون التسجيل الجديد » وثانيها بحث لحضرة الفاضل احمد بك صادق مدير ادارة لانتخابات والسكرتارية بوزارة الداخلية « فى تجنيد العربات وامتيازاتهم » وثالثها بحث لحضرة الاستاذ الفاضل عبد الفتاح بك السيد وكيل كلية الحقوق موضوعه « الأثر الرسمى لقانون المجالس الحسبية الجديد »

وفى أثر البحث الاول نشرنا :

عدد	
٦	احكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٧	احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
٧	احكام صادرة من المحاكم الكلية الاهلية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الجزئية الاهلية
٥	فتاوى شرعية صادرة من فضيلة مفتى الديار المصرية
٤	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٥	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
١٠	احكام صادرة من المحاكم الفرنسية
١٢	حكما صادرا من المحاكم الباجيكية
٦٦	

فتكون المجلة ثلاثة أبحاث قانونية وستة وستين حكما وقرراً وفتوى . وسنبداً بنشر احكام المجلس الحسى العالى من عدد ديسمبر المقبل ان شاء الله ما  
رئيس تحرير المجلة  
عزير فنانكى



## المحاماة

عدد نوفمبر

التقادم الخمسى وقانون التسجيل الجديد

اوضح به ان عقد البيع لا يزال كما كان من العقود الرضائية التي تتم وتنفذ احكامها من يوم العقد الا حكم نقل الملكية فقد اشترط القانون له التسجيل بعد ان كان يقع فورا بمجرد العقد ولكنه عند تطبيق هذا الأصل في احكام التقادم الخمسى ألحق العقد غير المسجل بالعقود الباطلة بطلانا مطلقا فلم يميز اعتباره سببا صحيحا ونحن لا نستطيع موافقة الاستاذ في ذلك ويجب علينا قبل ابداء ما عندنا من الاسباب لمخالفته ان نقول ان الصورة التي نبحث فيها في وجوب اشتراط تسجيل العقد وعدم تسجيله هي الصورة التي يبيع فيها شخص غير مالك عقار لآخر ويضع المشتري يده عليه خمس سنوات معتقدا انه تلقاه عن مالكه ثم يجيء المالك الحقيقي فينازع المشتري ويتزاحمان

نشرت لنا المحاماة مقالا تحت عنوان تأثير قانون التسجيل على قضايا الشفعة قلنا فيه ان عقد البيع لم يصبح مطلقا بعد صدور قانون التسجيل من العقود الشكلية التي اوجب القانون لانعقادها او لصحتها اقرارها في شكل كتابي خاص كالهبة او الرهن العقاري . بل بقي كما كان من عقود التراضي وان اشتراط التسجيل لم يرد على حكم انعقاد البيع او صحته ليكون شرط انعقاد او شرط صحة وانما ورد على حكم انتقال الملكية فجملة متراخيا الى ما بعد التسجيل بعد ان كان يقع فورا بمجرد التراضي

ونشرت المحاماة في العدد السابع من السنة السادسة مقالا نفيسا تحت عنوان ( قانون التسجيل الجديد ) للاستاذ عبد السلام بك ذهني

هذا بسنده ويده وذلك بأصل ملكيته فيراد معرفة ما اذا كان للمالك ان يحتج على المشتري بعدم تسجيله عقده للوصول الى عدم اعتباره سببا صحيحا يصح بناء وضع اليد عليه أم لا .

اما اذا بيع العقار لشخصين سجل احدهما عقده ووضع الآخر الذي لم يسجل عقده يده على البيع خمس سنوات فالأولوية بينهما تكون بالتسجيل لأنهما تلقيا الملك من عاقد واحد ولأن احكام التقادم المبني على السبب الصحيح لا تطبق في هذه الصورة

تنحصر اذن مسألتنا فيما اذا كان يجب أن يكون السبب الصحيح مسجلا ليحتج به المشتري من غير مالك على المالك الحقيقي أم لا : وبعبارة اخرى هل كان يجب على هذا المشتري قبل صدور قانون التسجيل الجديد وأيام العمل باحكام انتقال الملكية الواردة في القانون المدني ان يسجل عقده للاحتجاج به على المالك الحقيقي أم لا ؟ وهل كان هذا المالك الحقيقي من الغير الذين يجوز لهم الاحتجاج بعدم التسجيل أم لا ؟ واذا اجبنا عن ذلك بالنفي فهل من شأن قانون التسجيل الجديد ان يغير هذا الجواب أم لا ؟ ولما كان شارعنا المصري قد نقل احكام التقادم الخمسي عن القانون الفرنسي وهو استمدتها من القانون الروماني وجب ان ندرس المسألة فيهما وعلى نورهما .

كان للرومانيين تقسيم للاموال لا يرجع الى طبيعتها كتقسيمها الى ( منقول وثابت وحسي ومعنوي ) بل يرجع الى احكامها المتغيرة في قانونهم المدني وهو تقسيمها الى اموال منسيبيه ( res mancipi ) وغير منسيبيه ( mancipi )

( res nec ) والاولى معروفة عندهم بالحصر بنص القانون وهي العقارات الموجودة بايطاليا وحقوق الارثاق الزراعية الخاصة بها والعبيد ودواب النقل والجرومن فوائد هذا التقسيم الصناعي ان ملكية هذه الاموال المنسيبيه لا تنقل الا بطريقة الافراغ العلني

( mancipatio ) لا بمجرد المناولة ( traditio ) ( راجع ديديه بايه صحيفة ١٤٢ - ١٤٣ جزء أول )

ولم يكن للرومانيين في بادىء امرهم الانوع واحد للملكية هو الملكية الرومانية وكانوا لا يعرفون من اسباب نقلها الا تلك الطرق الشكلية المشتملة على اقوال واعمال مخصوصة يعلنون بها الكفاة نقلها وانتقالها من مالك لآخر ولكن الضرورة اضطرت قضاتهم الى الاعتراف بنوع آخر من الملكية يمكن انتقاله بغير تلك الطرق الشكلية والى استنباط الوسائل القضائية لحايتها وقد اطلقوا على تلك الملكية ( in banis ) اشارة الى ان المالك يتمتع فيها تقريبا بجميع حقوق الملاك الا ما بقي من المزايا الضئيلة لاسم المالك ملكية رومانية . وفي الواقع قاتهم رأو

تعامل الناس في الاموال بنير اتباع الاوضاع الشكلية المعروفة وخروج هذه الاموال بالفعل من يد اصحابها الى غيرهم برضاهم واستمرار هؤلاء على الانتفاع بها والتصرف فيها فاضطروا للاعتراف بهذه التصرفات وحملوا واضي اليد بما وضعوه لهم من وسائل دفع التعرض واكسبهم الملكية بالتقادم بشروط مخصوصة وخولوا لهم دعوى تشبه دعوى الاستحقاق اسموها ( l'action publicienne ) وابقوا المالك الاصلى مزايا قليلة الاهمية تبقى له تحت اسم مالك الرقة ( nudum jus quiritum )

وكان مما استنبطوه ان اعتبروا المناولة ( traditio ) المبنية على سبب صحيح اذا وقعت على مال من الاموال المنسيبة من اسباب اكتساب الملكية النافعة ( in bonis ) والمراد بالسبب الصحيح في باب المناولة نية الطرفين على الافراغ والاكتساب المدلول عليها بعمل قانوني سابق لا تتعلق صحته بصحتها ( راجع ١٦٧ الى ١٧٠ من الكتاب المتقدم ذكره )

وكذلك كان من استنباطهم التقادم بالمدة القصيرة ( usucapio ) وكان من شأنه ان يجعل المالك لشيء ملكية نافعة ( in bonis ) مالكا ملكية رومانية سواء اكان واضع اليد تلقى المال المدود من الاموال المنسيبة من مالكة بمجرد المناولة أم أي مال آخر باى سبب آخر كما كان من شأنه عديم ان يجعل وضع اليد القانوني ملكية نافعة اذا كان واضع اليد استلم المال المنسيبي من غير مالك

وكان من شروط هذا التقادم عديم ان

يكون لواضع اليد سند صحيح والمراد به عديم كل تصرف قانوني يدل بنفسه على رغبة المتعاقدين في الافراغ والاكتساب ويفترضون فيه دائما انه لا يجعل بنفسه المتصرف اليه مالكا اما لوقوعه على مال منسيبي ( res mancipi ) غير الاوضاع المطلوبة او لوقوعه من مناول لم يكن مالكا ليكون التقادم سبيلا الى افادة معنى جديد ( ص ١٨٣ ، ١٨٤ من الكتاب نفسه ) وانت ترى من كل هذا ان الرومان لم يشترطوا في السبب الصحيح الذي يجب ان يبنى عليه وضع اليد الا ان يكون دالا بنفسه على رغبة المتعاقدين في الافراغ والكسب وان لا يكون صادرا من المالك الحقيقي بالاوضاع الحقيقية الناقلة للملكية بالفعل حتى يكون التقادم مفيدا لمعنى جديد ومثمرا . ولذلك لم يشترطوا في السبب الصحيح الوارد على مال منسيبي ان يقع بالاوضاع الشكلية الواجب اتباعها في نقل الملكية الرومانية

والى مثل هذه النتيجة بلغ الفقهاء شارحون للقانونين للفرنسي والمصري

قد قالوا ان المراد بالسبب في باب التقادم المحسى كل تصرف قانوني يكون بطبيعته لذاته صالحا لنقل الملكية بقطع النظر عما اذا كان من اصداره مالكا له ولاية التصرف بنقل الملك أم لا وقال بوتييه ان العقود المتضمنة الالتزام باعطاء شيء من بيع أو هبة تصلح لان تكون سبيبا في هذا الباب وان ليس المراد يكون السبب صحيحا ان يكون سبيبا صحيحا مفيدا لاحكامه

وانما المراد بكونه صحيحا ان يكون صالحا للاطمئنان به عند تناول العين من يد صاحبها الظاهر

وقال بودري مامعناه ان القانون لم يلاحظ عند تقرير حكم اكتساب الملكية بوضع اليد بالسبب الصحيح ان يكون السبب هو الذي ينتقل الملكية على ان يكون سندها فيها وانما ليصبح به وضع اليد مدة الخمس سنوات فيكون له من القوة ما يجعله من اسباب الملكية

ولذلك اكتفوا في التصرف ان يكون منعقدا منع من افادته المالك مانع هو بوجه عام كونه صادرا من غير مالك ( راجع دو هلس نوتة ١١٧ و ١١٨ تحت كلمة التقادم )

ورأيهم لا يعتبرون العقود غير المنعقدة او الباطلة بطلانا اصليا سببا صحيحا ويعتبرون العقود الباطلة بطلانا نسبيا كبيع القاصر والمكره لان المانع فيهما من نقل المالك هو قصر التصرف او وقوع التصرف تحت سلطان الاكراه وكلاهما قد تم بشخص المتصرف له وحده الاحتجاج به في طلب البطلان

والاستاذ عبد السلام بك ونحن على اتفاق في ان عقد البيع غير المسجل هو عقد صحيح مفيد لجميع احكامه الا نقل المالك فهو اذن صالح لان يطمئن به المشتري في تلقى العين ممن هي تحت يده لتضمنه الالتزام بنقل ملكيتها اليه وان لم ينقلها له بالفعل

على انه لما أدخل قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ في فرنسا نظام تسجيل العقود الناقلة للملكية لامكان الاحتجاج بها على الغير) بحث

الفقهاء فيما اذا كان من شأن هذا القانون ان يوجب اشتراط تسجيل السبب الصحيح لامكان الاحتجاج به في وجه المالك الحقيقي ام لا فذهب قليل من العلماء الى اشتراط التسجيل محتجا بنص المادة ٣ من قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ التي خولت حق الدفع بالاحتجاج بعدم التسجيل لكل من له حق عيني على العقار ( راجع دومولب فقرة ٤٦٢ الجزء الأول الخاص بالعقود وهو رأى لوران جزء ٣٢ ص ٣٩٥ )

ورجح اغلب الفقهاء عدم اشتراط التسجيل وحجتهم ان القانون لم يشترط في المالك بالتقادم الا ان يكون لواضع اليد سبب صحيح فحسب وان مقصود الشارع من اشتراط السبب الصحيح لم يكن لينقل به المالك ( ولذلك اجاز ان يكون صادرا من غير مالك ) وانما ليطلع به وضع اليد بطابع ظاهر من حسن النية وليسدل عليه به من الحل ما يؤيد به حالة واقعية ظاهرة مستمرة ( راجع نوتة ٦٧٤ و ٦٧٧ من كتاب بودري في التقادم الطبعة الرابعة واوبرى ورو جزء ٢ المسألة ٢٠٩ في المتن والهامش ١٠٦ )

ولقد دفعوا حجة خصومهم بقولهم ان العقود المقصودة بقانون ١٨٥٥ هي العقود التي يجب ان تنقل الملكية بنفسها وتكون وحدها سبب افادة التملك لمن صدرت اليهم ولم يكن السبب الصحيح في باب التقادم الخفي هو سبب التملك ( وكيف يكون كذلك والفروض فيه انه صدر من غير مالك ) وانما كان السبب في اكتساب الملكية هو وضع اليد المبني على

وانت ترى ان فقهاءهم وفقهاءنا وقضاةهم وقضاةنا مع ما يعلمون من حكم القانون من ايجاب تسجيل العقود الناقلة للملكية العقارية والحقوق العينية لامكان الاحتجاج بها على الغير لم يرو مع ذلك وجوب تسجيل السبب الصحيح في باب التقدم الخسنى لعدم اعتبارهم المشتري من الغير الذين يسمح لهم القانون بالاحتجاج بعدم التسجيل

فهل جاءنا قانون التسجيل بمجديد في هذا الباب ؟ وهل يصح الآن للمالك الحقيقي ان يحتج على من يدعى اكتساب ملكه بالتقدم الخسنى بعدم تسجيل سببه الصحيح ام لا ؟ لا نظن ذلك للاعتبارات الآتية :-

أولا - لأن قانون التسجيل الجديد وهو قانون خاص بأحكام انتقال الملكية العقارية بالعقود لم يبلغ من احكام القانون المدنى الا ما كان من مواده متعلقا بذلك ولهذا كانت المواد التى الفاها لا تدرج الا تحت احكام الفصول المنعقدة لاكتساب الملكية بالعقود كالمادة ٤٧ من الفصل الأول المنعقد للعقود والمادة ٥٢ من الفصل الثانى المنعقد لعقد الهبة و ٥٥٠ من الباب الماشر الخاص بالرهن والمواد ٦٠٦ و ٦٠٩ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ من الباب الثانى المنعقد لاثبات الحقوق العينية فى حق مالكا السابق وحق الغير بالعقد الناقل للملكية ( راجع المادة ٦٠٦ التى تقرأ فيها ) فى جميع المواد تثبت الملكية او الحقوق العينية فى حق مالكا السابق بعقد انتقال الملكية الخ )

السبب الصحيح . اما اعتمادهم على ظاهر المادة ٣ التى تجيز لكل ذى حق عبنى حق الدفع بعدم تسجيل العقود الناقلة للملكية فغير صحيح لأن الغرض من ايجاب تسجيل العقود الناقلة للملكية هو توطيد الأمن والثقة بالمعاملات العقارية عند أولئك الذين قالوا حقا عينا وحفظوه بالتسجيل ولا يمكن اعتبار المالك فى مزاحمة لمن تملك بالتقدم الخسنى من أولئك الذين كان يهمهم تسجيل السبب الصحيح لاعلامهم بالتصرف الوارد به ليتقوا الدخول معه فى تصرف ما على هذا العقار لأن خروج العين من يده وتركه اياها تحت يد الغير كافيان لاعلامه وانذاره ( راجع اوبرى ورو جزء ٢ المسألة ٢٠٩ فى المتن والهامش ١٠٦ ومتن دالوز تحت كلمة تقدم بقرة ٥٣٥ وراجع على الأخص اسباب حكم مونبيليه ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ وحكم محكمة كان ١٧ مارس سنة ١٨٩١ المنشورين فى هذا الكتاب الأخير ص ١٨٥ )

وقد رجح هذا الرأى موسوعات دالوز والبندىكت وكارينتيه وهو رأى جويار جزء ٢ نمرة ٥٢٩ وبواليه جزء ٧ على المادة ٢٢٦٥ ولرودي بريناثى جزء ٢ نمرة ٨٩٢ فى مؤلفه فى التسجيل ) وهو رأى كولان وكايتان ص ٩٦٨ طبعة ثالثة

وهو المجمع عليه فقها وقضاة فى مصر ( راجع هالتون جزء اول ٢٠٠ - ٢٠١ دوهلس بقرة ١٢٧ وكامل بك مرمى ص ٤٠٠ من مذكراته فى الملكية والأحكام الكثيرة المنشورة فى مجموعات المحاكم الأهلية والمختلطة

ولذلك لم تكن المادة ٧٦ الخاصة بحكم انتقال الملكية بالتقادم الخسئ من هذه المواد الملغاة ولا يمكن لقانون التسجيل ان يلحقها بأى تأثير من الناء ضمنى او فسخ جزئى لمخالفة موضوعها لموضوعه

وقد بينا فيما سبق ان ليس السبب الصحيح فى التقادم الخسئ هو الذى يكسب الملكية لصاحبه ( فكيف يكون سنداً للملكية والمفروض فيه انه لا ينتقلها بالفعل لصدوره من غير المالك ) وان الذى يكسبه اياها هو وضع اليد المدة القانونية مبنيًا على سبب صحيح اشترطه القانون لتقرير حالة غير شرعية مستمرة زمنا

ثانياً - لأنه ظاهر من مطالعة المواد الملغاة والمواد الجديدة ان الشارع لم يقصد الا تقرير احكام العقود الصادرة على الملكية العقارية من مالكيها فيما بين المتعاقدين وبالنسبة للغير ولا يمكن ان يتعرض لتسجيل احكام العقود الصادرة من غير الملاك لأنه قرر بطلانها من قبل بالمادة ٢٦٤ فلا يمكن ان نأخذ اذن من قانون التسجيل حكم ايجاب لتسجيل السبب الصحيح الصادر من غير المالك

ثالثاً - ولا يقال ان قانون التسجيل اوجب تسجيل جميع العقود الصادرة بين الاحياء على الملكية والحقوق العينية ورتب على عدم تسجيلها عدم اعتبارها نافذة ولا منشئة ولا مغيرة ولا مزيلة للحقوق العينية لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم وان لا يكون لها من الاثر الا التزامات شخصية بين المتعاقدين - لا يقال ان قانون التسجيل الذى اوجب هذه الاحكام

هو الذى اوجب تسجيل السبب الصحيح بد ان لم يكن واجبا لانه يحتاج به المالك الحقيقى وهو من اصحاب الحقوق العينية على العين التى وضع صاحب السبب اليد عليها مدة الخمس سنوات لا يقال ذلك لان الغرض من ايجاب

تسجيل التصرفات الواقعة على العقار هو اذاعتها واعلامها لمن يتعاملون عليها حتى يستطيع من يرغب قبول أى تصرف فيها ان يتعرف من اقلام التسجيل ما يوجد عليها من التسجيلات المقارنة - وقد عين هذا الغرض لم معنى للغير قانونا فى باب التسجيل فقالوا انهم أولئك الذين تلقوا من عاقد واحد الملكية او اى حق عينى آخر وحفظوه بالتسجيل من مشتر او مرتين او صاحب اختصاص حتى تمكن المراجعة بينهم ويتفاضلون بالتسجيل ولذلك اخرجوا أولئك الذين قد تكون لهم مصلحة فى الدفع بعدم تسجيل العقد ممن لم يكن لهم حق عينى اصالة او كان لهم حق وتلقوه من عاقد آخر غير الذى تصرف فيها لصاحب العقد غير المسجل فلم يخولوا للدائن العادى عند التنفيذ على عقار مدينه حق الدفع بعدم تسجيل عقد من تلقاه من مدينه بشراء غير مسجل كما لم يميزوا لمن تلقى عقارا من زيد على انه ملكه ان يحتاج على من تلقاه من بكر على انه ملكه بعقد غير مسجل وجعلوا الفصل فى ذلك لمن ثبت له ملكية العقار فى الواقع ونفس الامر

ولهذا لم يميزوا للمالك الحقيقى ان يدفع بعدم تسجيل السبب الصحيح لانه لا يمكن اعتباره مع صاحب السبب الصحيح خليفته

غيره لاستغراق هذا الغير ولأن الشهادات العقارية لا تزال محرر من أسماء المتصرفين لا من العقار نفسه

وكيف نوجب تسجيل السبب الصحيح لمجرد اشتراط القانون التسجيل لافادة حكم نقل الملكية بين المتعاقدين وغيرهم ونحن نعلم ان السبب الصحيح لا ينقل ملكا ما حتى اذا سجل لانه صادر من غير مالك ولأن العقد لا ينقل للمشتري اكثر من حقوق البائع الا يكون اشتراط تسجيل السبب الصحيح لافادة الملك من العبث الذي يجب ان ينزه عنه الفقيه اذ لا التسجيل ولا السبب الصحيح لا مجتمعين ولا منفردين يفيدان الملك لواقع اليد والذي اكسبه اياه هو في الواقع وضع اليد مدة الخمس سنوات ما

مامد فرهمي  
الحامى

لما قد واحد يتزاحان على عقار واحد بتقدين متعارضين

وبعد فهل فوت عدم تسجيل السبب الصحيح على المالك الحقيقي العلم به حقيقة ثم دخل بسبب عدم اذاعته بالتسجيل مع (التصرف بالسبب الصحيح) في معاملة جديدة تتعلق بالمعار؟ اللهم لا

(أ) لان المالك الحقيقي لم يتلق من البائع حقا عينيا على المعار كان لا يتلقاه منه اذا علم بالسبب الصحيح

(ب) ولانه لا حاجة به الى العلم بالسبب الصحيح من طريق التسجيل لأن انتزاع العين منه ووضع يد الغير عليها واستمراره على ذلك خمس سنوات ابلغ في الاعذار اليه من العلم بالتصرف من طريق التسجيل

(ج) على انه مع ذلك لا يستطيع التثبت من خلو ملكه من التسجيلات الواقعة عليه من

# الأمم

## قضايا المحاماة والنقض والإلزام

٧٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض . انتخابات . تهديد .

القاعدة القانونية

ان المادة ٧٧ من قانون نمره ١١ سنة ١٩٢٣ تعاقب من يهدد آخر ليعطى صوته في الانتخابات لشخص معين . والوقائع التي يستفاد منها التهديد وتقديرها راجع لقاضي الموضوع فالعمدة الذي يدعو شخصاً بواسطة شيخ الحفراء ويطلب منه ترشيح شخص معين ويهدده بقوله ( من لا يتبعني يعرف شغله ) ويمسك شنبه مهدداً يعتبر قد ارتكب جريمة التهديد المنصوص عليها في المادة ٧٧ ويستحق العقاب

الوقائع :

اتهمت النيابة المذكورين بأنهما في يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بالخصص أولا هدا على السيد البديوي والبارز مصطفى فحماهما على التصويت على وجه خاص وهو ترشيح حضرة صاحب السعادة محمد باشا ابو الفتوح . ثانياً في يوم ٤ نوفمبر

سنة ١٩٢٣ بالناحية سالفة الذكر ضرباً على السيد البديوي فاحداثاً به اصابات تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوماً وطلبت عقابهما بالمادة ١١/٧٧ - ٤ من القانون نمره ١١ سنة ١٩٢٣ و٢٠٦ عقوبات . المدعى المدني طلب الحكم له بمبلغ خمسين جنيهاً تعويضاً ومحكمة شرعين الجزئية حكمت حضورياً بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ ببراءة المتهمين عن التهمة الاولى عملاً بالمادة ١٧٢ جنابات وتغريم كل منهما مائتي قرش عن تهمة الضرب عملاً بالمادة ٢٠٦ عقوبات وبالزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ستمائة قرش على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة واعقبتها من المصاريف الجنائية

فاستأنفت النيابة هذا الحكم يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤ والمدعى يوم ٢٥ منه والمتهمان يوم ٢١ منه ومحكمة المنصورة الاهلية بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً أولاً بلفو الحكم الابتدائي وتغريم كل من المتهمين مائتي قرش عن تهمة التهديد والزامهما بأن يدفعوا متضامنين للمدعى بالحق المدني مائتي قرش على

هذه الاقوال ويمثلون لأوامر العمدة وثابت أيضاً في الحكم المطعون فيه ان المتهم الثاني وهو آخر العمدة طلب من المجنى عليهما الامتثال لأمر العمدة ووضع يده في جيب الأول واخرج منه الختم وقد خشي المجنى عليهما بالنسبة لما هو معروف عنه من اتهامه في حوادث جنائية ولذا امثل المجنى عليه الاول وتركه يخرج الختم من جيبه ووقع به على ترشيح محمد باشا ابو الفتوح كما امثل المجنى عليه الثاني وختم على ترشيح الباشا المذكور

« وحيث ان هذه الوقائع حسب ما هو ثابت في الحكم المطعون فيه وتقديرها راجع لقاضي الموضوع بما استنتجه منها تكون الجريمة التهديد لا كراه الشخصين السالف ذكرهما على التصويت لمحمد باشا المعاقب عليها بنص المادة ٧٧ من قانون نمر ١١ سنة ١٩٢٣ وعلى هذا فلم يوجد خطأ في تطبيق القانون ويتعين اذن رفض هذا الوجه

« وحيث ان الوجه الثاني متعلق بوقائع القضية التي هي من اختصاص قاضي الموضوع ومن ثم يتعين الحكم برفضه أيضاً

( طعن محمد السعيد يوسف عيش وآخر ضد النيابة العمومية قضية نمر ١٤٨٠ سنة ٤٢ قضائية وعلى السيد بدوي مدع بحق مدني، دائرة حضرات اصحاب العالي والسعادة والعزة احمد طلعت باشا وحسين درويش باشا وجناب المستر كرشو ومحمد مصطفى بك ومحمد علام باشا مستشارين ونوفيق يمتوب بك وكيل نيابة الاستئناف )

سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة لهذا المبلغ في الدرجتين . ثانياً بتأييد الحكم فيما عدا ذلك بلا مصاريف وذلك عملاً بالمادة ٧٧ من القانون نمر ١١ سنة ١٩٢٣

وبتاريخ ٩ و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قرر المتهمان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وفي ١٥ منه قدم حضرة المحامي عنهما تقريراً بأسباب طعنه

المحكمة :

« حيث ان الطعن مبني على وجهين أولاً عدم توفر اركان التهديد في جريمة الانتخاب وعلى هذا فالواقعة غير معاقب عليها قانوناً ثانياً ان المحكمة الابتدائية أصدرت حكماً يعلم القاضي بما يفيد سبق اتهام أحد المتهمين بقضايا جنائية والقضية خالية من ذلك

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الأول فانه ثابت من الحكم المطعون فيه ان المتهم الأول بصفته عمدة البلد دعا السيد البدوي والبارز مصطفى بواسطة شيخ الحفراء وأحد الحفراء وطلب من كل منهما ترشيح محمد باشا ابو الفتوح وصار يهددهما بقوله لهما ( من لا يتبعني يعرف شغله ) ومسك لهما شنبه واستنتجت المحكمة من ذلك ان هذه العبارة تدل بلا شك على التهديد خصوصاً وهي صادرة من عمدة البلد لبعض الاهالي البسطاء الذين يتأثرون بمثل

٧٥

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥

نقض . مكان الواقعة . اختصاص . بطلان .

## الناهضة القانونية

اهمال ذكر مكان الواقعة في الحكم يعد بطلانا جوهريا في الحكم كما قضت بذلك جملة احكام متعددة من محكمة النقض والابرار وذلك لمعرفة محكمة الاختصاص وتحديد دفاع المتهم فيما يختص بالتهمة ومكان وقوعها

الوقائع :

رفعت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة واتهمت فيها المتهمين لانهما مع آخر حكم عليه في أواخر سنة ١٩١٨ زوروا عقدين نسبوا صدورهما من المدعية المذكورة الاول يتضمن مبيع ستة افدنة وثمانية قراريط للمتهم الاول . والثاني يفيد استئجار المدعية لهذا القدر من المتهم المذكور وذلك كله بأن وقعوا على العقدين بختم مزور وطلبت الحكم لها على المتهمين بمبلغ ٥٠ جنيتها تمويضا وعقابها بمقتضى المادة ١٨٣ عقوبات

ومحكمة جنح دكرنس الجزئية حكمت حضوريا بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٣ عملا بالمادة ١٧٢ جنايات بالبراءة ورفض الدعوى المدنية والزام رافعتها بالمصاريف

فاستأنفت المدعية بالحق المدني والنيابة هذا الحكم يومى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣

و ٥ مايو سنة ١٩٢٣ ومحكمة المنصورة الابتدائية الاهلية ببيئة استئنافية حكمت حضوريا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا بإلغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل والزامهما وآخر بأن يدفعوا متضامنين للمدعية بالحق المدني مبلغ خمسة عشر جنيتها مصريا تمويضا مع المصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ثلاثمائة قرش اتعاب محاماة وذلك عملا بالمادة ١٨٣ عقوبات

وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤ قرر المتهمان بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار وقدم حضرة المحامى عنهما تقريرا بأسباب طعنه في التاريخ المذكور

المحكمة :

« حيث انه من ضمن اوجه النقض والابرار كون الحكم المطعون فيه خاليا من ذكر مكان الجريمة » و حيث انه يتضح من مراجعة الحكم المطعون فيه ان الحكم خال من ذكر المكان الذى وقعت فيه الجريمة وهذا البيان هو جوهرى كما قضت بذلك جملة احكام متعددة من هذه المحكمة لمعرفة محكمة الاختصاص وتحديد دفاع المتهم فيما يختص بالتهمة المسندة اليه ومكان وقوعها

« و حيث ان اهمال ذكر مكان الواقعة في الحكم يعد بطلانا جوهريا في الحكم ويتعين اذن قبول الطعن والغاء الحكم المطعون فيه وحالة



لها ليصلحها مع زوجها، وكانت صفة المتهم الديني  
من شأنها توليد الاعتقاد لدى المجنى عليه بصدق  
المتهم فيما ادعاه كان مرتكباً جريمة النصب  
والتحايل، والحكم الذي يبين هذه الوقائع وهذه  
الاركان يكون وافياً ولا يقبل النقض  
الوقائع :

اتهمت النيابة المذكور لانه في يوليو سنة  
٩٢٤ بدائرة قسم مصر القديمة توصل بالاحتياط الى  
الاستيلاء على مبلغ جنيه من زينب محمد شكرى  
أن اوهمها انه في امكانه ان يسحر لها ليصلح  
معها زوجها وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٣ عقوبات  
ومحكمة جناح السيد الجزئي حكمت حضورياً  
بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٤ عملاً بالمادة  
المذكورة بمجلس المتهم شهر واحد بسيط وكفالة  
٢٠٠ قرش فاستأنف المتهم هذا الحكم يوم  
صدوره . ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية بهيئة  
استئنافية حكمت حضورياً بتاريخ ١٩ يناير  
سنة ٩٢٥ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع  
بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠٠  
قرش واعفته من المصاريف

وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ٩٢٥ قرر المتهم  
بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام  
وقدم حضرة المحامى عنه تقريراً بأسباب طعنه  
في ٧ فبراير سنة ٩٢٥

#### المحكمة :

« من حيث ان الطاعن يرتكن في اسباب  
طعنه على ان الواقعة الثابتة في الحكم لا عقاب  
عليها لانه لم تقع طرق احتيالية

تمطهم الوقت الكافي للدفاع عن انفسهم فضلاً  
عن عدم سماع شهودهم في القضية  
» وحيث ان الثابت في الحكم الجزئي  
المؤيد بأسبابه بالحكم الاستئنافى ان الذى زرع  
المحصول هو المدعى المدنى وان المتهمين قد  
سرقوه ليلاً

« وحيث ان القاعدة ان الزرع للزارع  
فا يدعيه المتهمون من ملكية الاطيان لهم  
لا يعطيهم حق سرقة محصولها بل الواجب عليهم  
اتباع الطرق القانونية في ذلك والا لو ابيع  
لكل سارق ان يفعل ذلك وان يدعى مثل هذه  
الدعوى لا أصبحت الامور فرضى بين الناس  
واختل النظام ومن ثم يكون هذا الوجه مرفوضاً  
» وحيث ان الوجه الثانى مرفوض ايضا  
اذ الثابت في محضر الجلسة ينافيه فضلاً عن ان  
المتهمين لم يحضروا حتى ولم يطلبوا سماع شهود  
امام محكمة الاستئناف

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن  
في غير محله ويتمين رفضه

( طعن منصور على فياض وآخرين ضد النيابة عمرة  
٣٤ سنة ٤٢ ق. دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت  
باشا والهيئة السابقة )

#### ٧٧

#### محكمة النقض والابرام

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ٩٢٥

نقض . نصب . سحر .

#### القاعدة القانونية

من اوهم امرأة بأن في امكانه ان يسحر

محمد حافظ بأن اوهما انه سيسحر لها وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٣ عقوبات . ومحكمة جنح السيده الجزئية حكمت حضوريا بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ٩٢٤ عملا بالمادة المذكورة بحبس المتهم شهرا بسيطا وكفالة ٣ جنيهات . فاستأنف المتهم هذا الحكم يوم صدوره : ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية بهيئة استئنافية حكمت حضوريا بتاريخ ١٩ يناير سنة ٩٢٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف وبتاريخ ٧ فبراير سنة ٩٢٥ قرر حضرة عبد العزيز بك مليكه المحامي عن المتهم بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرارم وقدم تقريره في التاريخ المذكور

المحكمة :

« من حيث ان الطالب يرتكن في اسباب تقضه على ان الواقعة الميينة في الحكم لا عقاب عليها لان المتهم لم يستعمل طرق نصب بالمعنى القانوني

« ومن حيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه تبين انه لم يتبين فيه طرق الاحتيال التي استعان بها المتهم على تأييد مزاعمه وكان من شأنها توليد الاعتقاد في نفس المجني عليها لصدق المتهم

« ومن حيث انه لذلك تكون الواقعة غير ميينة في الحكم ويتعين قبول النقض واحالة القضية الى المحكمة الاستئنافية للحكم فيها مجددا ( ملن حنا جورجي ضد النيابة نمرة ٤٥ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

« ومن حيث انه بالرجوع الى اسباب الحكم المطعون فيه تبين انه اشتمل على بيان طرق التحايل التي استعملها المتهم مع المجني عليها للاستيلاء على مبلغ جنيه منها خصوصا وان صفة المتهم الدينية من شأنها توليد الاعتقاد لدى المجني عليها لصدق المتهم فيما ادعاه من انه في امكانه ان يسحر لها ليصلحها مع زوجها وهذا الامر يدخل تحت نص المادة ٢٩٣ ع ولذلك يتعين رفض هذا الطعن

( ملن القمص زخارى يوسف الانطوني ضد النيابة نمرة ٣١ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

## ٧٨

### محكمة النقض والابرارم

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ٩٢٥

نقض . نصب . سحر . بيان طرق الاحتيال .

### القاعدة القانونية

عند الحكم بالادانة والعقوبة على شخص في تهمة توصله بالاحتيال الى الاستيلاء على مبلغ ما من شخص بان اوهمه بأنه سيسحر له يجب بيان طرق الاحتيال التي استعان بها المتهم على تأييد مزاعمه وكان من شأنها توليد الاعتقاد في نفس المجني عليها لصدق المتهم . فاذا خلا الحكم من بيان ذلك كان ناقصا ويتعين نقضه

الوقائع :

اتهمت النيابة المذكور لانه في يوليو سنة ٩٢٤ بدائرة قسم مصر القديمة توصل بالاحتيال الى الاستيلاء على مبلغ ١٥٠ قرشا من ابنة

## المحكمة:

« حيث ان الطعن يتلخص في ان الواقعة لم تبين في الحكم وكل ما ورد به لا يصح اعتباره جريئة ولا شروعا فيها

« وحيث انه بمراجعة الحكم المطعون فيه اتضح ان المحكمة لم تبين في حكمها لا الاتلاف ولا نوعه وهذا سبب جوهري يبطل الحكم

( طعن احمد سيد احمد الحلاج وآخرين ضد النيابة عمرة ٢٥١ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب المالى والسعادة والعزة احمد طلعت باشا وحسين درويش باشا وجناب المستر كرشو ومحمد مصطفى بك ومصطفى بك محمد مستشارين وجندى بك عبد الملك وكيل النيابة )

٧٩

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ٩٢٥

نقض . اتلاف زراعة . بيان ماهية الاتلاف . نوعه .

## القاعدة القانونية

يجب ان يبين الحكم الصادر بالادانة والمعقوبة في جريمة اتلاف الزراعة ماهية الاتلاف ونوعه فاذا خلا الحكم من بيان الاتلاف ونوعه كان هذا النقص سببا جوهريا يبطل الحكم

## قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

مخدومه بمجموع مرتبه من تاريخ ابعاده الى تاريخ عودته او وفاته

## المحكمة:

« حيث انه فيما يختص بطلبات المستأنف عليه قبل المستأنفين بصفتهم ورثة لأخيه المرحوم الأمير ابراهيم باشا حسن قنات حتى من اقوال المستأنفين ان المستأنف عليه كان حقيقة في خدمة الأمير المذكور الى ان اعلنت الحرب الكبرى وصار استعباده من اراضى القطر المصرى ويدعون ان هذا الاستبعاد كان بمثابة قوة القاهرة بنى عليه فصل المستأنف عليه من خدمة الأمير لأنه كان خادما خصوصيا له » وحيث ان هذا القول لا يرتكن على اساس لأن مجرد استبعاد الأمير من القطر

٨٠

## محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ٩٢٦

رفت . مستخدم . قوة القاهرة . فسخ عقد . ابعاد شخص من القطر .

## القاعدة القانونية

بمجرد ابعاد شخص من القطر المصرى للضرورة الحربية التى كانت قائمة ابان الحرب الكبرى لا ينبى عليه قاتونا اعتبار المستخدم عنده مفصولا من خدمته بل يلزم ثبوت صدور امر الفصل من الشخص الذى ابعده او بمن كان قائما بالأمر بدله . بناء عليه يحق للخادم مطالبة

ان تحكم بعدم قبول الاستئناف من تلقاء نفسها  
لتعلق ذلك بالنظام العام

٢ - استئناف الحكم الصادر في الموضوع  
لا يشمل حتما الحكم الصادر بالاختصاص . لان  
المادة ٣٦٢ مرافعات صريحة في ان الأحكام  
التي يشملها استئناف حكم الموضوع هي الاحكام  
التحضيرية او التمهيدية . وحكم الاختصاص ليس  
كذلك . لأنه حكم فرعى قضى في نقطة معينة  
فكان يجب رفع استئناف خاص به  
المحكمة :

« حيث ان الاستئناف مرفوع عن حكم  
١٣ يولييه سنة ٩٢٥ القاضي بالزام المستأنف بأن  
يدفع للمستأنف عليه مبلغ ٢٠٠ جنيه قيمة التأمين  
الذي كان دفعه له هذا الأخير على ذمة  
تشغيله طرفه

« وحيث ان هذا الحكم غير قابل  
للاستئناف عملا بنص المادة ٣٤٥ المدونة بالرسوم  
الصادرة في ٢٦ فبراير سنة ٩٢٥ ولا عبء بمبلغ  
التعويض الذي كان اضافته المستأنف عليه على  
اصل المبلغ لأن هذا التعويض لا يدخل في  
التقدير عملا بنص المادة ٣٠ من قانون المرافعات  
« وحيث ان المستأنف يدعى ان المحكمة  
الابتدائية كانت غير مختصة بنظر الدعوى وانه  
لذلك يطلب الحكم فرعيا بعدم اختصاصها

« وحيث ان هذا الطلب لا يمكن قبوله  
لأن حكم الاختصاص كان صدر في ١٢ مايو  
سنة ٩٢٥ والمستأنف لم يستأنفه بل ولم يحفظ  
لنفسه الحق فيه عند التكلم في الموضوع كما انه

المصري للضرورات الحربية التي كانت قائمة  
وقد لا ينبغي عليه قانونا اعتبار المستأنف عليه  
مفصولا من خدمته بل كان لا بد لهذا الفصل  
من امر من سموه او ممن كان قائما بالأمر بدله  
في دائرته وما دام هذا الأمر لم يصدر ولم يبلغ  
للمستأنف عليه فيعتبر هذا الأخير باقيا في الخدمة  
الى يوم وفاة مخدمه التي حصلت في صيف  
سنة ٩١٨ كاعترافه :

( استئناف الامير عمر طوسن باشا بصفته وكيل عن  
اصحاب السمو الامراء محمد علي حسن والاميرات عفت  
هانم حسن وزينا هانم حسن وعزيزة هانم حسن وورثة  
المرحومين الامير حسن باشا والاميرة خديجة هانم  
وحضر عنهم حضرة الاستاذ عبد العزيز بك مليكة الحامي  
قائما عن حضرة الاستاذ مصطفى بك الخادم الحامي ثم  
ورثة الامير عزيز حسن باشا وحضر عنهم حضرة  
الاستاذ عبد الحميد افندي حدى الحامي عن حضرة  
الاستاذ خضر افندي يافت مسوده الحامي وعبد الحميد  
باشا سليمان بصفته مشرف على انجال المقنن له سمو  
الامير عزيز باشا حسن ضد الخواجه كبرا وارسيان  
وحضر عنه جناب المستر ا . بول الحامي نمرة ٤٦٨  
و ١٠٨ سنة ٤٢ - ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب  
المعالي والعزة حسين درويش باشا و سراد و هبه بك  
وحسن نبيه المصري بك )

## ٨١

### محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ يوفيه سنة ١٩٢٦

استئناف . عدم قابلية الحكم للاستئناف . نظام  
عام . حكم الاختصاص . استئناف الموضوع .

### القاعدة القانونية

١ - اذا كان الحكم المستأنف غير قابل  
للاستئناف في الأصل جاز للمحكمة الاستئنافية

من جهة اخرى لم يتكلم عنه لا صراحة ولا ضمنا  
في عريضة استئنافه عن حكم الموضوع

« وحيث ان المستأنف لا يمكنه الادعاء  
بأن استئناف حكم الموضوع يشمل حتما حكم  
الاختصاص لأن المادة ٣٦٢ من قانون المرافعات  
صریحة في ان الاحكام التي يشملها استئناف  
حكم الموضوع هي الاحكام التحضيرية او التمهيدية  
وحكم الاختصاص ليس كذلك لانه حكم فرعى  
قضى في نقطة معينة فكان يجب رفع استئناف  
خاص عنه

« وحيث انه وان لم يدفع احد بعدم قبول  
الاستئناف الا انه متعلق بالنظام العام ولذا يجوز  
الحكم به من تلقاء نفس المحكمة

« وحيث انه بناء على ذلك بتعين الحكم  
بعدم قبول الاستئناف بدون التفات للدفع بعدم  
الاختصاص المذكور

( استئناف عثمان بك توري وحضر عنه حضرة  
الاستاذ لييب اقتدى سيد الحامى ضد زكي اقتدى بقطر  
وحضر عنه حضرة الاستاذ اسكندر اقتدى ميجائيل الحامى  
نمرة ٢٦٨ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرات اصحاب  
المعالى والعزة حسين درويش باشا وسمراء وهبه بك  
ومصطفى حلمى بك )

٨٢

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦

انكار الختم . انكار الامضاء . اثبات .

القاعدة القانونية

اذا اعترف الشخص بصحة الختم الموقع به  
على ورقة عرفية وانكر في الوقت ذاته انه هو

الذى وقع بنفسه بهذا الختم او انكر ان التوقيع  
حصل على علم . نه وبرضائه . قام هذا الانكار  
قانونا وعدلا مقام انكار التوقيع بالامضاء . وترتب  
على ذلك قانونا الزام الشخص المتمسك بالورقة  
اثبات صحة هذا التوقيع اى اثبات ان الختم  
المعترف بصحته توقع به من نفس صاحبه او  
بعلمه وبرضائه :

المحكمة :

« من حيث انه فيما يخص الموضوع فان  
دفاع المستأنف من مبدأ السير في هذه الدعوى  
لغاية الآن يؤدي في مجموعه الى انه وان كانت  
البصمة الموقع بها على السند المتنازع عليه هي  
بصمة ختم المستأنف الا ان هذا الأخير ينكر  
ان التوقيع بهذا الختم على السند المذكور حصل  
بمعرفة او بعلمه ورضاه

« ومن حيث انه لا جدال في ان الختم  
يختلف عن الامضاء اختلافا كليا اذ انه بينما ان  
الامضاء متصلة حتما بيد صاحبها فلا يمكن توصل  
الغير اليها واستعمالها فان الختم باعتبار كونه منفصلا  
ماديا عن صاحبه ومن اليسور لاغير الحصول  
عليه بأى طريقة من الطرق واستعماله بغير علم  
ورضاء صاحبه

« ومن حيث انه بناء على هذه الاعتبارات  
لواقعية الوجهية انتهى القضاء الى وجوب التفرقة  
بين الختم والامضاء وقرر بصورة اصبحت اليوم  
متفقا عليها بالاجماع بأنه اذا اعترف الشخص  
بصحة الختم الموقع به على اية ورقة عرفية وانكر  
في الوقت ذاته انه هو الذى وقع بنفسه بهذا

المادة ١٠٥ من قانون العدل والانصاف التي نصت على انه اذا لم يوجد في الوقفية نص يشترط بقضاء دين الواقف من ريع الوقف يوفى دينه من فاضل الغلة بعد كفايته وكفاية من تلزمه نفقتهم بلا اسراف .

المحكمة :

« بما ان الحكم المستأنف قد اصاب الحق في قضائه بالنفقة للأسباب التي استند اليها ولما هو ظاهر من نص المادة ١٠٥ من قانون العدل والانصاف من ان الواقف انما يوفى دينه من فاضل الغلة بعد كفايته وكفاية من تلزمه نفقتهم بلا اسراف وليس من ريب في ان هذه القاعدة الشرعية المسلم بها مما يجب تطبيقه على الخصوم » وبما ان التقدير الذي ذهب اليه الحكم المستأنف لم يراع فيه مراعات المحكمة الشرعية عند تقديرها نفقة الست زنوبة هانم واولادها وترى هذه المحكمة من اجل هذا ومراعاة لقيمة صافي الايراد وحالة عائلة المستأنف رفع النفقة الى عشرين جنيها في الشهر وهي كل ما يصح تخصيصه من صافي ريع الوقف لنفقة السيد محمد محمود السومى ومن يعلم من زوجة واولاد ويكون لهذا المبلغ الامتياز القانونى قبل الدائنين الاخر

( استئناف السيد محمد افندى محمود السومى وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن افندى البيلي المحامى ضد الست زنوبة هانم السيد محمد بصفته ناظرة وقف وحضر عنها الاستاذ فيليب افندى بشاره ثم الخواجه الفريد حسن وحضر عنه الاستاذ اميل افندى بولاد المحامى نمرة ٥٧٧ و ٥٦٠ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السعادة والمزة محمد محرز باشا وعبد الحكيم عسكر بك ومحمد ليبي عطيه بك )

الختم او ان التوقيع حصل على علم منه وبرضائه قام هذا الانكار قانونا وعدلا مقام انكار التوقيع بالامضاء وترتب عليه قانونا الزام الشخص المتمسك بالورقة اثبات صحة هذا التوقيع اى اثبات ان الختم المعترف بصحته توقع به من نفس صاحبه او بعلمه وبرضائه

« ومن حيث انه لذلك مضافا اليه مجموع ظروف ووقائع الدعوى ترى المحكمة قبل الفصل في الموضوع احالة الدعوى الى التحقيق وتكليف المستأنف عليه بأن يثبت بكافة الطرق القانونية ان الختم الموقع به على السند المتنازع عليه توقع من نفس المستأنف او بعلمه ورضائه مع التصريح للمستأنف بنفى ذلك بالطرق عينها :

( استئناف الشيخ محمد عبد العليم التاجر وحضر عنه حضرة صالح جودت بك المحامى عن حضرة الاستاذ احمد بك رشدى المحامى ضد روبي حسن حسنين وحضر عنه حضرة الاستاذ حسين حسنى افندى المحامى نمرة ٣١٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب المزة على بك جلال وشاكر احمد بك وزكي برزى بك )

٨٣

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٢ يونيه سنة ٩٢٦

وقف . استحقاق المستحق . حجز . نفقة . تقديرها .

القاعدة القانونية

اذا كان على الواقف دين وحجز الدائن على ريع الوقف . جاز للواقف ان يطلب من ناظر الوقف تقرير نفقة شهرية له يقبضها قبل دفع ديون الديانة . وهذا مستفاد من نص

## ٨٤

## أودة المشورة

## محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥

صورة تنفيذية . بدل فاقد . دعوى سداد .  
سقوط الحق . اشكال

## القاعدة القانونية

للمحكمة ان تأمر بتسليم المحكوم له صورة تنفيذية أخرى من الحكم الصادر له بدل الصورة الفاقدة ولو ادعى المدعي السداد ولا عبء بدعوى السداد أو بسقوط الحق في المطالبة بالدين بالمدة لأن هذا دفاع خاص بالموضوع والمدعي المعارض ابداء أوجه دفاعه هذه اذا توفرت اسبابه اما بصفة اشكال عند الشروع في التنفيذ أو بأي صفة أخرى

المحكمة :

« حيث ان دعواهم حصول السداد بمعرفة المدعي يناقيا كذلك اقوال المدعي محمد سليمان عمار وهو أحد الضمان معهم والذي كان حكم عليه غاييا مثلهم ولم يعارض حيث قرر ان السداد انما حصل من أحد الضمان لا من المدعي كما يرى ذلك مسطورا في أقواله في آخر الصحيفة نمرة ٨ من صورة مذكرته في القضية المدنية نمرة ٧٣٦ سنة ١٩٢٤ محكمة طنطا المقدمة تلك الصورة بمعرفة محمد فوده أحد المدعي عليهم الآن بمحافظة نمرة ٧ دوسيه

« وحيث ان هذا كاف للحكم بتسليم الصورة المطلوبة وأما ما دفع به المدعي عليهم

سواء كان من جهة التخالص على يد شهود أو من جهة سقوط الحق في المطالبة بالدين بمضي المدة فهي كلها خاصة بالموضوع ولهم ابداءها اذا توفرت اسبابها اما بصفة اشكال عند الشروع في التنفيذ أو بأي صفة أخرى ولا يضر بهذه الدفع وتسليم الصورة التنفيذية المطلوبة إذ يستوي بالنسبة لهذه الدفع ان يكون التنفيذ مطلوباً بموجب الصورة التنفيذية الاولى أو بموجب الصورة التنفيذية المسلمة بدل فاقد

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين اجابة الطلب مع الزام الطالبين بالمصاريف لأنهم السبب في ضياع الصورة مع المقاصة في اتعاب المحاماة

( قضية الخواجات جورج وموريس زهار الحاضر عنهما حضرة صاحب العزة الاستاذ صالح جودت بك الحامي . ضد السيد عمار وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ حامد افندي السيد الحامي وحضر عن الثاني حضرة الاستاذ محمد افندي صادق الحولي الحامي والثالث لم يحضر بنفسه ولا احد بالنيابة عنه نمرة ١٠٧٦ سنة ٢٣ قضائية . رئاسة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة )

## ٨٥

## محكمة الاستئناف الاهلية

حكم تاريخه ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦

حساب جاری . تقادم . سقوط الحقوق .  
استبدال دين .

## القاعدة القانونية

١ - من المتفق عليه علماً وقضاء ان رصيد الحساب الجاري لا تسري عليه قاعدة التقادم المقررة في المادة ١٩٤ من القانون التجاري

ولكنه يقع تحت أحكام التقادم العادي فلا تسرى عليه إلا مدة الخمس عشرة سنة

٢ - من الثابت أيضاً علماً وعملاً أنه لو دخلت قيمة إحدى الأوراق المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من القانون التجاري في معاملات أخرى واندجحت في الحساب الجاري فإن هذا التصرف يعتبر قانوناً استبدالاً للدين ويخرج من حكم القواعد المبينة بتلك المادة ولا تسرى عليه فيما يختص بالتقادم إلا المدة الطويلة العادية للديون أي مدة الخمس عشرة سنة

المحكمة :

« من حيث فيما يخص الموضوع فإنه ثابت من أوراق الدعوى ثبوتاً جلياً أنه وجد بين طرفي الخصوم الحاليين حساب جار كانت نتيجة ان بقي في ذمة المستأنف عليهما للمستأنفين مبلغ ٣٠٦ جنيه و ٢٣٥ ملياً وهو المبلغ المرفوع به الدعوى الحالية

« ومن حيث أنه مما لا ريب فيه من جهة أخرى أنه ليس للحساب الجاري مدة مقررة من الزمن

« ومن حيث أنه من المتفق عليه علماً وقضاً ان رصيد الحساب الجاري - كما هو الحال في هذه الدعوى لا تسرى عليه قاعدة التقادم المقررة في المادة ١٩٤ من القانون التجاري ولكنه يقع تحت أحكام التقادم العادي فلا تسرى عليه إلا مدة الخمس عشرة سنة

« ومن حيث أنه من الثابت أيضاً علماً وعملاً أنه لو دخلت قيمة إحدى الأوراق المنصوص عنها بالمادة (١٩٤) سالفة الذكر

في معاملات أخرى واندجحت في الحساب الجاري بين الطرفين فإن هذا التصرف يعتبر قانوناً استبدالاً للدين ويخرج من القواعد المبينة بتلك المادة ولا تسرى عليه فيما يختص بالتقادم إلا المدة الطويلة العادية للديون أي مدة الخمس عشرة سنة لا المدة الاستثنائية المنوطة بالمادة المذكورة « ومن حيث أنه مما توضح يرى جلياً ان لا محل مطلقاً للدفع في الدعوى الحالية بسقوط حق المستأنفين في مطالبة المستأنف عليهما بمبلغ ٣٠٦ جنيه و ٢٣٥ ملياً سالف الذكر لأنه لم تمض من يوم الاستحقاق لهذه المطالبة الرسمية مدة الخمس عشرة سنة وعليه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليهما المذكورين بسداد هذا المبلغ الى المستأنفين

( استئناف الخواجات اميل والفريد صبحاني وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمد كامل البنداري اقدمي المحامي ضد الشيخ عبد النعم شعثان وآخر وحضر مع الاول حضرة الاستاذ محمد عابدين اقدمي المحامي للمرة ٢٢٨ سنة ٤٣ ق. دائرة حضرات اصحاب الزمة على بك جلال وشاكر احمد بك وزكي برزي بك )

٨٦

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٦

وقف . نفقة .

القاعدة القانونية

انه وان لم يوجد نص صريح في القانون ينص على جواز تقدير نفقة للمستحق من أصل استحقاقه في الوقف المتنازل هو عنه إلا ان قواعد العدل والانصاف التي يجب الرجوع

اليها عند عدم وجود نص في القانون تسمح للمحاكم بتقدير مثل هذه النفقة من باب الشفقة والرحمة بالمدين ودفعاً للضرر عنه واحتراماً لارادة الواقف الذي كان من أغراضه الاولى عند الايقاف عدم تعريض المستحق وذويه لذل السؤال ووقايتهم من الهلاك

المحكمة :

« حيث ان المستأنفة ترتكن في طلبها الغاء الحكم المستأنف على القول بعدم وجود نص في القانون يبيح للمستأنف عليه الاول طلب تقدير نفقة له من أصل استحقاقه في الوقف المتنازل هو عنه

« وحيث ان المحكمة ترى أنه وان لم يوجد نص صريح في القانون خاص بهذا الموضوع إلا ان قواعد العدل والانصاف ( التي يجب الرجوع اليها عند عدم النص عملاً بما قضته المادة ٢٩ من لائحة الترتيب ) تسمح للمحاكم بتقدير مثل هذه النفقة من باب الشفقة والرحمة بالمدين ودفعاً للضرر عنه واحتراماً أيضاً لارادة الواقف الذي كان من أغراضه الاولى طبعاً عند الايقاف عدم تعريض المستحق وذويه لذل السؤال ووقايتهم من الهلاك

« وحيث انه لا شيء في هذا يخالف نصاً صريحاً في القانون وبالعكس فانه انما يتمشى بنوع ما مع روح القانون وغرض الشارع الذي رأى في مواضع كثيرة وجوب المحافظة على حياة المدين

والمفلس ومن يلزمهما نفقتهم بترك شيء لهما من أموالهما يعيشان منه مؤثقالاً كما يرى ذلك مسطوراً في قانون المرافعات والتجارة وكذا في أحكام الشريعة

« وحيث ان المحكمة ترى من جهة أخرى ان لا ضرر في الحقيقة على سمو المستأنفة من تقدير نفقة للمستأنف عليه الأول نظراً لجسامة استحقاقه السنوي في ايراد الوقف ولأن مصلحة المستأنفة من جهة أخرى مرتبطة بحياته ارتباطاً كان من شأنه ان يحمل غيرها على وجوب التأمين على حياته كما يفعل كثير ممن يتعاملون مع مستحق الاوقاف

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف قد أصاب في تقدير النفقة في ذاتها وأما من جهة المبلغ فتري المحكمة تعديله وجعله قاصراً على مبلغ الف جنية في السنة يدفع للمستأنف عليه الأول أقساطاً شهرية خصماً من أصل استحقاقه في الوقف

( استئناف صاحبة السمو الاميرة ماهوش عزيزة هانم افندي وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد بك زكي على المحامي ضد ابراهيم بك راتب وحضر عنه حضرة الاستاذ امين افندي عز العرب المحامي وآخرين نمرة ٥٢٢ سنة ٤٣ ق. وفي الاستئناف الفرعي المرفوع من ابراهيم بك راتب وحضر عنه حضرة الاستاذ امين افندي عز العرب المحامي ضد صاحبة السمو الاميرة ماهوش عزيزة هانم وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد بك زكي على المحامي نمرة ٨٩٩ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب المال والعزة حسين درويش باشا وسمراء وهبه بك وحسن نبيه المصري بك )

## قضايا المحاكم الكلية الجزئية

٨٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٦

دعوى وضع يد . استرداد حيازة .  
منع تعرض . مدة .

القاعدة القانونية

ان القانون المدنى الاهلى لم يقيد دعوى استرداد الحيازة بوضع اليد مدة سنة كما قيد دعوى منع التعرض . وهو فى ذلك متمشى مع ما اخذت به محكمة النقض والابرار فى فرنسا وتمشى ايضا مع نص القانون المختلط المحكمة :

« بما ان وضع يد المستأنف عليه ثابت من مذكرة البوليس نمرة ١٨٣ احوال يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٢٥ الثابت بها ان المستأنف عليه وضع منقولاته فعلا بالعين المؤجرة وان الملاك لم يعارضوه فى ذلك

» وبما ان وضع اليد بهذه الصفة كاف قانونا لامكان رفع دعوى اعادة وضع اليد وذلك لأنه جمع بين كونه وضع يد مادي وكونه حصل بطريقة سلمية فان كان برضاء المالكين وبدون ادنى معارضة منهم ولا يضيره فى شيء كونه لم يستمر الا اربعا وعشرين ساعة

» وبما ان هذا هو رأى الممول عليه قانونا وقد اخذت به محكمة النقض الفرنسية وجرت عليه المحاكم المصرية على العموم ولا عبرة بما

ذهب اليه وكيل المستأنف من ان يشترط لرفع تلك الدعوى استمرار وضع اليد سنة واستيفائه لجميع الشروط اللازمة لرفع دعوى منع التعرض . « وبما انه لا يمكن الاستناد فى تأييد ما ذهب اليه المستأنفان الى الفرق الواقع فى مادة دعاوى وضع اليد بين نصوص القانون الاهلى من جهة ونصوص القانون المختلط والقانون الفرنسى من جهة فان محل هذه المقابلة لا يكون الا اذا كان البحث داثرا على معرفة ما اذا كان القانون الاهلى اراد ام لا ان يقيد دعوى منع التعرض بوضع اليد سنة كاملة اما ونحن فى مقام البحث فى دعوى استرداد الحيازة فان النص الاهلى متمشى مع ما أخذت به محكمة النقض الفرنسية وتمشى ايضا مع نص القانون المختلط الذى لم يقيد دعوى استرداد الحيازة بوضع اليد سنة كما قيد دعوى منع التعرض

» وبما انه مما يساعد على ذلك هو ان المحكمة التى من اجلها يتساهل رجال القانون فيما يفرضون من الشروط لرفع دعوى استرداد الحيازة هى ما يكون فى هذه الدعوى ملتصقا بالتعرض من صفات الجرأة والاستيلاء على ماتحت يد الغير قوة واقدارا وهو ما يجب محاربته فى سبيل المحافظة على النظام العام

» وبما ان المستأنفين لم يدفعا دعوى تعرضهما بالقوة لرفع يد المستأنف عليه الأول بل انهما اجتنبيا الكلام فى هذه النقطة واكتفيا

التخلص من التأجير السابق حصوله للمستأنف عليه الأول

« وبما ان القانون لا يحى مثل هذا التواطؤ المقصود به الاضرار بحقوق الغير » وبما انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف

« وبما انه ليس هناك محل بعد ذلك لنظر تظلم المستأنفين من شمول الحكم الابتدائى بالنفاذ المعجل فان هذه المسألة وان كانت غير مقطوع فيها وقد اختلفت فيها بعض الآراء واخذت بها المحاكم المختلطة فى بعض احكامها قبل ان تعدل المادة ٤٥٠ من قانونها فى المرافعات الا انه لا محل للبحث فى هذا الطلب فانه لا يحتمل غير الرضى ما دامت هذه المحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائى

( استئناف محمود افندى عبد القادر وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ عبد الرحيم افندى غنيم المحامى ضد عبد العزيز افندى بدر وحضر عنه حضرة الاستاذ حسن افندى علام المحامى وآخر نمرة ٢٥٥ سنة ١٩٢٦ - دائرة حضرات اصحاب العزة محمد شكرى بك ومحمد نصار بك وسابا حبشى بك )

٨٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦

سرقة . مال متروك . اخفاء اشياء مسروقة .

القاهرة القاسونية

اذا عثر شخص على شئ والتقطه ثم استلمه منه آخر ولو بطريق الخطأ او الغش او ادعاء الملكية كذبا فلا يعتبر هذا الآخر سارقا

بالادعاء بأنه لم يضع يده مطلقا مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بمذكرة البوليس الرسمية

« وبما انه قول المستأنفين بأن تأخر المستأنف عليه الأول فى رفع الدعوى من ١٤ يونيه الى ٢٠ سبتمبر يؤثر على حقه فيها قول لا يستند الى القانون فى شئ »

« وبما ان ثابت من مقابلة تاريخ وضع يد المستأنف عليه بتاريخ عقد الايجار الصادر من ثانى المستأنفين الى اولها ان وضع اليد المذكور كان سابقا على هذا التأجير الأخير

« وبما ان المستأنف الثانى وهو زوج المستأنف عليها الثانى يعلم بحصول عقد الايجار الصادر للمستأنف عليه الأول فانه موقع عليه بصفته شاهدا

« وبما ان المستأنف الأول مستمد حقه من المستأنف الثانى وكلاهما ذكر فى عقد التأجير الحاصل بينهما بأنه اذا فسخ بحكم قضائى صادر لصالح شخص آخر يلزم المؤجر بدفع تعويض وهذه قرينة على اقدام المستأنف الأول على الاستئجار مع علمه بسبق التأجير الى المستأنف عليه الأول

« وبما ان المستأنف الأول لم يوجه مع ذلك طلبات ما ضد المستأنف الثانى وهو المؤجر اليه بل صرح كلاهما بالجلسة ان مصلحتهما واحدة حتى انهما وكلا بالاشتراك معا محاميا واحدا للدفاع عنهما والواقع ان ظروف الدعوى تدل بوضوح على اتفاق بينهما وان طعنهما على وضع يد المستأنف عليه الأول مرتب منهما لغرض

لعدم توفور ركن الاختلاس الذي ينفيه التسليم  
انما يجوز اعتباره اخفى اشياء مسروقة مع علمه  
بسرقها ومعاقبته بالمادة ٢٧٩ بشرط ان يكون  
ملتقط الشيء نفسه يستحق العقاب وان يكون  
المسلم قد اخذه وهو عالم بالظروف  
المحكمة :

« حيث ان النيابة رفعت الدعوى  
العمومية على كل من السيد محمد الديب والست  
أم محمود بنت ابراهيم والمتهم واتهمت اولهم  
بانه في يوم مضى عليه سنة تقريبا قبل تاريخ  
المحضر الحاصل في ٢٥ ابريل سنة ٩٢٦ بدائرة  
قسم عابدين عثر على دبوس الماس وحبسه بنية  
امتلاكه - والآخرين بأنهما في ٢٥ ابريل سنة  
٩٢٦ بدائرة قسم عابدين أخفيا الدبوس المسروق  
مع علمهما بالسرقة وقد قضت محكمة أول درجة  
على الاثنين الأولين بالعقوبة وبرائة المتهم  
فاستأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة له وطلبت  
معاقبة المتهم بالمادة ٢٧٩ ع لارتكابه التهمة الميينة  
آفنا وأنكر المتهم التهمة ودفعا بما هو وارد  
بمحضر الجلسة والتحقيقات

وحيث ان الذي ثبت للمحكمة من أقوال  
ابراهيم قنديل بالبوليس وشهادة باقي الشهود  
والتحقيقات أن السيد محمد الديب آخر المتهمين  
الثلاثة المذكورين آفنا عثر على الخاتم الماسي  
المرفوع بشأنه هذه الدعوى في الزمان والمكان  
المبينين آفنا فأخذته منه زوجته الست أم محمود  
بنت ابراهيم وباعته للمتهم في يوم ٢٥ ابريل  
سنة ٩٢٦ بدائرة قسم عابدين بمبلغ ١٠٠ قرش

صاغ ولاشتباه ابراهيم قنديل آخر الشهود في  
الأمر بلغ ضابط الحفر الذي ضبط المتهم ومعه  
الدبوس الألماس

وحيث ان شراء المتهم وهو صانع لهذا  
الدبوس من مثل المرأة البائعة بمبلغ ١٠٠ قرش  
صاغ مع أن قيمته خمسين أو ستين جنيتها حسب  
أقراره لما يدل بوضوح على سوء نيته وتحقيقه  
من ان هذا الدبوس لا يمكن ان يكون للبائعة  
له - أما ما قرره المتهم بأن غرضه كان ضبط  
هذا الدبوس ينفيه أقوال ابراهيم قنديل سالف  
الذكر بالتحقيقات

حيث قرر المذكور ان المتهم كان يشتري  
شراء حقيقيا وينفيه عدم ضبط البائعة فعلا وقت  
المشتري كما ان لا يفيد المتهم شيء قول حضرة  
ضابط الحفر بانه عرفه انه كان يريد ضبط  
الدبوس لانه لم يقل ذلك الا بعد ان تبلفت  
الحادثة لضابط الحفر من ابراهيم قنديل سالف  
الذكر وخشى المتهم سوء العاقبة - أما عدول  
ابراهيم قنديل أمام المحكمة عن أقواله أمام  
البوليس وقوله انه لا يعرف شيئا من الحادثة  
فظاهر انه لم يقصد به الا محاباة المتهم لان هذا  
لا يتفق مع أقواله في التحقيقات ومع أقوال ضابط  
الحفر الثابت منها ان ابراهيم قنديل المذكور  
هو الذي بلغه بالأمر وعرفه باشتباهه في المتهم  
فضبطه بعد ذلك

وحيث ان ما يقوله الدفاع بان الفعل  
المنسوب للمتهم لا عقاب عليه ان صح قوله في  
غير محله لأن من المسلم به انه اذا عثر شخص  
على شيء والتقطه ثم استلمه منه آخر ولو بطريق

رسمية الا انه لا يمكن اعتبار هذين الدفتريين من الوثائق الرسمية في عملية المضاهاة لأن المادة ٢٦١ نصت على بيان الأوراق التي يصح المضاهاة عليها وذكرت منها الأوراق الرسمية . والأوراق الرسمية بالمعنى المقصود في هذه المادة هي الوثائق التي يحررها موظف منوط بذلك بشروط معينة فيها الضمان الكافي للتحقق من شخصية الموقع بامضائه او بختمه . ودقتر المحضرين ودقتر تسليم الصور ليس منها .

المحكمة :

« حيث ان احمد عبد الشافي ارتكن في دعواه على سند يبلغ ١٠٠ جنيه مؤرخ اول يناير سنة ٩٢٢ طعن فيه السيد محمد الجداوى بالتزوير بتقرير بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ واعلن ادلة التزوير في ٢٥ منه وقرر في تلك الأدلة بأن بصمة الختم الموضوع على السند ليست له

« وحيث ان محكمة بندر طنطا الجزئية حكمت بمضاهاة الختم المطعون فيه بالتزوير على بصمة الختم الموضوع على دقتر محضري محكمة كرموز ودقتر تسليم الصور بمحكمة العطارين وبعد ان ظهر لها من عملية المضاهاة ان الختم واحد حكمت برفض دعوى التزوير

« وحيث ان السيد محمد الجداوى رفع استئنافا عن هذا الحكم وقال انه ينكر بتاتا الختم الموضوع على الدفتريين المذكورين وانه ختم مزور مثل الختم الموضوع على الورقة المطعون فيها بالتزوير

« وحيث ان المادة ٢٦١ مرافعات نصت

الخطأ، او الغش او ادعاء الملكية كذبا فلا يعتبر هذا الأخير سارقا لعدم توفر ركن الاختلاس الذي ينفيه التسليم انما يجوز اعتباره اخفى اشياء مسروقة مع علمه بسرقتها ومعاقبته بالمادة ٢٧٩ وانما يشترط في هذه الحالة توفر امرين - اولا ان يكون ملقط الشيء نفسه يستحق العقاب وثانياً ان يكون مستلمه قد أخذه وهو عالم بالظروف

« راجع جرسون جزء اول فقره ٤٣٦ وما بعدها وفقره ٤٤٦ صحيفة رقم ثمة ١١٦٠ و ١١٦١ وشرح قانون العقوبات للاستاذ احمد بك أمين صحيفة رقم ٦٣٢

« وحيث انه ثابت مما تقدم توفر الركنين سالفى الذكر واذا يتعين الغاء الحكم المستأنف ومعاقة المتهم بالمادة ٢٧٩ عقوبات

« وحيث انه نظراً لسن المتهم وحالته وعدم سوابق له ترى ايقاف التنفيذ عملاً بالمادة ٥٢ مبدله

( قضية النيابة العمومية ضد رحيم عزرا فرج . ثمة ١٠٢٥٦ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد نصار بك ومحمد شرمى بك ومصطفى رشدى بك قضاة وحضرة عبد العزيز افندى سليمان وكيل النيابة )

٨٩

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ٩٢٦

تزوير . دقتر المحضرين . دقتر تسليم الصور . وثائق رسمية .

القاهرة القانونية

ان دقتر المحضرين ودقتر تسليم الصور وان يكون التزوير فيهما يعتبر تزويرا في اوراق

على بيان الأوراق التي يصح المضاهاة عليها ومنها الامضاء او الختم الموضوع على اوراق رسمية « وحيث ان الاوراق الرسمية بالمعنى المقصود بالمادة المذكورة (Actes authentiques) هي الوثائق التي يحررها موظف منوط بذلك بشروط معينة

» وحيث ان الجهات التي تعينت بمصر للتوثيق هي المحاكم الشرعية والمحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة غير ان المادة ٤٧ من لائحة انشاء المحاكم الاهلية التي نصت على التوثيق لم تنفذ من وقت صدورها وهي معطلة للآن

» وحيث ان المحكمة في ان الشارع قصد من الأوراق الرسمية التي يصح قبولها للمضاهاة الوثائق المحررة بمعرفة موظف مختص هي ان تلك الوثائق محاطة بكثير من الضمانات القوية مما يجعل لها قوة الاثبات قبل اى شخص فهي محررة بمعرفة موظف مختص ثبت فيها حضور الأشخاص الموقعين عليها امامه بعد التحقق منهم والتثبت من اشخاصهم بواسطة شهود عدول ويثبت حصول التوقيع منهم امامه بالامضاء او الختم الموضوع عليها ولذلك جعل الشارع تلك الاوراق في مقدمة الاوراق التي يصح قبولها للمضاهاة

» وحيث ان دفتر المحضرين ودفتر تسليم الصور وان يكن التزوير فيهما يعتبر تزويرا في اوراق رسمية الا انهما لا يمكن اعتبارهما بالنسبة لعملية المضاهاة من الوثائق الرسمية لأن المحضر عند استلام وتسليم ما يتقدم اليه من الاوراق وكذلك الكاتب عند تسليم صور الاوراق

لا يدخل ضمن مأموريتهما التحقق من شخصية من يستلم تلك الاوراق لأن تحقق هذه الشخصية يخرج عن مقدورها فلا يستطيعان تحجيصه اذ لا يمكنهما عمل تحقيق في كل مسألة من المسائل فيصرفان وقتهما فيما ليس من شؤونهما (استئناف السيد محمد الجداوى ضد احد افدى عبد الشافي عمرة ٢٦٢ سنة ٩٢٥ . دائرة حضرات اصحاب العزة على عبد الرارق بك رئيس المحكمة وعضوية عفيفى عفت بك واسماعيل محمود حمدى بك )

٩٠

### محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ فبراير سنة ٩٢٥

مسؤولية . مالك . بناء . سقوط . عيب في البناء .

### الناعمة القانونية

ولو ان القانون المصرى لم ينص على مسئولية المالك عن تعويض الضرر المترتب على سقوط المباني الا أن المحاكم متفقة على ان المالك مسؤول عن الضرر الذى ينتج من سقوط البناء سواء كان بسبب عيب في البناء او بسبب تقصير المالك في العناية به

المحكمة :

» حيث انه تبين من صورة محضر ضبط الواقعة المؤرخ اول يناير سنة ١٩٢١ فى القضية رقم ١٨ سنة ١٩٢١ عوارض السنطة ان على ابراهيم على هبه مورث المدعين توفى بسبب مصادمته بكرة خشب سقطت عليه من سقف وابور الطحين بناحية مسهله ملك احمد ابوالنجا سليمان دنا المدعى عليه الثالث المؤجر الى

محمد احمد بركات المدعى عليه الأخير وتأيد ذلك بالكشف الطبي المتوقع عليه في ذلك التاريخ « وحيث ان المدعين طلبوا الحكم لهم بمبلغ الف جنيه تعويضا على جميع المدعى عليهم وقد ادخل المدعى عليه الثالث باقى المدعى عليهم ضمانا وطلب الحكم له قبلهم بما ربما يحكم به عليه للمدعين

« وحيث ان المدعى عليهم دفعوا الدعوى بأنهم غير مسؤولين عن التعويض للأسباب التي ابدوها في مرافعاتهم ومذكراتهم

« وحيث انه فيما يختص بالمدعى عليهما الأولين قد ثبت انهما باعتا بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩١٩ حصتهما في الوابور المذكور وقدرها ١٨ قيراطا الى شريكهما فيه المدعى عليه الثالث احمد ابو النجا سليمان دنيا وانه قبلها بحالتها الحالية بعد معاينتها وبما ان الحادثة لم تحصل الا في ليلة اول يناير سنة ١٩٢١ اى بعد حصول البيع بسنة ونصف تقريبا فتكون المدعى عليهما المذكورتان غير مسؤولتين لمضي زمن طويل على البيع الصادر منهما وفضلا عن ذلك فان المشتري المذكور كان شريكا لهما في نفس الوابور وقد كان يجب عليه ان يتخذ الاحتياطات لمنع سقوط السكرة ولذا ترى المحكمة رفض الدعوى الأصلية ودعوى الضمان قبلهما وباخراجهما من الدعوى بلا مصاريف

« وحيث انه فيما يختص بالمدعى عليه الأخير محمد احمد بركات فانه ثابت انه مستأجر ليس الا للوابور فلا يترتب على ذلك ادنى مسئولية عليه

لأن الحادثة حصلت بسبب عيب في المباني فيسأل عنها المالك دون المستأجر فيتعين اذن رفض الدعوى الأصلية والضمان بالنسبة له ايضا واخراجه من الدعوى بلا مصاريف

« وحيث انه فيما يختص بالمدعى عليه الثالث احمد ابو النجا سليمان دنيا فان المحكمة ترى انه هو المسئول لأنه هو المالك وانه ولو ان القانون المصرى لم ينص على مسئولية المالك عن تعويض الضرر المترتب من المباني فان المحاكم متفقة على ان المالك مسئول عن الضرر الذى ينتج من المباني سواء كان بسبب عيب في البناء او لتقصير في العناية به ( راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٠٣ )

« وحيث انه ثابت من المعاينة التى اجراها المحقق فى محضر ضبط الواقعة عقب حصول الواقعة ان السكرة التى سقطت وتسبب عنها وفاة مورث المدعين كانت ثقيلة جدا وطولها سبعة امتار وغر تكثرة على الحائط البحرية التى كانت مبنية بمونة رديئة من الطين وقليل من الجير وان المونة كانت سهلة الفك خصوصا وقد مضى على البناء نحو العشر سنوات وقد كان يجب على احمد سليمان دنيا ان يتمهد هذا البناء بالتقوية اللازمة منعا لحصول مثل هذه الحادثة فهو اذن مقصر ومسئول عن تعويض الضرر الناشئ عن تقصيره

« وحيث ان ما دفع به المدعى عليه الثالث المذكور من ان الحادث انما حصل بسبب قهرى نتيجة نزول الأمطار بشدة فى يومى ٣٠ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ لا ينفى مسئوليته لأن

بالاختصاص تستأنف مهما كانت قيمة الدعوى  
الا ان مواعيد الاستئناف تبقى خاضعة لمواعيد  
استئناف الدعوى الأصلية لأن الفرع يتبع الأصل.  
٢ - ميعاد استئناف الأحكام الصادرة  
في دعاوى الاسترداد حسب قانون ٢٩ يونيو  
سنة ٩٢٥ خمسة عشر يوماً تبدأ من يوم النطق  
بالحكم . فاستئناف الحكم الصادر بعدم  
الاختصاص في دعوى الاسترداد هو خمسة عشر  
يوماً أيضاً من تاريخ النطق بالحكم .

#### المحكمة

« حيث انه تبين من الاطلاع على  
الاوراق أنه حكم بعدم الاختصاص بتاريخ  
٢ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ولم يرفع عنه هذا  
الاستئناف الا في ٤ مارس سنة ٩٢٦ »

« وحيث انه وان كانت الاحكام الخاصة  
بالاختصاص تستأنف مهما كانت قيمة الدعوى  
الا ان مواعيد الاستئناف تبقى خاضعة لمواعيد  
استئناف الدعوى الأصلية لان الفرع يتبع  
الأصل ولذلك لم ينص في المادة ٣٥٠ مرافعات  
التي اباحت استئناف الاحكام الصادرة في  
مسائل الاختصاص مهما كان مقدار المدعى به  
على ميعاد خاص بها فهو اذن ثلاثين يوماً أو  
ستين يوماً حسب موضوع القضية الابتدائية  
جزئية كانت او كلية فاذا وجد ما يجعل ميعاد  
الاستئناف أقصر من هذه المواعيد في بعض  
المسائل وجب مراعاة تلك المواعيد »

« وحيث ان ميعاد استئناف الاحكام  
الصادرة في دعاوى الاسترداد حسب القانون  
الصادر بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ٩٢٥ اصبح  
بمقتضى القانون المذكور خمسة عشر يوماً تبدأ

الأمطار وحدها لا تكفي لانهايار البناء لو كان  
متينا وكانت المونة مركبة بحسب الاصول الفنية  
ولا تلتفت المحكمة الى ما دفع به ايضا من ان  
الحكومة اعطته رخصة عن الادارة والبناء لأن  
ذلك لا ينفى مسؤوليته من وجوب دوام ملاحظة  
البناء واتخاذ ما يلزم لصيائه

« وحيث ان التعويض الذى يطلبه  
المدعون مبالغ فيه وتقدره المحكمة بمبلغ  
مائتى جنيه فقط

( قضية الشيخ ابراهيم على مبه وآخرين وحضر  
عنهم حضرة الاستاذ مقازى افندى البرقوقي المحامى  
ضد الست اميليا عيد وآخرين وحضر عن الاثنين الاول  
حضرة الاستاذ بديع افندى قربة وعن الثالث الاستاذ  
يوسف صوراقى افندى نمرة ٦٤٤ سنة ١٩٢١ . دائرة  
حضرات اصحاب العزة محمد يومى مكرم بك وعازر  
حبتى بك ومحمود حلمى خورشيد بك )

#### تعليق :

هذا الحكم تأيد من محكمة الاستئناف  
بتاريخ ١٣ يناير سنة ٩٢٦ فى القضية نمرة  
١٠٢١ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات  
اصحاب المعالي والعزة حسين درويش باشا  
ومراد بك وهبه وحسن بك نبيه المصرى )

#### ٩١

#### محكمة طنطا الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٢٥ سبتمبر سنة ٩٢٦

استئناف . احكام الاختصاص . مواعيد استئنافها .  
دعاوى الاسترداد .

#### القاعدة القانونية

١ - انه وان كانت الأحكام الخاصة

من يوم النطق بالحكم فيجب ان يرفع استئناف الحكم الصادر بعدم الاختصاص في دماوى الاسترداد في خمسة عشر يوماً ولذا يكون هذا الاستئناف رفع بعد الميعاد ويتمين قبول الدفع الفرعي

( قضية البير رودريج وآخر ضد حنا افدى يوسف وآخرين نمرة ٣٥١ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرات اصحاب العزة محمود فهمى يوسف بك وزكى يعقوب بك واحمد ابو النصر بك )

## ٩٢

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ١٥ يولييه سنة ٩٢٥

توزيع . قرارات قاضى التوزيع . حكمها . مناقضة حق المدين .

القاعدة القانونية

ان قرارات قاضى التوزيع تسوى علاقات الدائنين بعضهم ببعض دون ان تبت بصفة نهائية في سبب هذه الديون وفي تحديد مقدارها تحديداً نهائياً لا رجوع فيه . وبالنظر لكون الشارع لم ينص على وجوب اعلان المدين بافتتاح القسمة في قضايا التوزيع حتى يكون طرفاً فيها ولا على وجوب حضوره للاطلاع على طلبات الدائنين ومستنداتهم ولا الحضور للاطلاع على قائمة التوزيع المؤقت فالقرارات التى تصدر منه لا تكون حجة على المدين . فيجوز له اذن الالتجاء الى القضاء العادى من طريق المناقضة فى القائمة المؤقتة وفى القائمة النهائية ولو بعد انتهاء المواعيد بدعوى على حدة للطعن فى ديون دائنيه أصلاً ومقداراً

المحكمة :

« حيث انه بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٠٨ تصالح المدعى عليه مع المدعى والست كلفدان البيضاء والددة المدعى فى الدعويين اللتين كانتا مرفوعتين على الأخيرين أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية بمقتضى محضر صلح ذكر به ان مجموع المبالغ المرفوع عنها الدعويان هو مبلغ ١١٦٩٩٢ قرشا و ١٠ فضة دفع منها المدينان للمدعى عليه عند تحرير محضر الصلح مبلغ ١١٩٩٢ قرشا و ١٠ فضة والباقي وقدره مبلغ ١٠٥٠ جنيهاً تعهد المدينان بسداده على ثمانية أقساط سنوية متساوية كل قسط بمبلغ ١٣١ جنيهاً و ٢٥٠ مليماً وان يكون دفع القسط الأول فى أول يناير سنة ١٩٠٩ الى آخر ما جاء بمحضر الصلح المذكور

« وحيث انه بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩١١ قد تحاسب المدعى عليه مع المدعى على ما دفعه الأخير وبعد خصم الأرباح من مبلغ الدين ظهر ان المدعى دفع مبلغ ١٥٨٦٩ قرشا و ١٠ فضة وان الباقي من قسط أول يناير سنة ١٩١١ ٤٠٠ جنيه اتفق على دفعه مع القسط الذى يحل فى أول يناير سنة ١٩١٢ وبتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٣ دفع المدعى ليد المدعى عليه مبلغ ١٤٦٢٥ قرشاً من مبلغ الدين فأصبح الباقي منه لهذا التاريخ مبلغ ٥٢٠ جنيهاً على اعتبار ان المبلغ الباقي من مبلغ الدين عند تحرير محضر الصلح هو مبلغ ٩٦٠ جنيهاً لا ١٠٥٠ جنيهاً كما ذكر خطأ فى المحضر









































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































« وحيث ان القول باستحقاق التعويض عند استعمال هذا الحق يكون تقييدا له مع انه تطبيق من كل قيد بنص القانون

« وحيث ان العلة في احتفاظ الحكومة بهذا الحق قبل الموظفين المستثنين بقانون سنة ١٨٨٣ هي أن بعضهم يشغل مراكز سامية ذات اتصال متين بسياسة الدولة العامة وبعضهم يمثلها في اعمالها وتصرفاتها العامة مع الجمهور فتعرضهم للمحاكم التأديبية قد يفضي الى اذاعة سر من أسرار الدولة ويفتح بابا لمسئولية الحكومة قبل الافراد بسبب تصرفات أولئك الموظفين أو غير ذلك - فدفعنا لهذه المحظورات رؤى الاكتفاء بالاحالة على المعاش

« وحيث ان هذه العلة نفسها مما لا يصح معها قانونا الزام الحكومة بتبيان اسباب الاحالة لان هذا قد يكون فيه اكراه لها على الوقوع في نفس المحظور ضد المصلحة العامة على ان اتباع طريقة الاحالة على المعاش قد يكون فيه ايضا لنفس الموظف مصلحة وهي عدم اذاعة حقيقة امره بين الناس مما قد يحط من كرامته بينهم او يسد عليه باب الخدمة في المستقبل

« وحيث ان تبين اسباب امر الاحالة على المعاش غير منتج ما دام القضاء ليس له ان يناقشها او يقدرها فاذا كان تكليف الحكومة ببيانها عبثا لا فائدة منه .

« وحيث ان سن قانون سنة ١٨٨٣ لتأديب الموظفين المستثنين ( بالمادة ( ١٠ ) من لائحة ابريل سنة ١٨٨٣ ) هو اعطاء حق جديد

للحكومة فوق حقها القديم تستعمله عند ما ترى موجبا لذلك لاضباع لما كان لها من الحق المطلق اذ لا تنافي بين ايجاد حق لم يكن موجودا والمحافضة على حق قديم مطلق قد احتفظت به في نفس هذا القانون

« وحيث قد تبين من هذا ان الحكومة في سبيل المصلحة العامة الحق في ان تعزل الموظف المنطبق عليه حكم المادة ( ١٤ ) على المعاش بدون ان تكون مضطرة لتقديمه لمجلس التأديب ولا لبيان اسباب الاحالة

« وحيث انه من ذلك تكون احالة الموظف على المعاش بموجب ذلك القانون هي استعمال حق في حدوده واستعمال الحقوق في حدودها لاضمان فيه .

« وحيث ان صفوت باشا يدعى ان وظيفته لا تدخل ضمن الوظائف المستثناة بحكم المادة ( ١٠ ) من لائحة ١٠ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ لأنها لم تذكر فيها بالنص ولان تعيينه لم يكن بمرسوم .

« وحيث انه بالرجوع الى نص تلك المادة والتأمل في عبارتها وفي نوع الوظائف المنصوص عنها فيها يرى ان الغرض منها بيان انواع الوظائف ذات الاهمية التي كانت معروفة في ذلك العهد ( بالوظائف الكبرى او العالية ) فكل ما كان من قبيل هذه الوظائف يدخل حتما في مدلول المادة اذ العبرة بالاهمية في ذاتها لا بالمرسوم لان المرسوم مما يجعل الوظيفة ذات اهمية ولو كانت في ذاتها غير ذلك - على ان صفوت

باشا كان مديرا عاما للبلدية يتناول مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ جنيه فوظيفته تعد قانونا داخلية في عبارة (مديرو العموم) المنصوص عنها في اللائحة « وحيث انه متى كان الامر كذلك فصفت باشا كان من الموظفين السارى عليهم حكم المادة (١٤) من دكر يتو ٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ فاحالته على المعاش على ما سبق بيانه انما هي عمل من اعمال الحكومة الادارية المحظور على المحاكم التعرض لها عملا بحكم المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الا اذا كانت الاحالة وقعت مخالفة للقانون والواقع ان الغرض من هذه المادة انما هو وضع فاصل بين اعمال السلطة التنفيذية واعمال السلطة القضائية يمنع من تصادمهما معا ومن أن تبقى احدهما على الاخرى وكل ما للمحاكم بهتضى نص تلك المادة تجاه الامر الادارى أن تنظر هذه فيما اذا كان الامر جاء مستوفيا شكله القانوني ومطابقا لنصوص القوانين المعمول بها - أما تقدير الظروف والمناسبات التي اقتضت اجراء العمل فهذا متروك لجهة الادارة وحدها ولا رقابة للمحاكم عليها فيه .

« وحيث لا مطعن من احد في الشكل كما لم يثبت أن الحكومة قد خالفت في احوالها المستأنف على المعاش نصا قانونيا فيكون طلب التعويض على غير اساس .

« وحيث انه قد قيل أن التسليم للحكومة بالحق على وجه ما تقدم فيه هدم للضمانات التي اعطيت للمستخدمين بهتضى لائحة الاستخدام

وبالاخص بهتضى الامر الكريم الرقم ١١ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ الصادر من المغفور له توفيق باشا والذي امر فيه وأكد بوجوب معاملة المستخدمين بالعدل والانصاف وبعدم فصلهم من الخدمة الا بموجب قانونى صحيح .

« وحيث ان الامر الكريم المشار اليه كان المقصود منه بيان مزايا اللائحة ومطالبة كل مستخدم بالقيام بواجبه تلقاء ما حصل عليه من تلك المزايا ثم الحض الكثير على حاية اصاغر المستخدمين من تعسف رؤسائهم بهم بدليل قوله « وأن لا تقوى يد الكبير منهم على الصغير » فكبار الموظفين وهم أولئك الرؤساء المقصودون بالتهى لا يستطيعون الاستفادة من هذا الامر ولا أن ينتزعوا من عبارته لانفسهم حقا لكي يعارضوا به ما للحكومة من الحق المطلق قبلهم بهتضى نص اللائحة نفسها والتي صدر الامر الكريم عقبها مباشرة حاثا على وجوب العمل باحكامها هذا فضلا عما هو معلوم من ان فصل كبار الموظفين كان معلقا على مصادقة « صاحب الامر » ولا يمتل أنه كان يقصد نفسه كما انه هو نفسه الذى وضع دكر يتو سنة ١٨٨٨ وحفظ فيه الحق المطلق في فصل أولئك الموظفين

« وحيث قد قيل كذلك ان تصرف الحكومة في شؤون الدولة منوط ومقيد بالمصلحة العامة ولكن صفوت باشا لم يفصل من وظيفته بسبب عمل من اعمال الوظيفة وانما بسبب امتناعه عن مجاراة بعض رجال الحكومة في التعرض لحرية الانتخابات .

٤٦٨

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم ٢٦ ابريل سنة ٩٢٧

حكومة • موظف • احالة كبار الموظفين على  
المعاش • بدون محاكمة تأديبية عمل ادارى  
ممنوع على المحاكم تقدمه • وقوع الاحالة • مخالفة  
لقانون شكلا ووضوفا • تعويض الموظف

القاعدة القانونية

١ - للحكومة فى سبيل المصلحة العامة  
الحق فى ان تحيل كبار موظفيها المطبق عليهم  
حكم المادة ١٤ من قانون ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨  
على المعاش بدون ان تكون مضطرة لتقديمه  
لمجلس التأديب ولا لبيان اسباب الاحالة على  
المعاش لان احالة الموظف على المعاش بموجب  
هذا القانون هى استعمال حق احتفظت به  
الحكومة بنص صريح فى المادة ١٤ من قانون  
سنة ١٨٨٨ • وما دام احالة الموظف على المعاش  
هو استعمال حق فى دائرة القانون فلا يوجب  
مسئولية الحكومة فى شىء

٢ - احالة الموظف على المعاش طبقا للمادة  
١٤ من قانون سنة ٨٨ انما هى من اعمال الحكومة  
الادارية المحظور على المحاكم التعرض لها عملا  
بحكم المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية  
الاهم الا اذا كانت الاحالة وقعت مخالفة لقانون  
اذ كل ما للمحاكم بمقتضى نص تلك المادة فجه  
الامر الادارى ان تنظر هذه فيما اذا كان الامر  
جاء مستوفيا شكلا القانونى ومطابقا لنصوص

« وحيث ان هذا يرجع الى اساءة رجال  
الحكومة للسلطة العامة التى خوات لهم -  
والبحث فى هذا خارج عن سلطان المحاكم  
العادية وانما امام الجهة التى اولتهم تلك السلطة  
وجعلتهم مسؤولين امامها عن حسن تصرفهم فيها  
على ان اساءة استعمال تلك السلطة ان صحت  
لا يكون علاجها الواقى تحميل خزانة الدولة  
ضمانها •

« وحيث قد قيل أخيرا ان الوظائف فى  
الحكومة لم تكن ملكا للوزراء يتصرفون فيها  
بحسب اهوائهم وشهواتهم فيقصون عنها من  
يشاؤون ويخصون بها من يريدون وانما هى بحكم  
الدستور من المرافق العامة للمجموع الامة

« وحيث انه صحيح ان الوظائف فى الحكومة  
لم تكن ملكا للوزراء كما انها ليست ملكا للموظف  
لان الوظيفة وضعت للخدمة العامة فهى ملك  
للجميع واذن لا يملكها احد فلا يكون للموظف  
حق البقاء فيها بدعى أنها من المرافق المشتركة  
والمنافع العامة للمجموع القدى هو فرد منه وذلك  
لان الموظف متى قبل الوظيفة وجد نفسه فى  
مركز قانونى يستند الى القوانين والوائح التى  
تعطى الحكومة حق فصله من الخدمة كما تقدم  
البيان •

« وحيث انه بناء على ما تقدم جميعه يكون  
الحكم المستأنف فى غير محله ويتعين الغاء  
ورفض الدعوى

( استئناف وزارة الداخلية ضد محمد صفوت باشا نمرة  
١٠٩ سنة ٤٣ قضائية • دائرة حضرة صاحب المعالي  
حسين درويش باشا وحضور حضرتى صاحب العزة مراد  
بك وهبه وحسن بك نبيه المصرى مستشارين )

القوانين المعمول بها . اما تقدير الظروف والنسبات التي اقتضت اجراء العمل الادارى فهذا متروك لجهة الادارة وحدها ولا رقابة للمحاكم عليها فيه

### المحنة :

« حيث ان دعوى المستأنف ( حسن أنيس باشا ) تلخص في انه كان موظفا بالحكومة دخل في خدمتها سنة ١٩٠٧ - ثم اخذ بفضل ما اظهره من الكفاءة والنشاط يترقى في مختلف وظائفها الى ان رقى في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ الى وظيفة وكيل وزارة الخارجية ولكنه فوجيء في اكتوبر سنة ١٩٢٤ بقرار من مجلس الوزراء قضى باحالة على المعاش بدون ان يكون لهذا القرار اى مبرر قانوني فلذا يطلب التعويض

« وحيث ان وزارة الخارجية تدفع الدعوى قائلة ان فصل المستأنف من وظيفته انما هو عمل ادارى داخل في سلطة الحكومة المطلقة وقد جاء مستوفيا لجميع شرائطه القانونية وان هذا مما يخرج عن رقابة المحاكم عملا بنص المادة ١٥ من لائحة الترتيب كما وان للحكومة بمقتضى قوانين الاستخدام وبالاخص المادة ١٤ من دكرينو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ الحق في ان تحيل الموظف على المعاش في اى وقت شاءت بدون ان تكون مضطرة لتبيان اسباب او لتقديم حساب وانتهت بطلب رفض الدعوى

« وحيث ان الفصل في القضية يستلزم البحث في ماهية الحق الذى تتمسك به الحكومة

المنصوص عنه في المادة ١٤ من الدكرينو المشار اليه لاجل الوقوف على حقيقة وتعرف طبيعته وكذلك يستلزم البحث في سلطة القضاء ازاء استعمال الحكومة لهذا الحق

« وحيث انه يلاحظ بادىء بدء وبصفة عامة انه اذا اخذ بنظرية المستأنف التي يستند اليها في دعواه على اطلاقها يصبح الحق الصريح المطلق المحول للحكومة بمقتضى المادة ١٤ لغوا كأن لم يكن وهذا لا يمكن التسليم به قانونا

« وحيث انه من المعروف والمسلم به انه في ما قبل سنة ١٨٨٣ وبالضبط قبل ( ١٠ ) من شهر ابريل من تلك السنة لم يكن للموظف لدى الحكومة اى ضمانه تقيه شر تحكم رؤسائه فيه فقد كان لهؤلاء الرؤساء مطلق الحرية في فصل الموظف من الخدمة بمحض ارادتهم ومطلق مشيئتهم بدون ان يكون للموظف اى وجه للاعتراض - ولكن لما تطورت الاحوال الاجتماعية في البلاد رؤى ضرورة تنظيم حالة الموظفين في الحكومة على وجه يقيهم ولا سيما الاصاغر منهم ضرر ما كانوا يعانونه ويكفل للحكومة في الوقت نفسه حسن سير الاعمال في البلاد فسنّت الحكومة في ذلك التاريخ ( ١٠ ) من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ ) اللائحة المعروفة الآن بلائحة المستخدمين نظمت فيها درجات الموظفين وكيفية تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم - وقررت فيها دفعا لذلك التحكم عن اصاغر المستخدمين عدم جواز فصل احد منهم من الخدمة في غير الاحوال العادية الا بمقتضى

اي تشريع بدون ان تجدد الاعلان والتعريح  
بتمسكها اشد التمسك بهذا الحق وباحتفاظها به  
تمام الاحتياط كما يرى ذلك مسطوراً في لذكرينات  
والقوانين التي تعاقب مدورها بعد ذلك في سنتي  
١٨٩٧ و ١٩١٧ الخاصة بتأديب اعضاء النيابة  
والقضاة الشرعيين

« وحيث ان هذا الحق يقتضيه تنظيم  
الوظائف التي تشملها المصالح العمومية وتمكين  
الحكومة من عمل ما يقضى به الصالح العام ذلك  
الصالح الخول للسلطة العليا مراقبته والهيمنة عليه  
فكان من الطبيعي وقد جعلت الحكومة مسئلة  
عن تلك المصالح ان تطلق يدها ولو الى حد  
قبل من يعملون في الوظائف العامة نظرا  
لمسئوليتها عن تصرفاتهم

« وحيث ان انيس باشا يدعي ان هذا  
الحق الخول للحكومة في المادة ١٤ لم يخرج عن  
كونه نفس الحق المنصوص عنه في المادة ٤٠٣  
من القانون المدني والذي يجوز بقتضاه المخدم  
ان يتخلص من خادمه في اي وقت شاء قبل  
الاجل المضروب ( وهو هنا بلوغ السن ) ولكن  
في مقابل دفع تعويض للخادم

« وحيث ان هذا الحق تملكه الحكومة  
تنفيذا للقانون العام كما جاء بالمادة ١٤ وقد  
احتفظت به في يونيه سنة ١٨٨٣ اي قبل صدور  
القانون المدني الاهلي الذي نظم فيه بالنص  
حقوق الخادم والمخدم وبديل انه على الرغم  
من وجود القانون المدني المختلط قبله وصدور  
القانون المدني الاهلي بعده اي في اكتوبر سنة

قرار من مجلس التأديب ( المادة ٩ ) ولكنها في  
الوقت نفسه اخرجت كبار الموظفين من هذا  
الحكم وقررت في المادة ( ١٠ ) عدم مريان  
نص المادة التاسعة عليهم

« وحيث انه يؤخذ من هذا النص ان  
مركز كبار الموظفين في الحكومة من جهة العزل  
لم يتغير عن ذي قبل بل بقي على اصله

« وحيث ان الحال استمر على هذا المنوال  
الى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ حيث صدر امر  
عال قضي باشاء محكمة تأديبية خاصة بهم سميت  
( بالمحكمة العليا التأديبية ) وجعل من اختصاصها  
محاكمتهم بطريقة مخصوصة ولكن الحكومة رأت  
ايضاً منعاً لكل التباس ودفعاً لما قد يتسرب  
الى الازهان من ان هذا قد يعد تنازلاً منها  
عن حقها قبل أوائل الموظفين ان تصرح  
باحفاظها بكامل حقها قبلهم فقررت صراحة  
وبعبارة واضحة جلية في المادة ( ١٤ ) ما يأتي  
( احكام امرنا هذا لا تمس ما للحكومة من الحق  
المطلق في رفع اي موظف من وظيفته بدون  
توسط المحكمة العليا التأديبية )

« وحيث ان التأمل في هذا النص  
وبالاخص في عبارة ( الحق المطلق ) يرى ان  
الشارع اشار به الى حق معروف ومقرر من قبل  
فهذا النص لم يكن منشأ لحق جديد وانما هو  
مقرر لحق ثابت موجود من قبل وهذا الحق هو  
ما كان للحكومة من قبل سنة ١٨٨٣ من مطلق  
التصرف في شؤون الموظفين بالفصل وغيره

« وحيث ان الحكومة حرصاً على هذا  
الحق لم تدع اي فرصة تمر بعد ذلك عند عمل

« وحيث ان تبين اسباب امر الاحالة على المعاش غير منتج ولا فائدة فيه مادام القضاء ليس له ان يناقشها او يقدرها فاذن يكون تكليف الحكومة ببيانها لا محل له

« وحيث ان سن قانون سنة ١٨٧٨ لتأديب الموظفين المستثنين بالمادة ( ١٠ - سنة ١٨٣٨ ) هو اعطاء حق جديد للحكومة تستعمله عند ما ترى موجبا لذلك لاضباع لما كان لها من الحق المطلق اذ لا تنافي بين ايجاد حق لم يكن موحوداً والمحافظة على حق قديم مطلق قد احتفظت به في نفس هذا القانون

« وحيث قد تبين من هذا ان للحكومة في سبيل المصلحة العامة الحق في ان تعزل الموظف المنطبق عليه حكم لمادة ١٤ على المعاش بدون ان تكون مضطرة لتقديمه لمجلس التأديب ولا لبيان اسباب الاحالة

« وحيث انه من ذلك تكون احالة الموظف على المعاش بموجب ذلك القانون هي استعمال حق في حدوده واستعمال الحقوق في حدودها لازمان فيه

« وحيث انه لا نزاع في ان المستأنف كان يشغل وظيفة من الوظائف الداخلة في حكم المادة ( ١٤ ) وهي وظيفة وكيل وزارة الخارجية فاحالته على المعاش على ما سبق بيانه انما هي عمل من اعمال الحكومة الادارية المحظور على المحاكم التعرض لها عملاً بحكم المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الا اذا كانت الاحالة وقعت مخالفة للقانون والواقع ان الغرض من هذه المادة

١٨٨٣ فان الحكومة جاءت في سنة ١٨٨٨ وقررت احتفاظها بهذا الحق بطريقة صريحة وهذا مما لا يدع اى شك في ان طبيعة هذا الحق تخالف طبيعة الحق المنصوص في القانون المدني اذ لو كانت طبيعتهما واحدة كما قيل لما احتاج الشارع الى النص عنه في سنة ١٨٨٨ بل كان اكتفى باحكام القانون المدني العام « وحيث انه رغم استحقاق التعويض عند استعمال هذا الحق يكون تقييده له مع انه طابق من كل قيد بنص القانون

« وحيث ان العلة في احتفاظ الحكومة بهذا الحق قبل الموظفين المستثنين بقانون سنة ١٨٨٣ هي ان بعضهم يشغل مراكز سامية ذات اتصال متين بسياسة الدولة العامة وبعضهم يمثلها في اعمالها وتصرفاتها العامة مع الجمهور فتعرضهم للمحاكمة التأديبية قد يقضى الى اذاعة سر من اسرار الدولة وفتح بابا لمسئولية الحكومة قبل الافراد بسبب تصرفات اولئك الموظفين او غير ذلك - فدفعاً لهذه المحظورات رؤى الاكتفاء بالاحالة على المعاش

« وحيث ان هذه العلة نفسها مما لا يصح معها قانوناً الزام الحكومة ببيان اسباب الاحالة لان هذا قد يكون فيه اكراه لها على الوقوع في نفس المحظور ضد المصلحة العامة على ان اتباع طريقة الاحالة على المعاش قد يكون فيه ايضا لنفس الموظف مصلحة وهي عدم اذاعة حقيقة امره بين الناس مما قد يحط من كرامته بينهم او يسد عليه باب الخدمة في المستقبل

لأنما هو وضع فاصل بين أعمال السلطة التنفيذية وأعمال السلطة القضائية يمنع من تصادمها معا ومن ان تبقى احدهما على الاخرى - وكل ما للمحاكم بمقتضى نص تلك المادة تجاه الامر الادارى أن تنظر هذه فيما اذا كان الامر جاء مستوفيا شكله القانوني ومطابقا لنصوص القوانين المعمول بها - اما تقدير الظروف والمسايب التي اقتضت اجراء العمل فهذا متروك لجهة الادارة وحدها ولا رقابة للمحاكم عليها فيه

« وحيث لامطعن من احد في الشكل كما لم يثبت ان الحكومة قد خالفت في احوالها المستأنف على المعاش نصا قانونيا فيكون طلب التعويض على غير اساس

« وحيث انه قد قيل ان التسليم للحكومة بالحق على وجه ما تقدم فيه هدم للضمانات التي اعطيت المستخدمين بمقتضى لائحة الاستخدام وبالاخص بمقتضى الامر الكريم الرقم ١١ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ الصادر من المغفور له توفيق باشا والذي امر فيه واكد بوجود معاملة المستخدمين بالعدل والانصاف وبعدم فصلهم من الخدمة الا بموجب قانوني صحيح

« وحيث ان الامر الكريم المشار اليه كان المقصود منه بيان مزايا اللائحة ومطالبة كل مستخدم بالقيام بواجبه تلقاء ما حصل عليه من تلك المزايا ثم الحض الكثير على حماية اصاغر المستخدمين من تعسف رؤسائهم بهم بدليل قوله ( وان لا تقوى يد الكبير منهم على الصغير ) فكبار الموظفين وهم اولئك الرؤساء المقصودون

بالنهي لا يستطيعون الاستفادة من هذا الامر ولا ان ينتزعوا من عبارته لأنفسهم حقا لكي يعارضوا به ما للحكومة من الحق المطلق قبلهم بمقتضى نص اللائحة نفسها والتي صدر الامر الكريم عقبها مباشرة جاتا على وجوب العمل باحكامها هذا فضلا عما هو معلوم من ان فصل كبار الموظفين كان معلقا على مصادقة ( صاحب الامر ) ولا يعقل انه كان يقصد نفسه كما انه هو نفسه الذي وضع ذكره سنة ١٨٨٨ وحفظ فيه الحق المطلق في فصل اولئك الموظفين

« وحيث قد قيل كذلك ان تصرف الحكومة في شؤون الدولة منوط ومقيد بالمصلحة العامة ولكن فصل المستأنف من وظيفته في القضية الحاضرة لم يكن بسبب عمل من اعمال الوظيفة وانما كان بدافع العوامل الحزبية

« وحيث انه ثبت مما سبق من الاسباب ان فصل المستأنف كان من حق الحكومة العام فاساءة استعمال هذا الحق العام لا يدخل تحت سلطان الحاكم عملا يبدأ فصل السلطات عن بعضها بل يكون امام الجهة التي اولتهم تلك السلطة وجملتهم مسئولين امها عن حسن تصرفهم فيها

« وحيث قد قيل اخيرا ان الوظائف في الحكومة لم تكن ملكا للوزراء يتصرفون فيها بحسب اهوائهم وشهواتهم فيقصون عنها من يشاءون ويخصون بها من يريدون وانما هي بحكم الدستور من المرافق العامة لمجموع الامة

« وحيث انه صحيح ان الوظائف في

العالي بمحتها المطلق في رفع أى موظف منهم من وظيفته بدون توسط المحكمة العليا التأديبية .  
والعلة في احتفاظ الحكومة بهذا الحق هي ان بعضهم يشغل مراكز سامية ذات اتصال متين بسياسة الدولة العامة وبعضهم يمثلها في اعمالها وتصرفاتها العامة مع الجمهور . فتعريضهم للمحاكمة التأديبية قد يفضي الى اذاعة سر من اسرار الدولة او يفتح بابا لمسؤولية الحكومة قبل الافراد بسبب تصرفات أولئك الموظفين .

لهذه العلة نفسها لا يصح قانونا الزام الحكومة بتبيان اسباب الاحالة لان هذا قد يكون فيه اكراه لها على الوقوع في نفس المحظور ضد المصلحة العامة

٢ - ليس للمحاكم أن تناقش أو تقدر الاسباب والظروف التي حملت الحكومة على احالة احد كبار موظفيها على المعاش

٣ - اذا استعملت الحكومة حقها هذا وأحالت أحد كبار موظفيها على المعاش فلا ضمان عليها في ذلك ما دامت تعمل في دائرة القانون

٤ - كل مالمحاكم ان تعمله ازاء تظلم من أمر ادارى ان تبحث فيما اذا كان العمل الادارى واقعاً أو غير واقع في دائرة القانون، فاذا تبين لها ان الامر الادارى وقع مستوفياً شكله القانونى ومطابقاً لنصوص القوانين المعمول بها فلا يحق لها ان تحكم بمسؤولية الحكومة في شئ .  
المحكمة :

« حيث ان دعوى المستأنف عليه (زغلول باشا) تناخص في انه كان وكيلا لوزارة

الحكومة لم تكن ملكا للوزراء كما انها ليست ملكا للموظف لان الوظيفة وضعت للخدمة العامة فهي ملك للمجتمع واذن لا يملكها احد فلا يكون للموظف حق البقاء فيها بدعوى انها من المرافق المشتركة والمنافع العامة للمجموع الذى هو فرد منه وذلك لان الموظف متى قبل الوظيفة وجد نفسه في مركز قانونى يستند الى القوانين والوائح التى تعطى الحكومة حق فصله من الخدمة كما تقدم البيان

« وحيث انه بناء على ما تقدم جيمه تكون الدعوى على غير اساس قانونى ويكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض الدعوى

( استئناف سادة حسن انيس باشا وحضر عنه حضرة الاستاذ وهيب بك دوس الحامي ضد وزارة الخارجية وحضر عنها حضرة الاستاذ عبد الرؤوف زكى بك عمرة ٩٧٧ سنة ٤٣ قضائية واستئناف وزارة الخارجية ضد سادة حسن انيس باشا عمرة ١٤١٤ سنة ٤٣ قضائية دائرة حضرة صاحب المالى حسين درويش باشا وحضر الهيئة السابقة )

٤٦٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ ابريل سنة ٩٢٧

حكومة . موظف . احالة على المعاش . بدون محاكمة تأديبية . استعمال حق مشروع . لا مسئولية .

القاعدة القانونية

١ - عند ما انشأت الحكومة في ٢٤ ديسمبر

سنة ١٨٨٨ المحكمة العليا التأديبية الخاصة بمحاكمة

كبار الموظفين احتفظت في المادة ١٤ من الأمر

المواصلات وأنه في يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بينما كان قائماً بعمله بالوزارة اتاه كتاب من الوزير يبلغه فيه حالته على المعاش ولما كانت هذه الاحالة في غير محالها قانوناً ولا يوجد لدى الحكومة ما يبررها بالمرّة فهو يطلب التعويض

« وحيث ان وزارة المواصلات تدفع الدعوى قائلة ان احالة المستأنف عليه على المعاش انما هي عمل من الاعمال الادارية المحظور على المحاكم التمرض لها عملاً بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية كما ان للحكومة بمقتضى نص المادة ( ١٤ ) من دكريتو ٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ الحق في احالة الموظف على المعاش بدون حاجة لبيان اسباب او لتقديم حساب راتنته بطلب عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى او رفضها موضوعاً

« وحيث ان الفصل في القضية يستلزم البحث في ماهية الحق الذي تتمسك به الحكومة المنصوص عنه في المادة ( ١٤ ) من الدكريتو المشار اليه لاجل الوقوف على حقيقته وتعرف طبيعته وكذلك يستلزم البحث في سلطة القضاء ازاء استعمال الحكومة لهذا الحق

« وحيث انه يلاحظ بادىء بدء وبصفة عامة انه اذا اخذ بنظرية المستأنف عليه التي يستند اليها في دعواه على اطلاقها يصبح الحق الصريح المطلق الخول للحكومة بمقتضى المادة ١٤ لغواً كأن لم يكن وهذا لا يمكن التسليم به قانوناً « وحيث انه من المعروف والمسلم به انه في ما قبل سنة ١٨٨٣ وبالضبط قبل ( ١٠ ) من

شهر ابريل من تلك السنة لم يكن للموظف لدى الحكومة اى ضمانه تقيه شر فحكم رؤسائه فيه فقد كان لهؤلاء الرؤساء مطلق الحرية في فصل الموظف من الخدمة بمحض ارادتهم ومطلق مشيئتهم بدون ان يكون للموظف اى وجه للاعتراض - ولكن لما تطورت الاحوال الاجتماعية في البلاد رؤى ضرورة تنظيم حالة الموظفين في الحكومة على وجه يقبهم ولا سيما الاصاغر منهم ضرر ما كانوا يعانونه ويكفل للحكومة في الوقت نفسه حسن سير الاعمال في البلاد فسنت الحكومة في ذلك التاريخ ( ١٠ ) من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ ) اللائحة المعروفة الآن بلائحة المستخدمين نظمت فيها درجات الموظفين وكيفية تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم - وقررت فيها دفماً لذلك التحكم عن اصاغر المستخدمين عدم جواز فصل احد منهم من الخدمة في غير الاحوال العادية الا بمقتضى قرار من مجلس التأديب ( المادة ٩ ) ولكنها في الوقت نفسه اخرجت كبار الموظفين من هذا الحكم وقررت في المادة ( ١٠ ) عدم سريان نص المادة التاسعة عليهم

« وحيث انه يؤخذ من هذا النص ان مركز كبار الموظفين في الحكومة من جهة الفصل لم يتغير عن ذى قبل بل بقى على اصله

« وحيث ان الحال استمر على هذا المنوال الى ٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ حيث صدر امر عال قضى بانشاء محكمة تأديبية خاصة بهم سميت ( بالمحكمة العليا التأديبية ) وجعل من

اخصاصها مما كسبهم بطريقة مخصوصة ولكن الحكومة رأت ايضاً منعا لكل التباس ودفعاً لما قد يتسرب الى الاذهان من ان هذا قد يعد تنازلاً منها عن حقها قبل أولئك الموظفين ان تصرح باحتفاظها بكامل حقها قباهم قررت صراحة وبعبارة واضحة جلية في المادة ( ١٤ ) ما يأتي ( احكام أمرنا هذا لا تمس ما للحكومة من الحق المطلق في رفع اى موظف من وظيفته بدون توسط المحكمة العليا التأديبية )

« وحيث ان المتأمل في هذا النص وبالاخص في عبارة ( الحق المطلق ) يرى ان الشارع اشار به الى حق معروف ومقرر من قبل فهذا النص لم يكن منشأ لحق جديد وانما هو مقرر لحق ثابت موجود من قبل وهذا الحق هو ما كان للحكومة من قبل سنة ١٨٨٣ من مطلق التصرف في شؤون الموظفين بالفصل وغيره

« وحيث ان الحكومة حرصاً على هذا الحق لم تدع اى فرصة تمر بعد ذلك عند عمل اى تشريع بدون ان تجدد الاعلان والتصرح بتمسكها أشد التمسك بهذا الحق وباحتفاظها به تمام الاحتفاظ كما يرى ذلك مسطوراً في الدكرينات والقوانين التي تعاقب صدورها بعد ذلك في سنتي ١٨٩٧ و ١٩١٧ الخاصة بتأديب اعضاء النيابة والقضاة الشرعيين

« وحيث ان هذا الحق يقتضيه تنظيم الوظائف التي تشملها المصالح العمومية وتمكين الحكومة من عمل ما يقتضي به الصالح العام ذلك الصالح المخول للسلطة العليا مراقبته والهيمنة عليه

فكان من الطبيعي قد جعلت الحكومة مسئولة عن تلك المصالح ان تطلق يدها ولو الى حد قبل من يعملون في الوظائف العامة نظراً لمسئوليتها عن تصرفاتهم.

« وحيث انه قد قبل ان هذا الحق المخول للحكومة في المادة ( ١٤ ) لم يخرج عن كونه نفس الحق المنصوص عنه في المادة ٤٠٣ من القانون المدني والذي يجوز بمقتضاه للتخديم ان يتخلص من خادمه في اى وقت شاء قبل الاجل المضروب ( وهو هنا بلوغ السن ) ولكن في مقابل دفع تعويض للخادم

« وحيث ان هذا الحق تملكه الحكومة تنفيذاً للقانون العام كما جاء بالمادة ١٤ من دكريتو ٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ وقد احتفظت به في لائحة ١٠ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ اى قبل صدور القانون المدني الاهلى الذى نظم فيه بالنص حقوق الخادم والتخديم وبذلك انه على الرغم من وجود القانون المدني المختلط قبله وصدور القانون المدني الاهلى بعده اى في اكتوبر سنة ١٨٨٣ فان الحكومة جاءت في سنة ١٨٨٨ وقررت احتفاظها بهذا الحق بطريقة صريحة وهذا مما لا يدع اى شك في ان طبيعة هذا الحق تخلف طبيعة الحق المنصوص عنه في القانون المدني اذ لو كانت طبيعتهما واحدة كما قيل لما احتاج الشارع الى النص عنه في سنة ١٨٨٨ بل كان اكتفى بأحكام القانون المدني العام

« وحيث انه رغم استحقاق التعويض عند استعمال هذا الحق يكون تهيداً له مع انه طليق من كل قيد بنص القانون

« حق قديم مطلق قد احتفظت به سنة نقص هذا القانون

« وحيث قد تبين من هذا ان للحكومة في سبيل المصلحة العامة الحق في ان تحيل الموظف المنطبق عليه حكم المادة ( ١٤ ) على المعاش بدون ان تكون مضطرة لتقديمه لمجلس التأديب ولا لبيان اسباب الاحالة

« وحيث انه من ذلك تكون احالة الموظف على المعاش بموجب ذلك القانون هي استعمال حق في حدوده واستعمال الحقوق في حدودها لا ضمان فيه

« وحيث انه لا نزاع في ان المستأنف عليه كان يشغل وظيفة من الوظائف الداخلة في حكم المادة ( ١٤ ) وهي وظيفة وكيل وزارة المواصلات فاحالته على المعاش على ما سبق بيانه انما هي عمل من اعمال الحكومة الادارية المحظور على المحاكم التعرض لها عملاً بحكم المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الا اذا كانت الاحالة وقعت بخلة للقانون والواقع ان الغرض من هذه المادة اذا هو وضع فاصل بين اعمال السلطة التنفيذية واعمال السلطة القضائية يمنع من تصادمهما معاً ومن ان تبقى احدهما على الاخرى - وكل ما للمحاكم يقتضي نص تلك المادة فبوجه الأمر الاداري ان تنظر هذه فيما اذا كان الأمر جاء مستوفياً شكله القانوني ومطابقاً لنصوص القوانين المعمول بها - اما تقدير الظروف والمناسبات التي اقتضت اجراء العمل فهذا متروك لجهة الادارة وحدها ولا رقابة للمحاكم عليها فيه

« وحيث ان العلة في احتفاظ الحكومة بهذا الحق قبل الموظفين المستأنفين بقانون سنة ١٨٨٣ هي ان بعضهم يشغل مراكز سامية ذات اتصال متين بسياسة الدولة العامة وبعضهم يمثلها في اعمالها وتصرفاتها العامة مع الجمهور فتعريضهم للمحاكمة التأديبية قد يفضي الى اذاعة سر من اسرار الدولة ويفتح باباً لمسئولية الحكومة قبل الافراد. بسبب تصرفات أولئك الموظفين او غير ذلك - فدفعاً لهذه المحظورات روى الأكثفاء بالاحالة على المعاش

« وحيث ان هذه العلة نفسها مما لا يصح جمعها قانوناً الزام الحكومة ببيان اسباب الاحالة الآن هذا قد يكون فيه اكراه لها على الوقوع في نفس المحظور ضد المصلحة العامة على ان اتباع طريقة الاحالة على المعاش قد يكون فيه ايضا لنفس الموظف مصلحة وهي عدم اذاعة حقيقة امره بين الناس مما قد يحط من كرامته بينهم او يسد عليه باب الخدمة في المستقبل

« وحيث ان تبين اسباب امر الاحالة على المعاش غير منتج ولا فائدة فيه ما دام القضاء ليس له ان يناقشها او يقدرها فاذاً يكون تكليف الحكومة ببيانها لا محل له

« وحيث ان من قانون سنة ١٨٨٣ بتأديب الموظفين المستثنين بالمادة ١٠ من لائحة ابريل سنة ١٨٨٣ ، هو اعطاء حق جديد للحكومة تستعمله عند ما ترى موجبا لذلك لاضباع لما كان لها من الحق المطلق اذ لا تنافي بين ايجاد حق ثم يكن موجوداً والمحافظة على

« وحيث لا مطعن من احد في الشكل كما لم يثبت ان الحكومة قد خالفت في احوالها المتأنف عليه على المعاش نصا قانونيا فيكون طلب التعويض على غير اساس »

« وحيث انه قد قيل ان التسليم للحكومة بالحق على وجه ما تقدم فيه هدم للضمانات التي اعطيت المستخدمين بمقتضى لائحة الاستخدام وبالأخص بمقتضى الأمر الكريم الرقم ١١ من شهر ابريل سنة ١٨٨٣ الصادر من المغفور له توفيق باشا والذي امر فيه واكد بوجوب معاملة المستخدمين بالعدل والانصاف وعدم فصلهم من الخدمة الا بموجب قانوني صحيح »

« وحيث ان الأمر الكريم المشار اليه كان المقصود منه بيان مزايا اللائحة ومطالبة كل مستخدم بالقيام بواجبه تلقاء ما حصل عليه من تلك المزايا ثم الحض الكثير على حماية اصاغر المستخدمين من تعسف رؤسائهم بهم بدليل قوله (وان لا تقوى يد الكبير منهم على الصغير) فكبار الموظفين وهم أولئك الرؤساء المقصودون بالنهي لا يستطيعون الاستفادة من هذا الأمر ولا ان يتزعوا من عبارته لأنفسهم حقا لكي يعارضوا به ما للحكومة من الحق المطلق قبلهم بمقتضى نص اللائحة نفسها والتي صدر الأمر الكريم عقبها مباشرة حاثا على وجوب العمل بأحكامها هذا فضلا عما هو معلوم من ان فصل كبار الموظفين كان معلقا على مصادقة (صاحب الأمر) ولا يعقل انه كان يقصد نفسه كما انه هو نفسه الذي وضع دكره سنة ١٨٨٨ »

وحفظ فيه الحق المطلق في فصل أولئك الموظفين « وحيث قد قيل كذلك أن تصرف الحكومة في شؤون الدولة منوط ومقيد بالمصلحة العامة ولكن زغلول باشا لم يفصل من وظيفته لسبب عيب او خطأ وقع منه فيها وانما لسبب دفاعه عن خزانة الدولة وضنا بأموالها من أن تصرف في غير وجوها ويرتكن زغلول باشا في ذلك على خطاب صادر له في نفس يوم الاحالة من سكرتير عام وزارة المواصلات وفيه يبلغه أسف الوزير لحرمان الحكومة من الخدمات الجليلة التي كانت يؤديها لها بالنزاهة والجد والكفاءة ويتحدى الحكومة في اثبات أن وزيره كان طلب من مجلس الوزراء احواله على المعاش ويطلبها بابرار جدول أعمال الجلسة التي فصل فيها لكي تعرف الحقيقة »

« وحيث ان زغلول باشا بدفاعه هذا يقصد ان يثبت امرين : الاول ان فصله لم يكن بناء على طلب وزير المواصلات : الثاني — انه كان في وظيفته رجل جد ونزاهة وكفاءة وعليه يكون رفعه من وظيفته بلا مبرر »

« وحيث انه ثابت من مرسوم الاحالة على المعاش أن وزيره هو الذي طلب احواله وقد صادق عليها مجلس الوزراء واذن يكون طلب زغلول باشا البحث فيما يخلف ما هو ثابت رسميا في ذلك المرسوم طلبا غير قانوني ولا يمكن اجابته » وحيث انه عن ثاني الامرين وهو أن فصله كان بغير مبرر فهذا يرجع بالطبع الى البحث في الظروف والدواعي التي اقتضت تلك »

الاحالة ولا رقابة للمحاكم عليها لانها بحث في الاسباب التي للسلطة التنفيذية وحدها حق تقديرها

وحيث ان ارتكاز زغلول باشا على الخطاب السالف ذكره لا يفيد اذ لا يمكن من الوجهة القانونية اعتبار ما جاء به الا من قبيل المجاملات التي جرت بها العادة في مثل هذه الظروف

« وحيث انه بناء على ما تقدم جميعه تكون الدعوى على غير أساس قانوني ويكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض الدعوى

( استئناف وزارة المواصلات وحضر عنها مندوبها حضرة صاحب النزة مصطفى بك عبد اللطيف ضد سادة محمد باشا زغلول وحضر عنه حضرة الاستاذ ابراهيم الهلباوي بك المحامي نمرة ١٢٤٨ سنة ٤٣ قضائه . دائرة حضر صاحب العالي حسين درويش باشا وحضور الهيئة السابقة )

٤٧٠

محكمة جنايات نفي سوفي

حكم تاريخه ١٨ يناير سنة ١٩٢٧

استئناف النيابة والمدعى المدني . اثره في وصف الواقعة . جناية جنحة .

القاهرة القانونية

اذا تقدمت الواقعة للمحكمة الجزئية باعتبارها جنحة وصدر حكم بالعقوبة وبالتعويض فاستأنفت النيابة والمدعى بالحق المدني الحكم ورأت محكمة الاستئناف أن الواقعة جناية فحكمت بعدم الاختصاص ثم تقدمت القضية لمحكمة الجنايات بوصفها الجديد فلا يجوز للمتهم أن يدعى بأنه

اكتسب حقاً بموجب اعتبار الواقعة جنحة بناء على ان استئناف النيابة والمدعى بالحق المدني كان الغرض منه فقط التشديد في العقاب وزيادة التعويض . والمحكمة في هذا أن استئناف النيابة والمدعى بالحق المدني ارجعا القضية لحالتها الاولى قبل صدور الحكم المستأنف فيها وقضاء محكمة الاستئناف بعدم الاختصاص انما يصلح خطأ محكمة اول درجة واجراءات النيابة لذاتها لا تكسب المتهم حقاً الا اذا اقرتها فيه محكمة الموضوع التي لها السلطان المطلق في تكييف وتقدير ما تقدمه لها النيابة من الوقائع المحركة :

« من حيث ان الواقعة تلخص في ان بطرس سلامه حنا المجنى عليه ذهب هو واخوه تالوضروس سلامه حنا لرى ارض لما فحضر اليهما المتهمان حنا ميخائيل وحنا سمعد فرج وضرب اولهما حنا ميخائيل صليب الكبير المتهم الاول بطرس سلامه حنا المجنى عليه بفأس في رأسه خلف أذنه وضربه ثانيهما حنا سمعد بطورية أخرى في رأسه وبأعلى حاجبيه فاحداث به الاصابة التي كادت تقتله لولا العناية بمعالجته التي لبث فيها اكثر من ستين يوماً وقد قدمت النيابة هذه القضية للمحكمة الجزئية بالمادة ٢٠٥ عقوبات فحكمت بعقوبة لم تقبلها النيابة فاستأنفت الحكم وكان المجنى عليه ادعى مدنيا في القضية فاستأنفها هو ايضا فقضت محكمة الاستئناف بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر هذه الدعوى بناء على انها

تبينت من ظروفها ومن كون الضرب بجحد الفأس  
وهي آلة قاتلة وان الضرب كان اعلا الحاجب  
وخلف الاذن وبعبارة اخرى في مقتل وبتقديم  
القضية بحسب هذا الوصف لهذه المحكمة تطبيقا  
للمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٨/١ عقوبات تقدم المجنى  
عليه وادعى مدنيا طالبا الحكم عليهما بمبلغ ١٥٠  
جنيها على سبيل التعويض اما المتهمان فدفعا بلسان  
المحامي عنهما بان رفع الدعوى من النيابة على  
المتهمين بوصف كونها جنحة قد اكسبها حقوقا  
لا يمكن أن يسلباها برفع استئناف منها الغرض  
منه التشديد فقط في العقاب ودفعوا موضوعا بأن  
ما جاء من الادلة في القضية قبلهما غير صحيح  
ولا يمكن ان يكون اساسا للحكم بمعقوبة

### فأما عن الدفع الفرعي

« من حيث ان قاضي الموضوع له السلطان  
المطلق في تكليف ما تقدم اليه من الوقائع وتقدير  
ماهية ما تعرض عليه من الافعال بغير ان يكون  
مقيدا في ذلك كله بأقل قيد فله ان يجارى النيابة  
في تصرفها وله ان يخالفها في تقديرها للوقائع  
فيقضى بان ما عرض عليه بوصف كونه مخالفة  
هو جنحة او بوصف كونه جنحة هو مخالفة أو  
بوصف كونه جنحة هو جنابة

« وحيث ان استئناف النيابة والمدعى المدني  
ارجعا القضية لحالتها الاولى قبل صدور الحكم  
المستأنف منها .

« وحيث ان قضاء محكمة لاستئناف بعدم  
الاختصاص انما يصلح خطأ رآته المحكمة المذكورة

عند تقديرها لما طرح امامها ولما تبعها للقواعد  
العامة ان تكيفه التكيف الذي ينطبق في نظرها  
على القانون

وحيث ان اجراءات النيابة اذاً لذاتها لا  
تكسب المتهم حقا الا اذا اقرتها محكمة الموضوع  
التي ترجع اليها النيابة في عملها .

« وحيث ان المتهمين في هذه الدعوى لم  
يكسبا اذن حقا بتقديم النيابة الدعوى بوصف  
كونها جنحة فان محكمة الموضوع التي لها حق  
تكيف ما يقدم اليها اصلحت خطأ النيابة  
وارجعتها بحكمها الى طريق الصواب

« وحيث ان الدفع الفرعي اذن في غير محله

### وأما عن الموضوع

« من حيث ان الكشف الطبي اثبت أن  
الضربتين اللتين اصابتا المجنى عليه من يد المتهمين  
كانتا بجحد فأس كل منهما « آلة قاتلة » وكلاهما  
اصابتا رأس المجنى عليه اعلا حاجبه وخاف اذنه  
( مقتل )

« وحيث ان الشهود الذين شهدوا امام  
المحكمة واعتقدت هي صدق شهادتهم قرروا  
برؤية وقوع الضرب من المتهمين

« وحيث ان التهمة اذن ثابتة عليهما  
وعقابهما على ما وقع منهما في الزمن والمكان  
السالف ذكرهما قبل ينطبق على المواد ٤٥ و ٤٦  
و ١٩٨/١ عقوبات

### عن الدعوى المدنية

« من حيث ان الدعوى المدنية في محلها

« ومن حيث ان هذا الكشف الطبي كان يستدعي البحث وراء المحدث لهذه الأصابة مادامت النيابة على يقين كما هو الحال في هذه الدعوى من تجرد تهمة الجناية من الظروف التي تقتضي محاسبة بعض المتهمين عن عمل البعض وبعبارة أخرى مجردة من الظروف المعروفة قانوناً والتي تقتضي التضامن في العقاب

« وحيث ان على العكس من ذلك ومع ما أثبتته الكشف الطبي بالكيفية المتقدمة أقامت النيابة الدعوى على الستة المذكورين بانهم ضربوا هذه الضربة قنشات عنها وفاة المتوفى « وحيث ان هذا معناه التسليم بشيوع الفعل بين المتهمين وعدم امكان تعيين الضارب من بينهم ومقتضاه ان تختار المحكمة من بينهم من تختار.

« وحيث ان معنى هذا التصرف ان ينتقل التحقيق الذي خص القانون النيابة به لكشف الحقائق في الجنايات وما يتبعه من دعوى عمومية واجراء الى محكمة الجنايات فتكون هي المختصة وهي التي ترفع الدعوى على من تظهر ادانته وبعبارة أخرى تكون هي كل شيء في الدعوى وهو ما لم يقل به النظام الجنائي الاهلي في مصر والمعلوم ان اختصاص محكمة الجنايات محصور في الحكم فيما تقدمه النيابة من الدعاوى المعينة ومناقشة ما تقدمه من الادلة تأييداً لهذه الدعاوى وليس الجري وراء كشف حقيقة شيء لم يستطع المحقق المكلف به الوصول لكشف حقيقة « وحيث ان القضية بجالاتها لا يوجد فيها

لما نعمله المجنى عليه من الآلام والمدة الطويلة التي قضاها في العلاج لا ان المحكمة ترى الاكتفاء بمبلغ ١٠٠ مائة جنيه فقط ( قضية النيابة العمومية ضد حنا ميخائيل واخر نمرة ٣٩٥ احالة سنة ١٩٢٤ دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا وحضور حضرة صاحب الدوة السيد عبد الهادي بك الجندی وحامد بك رصوان مستشارين وحضور حضرة يوسف افندي وصفي وكيل النيابة )

٤٧١

محكمة جنايات بني سويف

حكم تاريخه ١١ ابريل سنة ١٩٢٧

ضرب • ضرب اقصى الى الموت • ضربة واحدة • ضارب غير معروف • عدم تضامن المتهمين •

القاعدة القانونية

اذا ضرب المجنى عليه ضربة واحدة اردت بحياته واتهمت النيابة جملة أشخاص بنتيجة الضربة ولم يكن في الدعوى ظروف تقتضي محاسبة بعض المتهمين عن عمل البعض أو بعبارة أخرى كانت الدعوى مجردة من الظروف المعروفة قانوناً والتي تقتضي تضامن المتهمين في العقاب وثبت من التحقيق ان الضارب لهذه الضربة الوحيدة غير معروف وجب الحكم ببراءة جميع المتهمين

المحكمة :

« من حيث ان المتوفى مات متأثراً من ضربة واحدة قل الطبيب الكشف في تقريره انها لم تترك أيراً وان هذه الضربة انما ظهرت عند التشريح

من جهة الوقائع ما يقطع بمسئولية أحد المتهمين دون الآخر

« وحيث انه لذلك يتعين براءة المتهمين الحاضرين من تهمة هذه الجناية السابقة

( قضية النيابة العمومية ضد محمد علي وآخرين غمرة ٥٦٥ احالة سنة ١٩٢٣ وحضر مع الحمم الاول حضرة الاستاذ عبد الواحد افندي محمد الحامي . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا ومحضر حضرة صاحب النزة السيد محمد عبد الهادي الجندي بك وحامد رضوان بك مستشارين وحضر ابراهيم افندي احمد حبيب وكيل النيابة )

٤٧٢

محكمة جنايات بني سويف

حكم تاريخه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧

سرقة . اخفاء الاشياء المسروقة . علم الخفي . قصد الاختفاء . عمل ايجابي .

القاعدة الانشائية

اخفاء الاشياء المسروقة لكي يكون جريمة يعاقب عليها القانون يجب ان يكون ناشئا عن فعل مادي ايجابي يأتيه الخفي وهو يعلم ماذا يعمل فوق علمه بان الشيء الذي يخفيه مسروق . فمجرد علمه بوجود شيء مسروق بلا دخل له في الاخفاء لا يمكن ان يكون سببا للمسئولية الجنائية . يتفرع عن هذا ان أخا السارق اذا حضر لمنزل أخيه للمطلة عليه وأم السارق اذا ساكنت ولدها في منزله لا يعتبران مرتكبين جريمة اخفاء الاشياء المسروقة حتى لو علما بان الشيء الموجود في المنزل مسروق بالفعل

المحكمة :

« من حيث ان الواقعة تتلخص في انه بسبب حدوث واقعة بين أحد رجال البوليس وبعض أهالي ناحية الكعابي بمناسبة شخص كان يبحث عنه ظهرت عنده حمير مسروقة بالناحية المذكورة من بينها حمار ضبط في منزل رسمي خليفة المتهم الاول ولما سئل رسمي المذكور عن مصدر هذا الحمار قال انه وجدته ضالا في الطريق فأخذه وتبين من التحقيق ان الشخص اسمه ابراهيم عبد الله وبناء على ذلك رفعت النيابة الدعوى على المتهم بصفته سارقا للحمار وعلى والدته جواهر وأخيه السيد علي درويش بصفتهم مخفيين للحمار المسروق

« وحيث انه تبين ان المنزل الذي ضبط فيه الحمار آل للمتهم الاول عن والده وان والدته تسكنه معه وان أخاه المتهم الثالث يسكن بلداً آخر وانما حضريوم العيد للمعايدة عليها .

« وحيث ان اخفاء الاشياء المسروقة الذي يعاقب عليه القانون يجب ان يكون ناشئا عن فعل مادي ايجابي يأتيه الخفي وهو يعلم ماذا يعمل فوق علمه بان الشيء الذي يخفيه مسروق فمجرد علمه بوجود شيء مسروق بلا دخل له في الاخفاء لا يمكن ان يكون سببا للمسئولية الجنائية واذن فوجود أخ السارق في منزل هذا الاخير للمطلة ومساكنة الأم لولدها

لا يكفيان لاسناد جريمة الاخفاء لها ولو علما  
بان الشئ مسروق ويتمين براتهما عملا بالمادة  
٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات  
» وحيث ان تهمة الاول ثابتة عليه من  
اعترافه وعقابه على ما وقع منه في الزمن والمكان

المبينين بالتهمة ينطبق على المادة ٢٧٥ عقوبات  
( قضية النيابة العمومية ضد رضى خاينه وآخرين  
نمرة ٤ احالة سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب  
السعادة محمد علام باشا وحضور حضرتي صاحبي العزة  
حامد رضوان بك وعبد الفتاح حسين بك وبحضور  
ابراهيم افندي ادهم وكيل النيابة )

## محكمة استئناف القاهرة

٤٧٣

محكمة استئناف اسبوط الاهلية

حكم تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٢٧

حراسة . كنيسة . ادارتها .

القاهرة العنصرية

كون العين المتنازع عليها لا يمكن لغير  
المتخاصمين ادارتها غير مانع من تعيين حارس  
عليها ، فاذا قام نزاع على ملكية كنيسة ارضا  
وبناء وما تشمله من اوان فضية واثاثات وكتب  
مما يستلزمه العمل بالكنيسة من اقامة شعائر  
دينية وعقود زواج وغيره وطلب احد الخصمين  
اقامة حارس ليتولى ادارة الكنيسة والمحافظة  
على ما فيها جاز

المحكمة :

» حيث ان النزاع قائم بين الطرفين على  
ملكية كنيسة ارضا وبناء ولم يفصل فيه للآن  
وقد رفع المستأنف هذه الدعوى طالبا تعيين

حارس قضائي حتى يحكم في النزاع الخاص  
بالملكية فرفضت دعواه فاستأنف وأصر على طلبه  
وزاد بأن بالكنيسة اوان فضية واثاثات وكتب  
مما يستلزمه العمل بالكنيسة من اقامة شعائر  
دينية وعقد زواج وغيره وان لها ايراد في  
بعض الاوقاف

» وحيث ان المادة ٤٩١ من القانون المدني  
صریحة وعامة في ان للمحكمة ان تعين حارسا  
للأشياء المتنازع عليها امام القضاء وان تعين احد  
المتنازعين او غيرهما حارسا عليها

» وحيث ان تعيين الحارس هو لمصلحة  
المتنازعين لمنع الخطر باتقاء ما عساه ان يلحق  
بالعين المتنازع عليها او محتوياتها من ضرر او فقدان  
وبالمحافظة على ما يحتمل ان يكون لها من ايراد

» وحيث ان لا محل للاخذ بما جاء بالحكم  
المستأنف وما ذهب اليه وكيل المستأنف عليهما

من ان الحراسة لا يصح ان يؤمر بها الا فيما يمكن  
لغير اى غير المتخاصمين ادارته اذ لا معنى لهذا  
التفديد مع وجود النص الصريح على اطلاق في

انهما وآخرين شركاء على الشيوع في اطيان قدرها ٥٣٩ فداناً و ١٤ قيراطاً و ٢٠ سهماً وقد باع المستأنف عليهم الثلاثة الاول الى المستأنف عليه الاخير ٢٢١ فداناً و ١٦ قيراطاً و ٢٢ سهماً وهو مقدار ما يملكون شائعاً في الاطيان المشتركة سالمة الذكر ضم عقد رسمي تاريخه ٢٣ ماوس سنة ١٩٢٣ بثن قدره سبعون جنبها الفدان - فرغ المستأنفون على المستأنف عليهم دعوى الشفعة هذه وقد حكمت محكمة اسيوط لابتدائية الاهلية في ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥ برفض دعوهم والزمهم بالمصاريف مستندة في ذلك الى انه اذا كان الشفعيع واشترى من درجة واحدة فلا شفعة لعدم النص :

« وحيث ان طلي الشفعة استأنفوا هذا الحكم وطلبوا الغاءه والحكم باحقيتهم في الاطيان اشفعوع فيها مقابل دفع ثمنها الوارد بالمقد وملحقاته القانونية وانهم مستعدون لأخذ باقي الاطيان المشتره مع الصفقة المذكورة وطلبوا تعيين خبيراً لتقدير ثمنها وطلب المشفعوع منه تأييد الحكم المستأنف لعدم احقيتهم في الشفعة للاسباب التي ابداه

« وحيث ان الخلاف بين الطرفين قائم على ما يأتي :

فيقول المستأنفون انه يجوز للشريك على الشيوع ان يشفع في حصة شائمة اشتراها شريك آخر وان توزع الصفقة بين الشركاء كل بنسبة نصيبه ويقول المستأنف عليه الاخير بعدم الجواز الا في احوال الأولوية فان لم توجد فلا شفعة

المادة ٤٩١ من القانون المدني بالكيفية المتقدمة « وحيث انه متى توفر ركننا الحراسة وهما النزاع والخطر وكانت العين مما يصح ان يعين عليها حارس كما في الحالة التي نحن بصددنا فلا مانع مطلقاً من تعيين حارس لاستلام العين المتنازع عليها ومحتوياتها وإدارة شؤونها فيما خصصت له الى ان ينتهي النزاع

« وحيث انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاءه

( استئناف حضرة صاحب النقطه الانبساكرلس الخامس بطررك الاقباط الارثودكس وحضر عنه حضرة ابادير امدى حكيم المحامي ضد القمص مسجئيل واجر وحضر عنها حضرة الاستاذ اسماعيل افندى مجدى المحامي نمرة ٣١٧ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب السادة على حسب باشا وحضور حضرتى صاحبي النزة اسماعيل بك الحكيم ومحمد توفيق حقي بك مستشارين )

٤٧٤

محكمة استئناف اسيوط

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٧

شفعة . مشتر شفعيع . اولوية

القاعدة القانونية

ليس لشفعيع ان يشفع من شفعيع آخر الا اذا تحققت فيه الأولوية التي نصت عليها الفقرة الاولى من المادة السابعة من قانون الشفعة . فاذا تساوى الشفعيع والمشتري في الدرجة فلا شفعة .

المحكمة :

« حيث ان طرفي الخصوم متفقان على

مردود لان مادة الشفعة وان كانت مأخوذة أصلاً من الشريعة الإسلامية الا ان القانون المدني قد وضع لها على التعاقب نظاماً متفقاً مع الضرورة التي أوجدها بحيث لا يصح الخروج عن احكام النصوص التي أكتفى الشارع المصري بوضعها لها وحصرها فيها دون غيرها من الاحكام الخاصة بالشفعة في كتب الفقهاء.

« وحيث انه كان للشريك على المشاع أن يأخذ بالشفعة نصيباً مناسباً لحصته فيما اشتراه شريكه من العقار المشترك وذلك عملاً بالمادة (٩٥) من القانون المختلط المدني التي ألغيت.

« وحيث ان التشريعين المدنيين الجديدين المختلط والاهلي فيما يخص بالشفعة قد جاء بقانوني ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ للاول و٢٣ مارس سنة ١٩٠١ لثاني في نصوص واحدة وقد نص في اولها على إلغاء المواد من ٩٣ الى ١٠١ من القانون المختلط المدني وذلك تكون المادة (٩٥) السابق الكلام عليها قد ألغيت في قانون الشفعة الجديد للمحاكم المختلطة

« وحيث ان المادة الاولى من قانون الشفعة الجديد « الاهلي والمختلط » اجلت حق الاخذ بالشفعة اصلاً لاثنيين : الشريك بحصة شائعة في العقار المبيع والجار المالك وهذا ما سماه المتأفقون « حقاً مطلقاً للشريك في الاخذ بالشفعة نصت عليه المادتان الاولى والسابعة من القانون بحيث يكون للشفيع على قولهم حق الاخذ بالشفعة مطلقاً بمجرد حصول البيع وان القانون لم ينص

« وحيث انه جاء بصحيفة الاستئناف ان القانون لم ينص على حالة تراحم الشفعاء والمشتري ان كانوا من مرتبة واحدة وفي المذكرة المقدمة من المتأففين - « لم يكن الشارع في حاجة مطلقاً الى النص صراحة على حق الشريك في الشفعة من شريكه سواء كانا صاحبي حق الرقبة او شريكين على الشيوع او صاحبي حق الانتفاع مستندين الى ان حق الشريك في الشفعة حق مطلق مالم ينص على تحريمه والى احكام الشريعة الفراء التي اجازت الشفعة من الشريك وهي اصل التشريع في مادة الشفعة - ثم زادوا قولهم ان الشارع لم يكن في حاجة الى النص صراحة على قسمة العين بين اصحاب الدرجة الواحدة شفعاء ومشتريين لأن نص الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون الشفعة يعني عن هذا النص وان امتياز احد الشركاء بالصفقة وحرمان آخرين منها يخل بالتوازن بين انصبتهم

« وحيث ان الشفعة انما شرعت للضرورة وهي منع الاذى المحتمل من وجود شريك حادث في ملكية حصة شائعة في العقار غير المقسوم او من وجود جار جديد بمعنى أنها حق استثنائي قرره الشارع لضرورة خاصة وان ترتب عليه المساس بحق المالك ومن ثم وجب الاحتراز من التوسع او الخروج عن النصوص التي جاءت خاصة بتشريع الشفعة

« وحيث ان قول المتأففين ان احكام الشريعة قد اجازت الشفعة من الشريك ومن ثم وجب حتما الرجوع الى تلك الاحكام قول

على استثناء حالة المشتري الحائز لما يجعله شفعياً من هذا الاطلاق

« وحيث ان النص المشار اليه وان اطلق حق كل شريك في الاخذ بالشفعة الا انه لم يطلق له هذا الحق ضد كل مشتر وعليه فلا يمكن صرف هذا الاطلاق أيضاً الى المشفوع منه الشريك على المشاع لعدم النص

« وحيث انه يؤيد ذلك ان القانون قد عني بوضع نص خاص بالمشتري في حالة خاصة أوضحها في المادة الثامنة منه حيث قال ( وتراعى الاحكام المقررة في المادة السابعة فيما يتعلق بالاولوية ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً باعتبار ما ذكر في المادة اولى : )

« وحيث ان القول بانه لا حاجة للشارع الى النص صراحة في قانون الشفعة على قسمة العين بين اصحاب الدرجة الواحدة شفعاء ومشتريين اكتفاء بنص المادة السابعة مردود أيضاً ذلك لان المادة السابعة من قانون الشفعة نصت في الفقرة الاولى منها على ان يكون الحق في الشفعة في حالة تعدد الشفعاء على التفاضل - وبالترتيب الآتي :

أولاً - لمالك الرقة

ثانياً - لشريك الذي له حصة مشاعة

ثالثاً - لصاحب حق الانتفاع

رابعاً - للجار المالك

ثم نصت في الفقرة الثانية منها على حالة تعدد الشفعاء من مالكي الرقة او الشركاء او اصحاب حق الانتفاع فيما بين كل فريق منهم -

فقال ان استحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه - ومعني هذا النص صريح في ان الفقرة الاولى منه تقتضي تعدد الشفعاء من درجات مختلفة والفقرة الثانية تقتضي حالة تعدد الشفعاء في درجة واحدة وفي كلتا الحالتين يكون الاخذ بالشفعة من مشتر غير شفعي

« وحيث ان المادة الثامنة من القانون قد أتت بعد المادة السابعة ونصت على ما يأتي : « ثبت حق الشفعة وتراعى الاحكام المقررة في المادة السابعة فيما يتعلق بالاولوية ، ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً باعتبار ما ذكر في المادة الاولى »

« وحيث ان هذا النص يدل صراحة على ان حق الشفعة يثبت للشفيع اذا كان الشفع اسبق في الدرجة « حسب ترتيب الفقرة الاولى من المادة السابعة » من المشتري الحائز لما يجعله شفعياً بمقتضى المادة الاولى وعلى ذلك لا يكون للشفيع ان يشفع من شفيع الا اذا كان اسبق منه في الدرجة بحسب الاولوية التي نصت عليها المادة السابعة من قانون الشفعة فقرة اولى منها

« وحيث ان لا اولوية للمستأنفين على المستأنف عليه الأخير حسب نص المادة السابعة المذكور فيبقى المستأنف عليه المذكور مشتري الصفقة موضوع النزاع مالكا لما اشتراه لأنه لم يكن ممن يصبح لأخذ منه بالشفعة قانوناً لعدم النص

« وحيث انه لا محل للقول بأن امتياز احد الشركاء على المشاع بالصفقة وانفراده بها وحرمان باقي الشركاء منها يخل بالتوازن بين انصبتهم

## المحكمة :

« حيث ان وثيقة الزواج أعدت لأثبات الزواج ولم تعد لأثبات السن اذ المحرر الذي اعد لذلك هو شهادة الميلاد

« وحيث ان زواج من لم تبلغ سن الست عشرة سنة كاملة لا ينعقد باطلا ولا فاسدا متى كان حاصله بالأيجاب والقبول الشرعيين وحائزا لشروط صحته شرعا

« وحيث ان القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٢٣ الذي قرر بأن يكون سن الزوجة ست عشرة سنة، وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد لم يرتب على مخالفة ذلك شيئا من البطلان لعقد الزواج الذى يبقى بالرغم عن عدم بلوغ هذا السن صحيحا . متى توفرت فيه الشروط الشرعية للصحة انما رتب على مخالفة ذلك اجراءات نظامية منها عدم سماع دعوى الزوجية ومنها عدم جواز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على الزواج

« وحيث انه يكفى لتحرى عن السن وجود ما يدل عليه من اوراق رسمية أو شهادة الاقارب او من لهم معرفة بحالة الزوجين وهذا التحرى واجب ومفروض على المأذون يقوم به قبل مباشرة عقد الزواج والا كان مستثلا اداريا عن مخالفته لذلك اما بالنسبة للزوجين فالقانون لم يفرض عليها تقرير الحقيقة فى هذا الموضوع والبيانات التي تقدم بالنسبة للسن تعتبر من جانب الزوجين او الاقارب او من له معرفة تامة بحال الزوجين من البيانات العرضية التي لا دخل لها فى صيغة العقد ولا عقاب على الزوجين الا اذا غير الحقيقة فيما يخصهما من العقد بشرط ان

لأن الشارع قد لاحظ فى ذلك انعدام علة الشفعة فى هذه الحالة بعدم وجود شريك جديد فى العقار المشترك هذا فضلا عن ان حكمة الشفعة كما قدمنا انما هي دفع الأذى المحتمل من وجود شريك جديد او جار جديد - لا دفع اختلال التوازن بين انصبة الشركاء.

« وحيث انه مما تقدم ولباقى الاسباب التي انت عليها المحكمة الابتدائية يكون الحكم المستأنف فى محله ويتعين تأييده

( استئناف لوندى بك ميخائيل وآخرين وحضر منهم حضرتي الاستاذين صليب بك سامى واحمد افندى رشدى الحاميان . ضد حبيب افندى وصفي وآخرين . وامين بك الشلقاني وحضر عنه حضرة صاحب السعادة مصطفى باشا النحاس والاستاذ محمد صبرى ابو علم افندى الحاميان . نمرة ٢٨٩ سنة ١٩٢٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة على حسين باشا وحضور الهيئة السابقة )

٤٧٥

## محكمة جنابات قنا

حكم تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٧

تزوير . وثيقة زواج . سن الزوجين . تغيير حقيقة السن . لا تزوير

## القاعدة القانونية

ان وثيقة الزواج أعدت لأثبات الزواج ولم تعد لأثبات سن الزوجين اذ الورقة التي أعدت لذلك هي شهادة الميلاد . فذكر من اقل من السن الحقيقي فى وثيقة زواج للهرب من احكام القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٢٣ ( الذى قرر ان يكون سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد ) لا يعد تزويرا

اليهم عملاً بالمادة ٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات  
( استئناف النيابة العمومية ضد خليل عبد الصادق  
خليل واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد افندى  
منصور المحامي غمرة ٢٧ سايرة سنة ١٩٢٦ و ١٩٢٧  
دائرة حضرة صاحب السعادة صالح حق باشا وحضور  
حضرتى صاحبي العزة على عبد الرزق بك ومحمد عزت  
بك مستشارين ومحمد اسماعيل افندى عوض وكيل النيابة )

يكون التغيير على شئ مما اعد المحرر لأثباته فاذا  
جاءت البيانات التي قدمها الزوجان والاقارب  
للمأذون مغايرة للحقيقة فيما يخص بالنسب فلا  
يعد هذا تزويرا  
» وحيث مما تقدم يتعين براءة المتهمين مما نسب

## قضاة المحاكم الكلية

تلك الاقامة حتى تاريخ نشر قانون الجنسية  
المتقدم ذكره

٤ - يجرى القضاء المختلط على تقرير  
استمرار اختصاص محضري المحكمة المختلطة في  
تففيذ الاحكام الصادرة منها قبل تغيير جنسية  
الاشخاص من جنسية اجنبية الى جنسية محلية  
المحكمة :

» حيث ان المدعى عليه دفع بدفع فرعى  
بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لان  
المدعى اجنبى واستند في ذلك على حكم صادر  
من محكمة الوايل الجزئية بتاريخ ١٩ يناير سنة  
١٩٢٣ اعتبر المدعى من رعايا دولة روسيا

» وحيث ان البت في مسائل الجنسية من  
اختصاص الجهات السياسية ولا تعتبر الاحكام  
القضائية الصادرة فيها حائزة لقوة الشئ  
المحكوم فيه .

» وحيث ان المدعى قرر بمذكرته التحريرية  
المقدمة منه والمعلنة الى خصمه بتاريخ ٢٧ ابريل  
سنة ١٩٢٧ بأنه من الرعية المحلية واستند الى

٤٧٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٧

جنسية . اختصاص . اثبات . حماية . وظيفة  
قنصلية . عثمانى

القاهرة القاسونية

١- ان البت في مسائل الجنسية من اختصاص  
الجهات السياسية ولا تعتبر الاحكام القضائية  
الصادرة فيها حائزة لقوة الشئ المحكوم فيه  
٢ - الاشتغال بوظيفة فخرية باحدى  
القنصليات الاجنبية بمصر يكسب صاحب الوظيفة  
حماية مؤقتة تزول بزوال الوظيفة عن صاحبها  
وتعود اليه جنسيته الاولى

٣ - بمقتضى المادة ٢ من قانون ٢١ مايو سنة

١٩٢٦ الخاص بالجنسية المصرية يعتبر قد دخل  
الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وبمحكم  
القانون الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة  
في القطر المصري في ذلك التاريخ وحافظوا على

حكم صادر من محكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧

« وحيث ان مورث المدعى كان يشغل وظيفة فخريية لدولة روسيا وبذلك اكنسب الحماية الاجنبية اكنساباً مؤقتاً موقوفاً عليه خاصة لا يتناول أفراد أسرته وتزول الحماية بزوال الوظيفة عنه وقد اقرت هذه النظرية أحكام محكمة الاستئناف المختلطة وعلى الاخص بمحكمها الصادر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٢٦ الذى قررت فيه بان الرعوية المصرية تكون لمن شغل وظيفة فخريية ثم زالت عنه الوظيفة فرالت معها الرعوية المكتسبة مؤقتاً

« وحيث ان حكم ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ المقدم من المدعى قرر فوق ذلك بأن الرعوية المصرية اصبحت مكتسبة للمدعى بسبب المرسوم الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ والذى نص بالمادة ٢ منه بان يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وبمحكم القانون الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة بالفطر المصرى فى ذلك التاريخ وحافظوا على تلك الاقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون

« وحيث انه ورد بالحكم المقدم من المدعى بأنه ولو أن المدعى وأخاه كان يشغلان وظيفة فخريية لفصل روسيا أى انه بعد الفاء هذه للتفصيلات الروسية اصبحت دعاويهم من اختصاص القضاء الاهلى ما عدا المسائل المتعلقة بتنفيذ الاحكام المختلطة التى صدرت من المحاكم المختلطة فانها لا زالت من اختصاص تلك المحاكم

اخذاً بالمبدأ الذى قرره محكمة الاستئناف المختلطة بان المحضر المختلط هو المختص وحده بتنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم المختلطة « وحيث ان المدعى عليه لم يرد على دفاع المدعى فى هذا الدفع الذى دفع به بشىء ما « وحيث انه لذلك يتعين رفض الدفع الفرعى .

( قضية الامير جورج لطف الله وحضر عنه حضرة الاستاذ ابراهيم افندى الخورى المحامي ضد عبد الفتى بك بدر وحضر عنه حضرة الاستاذ عبدالكريم بك رؤوف المحامى عمرة ٤٣٥ سنة ١٩٢٧ كلى دائرة حضرة صاحب العزة عبد السلام بك ذهني وحضور حضرتى صاحبي العزة سيمون كراسو بك وعبد الفتاح البشرى بك القاضيين )

٤٧٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ مايو سنة ١٩٢٧

تحكيم . ممارسة . تنفيذ . ايقاف .

القاعدة القانونية:

- ١ - المعارضة فى أمر التنفيذ فى حكم المحكم هى دعوى بطلان حكم المحكم والفائه
- ٢ - الاصل انه لا يجوز رفع دعوى بالفاء حكم الا ان حكم المحكم لا يستفيد من هذه القاعدة لانه لم يرتفع بعد الى مرتبة الحكم القضائى
- ٣ - المعارضة فى أمر التنفيذ برفع دعوى بطلان حكم المحكم توقف حتماً بالتنفيذ
- ٤ - لا يمكن اعتبار دعوى بطلان حكم المحكم بمثابة التماس لا يوقف تنفيذ الحكم

٥ - لا يجوز اعتبار حكم المحكم في عداد الاحكام المشمولة بالنفاذ المحككة:

« حيث ان المدعى طلب الاستمرار في تنفيذ حكم المحكم الصادر بتاريخ أول مارس سنة ٩٢٧ والموضوع عليه الصيغة التنفيذية بتاريخ ٣ مارس سنة ٩٢٧

» وحيث انه عقب وضع الصيغة التنفيذية على حكم المحكم رفع المدعى عليه دعوى البطلان التي يطلب فيها الحكم بابطال حكم المحكم طبقاً للمادة ٧٢٧ مرافعات . والدعوى منظورة الان امام هذه المحكمة ومحدد لها جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ تمخير

« وحيث ان المدعى يقول بوجوب تنفيذ الحكم برغم رفع دعوى البطلان ويقول المدعى عليه العكس مستنداً الى المادة ٧٢٧ مرافعات

» وحيث ان المادة ٧٢٧ قررت الجواز في رفع معارضة في أمر التنفيذ . وهذه المعارضة ليست هي المعارضة المقصودة في الاحكام الغائية انما هي دعوى بطلان يطلب فيها الغاء حكم المحكم على خلاف القاعدة المعروفة في انه لا يجوز رفع دعوى بالغاء حكم ( جارسونيه مع سيزار يرو الطبعة الثالثة سنة ٩٢٥ ج ٨ ص ٦٣٣ ن ٣١٥ )

» وحيث ان دعوى البطلان هذه او دعوى الالغاء لا ترفع الا عند اخذ الامر بالتنفيذ وهي وان كانت ترمى الى الغاء حكم المحكم الا انها ترمى حتما الى ايقاف تنفيذ الحكم حتى يفصل في شأنه . وفي صيغة المادة في قولها « ... بمعارضتهم

في أمر التنفيذ. ... » ما يشفع لتأييد هذا الرأي . لان حكم المحكم لا يرتفع بمحال الى مرتبة الحكم القضائي ، لما لهذا الاخير من الضمانات المقررة ، وصنوف الحيلة المسنونة ، بما لا يتوافر لدى حكم المحكم . لذا رضى الشارع برفع دعوى الغاء الحكم من طريق المعارضة في تنفيذه

» وحيث انه لا يمكن اعتبار دعوى البطلان بمثابة التماس اعادة نظر حتى يقال بوجوب تنفيذ حكم المحكم برغم الطعن فيه بالالتماس . لان صيغة المادة ٧٢٧ في قولها « ... بمعارضتهم في أمر التنفيذ ... » تحول دون ذلك ، ولخاتمة هذه الصيغة للصيغة العامة المعروفة في الالتماس . ولان حكم المحكم كما تقدم لا يرتفع الى مرتبة الحكم القضائي الا بعد نفاذ الطعن فيه بدعوى البطلان ولان احوال البطلان الاربعة الواردة في المادة ٧٢٧ مرافعات في احوال خاصة بالتحكيم لا يمكن معها القول بالنفاذ الفوري

» وحيث انه لا يمكن أيضاً اعتبار حكم المحكم في عداد الاحكام المشمولة بالنفاذ المؤقت بكفالة أو بغيرها ، لانه لم ينص عليه الشارع بمواد التنفيذ المؤقت بالمواد ٣٩٠ مرافعات وما بعدها ، وللاسباب المتقدمة بشأن الالتماس

» وحيث تبين مما تقدم ان دعوى بطلان حكم المحكم هي دعوى ترمى الى الغاء حكم المحكم وترمي ايضاً بمجرد رفعها الى ايقاف تنفيذ الحكم والى ايقاف العمل بامر للصيغة التنفيذية حتى يفصل في دعوى البطلان » دالوز براتيك الجزء الاول طبعة سنة ١٩١٠ صفحة ٥٣٢ نبذة ٦٠٦

« وحيث ان القضاء المصرى يجرى على  
الآخذ بقاعدة ايقاف التنفيذ ( استئناف مصر  
في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية المجلد  
١٠ صفحة ٥٩ وكذا الفقه المصرى ( تنفيذ  
عبد الفتاح بك السيد ) الطبعة الثانية سنة ٩٢٧  
ص ٧٤٤ ن ٩٥٨ - تنفيذ أبو هيف بك  
ص ٩٣٤ ن ١٣٨٥

( قضية الشيخ إس محمود أبو خليل بك وحضر عنه  
حضرة الاستاذ عبد الله افندى حين المحامي ضد محمد بك  
غيته وحضر عنه حضرة الاستاذ ادوار بك قصيرى  
المحامى نمرة ٩٤٦ سنة ١٩٢٧ كلى . دائرة حضرة  
صاحب العزة عبد السلام بك ذهني وحضور الهيئة السابقة )

## ٤٧٨

### محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٧  
مخالصات . تاريخ ثابت . محكمة محل  
اقامة احد الخصوم .

### القاعدة القانونية:

- ١ - تعتبر الايصالات والمخالصات حجة  
على الغير دون الحاجة الى ان تكون ثابتة التاريخ
- ٢ - اذا عملت محاسبة بين الغير وصاحب  
الايصالات غير ثابتة التاريخ فلا يجوز لصاحب  
الايصالات الادعاء بايصالات اخرى قد سهى  
عليه ادخالها بالحساب انما يجوز الآخذ بها فيما اذا  
كانت ثابتة التاريخ وسابقة على تاريخ المحاسبة
- ٣ - اذا رفعت الدعوى على اثنين مدعى  
عليهما أمام محكمة محل اقامة احدهما وتنازل  
المدعى عن مخاصمة هذا المدعى عليه جاز للمدعى

عليه الآخر ان يطلب الحكم بعدم الاختصاص  
باعتبار ان الدعوى أصبحت في الحقيقة مرفوعة  
عليه وحده وأمام محكمة غير محل اقامته ويتناول  
هذا الدفع اذا لم ييده صاحبه في الوقت المناسب  
المحكمة :

« حيث ان المدعية تعينت حارسة على  
وقف والبتها المشمول بنظارة المدعى عليه الثانى  
بحكم نهائى صادر من محكمة مصر بهيئة استئنافية  
بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦

« وحيث ان المدعى عليه الأول استأجر  
من أطيان الوقف ٣١٠ فدانا من المدعى عليه  
الثانى بصفته ناظرا لمدة ثلاث سنوات من ١٥  
نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨  
بإيجار الفدان ١٠ ج فى السنة بعقد مؤرخ أول  
يناير سنة ١٩٢٦ وثابت التاريخ فى ٧ مارس  
سنة ١٩٢٦

« وحيث ان المدعى عليه قد اعترف  
بذلك للمدعية بمتضى الاقرار المأخوذ عليه  
المؤرخ ٢٤ سبتمبر سنة ٩٢٦ والمقدم من المدعية  
بمحافظةها بالسند نمرة ١

« وحيث انه ثابت بهذا الاقرار بان ايجار  
السنة الواحدة ٣١٠٠ ج تسدد من ذلك مبلغ  
٢٦٩٢ ج ٥٦٠ م بالطريقة الميينة بالاقرار وثابت  
به بأن الباقي من ايجار السنة الاولى سنة ٩٢٦  
بذمة المدعى عليه الاول هو مبلغ ٤٠٧ ج و ٤٤٠ م  
وتعهد المدعى عليه المذكور بدفعه للمدعية بصفتها  
المذكورة بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ واقراها

على ما تتبعه من الاجراءات القانونية للحصول على هذا الباقي .

« وحيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى وطلبت الحكم بإيجار السنة كلها وقدره ٣١٠٠ ج والزام المدعى عليه الاول أصلياً بهذا المبلغ واحتياطياً لزام المدعى عليه الثانى بما يثبت انه قبضه من المعلن اليه الاول مع تثبيت الحجز التحفظى الذى توقع بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦ » وحيث ان المدعية تنازلت عن المدعى عليه الثانى ناظراً للوقف وذلك بجلسة المرافعة فى ٢٠ مارس سنة ١٩٢٧ ووافق المدعى عليه الاول على ذلك

« وحيث انه بعد ان تنازلت المدعية عن محاصمة المدعى عليه الثانى وهو الذخر الذى استلم من المستأجر المبالغ المبينة بالاقرار المقدم من نفس المدعية والذى يثبت فيه بان الباقي بذمة المستأجر من ايجار سنة ١٩٢٦ هو مبلغ ٤٠٧ ج و ٤٤٠ م — وجب حصر نظر الدعوى فى هذا المبلغ الاخير وهو ما قصر دفاعه فيه وكيل المدعية بجلسة المرافعة اذ طالب الحكم له بهذا المبلغ مع تثبيت الحجز التحفظى .

« وحيث ان المدعى عليه دفع هذه الدعوى بما يأتى :

« حيث اولاً - يدفع المدعى عليه بانه يجب خصم مبلغ ١٠٠ ج من المبلغ المطالب به اخيراً لانه سبق ان دفعه للناظر بايصال سابق على تاريخ الاقرار وصهى عليه ادخاله فى ورقة الاقرار المأخوذة عليه والمقدم من المدعية والمؤرخ

٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وقرر المستأجر بأن هذا الايصال غير ثابت التاريخ

« وحيث انه لا يمكن خصم قيمة هذا الايصال من مبلغ ال ٤٠٧ ج و ٤٤٠ م المبين بورقة الاقرار لانه غير ثابت التاريخ . نعم وان كان القضاء المصرى يجرى على ما قرره ايضا القضاء الفرنسى بان يؤخذ بالايصالات حجة على الغير دون ان تكون ثابتة التاريخ وقد اخذت الحارسة فقط بهذه القاعدة فى محاسبتها مع المستأجر واخذ الاقرار عليه بالباقي الا انه لا يصح الاخذ بهذه القاعدة وقد عملت المحاسبة وتم خصم الايصالات غير ثابتة التاريخ ، فيما يظهر فيما بعد من الايصالات الاخرى لان شبهة الشك حولها قوية تجعل الاخذ باثبات التاريخ امراً قانونياً صحيحاً فى هذه الحالة ولا محالة . على ان حق المستأجر قبل الناظر محفوظ بشأن مبلغ هذا الايصال لانه لا يجوز ان يدفعه المستأجر مرتين مرة للناظر ومرة للحارس وفوق ذلك فان هذا الايصال لم يتقدم فى ملف هذه الدعوى .

« وحيث ثانياً - يدفع المستأجر بوجود عجز الاطيان وانه رفع دعوى مستعجلة امام محكمة الدلتجات لمقاس الارض وانه تبين بتقرير الخبير المعين فيها بان بالارض عجزاً قدره ٢١ ف ٨ س وارتنكن فى العجز على تقرير الخبير المقدم منه بمحافظته المرفقة مع مذكرته وعلى ما قرره بمذكرته ان العرف يقضى « بان قيمة ايجار كل واضع يد لا تثبت الا بالمساحة » ( مذكرته المعلقة للمدعية بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٢٧ بالصحيفة نمرة ٥ منها فى منتصفها )

« وحيث ان ادعاء المدعى عليه بهذا المعز غير صحيح للأسباب الآتية :

أولاً - لان عقد الايجار المقدم منه بالحفاظة المعلقة للمدعية بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٢٧ تحت غمرة ١ من سندات الحفاظة قضى بالبند ١١ بان « ليس للمستأجر حق الادعاء بوجود عجز في الاطيان او غير ذلك »

وثانياً - لان ورقة الاقرار المأخوذة المؤرخة ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ خلو من الاشارة الى عجز ما بل على التقبض منه فنه عملت المحاسبة بها على اعتبار ان القدر المؤجر هو ٣١٠ فدانا بما يتفق مع عقد الايجار بلا عجز وزيادة فلو كان الارض عجز كما يدعى المستأجر لكان استنزل قيمته من ورقة الاقرار المذكورة الذي جاء تاريخها من اواخر السنة الزراعية في السنة الاولى .

« وحيث ثالثاً - ادعى المستأجر بعدم اختصاص هذه المحكمة واستند في ذلك على البند ١٤ من عقد الايجار الذي يقضى بجعل محكمة اسكندرية الاهلية مختصة بالنظر فيما يتعلق بعقد الايجار . ويرتكب ايضاً على ان المدعية لم ترفع هذه الدعوى الى محكمة مصر الا لاجل وجود المدعى عليه الثاني بها وهو الذي ادخله ذريعة لحرمان المستأجر من اختصاص محكمته التي تعينت له بعقد الايجار . وقال بمذكرته الاخيرة المذكورة بان هذا الدفع من النظام العام وانه سبق ان دفع به في التظلم المرفوع منه عن الحجز المتوقع ضده

« وحيث ان هذا الدفع في غير محله للأسباب الآتية :

أولاً - ان هذا الدفع ليس من النظام العام لانه دفع يتعلق بمصلحة المدعى عليه شخصياً - ثانياً - لم يدفع المستأجر بهذا الدفع في ادوار هذه الدعوى ولا بمجلسة المرافعة بل دفع به في آخر لحظة بمذكرته المذكورة - ثالثاً لا عبرة بما تمسك به المستأجر بشأن هذا الدفع بالتظلم المرفوع منه ، بل العبارة بالدعوى القائمة الان ولم يثبت انه تمسك فيها بهذا الدفع - رابعاً - قضى حضرة قاضي التظلم بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ برفض التظلم ولم يعترض المتظلم باتباع الطريق القانوني على هذا الامر لدى محكمة الموضوع

خامساً - واذا جاز القول بأنه عند تنازل المدعى عن مخاصمة المدعى عليه الثاني الذي كان هو السبب في رفع الدعوى امام هذه المحكمة فانه يجب ان يرجع الى محكمة المدعى عليه الاول ويكون هذا الاخير في حل من طلب الحكم بعدم الاختصاص بعد زوال سبب الاختصاص الحاضر فلا يؤخذ بهذه القاعدة الا اذا تمسك المدعى عليه عقب التنازل من المدعية عن المدعى عليه الثاني . أما وقد حصل التنازل بمجلسة ١٠ ابريل سنة ١٩٢٧ وترافع المدعى عليه الاول قبل ابداء الدفع بعدم الاختصاص ، ودفع به فقط ومتأخراً بالمذكرة التحريرية المذكورة فيكون دفعه به قد جاء متأخراً ويتمين رفضه

وحيث رابعاً - دفع المستأجر بعدم وجود صفة للمدعية في مقاضاته ولذا طلب الحكم بمذكرته

٤٧٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٧

افلاس . اثره . دائر التغطية . الدائنون  
اللاحقون . حقوق كل منهم

القاعدة القانونية

انه وان كان يقرب على اشهار افلاس  
المدين تخليه عن املاكه ورفع يده عنها حتي لا  
يتصرف فيها اضراراً بالدائنين للتغطية ، الا ان  
المفلس يبقى املاً للتعامل مع الغير وكل ما في  
الامر ان تهداته الجديدة لا يمكن تنفيذها على  
اموال التغطية وكذلك ليس للدائني التغطية  
حق تقاضي ديونهم من المال الجديد للمدين  
المفلس دون الدائنين اللاحقين  
المحكمة :

« حيث ان احدي الكيالتين هي بتاريخ  
اول يولييه سنة ٩٢٥ وبمبلغ ٢٦٠٠ قرشا ثمن  
بضاعة وتستحق الدفع في ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٥  
والاخرى في نفس التاريخ وبمبلغ ٣٠٠٠ قرشا  
ثمن بضاعة وتستحق الدفع في ٣٠ سبتمبر سنة  
٩٢٥ والكيالتان عن عملية تجارية واحدة نمرة  
٧ وتاريخهما واحد فهما عن دين واحد زائد  
عن النصاب ولذلك فان الاستئناف مقبول شكلاً  
« حيث ان الصلح بين جماعة الدائنين  
والمدين المحكوم باشهار افلاسه Concordet  
حصل في ٢ يونيه سنة ١٩٢٥ وتصدق على هذا

من باب الاحتياط بعدم قبول الدعوى وادعى  
بان المحكمة الشرعية رفضت دعوى عزل الناظر  
المدعى عليه الثاني وانه علم ذلك من الصحف  
السيارة وانتقد موافقة وكيل الناظر على تنازل  
المدعية عن محاسبة الناظر

« وحيث ان هذا الدفع في غير محله ايضاً  
ذلك اولاً - لان نفس المستأجر لم يعارض في هذا  
التنازل بجلسة المرافعة في ١٠ ابريل سنة ١٩٢٧  
وترافع في الدعوى على اعتبار ان الناظر غير موجود  
في الخصومة - ثانياً - لان المستأجر لم يقدم  
الدليل لا على صدور الحكم من المحكمة الشرعية  
ولا على صيرورته نهائياً . ولا على اثبات ان دعوى  
الحراسة خاصة فقط بدعوى العزل ولم تكن  
متعلقة بمسائل اخرى رابعاً - لان نفس المدعى فوض  
الرأى لهذه المحكمة بشأن هذا الدفع

« وحيث ان المستأجر المدعى عليه الاول  
يدعى بدين له على تركة والده المدعية ومستحق  
الوقف في مبلغ ٨٣٨١ ج مع الفوائد من سنة  
١٩٢٢ للآن وان هذا الدين مؤيد بحكم مقدم  
بمحافظته وانه لذلك اوقع حجزاً تحت يده ورفع  
بشأن ذلك دعوى امام محكمة مصر ومحدد لها  
جلسة ١٧ ابريل سنة ١٩٢٧

« وحيث انه لا شأن لهذه المحكمة بهذا  
الادعاء مادامت له دعوى منظورة كما يدعى  
« وحيث انه لما تقدم بتعين الحكم للمدعية  
بما طلبته اخيراً

( قضية الست زينب هاشم الدروبي وحضر عنها حضرة  
الاستاذ ادوار قصيري بك المحامي ضد حافظ افندي احمد  
الفتودور وآخره نمرة ١٠٥ سنة ٩٢٧ كللى . دائرة حضرة  
صاحب العزة عبد السلام بك ذهني وحضور الهيئة السابقة )

الصلح من المحكمة التجارية المختلطة بتاريخ ١٠  
سبتمبر سنة ١٩٢٥

« وحيث ان المدين برغم طلب اشهار  
افلاس له وبعد اتفاه مع جماعة دائنيه على الصلح  
بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٢٥ وقبل مصادقة المحكمة  
التجارية على الصلح بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة  
١٩٢٥ اشترى بضاعته في اول يوليو سنة ١٩٢٥  
بالمبلغ المبين بالكيبالاتين المذكورتين -

« وحيث انه وان كان يترتب على اشهار  
افلاس المدين تخليه عن أملاكه ورفع يده عنها  
dessaisissement ( والمادة ٢١٦ تجارى )  
محافظة على مصلحة الدائنين السابقين على  
التفليس وهم الذين يعتبر أن حكم الافلاس صدر  
لمصلحتهم فانه لا يترتب على هذه التخلية ورفع  
اليدينزع ملكية المدين المفلس من امواله ولا  
توقيع الحجز عليه انما يترتب على ذلك فقط ان  
المدين يمنع من التصرف في تلك الاموال اضرا  
بأولئك الدائنين ( راجع رسالة الافلاس لحضرة  
عبد الفتاح بك السيد ص ٢٨ - ٢٩ والهامش  
١ من صفحة ٢٩ )

« وحيث انه يترتب على ما تقدم بقاء  
المفلس أهلا للتعامل مع الغير على الشرط المتقدم  
وهو عدم الاضرار بجماعة دائنى التفليس وعدم  
تنفيذ تعهدات المدين على اموال التفليس  
تلك الاموال التى حصرت واصبحت وقفا على  
جماعة دائنى التفليس يتقاضون ديونهم منها

« وحيث انه يترتب على تعامل المدين  
المفلس تعاملًا جديدًا ان يصبح له الان مال

موقوف على دائنى التفليس ومال خاص بجماعة  
الدائنين اللاحقين الذين ليس لهم علاقة بالتفليس  
« وحيث انه يترتب على ذلك ايضا انه  
ليس للدائنين اللاحقين حق الاقتيات على الدائنين  
السابقين وهم دائنو التفليس ان ينفذوا على الاموال  
الموقوفة لدفع ديون دائنى التفليس

« وحيث انه يقابل ذلك من جهة اخرى  
ان ليس لدائنى التفليس حق الاضرار بمقوق  
الدائنين اللاحقين وتقاضى ديونهم من المال  
الجديد دون الدائنين اللاحقين الذين لهم الحق  
وخدم في تقاضى ديونهم من ذلك المال الجديد  
للمدين المفلس وهو المال الذى أنشئ من مال  
اولئك الدائنين ولا حق فيه للدائنين السابقين  
« وحيث اذا أريد الاخذ بعكس ذلك  
وقيل بأن للدائنين السابقين الحق في اخذ ديونهم  
من المال الجديد الذى نشأ بفعل الدائنين اللاحقين  
لكان في ذلك إثراء بلا سبب للدائنين السابقين  
اضرا بالادائنين اللاحقين ( ليون كان مع رينو  
في القانون التجارى الطبعة الرابعة عشر سنة ١٩٢٤  
الصفحة ٩٦٢ النبعة ١٠٦٥ مكررة )

« وحيث انه يترتب على ما تقدم ان تعامل  
محمود عطيه الشماع مع عمرو السيد عمرو بمقتضى  
الكيبالاتين المؤرختين اول يوليو سنة ١٩٢٥ .  
والمحترتين بعد اشهار افلاس المدين وبعد  
حصول الاتفاق على الصلح بينه وبين جماعة  
دائنى التفليس وقبل مصادقة المحكمة التجارية  
هو تعامل صحيح صادر من ذى اهلية وقد  
ترتب عليه ايجاد مال جديد بجانب مال  
التفليس القديم ( حيث مذكور بالكيبالاتين

بان المبلغ هو ثمن بضاعة) ويكون للدائن الجديد وهو عمرو السيد عمرو حق تقاضى دينه من هذا المال الجديد

« وحيث انه ليس للمدين المفلس حق الاحتجاج بالتنزيل الذى رضى به له دائئى التفليسة وهو ٩٠٪ لأن دائئه الجديد وهو عمرو السيد عمرو لم يكن ضمن دائئى التفليسة

« وحيث ان كل الذى يمكن حصوله هو انه يجوز لجماعة دائئى التفليسة حق الاحتجاج وخدم دون غيرهم على الوفاء بالدين الجديد فيما اذا كان التعاقد الذى ترتب عليه تحرير الكمبيالتين قد اضر بهم وهذا الاحتجاج لا يكون الا منهم وخدم لا من المدين المشهور افلاسه لأن الافلاس لم يحكم به لمصلحة دائئيه المذكورين اما تعاقد الاخير فهو فى ذاته صحيح ولا يعتبر باطلا بوجه عام لان الطعن فى عقد المدين المشهور افلاسه لا يصح توجيهه الا ممن تقرر لهم حق ولم يتقرر ذلك الطعن الا لمصلحة جماعة دائئى التفليسة « وحيث انه لم يطعن احد من دائئى التفليسة على الكمبيالتين المذكورتين فيكون من المتعين اعتبارهما صحيحتين ونافذتين بتمامهما على المدين المشهور افلاسه ويجب عليه دفع قيمتهما كاملة للدائن عمرو السيد عمرو

« وحيث ان ما دفع به محمود عطيه الشماع المدين المشهور افلاسه بذكرته الاخيرة المقدمة الى هذه المحكمة من ان المصادقة على الصلح بين المدين المفلس وجماعة دائئى التفليسة لا يسرى الا من وقت تلك المصادقة اى من تاريخ ١٠

سبتمبر سنة ١٩٢٥ وأن هذه المصادقة من المحكمة التجارية هي بمثابة مصادقة الهيئة التشريعية على مشاريع القوانين . قول لا يمكن الاخذ به ما دام هناك مالان كما تقدم ، مال خاص بدائئى التفليسة ومال خاص بالدائنين اللاحقين بالتفليسة ولا يجوز كما تقدم ان يفتات دائئى التفليسة على المال الجديد لحرمان الدائنين اللاحقين منه والا اعتبر ذلك اثرآ بلا سبب للدائنين السابقين اضرارا بالدائنين اللاحقين وهو كما تقدم بيانه « وحيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف

( قضية الشيخ محمود عطية وحضرته حضرة الاستاذ حسين افندى عامر المحامى ضد الشيخ عمرو السيد عمرو وحضرته حضرة الاستاذ قليب افندى بشاره المحامى بئد ٢٨٥ استئناف سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب الدرة محمد شكرى بك وعضوية حضرتى صاحبي الدرة محمد نصار بك ومهدى السلام ذهني بك القاضيين )

٤٨٠

### محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٧

تقدم . املاك عامة . عدم تخصيصها للمنفعة العامة . اثره

### القاعدة القانونية

الاملاك العامة للحكومة اذا لم تستمر مخصصة للمنفعة العامة يجوز تملكها بوضع اليد عليها المدة الطويلة . مثلها فى ذلك مثل ما اذا كانت اخرجت من الاملاك العامة الى الاملاك الخاصة بمرسوم او امر عال المحكمة :

« حيث ان موضوع هذه الدعوى نزاع

الرأى ان النص الذي وضعه الشارع بالمادة التاسعة من القانون المدنى جاء مقيدا بعبارة ( الاملاك الميرية المخصصة للمنافع العامة )

« وحيث ان الحكومة تتمسك بان النص على هذه الصورة غير ملائم لما لانه ترجمة غير صحيحة نقلت عن النص الفرنسى الذى هو الاصل والذى لا يوجد فيه اثر لهذه العبارة

« وحيث ان هذا الاعتراض فى غير محله اولا- لأن الفقرة الحادية عشرة من نفس النص الفرنسى لهذه المادة شامل لمثل هذا القيد صراحة واذن يكون الذى يستفاد من مجموع نصوص هذه المادة ان هذا هو قصد الشارع منها وان الذى نقل القانون الى اللغة العربية لم يزد على انه بين ذلك القصد بياناً هو فى مجموعه لا شك صحيحاً فى ترجمته وهو ما يجب على المحاكم تطبيقه

« وحيث ان رأى الشارع هذا قد وضع ايضا من قبل عند وضعه قانون المحاكم المختلطة ( راجع المادة ٢٦ مدنى مختلط )

« وحيث ان هذه القاعدة هى بعينها التى اخذ بها الشارع الفرنسى فى عدد غير قليل من موادها وخصوصاً المادة ٥٤١ التى تنص على ان الأراضى والحصون وما يماثلها والتى بطل استعمالها بعد الحرب يجوز تملكها بالتقادم

« وحيث انه لا نزاع ايضا بين فقهاء القانون فى صحة هذا الرأى » راجع على سبيل المثال لوران الجزء السادس طبعة ١٨٧٨ صحيفة ٧٩ الى ٨١ بند ٥٩٥٨ حيث يقرر أن شاطئ النهر يجوز امتلاكه بالتقادم فى الاجزاء التى لا تغطيها مياه النهر بانتظام وكذلك الحال بالنسبة للطرق

بين الحكومة وبين المستأنفين عن اجزاء من الأرض كانت مخصصة من قبل للمنفعة العامة حيث كانت جزءاً من مصرف الطاحن ومن بحر النزلة القديمين

« وحيث انه ثابت من الاوراق ان الحكومة ابطلت تخصص اجزاء الارض المذكورة للمنافع العامة بابطالها للمصرف والبحر المذكورين

« وحيث انه مضى على ذلك اكثر من المدة القانونية اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم والمستأنفون يتمسكون بأنهم وضعوا يدهم طول هذه المدة على هذه الاعيان بصفة ملاك لها وانهم اكتسبوا ملكيتها بالفعل من نحو عشرين سنة

« وحيث ان الحكومة لا تنازع المستأنفين فى وضع يدهم المذكور وانما حصرت نزاعها معهم فى انه مهما طال وضع اليد على هذه الارض فهو لا يؤدى الى الملك عملاً بالمادة التاسعة من القانون المدنى وهو ما اخذت به محكمة اول درجة

« وحيث انه لا جدال فى ان اغراض الشارع من وضع هذه القاعدة هى ضمان المصلحة العامة فاذا كان العقار لازماً لتلك المصلحة كان من المحرم امتلاكه بوضع اليد محافظة على تلك المصلحة

« وحيث انه ليس من اللازم فى سبيل الوصول الى تلك الاغراض ان تشوع المحاكم فى دائرة تطبيق هذه القاعدة حتى تشمل ما هو لازم للمنفعة العامة وما هو غير لازم لها

« وحيث ان الذى يقطع فى صحة هذا

العمومية اذا اهملها الجمهور وسلك غيرها فانه يجوز امتلاكها بالتقادم

« وحيث ان هذه النظرية متفقة مع قواعد المنطق القانوني لانه لا نزاع في ان الملكية العامة للعقار تكتسب بطريق التقادم واذن يكون ما يستنتج من عكس القاعدة صحيحا وهو ان هذه الملكية العامة تزول ايضا بالتقادم اذا ما انسلخت عنها هذه الصفة العامة طول المدة اللازمة لذلك التقادم

« وحيث ان الحكومة تستند الى بعض احكام صادرة من المحاكم المصرية مثل الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩١١ ومنشور بالمجموعة الرسمية السنة الثانية عشر ص ١٠٢ عدد ٥٨ والى حكم محكمة الاستئناف ايضا الصادر بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩١٣ ومنشور بالمجموعة الرسمية بالسنة الرابعة عشر ص ١١٥ رقم ٥٩

« وحيث انه تبين من مراجعة هذه الاحكام انه لا يستفاد منها تأييد المبدأ الذى تطلبه الحكومة والذي ذهبت اليه محكمة اول درجة فان حكم ٢٣ يناير سنة ١٩١٣ اشترط فيما يخص بالحيوانات ان تكون حافظة لمعالمها واذن فهي بهذا القيد فقط غير قابلة للتملك بوضع اليد

« وحيث ان وجود معالم الجبانة وبقاها على اصلها هو فى ذاته دليل ماضى على انها لا زالت مخصصة لما وضعت من اجله وهو مؤيد للرأى الذى تأخذ به هذه المحكمة

« وحيث ان حكم ٣٠ يناير سنة ١٩١١ الخاص بالحيوانات ايضا فيه هو الاخر هذا المعنى

لأنه يشترط وجود تلك المعالم حيث اشترط وجود اثار المقابر

« وحيث ان حكم محكمة الاستئناف الصادر فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ ومنشور بالمجموعة الرسمية السنة الرابعة عشر ص ٦٢ رقم ٢٣ الذى ترتكب عليه الحكومة ايضا ليس فيه ما يؤيد المبدأ الذى تريد ان تذهب اليه لأن هذا الحكم خاص بجنايات السكة الحديد وقد قضى الحكم بعدم امكان تملكها بوضع اليد بسبب انها لازمة للخط الحديدى وانه لا يغير من طبيعة تلك الجنايات كون الخط الحديدى غير متفجع به حالا « وحيث ان هذا الحكم لا يتعارض ايضا مع المبدأ الذى تأخذه هذه المحكمة لأن وجود السكة الحديدية قائمة بالفعل دليل على تخصيص الارض الواقعة عليها للمنفعة العامة هي وجناياتها على السواء « وحيث انه يستخلص مما تقدم ان الذى يجب التعويل عليه هو ان الاملاك العامة للحكومة اذا لم تستمر مخصصة للمنفعة العامة فانه يجوز تملكها بطريق وضع اليد المدة الطويلة مثلها فى ذلك مثل ما اذا كانت اخرجت من الاملاك العامة الاملاك الخاصة بمرصوم او امر

« وحيث انه لذلك ولبقية المستندات التى قدمها المتأفقون فى الدعوى وهى التى تثبت ان الحكومة فى تصرفاتها السابقة مع المتأففين كانت مقررة لهذا المبدأ حتى انها تنازلت عن الحجز الامتيازى الذى اوقعت على زراعة هذه الأرض بتاريخ سنة ١٩١٨ ولم تكتف بذلك بل انها

## المحكمة :

## عن الدفوع الفرعى

« من حيث ان المدعى له الحق المطلق فى توجيه الدعوى ضد الأصيل وضامنه المتضامن معه او الاكتفاء برفعها على احدهما دون الآخر كما انه لا شىء يمنعه بعد ادخال الاثنين معا فى الدعوى ان يتنازل عن احدهما ويخاضع الآخر وذلك لتضامنها فى المسئولية طالما ان هذا التنازل لم يكن عن الحق وانما هو تنازل مؤقت عن المقاضاة وما كانت هناك اى مانع لوزارة الداخلية من طلب ابقائه فى الدعوى او طلب ادخاله فى الدعوى ان لم يكن مدخلا من قبل لتوجه له طلباتها الاحتياطية واذا يكون الدفع الفرعى فى غير محله ويتمين رفضه

## عن الموضوع

« من حيث ان المادة ١٥٢ مدنى التى يستند عليها المدعى فى هذه الدعوى قضت بمسئولية السيد عن اعمال خادمه اثنا تأدية وظيفته وهذه المادة تقابل المادة ١٣٨٤ مدنى فرنسى ونصهما واحد تقريبا فيما يختص بهذه المسئولية الا ان المادة الفرنسية ورد بها عبارة اصحاب الأعمال والمخدومين وورد بالقانون المصرى عبارة المخدومين وخدمتهم فقط ولم يرد به عبارة اصحاب الأعمال وذكر الشراح ان اساس هذه المسئولية اى مسئولية السيد عن خادمه هو اولا ان السيد هو الذى اختار خادمه بحرية فيجب

اصدرت اوامر ادارية بتكليف بعض اجزاء هذه الارض باسم المستأنفين

« وحيث انه ليجب ما تقدم يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتمين الغاؤه والحكم للمستأنفين بطلباتهم الواردة بعريضة دعواهم الاولى وصحيفة استئنافهم .

( قضية ابو سيف بك عمار واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ سموايل افندى حنا المحامى ضد وزارتي المالية والاشغال وحضر عنهما حضرة نجيب افندى المندراوى نمرة ١١٧٢ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتى صاحبي العزة محمد نصار بك وابراهيم جلال بك القاضيين )

٤٨١

## محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ مايو سنة ١٩٢٧

مسؤولية . خادم . مخدوم . سيد . علاقة  
الفعل بوظيفة الخادم .

## القاعدة القانونية

ان السيد مسئول عن تعويض الضرر الناشئ لغير عن افعال خدمه متى كان واقعا منهم فى حالة تأدية وظائفهم وبشروط لى يكون السيد مسئولا فى هذه الحالة ان يكون العمل الذى حصل منه الضرر لمصلحة السيد وله ارتباط بالعمل المكلف به تابعه ، فاذا ارتكب الخادم جريمة لا تأدية لوظيفته ولكن لغرض فى نفسه فلا مسئولية على السيد

عليه قبل ان يعهد اليه خدمته وقبل ان يجعله في علاقة مع الغير ان يتحقق من جدارته وكفائه ماديا وادبيا لقيام بما عهده اليه من الخدمة بدون ان يحصل منه ما يضر الغير فكأن هناك تعهدا ضمنا بين السيد بضمانة سلامة هذه العلاقة التي اوجدها بين خادمه وبين الغير فاذا حصل ضرر للغير من قبل الخادم اثناء قيامه بخدمته فيكون هو اى السيد مخطئا ومقصر لأنه اساء اختيار هذا الخادم فمن العدل ان يسأل عن ضرر كان هو متسببا فيه اولا خصوصا وانه هو الذى يستفيد من العمل الذى قام به الخادم وتنتج عنه هذا الضرر. ثانيا ان السيد هو الذى يمكنه ان يعطى لخادمه التعليمات والاوامر اللازمة ويراقبه في تنفيذ ما عهده اليه من الخدمة فمن هذا الحق التحول له ينتج ملزوميته نحو الغير بمنع الضرر الذى قد يحصل من اهمال خادمه وعدم تبصره اثناء خدمته والمفروض في هذه الحالة عند حصول ضرر للغير من اعمال الخادم حصول خطأ من السيد اما لأنه لم يحسن الرقابة واما لأن التعليمات او الاوامر التى اعطاها كانت غير كافية او في غير محلها والنتيجة المترتبة على اساس هذه المسئولية السالفة الذكر ان هذه المسئولية تنحصر في الأعمال التى تحصل من الخادم اثناء خدمته وبحيث يكون لهذه الاعمال التى ينتج عنها الضرر ارتباط بموضوع العمل الذى عهده به الخادم وفيما عدا ذلك فلا مسئولية على السيد من قبل خادمه اذ لا يمكن ان يفترض في هذه

الحالة ان السيد اعطى خادمه الأمر بالاعتداء على الغير في عمل خارج عن الاعمال المهددة له كما انه لا علاقة في هذه الحالة بين عمل السيد والضرر الحاصل الذى لم يكن بالنسبة له الا كحادث قهرى وليس للسيد فيما عدا الاعمال الخاصة به اعطاء اى تعليمات او اوامر للخادم اذ لا سلطان له ولا مصلحة في ذلك فمثلا اذا ارتكب سائق سيارة حادثة اصابة خطأ فصاحب السيارة مسئول عن الضرر الذى يحصل من جراء ذلك الحصول الاصابة اثناء قيام الخادم بعمل للمالك ولهائذته فالمفروض هنا ان المالك اساء الاختيار لأنه اوجد شخصا في خدمته غير حائز للصفات اللازمة لتأدية هذا العمل وبالعكس اذا اراد سائق هذه السيارة ان يقتل شخصا معينا لغرض الانتقام فترصد وصدمه بسيارته متعمدا قتله فلا يكون السيد مسئولا عن ذلك لأنه تعد ارتكاب جريمة لاقايما بواجبات وظيفته بل لغرض في نفسه

وحيث ان الظاهر من وقائع هذه الدعوى الميينة آفا والمتفق عليها من الطرفين والثابتة من التحقيق والحكم في الجناية ان محمد احمد المذكور ارتكب الجناية لغرض شخصي في نفسه وهو سلب مال المدعى ولم يكن لهذا العمل اى ارتباط او علاقة بوظيفته ولا يمكن ان ينسب للوزارة اى اهمال في هذه الحالة وتكون هذه الدعوى على غير اساس ويتمين رفضها

» وحيث انه بعد ذلك لا محل للبحث في

عبد السلام بك ذهني في المسئولية للالتزامات  
صحيفة ٧٦٨ وما بعدها لغاية صحيفة ٧٧٣  
( قضية قطب علي حسانين وحضر عنه حضرة الاستاذ  
رياض اقندي الجبل المحامي ضد المذنب محمد احمد ووزارة  
الداخلية وحضر عنها حضرة الاستاذ كامل اقندي المصري  
نمرة ٧٣٧ كلى سنة ١٩٢٤ دائرة حضرات اصحاب  
العزة مصطفى بك رشدي وحسن بك مراد واحمد بك  
فؤاد انور قضاة )

باقى دفع ووزارة الداخلية-يراجع فيما تقدم شرح  
قانون المدني جزء ثانى للعلامة سوردان وصحيفة  
١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٨ و ١٢٩ بند ٨٨٤ ٨٨٥  
٩٨٨ وبودري لاكتين جزء ٣ صحيفة ١١٣٨  
١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤٣ و ١١٤٤ بند ٢٩١١  
٢٩١٢ و ٢٩١٣ و ٢٩١٤ و ٢٩١٥ وشرح الاستاذ



## البحر في قانون القضاء

### قوانين الامارات الجنائية

اردنا بمناسبة البحث الجليل الذي نشرناه في صدر العدد السابق بشأن قوانين الاحداث الجنائية ان نطلب من بعض رجال القانون الذين يهتمون بمسائل الاحداث ان يوافقونا ببعض آرائهم في ذلك. فسالنا حضرة الاستاذ محمد عبد المنعم بك رياض ان يوافقنا ببعض ما عن له في هذا الصدد لا سيما وانه كان اول وكيل نيابة الاحداث عند انشائها واول من قام بتنظيم العمل فيها وبذلك اصبح هذا العدد والعدد الذي قبله يضمن بين دفتيهما آراء حضرة وكيل نيابة الاحداث الحالي وارااء حضرة زميله الأسبق في موضوع من اهم المواضيع الاجتماعية والجنائية الا وهو موضوع اصلاح المجرم الحديث

وهانحن ننشر فيما يلي بحث حضرة الاستاذ محمد عبد المنعم بك رياض الذي كتبه بعد ان اطاع على ملاحظات حضرة الاستاذ طاهر راشد بك :

### بعض ملاحظات بسيطة في مسائل الامارات

قرأت باعجاب تلك الاقتراحات والتعليقات التي دجها براع حضرة زميلي الاستاذ طاهر راشد بك وارجو ان يسمح لي ببعض ملاحظات اضيفها الى آرائه القيمة اذ كنت ممن تشرفوا بالعمل في نيابة الاحداث عند اول انشائها في سنة ١٩٢١ وقد صادف انني قضيت بها عهدا يعتبر طويلا نوعا اذا قورن بالمدد التي يقضيها حضرات زملائي في هذه النيابة فقد امضيت فيها ما يقرب من السنتين ولا اجد الآن من يمر عليه عاما او نصف عام في تلك النيابة بل لا يكاد يشعر القائم باعمالها انه اكتسب خبرة ومرانا فيها وبدأ يشعر بلذة في عمله حتى ينقل الى ناحية اخرى وكذلك قضاة الاحداث فانهم لا يمكثون الا مدة وجيزة في هذا العمل مع ان في بعض البلاد الأوروبية يقضي القانون بوجوب استمرار قاضي الاحداث في عمله مدة معينة كـ ثلاث سنوات مثلا ويجوز تجديد لها لمدة اخرى وربما اعتقد البعض ان عمل الاحداث ليس بالعمل الهام الذي يشرف صاحبه الا ان هذا الاعتقاد غير صحيح اذ يعتبر اصلاح الاحداث من اجل الاعمال واعظمها شأنًا واذكر انه كان لدي في وزارة الحفانية في سنة ١٩١٩ اقتراح بوضع وظيفة قاضي الاحداث في درجة خاصة حتى يعلم الجميع ان عمل الاحداث ليس بالعمل التافه الثانوي : -

والان لا ذكر بعض ما عن لي في شأن الاحداث بمناسبة ما كتبه حضرة الاستاذ راشد بك .

## (أولاً) المجرم الحديث

المجرم الحديث يختلف عن بقية المجرمين بأنه لم يبلغ درجة الانضوج بل هو في دور التكوين ويمكن بشيء من العناية اصلاح شأنه وتهذيب نفسه - وتختلف معاملة المجرم الحديث باختلاف سنه اذ يعنى في القانون المصرى الحالى من المسئولية الى سن السابعة ويجوز معاملته بطرق تأديبية بين السابعة والخامسة عشر وتخفف عنه عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة الى السابعة عشر .

وانى وان كنت اوافق حضرة الاستاذ راشد بك في مطالبته بزيادة السن الذى تطبق فيه وسائل التأديب اذ سن الخامسة عشر غير كاف الا اننى لا اوافق على زيادة سن عدم المسئولية المطلقة اذ سن السابعة في الواقع هو سن مناسب لحالة القطر المصرى واذا كراى شاهدت في العمل اطفالا ارتكبوا اعمالا وهم في هذا السن او دونه ورأيت انهم يدركون جزءا كبيرا مما فعلوه وانما ارى ضرورة اعادة التفرقة بين الحديث المميز والحديث الغير مميز اذ التمييز Discernment عنصر هام في جرائم الاحداث وعليه يختلف العقاب ولا اوافق حضرة الاستاذ راشد بك في ان الغاء قانون العقوبات الحالى كان حسنا بل قد تصبح اعادة هذه التفرقة ضرورية اذا رفعنا السن الذى تطبق فيه طرق التأديب وانى ارى انه يحسن اذا وضع تشريع جديد ابقاء سن السابعة كحد لعدم المسئولية - اما من يزيد على هذا السن ويقل عن السادسة عشر فتختلف معاملته باختلاف درجة تمييزه فان كان مميزا جاز بدل الحكم عليه بالعقوبات العادية ان تطبق عليه وسائل التأديب كالضرب او ارساله لمدرسة الاصلاحية وان كان غير مميز يكتبني بتوبيخه او يسلم لوالده او لشخص آخر من ذوى المقدرة ومن زاد عمره عن السادسة عشر وقل عن الواحد والعشرين وهى السن المدنى لبلوغ الرشد عوقب بالعقوبات التى يقررها القانون الجنائى وانما بدرجة اخف من الحد المقرر مع مراعاة تنفيذها في مكان خاص وسط بين السجون وبين الاصلاحيات وهو محل يوضع له نظام على حدة يجعله جامعا بين نظام التهذيب المدرسى ونظام الحبس البسيط البعيد عن الارهاق - ومسألة التمييز مسألة يترك للقاضى تقديرها حسبما يراه من حالة الطفل ودرجة ادراكه وليس ذلك بعسير عليه اذ من المتيسر ان يعلم الانسان من مناقشة حديث مبالغ ما وصل اليه ادراكه - ثم يمكن للقاضى ان يتبين درجة التمييز ايضا من كيفية ارتكاب الجريمة فالصغير الذى يسرق شيئا ثم يذهب به لمحل تجارى ليبيعه ويخفي النقود التى اخذها ثمنا لشيء المسروق يختلف عن الطفل الذى يخطف من دكان قطعة حلوى اعجبته لياكلها فالأول كان لديه من التمييز ما جعله يرتكب الجريمة بشكل خاص اما الثانى فارتكبها مدفوعا بعامل الجوع او الطمع ولذلك يجب معاملة كل منهما معاملة تختلف عن الآخر واذا ذكر انه عرضت على مرة قضية غلام دون الثانية عشر اخذ دراجة على سبيل الايجار وذهب الى بلدة اخرى وباعها هناك وكان اعطى للتاجر الأول الذى استأجر منه الدراجة اسما غير

اسمه وعنوانا مختلفا غير عنوانه وعرضت على قضية آخر يبلغ نحو الثالثة عشر من العمر اقناده فتاة صغيرة الى مكان خال من المارة واخبرها ان والدها ارسله ليأخذ قرطها كي يستبدله لها بآخر اجل منه فأعطته القرط واخذت تنتظر عوده ولكنه فر بالقرط وذهب به الى جوهرى ليبيعه اياه فاشتبه الجوهرى بأمره وسله للبوليس - فهذان الغلامان قد بلغا درجة من التمييز تستحق الالتفات وربما كان ادراكهما ناميا قبل الاوان الا انهما ليسا من النوع الساذج البسيط الذى يكتفى بتوبيخه او بتسليمه لوامره بل يحسن ان يطبق عليهما اجراء اشد من ذلك كالضرب او الارسال للاصلاحية وفى الواقع يحدث كثيرا ان القاضى وحده يفرق بين الطفل المميز والطفل الغير مميز دون ان يكون هناك نص على ذلك وانما يحسن وضع هذا النص حتى لا يساوى القانون بين حالتين مختلفتين كل الاختلاف وهما حالة التمييز وحالة البساطة وعدم التمييز - وانى اعتقد ان اضافة التوبيخ الى وسائل التأديب غاية فى الصواب وانما يحسن الا يحصل امام الجمهور حتى لا تسحق نفس الصغير بل قد يكون فى توبيخ الحديث على حدة اثر كبير وقديين حضرة الاستاذ راشد بك تجربته العملية فى ذلك ومن الصواب ايضا زيادة مسئولية المستلم للحديث ولكن لا ارى هناك ضرورة لذكر عقوبة التسليم فى صحيفة سوابق الصغير بل بالعكس ارى ان لا تذكر الجزاءات التى توقع على الحديث فى صحف السوابق العادية طالما يوجد امل فى اصلاحه بل تنشأ سجلات خاصة لسوابق الاحداث ولا يسمح باعطاء صور منها لغير الهيئات القضائية كالمحاكم والنيابات فاذا لم يرتكب الشخص الاجرمة وقعت اثناء حدائته وجوزى عليها مجزاء تأديبي ثم تهذبت اخلاقه بعد ذلك وسار فى طريق مستقيم ووجد عملا تلزم للحصول عليه صحيفة خالية من السوابق فيجب ان تخرج له صحيفة بيضاء خالية من الجزاء التأديبي الذى سبق ان توقع عليه فى صغره اذ كثيرا ما يعوق وجود هذا الجزاء فى صحيفة السوابق من التحاق الشخص بعمل شريف اذ يعتقد رب العمل انه مجرم فينفر منه - لذلك اقترح الغاء نظام السوابق العادى بالنسبة للاحداث والاستعاضة عنه بسجل سرى لما يوقع عليهم من جزاءات تأديبية وعندئذ يمكن معرفة ما اذا كان الحديث قد سبق تسليمه ام لا لتطبيق احكام المادة ٦٢ من قانون العقوبات واذا كررتى كنت انشأت فعلا سجلا خاصا بنباية الاحداث لاثبات حصول التسليم تدون فيه غمرة القضية وموضوعها وتاريخ الحكم بتسليم الحديث وقد حدث ان عاد بعض الاحداث الذين سلموا الى ارتكاب جريمة اخرى فكان من السهل الوصول للقضية الأولى وتوقيع العقاب على انشخص الذى استلم الحديث وقدمت فعلا لمحكمة الاحداث بعض هؤلاء الاشخاص بتهمة الاخلال بالتزاماتهم التى تعهدوا به عند استلام الحديث وذلك فى نفس القضية التالية التى انهم فيها الحديث وكانت المحكمة تحكم على الحديث بما تراه وتحكم ايضا على الشخص الذى سبق ان استلمه وهذه الطريقة وان كانت مفيدة عمليا الا انها مؤقتة ويجب ان

يوضع نظام خاص لسوابق الاحداث بما فيها التسليم على ان يكون تسجيلها سرى اي لا يعلن لأحد غير هيئات القضاء وفي الواقع لا يوجد في ذلك مخالفة لروح القانون - لأن القانون نفسه لا يقول ان الارسال للاصلاحية وهو اشد الوسائل التأديبية التي تقرها المادة ٦١ هو عقوبة كبقية العقوبات بدليل ان المادة تقول ان القاضى « يقرر ارسال المجرم الى مدرسة اصلاحية » Ordonner « ولم تقل يحكم » بارساله Condamner « وهو التعبير الخاص بالعقوبات .

### ( ثانيا ) المفسر والحديث

ليس هناك ما يضاف على البحث الممتع الذى كتبه حضرة الاستاذ راشد بك فى صدد احداث المنشردين فقد بين اقسامهم حسب القانون الحالى واقترح بحق اضافة طبقات اخرى الى الطبقات التى ذكرها القانون الصادر فى سنة ١٩٠٨ كاضافة ( من يخاطب العصوص او يقيم مع اشخاص يأتون الفاحشة او يخاطب الفساق الخ ... وكذلك انتقد ان القانون لم يبين حكم من يقفون فى الطرقات العامة لقبول الصدقات او يستعطون المارة بحجة بيع سلع

وانى ارى انه وان كان يحسن وضع نص خاص للاطفال الذين يقفون فى الطرقات العامة بقصد قبول الصدقات او من يستعطى منهم بحجة بيع سلعة ما وانما لا يمنع ذلك من القول بأن نص الفقرة ( ١ ) من قانون سنة ١٩٠٨ بحالته الحاضرة يدخل هؤلاء تحت حكم المتسولين فى الطريق العام او فى محل عمومى واذ كرانى قدمت فعلا لمحكمة الاحداث بعض الاطفال الذين ضبطوا يبيعون صورا صغيرة او اشياء تافهة او يقفون على ابواب الجوامع حتى تعطى لهم الصدقات باعتبار انهم يتسولون فى الطرقات العامة وقد اخذت المحكمة بهذه النظرية فعلا فى بعض القضايا - وفى الواقع ليس فى هذا شىء من الغرابة اذ قد يكون من الصعب تحديد كل احوال التسول خصوصا بالنسبة للاحداث وانما يمكن القول بأنه يشمل كل الاحوال التى يحصل فيها الصغير على صدقة سواء كان ذلك بطريق مباشر كأن يستجدى المارة ام بطريق غير مباشر كأن يتظاهر ببيع اشياء تافهة او يقوم ببعض اعمال كالغناء او ألعاب الشعوذة وغير ذلك ويمكن ان يستنتج ذلك من النماذج التى وضعها بعض الشراح والمحاكم للتسول فمثلا عرف جارو التسول بأنه طلب الحسنة لغرض شخصى مهما كان الشكل الذى يتخذ لذلك

Mendier c'est faire appel à la charité privée dans un intérêt personnel et sous quelque forme que ce soit

وعرفت محكمة النقض الفرنسية التسول مرة فى احد احكامها الحصول على امانة مجانية دون

ان يعطى فى مقابلها شيئا ذا قيمة . -

Le fait de s'adresser à la charité ou à la bienfaisance dans le but d'en obtenir des secours tout à fait gratuits et pour lequel son n'offre en échange aucune contre-valeur appréciable.

وأني اوافق على الرأي الذي ذهبت اليه بعض المحاكم باعتبار بعض الاحداث من المتشردين وان كان عمرهم اقل من سبع سنوات كاملة الى انني لا أستند في ذلك على أن قانون الاحداث المتشردين هو قانون خاص لا تسرى عليه المادة ٥٩ من قانون العقوبات - كلا اذ نص هذه المادة عام بالنسبة لكل الجرائم وانما لا ينطبق على التشرذ لان تشرذ الاحداث ليس بجريمة قط . قد يكون التشرذ بالنسبة للكبار جريمة لأن الكبير يتشرذ باختياره ، اما الصغير فيفعل ذلك دون قصد بل قد يدفع اليه اذ قد يدفع للتسول وهو صغير جدا بواسطة اشخاص يكسبون من وراء تسوله او تضطره سوء معاملة أبيه او الوسط السيء الذي يعيش فيه الى الهرب منه بل هناك اشخاص تعتبرهم بعض القوانين في حكم المتشردين وترى انتزاعهم من سلطة والديهم اذا كان من سيره السيرة السيئة او من المدمنين على المسكرات او تعاطى الخدرات فهل يقال ان مثل هؤلاء يجب أن يصلوا الى سن السابعة تماما حتى ينقذوا من الخطر الدائم الذي يعيشون فيه أم يجب الاعتناء بأمرهم بأسرع ما يمكن قبل ان يستفحل الداء ثم ما ذنب الصغير الذي لم يبلغ بعد « سبع سنين كاملة » اذا نبذه والداه او الاشخاص المكلفين بتربيته بسبب الفاقة او سوء الاخلاق او الاهمال فاصبح شريرا طريدا - هل تقف امامه مكتوف الايدي فلا تنتشله من الهوة التي يتردى في جدرانها بحجة عدم بلوغه سن السابعة ؟ بل هناك اطفال متشردون لانهم مرضى فيتجولون بدون غرض سوى انهم يشعرون بأن هناك قوة تدفعهم لذلك وقد كتب احد الاطباء الفرنسيين وصفا للمريض بهذه الحالة تقتطف منه ما يأتي

Il est dominé par un désir impérieux, obsédant, une volonté toute puissante qui semble se substituer à la sienne et la maîtriser, qui le determine à s'en aller et à partir

راجع كتاب الدكتور نيسييه

Dr. Tissie "Les aliénés voyageurs, le tourisme pathologique et le vagabondage.

وهناك نوع آخر يدفع للتشرذ بسبب الغريزة instinct وهو في الواقع لا يفترق كثيرا عن المتشرذ المريض غير أنه يتجول في الطريق لمشاهدة اشياء غريبة وقد ذكر احد الكتاب الفرنسيين المسير روليه M. Rollet في كتاب الاطفال في السجن Les enfants en prison امثلة لذلك منها ان طفلا ترك منزله لكي يذهب الى باريس يرى برج ايفل وآخر ترك المدرسة بعد درس تاريخ لكي يشاهد ساحة القتال التي حارب فيها شارل مارتل وطبعاً يتعرض امثال هؤلاء اثناء تجولهم الى كل اخطار التشرذ التي يجب ابعادهم عنها بوضعهم في مكان خاص حتى تزول من نفوسهم تلك الغريزة السيئة التي تدفعهم للتجول .

واني اذكر انه قد عرض على اثناء عملي بناية الاحداث امثلة عديدة من هذا القبيل منها أن طفلة ضبطت في سنة ١٩٢١ تتجول في الشوارع وعند ما سألتها قررت انها لا يمكن ان تقيم

في منزل عائلتها لانها تجد من نفسها ميلا شديدا للسير في الطرق ولا يمكنها مقاومه هذا الميل . ويتضح من كل ذلك أن تشرد الحديث ايس جريمة حتى يقال بعدم المسؤولية فيه قبل سن السابعة بل هو حالة خاصة يجب الاعتناء بها او خطري يجب ملاقاته او مرض يجب معالجته دون انتظار البلوغ الى سن معين ويجدر بنا ان نذكر هنا كلمة في هذا الصدد لكاتب فرنسي يدعى المسيو جيو M. Guillot

La loi pénale ne saurait reprocher à l'enfant en état de minorité d'être sans domicile, sans avenu, sans moyens de subsistance, ce qui constitue le vogalondage, puisque la loi civile lui donne comme domicile obligatoire le domicile de ses parents et tuteurs, qu'elle le place sous leur garde et impose l'obligation de le nourrir, entretenir et élever. Sans doute la vie errante de l'enfant est un véritable danger social: Nul ne conteste à la société le droit, le devoir de se protéger mais il ne faut pas confondre le danger avec le delit et sous prétexte que l'enfant errant a de grandes chances de devenir criminel le traiter au début comme s'il était déjà un malfaiteur

### ثانياً - الاصلاحيات

ليس هناك ما يحتاج للاطالة في شأن الاصلاحيات اذ يوجد الان لجنة مؤلفة من خيار الاكفاء المصلحين تبحث في تحسين حالها وحال السجون عامة غير انه يجب ان يجتهد في جعل اصلاحيات الاحداث في مصاف المدارس لا في مستوى السجون وياحبذا لو خصصت مصلحة السجون التي تقوم بشأن الاصلاحيات عددا من الموظفين للقيام بالعمل فيها وحدها دون السجون اذ لا يحسن نقل الموظف من سجن معد لكبار المجرمين الى مدرسة تهوى اطفالا يراد تهذيبهم لان من اعتاد على معاملة الاولين ومنهم من يكون معتاد الاجرام شكسا متى الخلق يجب اخذه بالشدة قد يجد من الصعب تغيير خطئه فجأة حتي تتفق مع معالجة صغار الناشئة وكذلك يجب أن تخصص اصلاحيات للمجرمين من الاحداث واخرى للمشردين ومن هم في حكمهم كاليتامي والاطفال الذين يخشى عليهم من وسط عائلي موبوء اذ المشردين لم يرتكب جريمة كما سبق القول ولم يطبع بعد بطابع الاجرام فيجب ان يبعد عن الطفل الذي اجرم فعلا فيعامل كل منهما بطريق تأديب خاص وقد انشئت فعلا في مصر مدرسة الحقل بالخانكة ليرسل اليها احداث المشردين . وفي بعض البلاد الأوروبية ينحصر للاطفال المشردين مدارس خاصة ليس فيها شيء من أثر السجون وهي في بلجيكا تسمى بالمدارس الخيرية او مدارس الاحسان écoles de bienfaisance

ولزيادة الايضاح اورد هنا وصفا كتبه جارسون المؤلف الجنائي الشهير عن زيارته لاحدى

هذه المدارس التي تسمى مدرسة روبسيليد Ruysselede

An arrive il rien n'aieritit qu'on entre dens un etablissement on ont Trouvé asile près de 600 mendiants et vagabonds. Pas de mur d'enceinte, pas de gardes, pas des clefs qui grincent, mais des portes toutes grandes ouvertes . . . .

(Revue penitentiaire 1895. P 362 — 372)

كما انه يجب تخصيص مكان خاص للفتيات المتشردين وابعادهن عن المجرمات لا سيما وان تشرد الفتيات خطرا جدا ويؤدي عادة للدعارة وأذكر انه قد عرضت على اثناء العمل في نيابة الاحداث حالات عديدة لفتيات صغيرات متشرديات ولما لم يكن هناك محل خاص بهن اشار سمادة النائب العمومي اذ ذاك بحفظ قضاياهن فكنت اسلمهم لاولياء امورهن اولمن اتوسم فيه حسن الخلق من افراد عائلتهن بعد ان يتعهد بمراقبة سلوكهن ومن كانت لها عائلة في احدى المديریات كنت اشد في ضرورة سفرها الى بلدتها واكلف البوليس بمراقبة ذلك حتى تبعد الفتاة عن وسط المدينة الفاسد وكثيرا ما كنت لاحظ ان الفتيات المتشرديات يبدأن في طريق الفساد والدعارة وهن في سن صغير جدا اذ كر من ذلك بنتا صغيرة تدعى زينب . . . اتهمت في القضية نمرة ٥٢ احداث الازبكية سنة ١٩٢٢ بالتشرد وقرر ضابط البوليس المكلف بضبط المومسات بأنه رآها مرارا في جهات الدعارة وانها تعاملت الفاحشة فعلا وارسلت مرة لاحد المستشفيات وظهر انها مصابة بالسليلان مع ان سنها لم يكن يتجاوز اذ ذاك الثالثة عشر وقد سألتها عن اهلها فقررت ان والديها متوفيان وليس لها الاخالة كانت تتولى امرها فاستدعيت هذه الحلة وعلمت منها ان لبنت عائلة في الوجه القبلي وانتهى الأمر بأن سلمت البنت لحالتها بعد التنبيه عليها بالسفر فورا الى بلدتها وفعلا راقبها البوليس حتي سافرت ولكن ليس هذا الاجراء الا اجراء مؤقتا اذ يجوز ان تهرب مثل هذه البنت وتعود الى البيئة الفاسدة التي اريد ابعادها عنها - لذلك يجب ان يعد للفتيات المتشرديات مكان خاص .

هذا ولا يوجد في الواقع اية فائدة من الاصلاحيات سواء لاحداث المجرمين او المتشردين ان لم يوجد بجانب الاصلاحيات نظام خاص لرعاية الاحداث بعد خروجهم منها اذ يحصل ان اكثرهم يخرج فلا يجد عملا يرتزق منه او لا يقبله احد في عمل بسبب سبق وجوده في الاصلاحية فلا يجد امامه غير طريق الاجرام فيسير فيه الى النهاية - ولذلك يلاحظ ان كثيرين من المجرمين قد بدأوا باصلاحية الاحداث وانتهوا باصلاحية الرجال ( السجن المعد للمجرمين المعتادين الاجرام ) واذكر مثلالذلك مجرما يدعى عزب سليمان . . . اتهم في القضية نمرة ١٥٢ درب الاحمر سنة ١٩٢١ وهي قضية سرقة وكان قد ظهر من الاطلاع على صحيفة سوابقه انه سبق ان ارسل للاصلاحية لمدة اربعة سنوات في ٣ فبراير سنة ١١٩٠٩ وبعد خروجه منها حكم عليه بجملة عقوبات للحرية الاخيرة منها باعتبار مجرما اعتاد الاجرام في ١٦ ابريل سنة ١٩١٦ وارسل لاصلاحية الرجال ويلاحظ انه ارسل اليها بعد خروجه من اصلاحية الاحداث بثلاثة سنوات وهناك حوادث عديدة ارتكبها بعض الاحداث بعد خروجهم من الاصلاحية بيضعة ايام اذ لم يجدوا من يعولهم او يرشدهم سواء السبيل بل سمعت من بعضهم انهم لم يتمكنوا من الحصول

على رخصة رسمية لمزاولة الحرفة التي تعلموها بسبب وجود سابقة وهي ارسالهم للاصلاحية كما ان بعضهم لم يتمكن من الاشتغال بالحرفة التي تعلمها بالاصلاحية لعدم اتساع نطاق العمل فيها كحرفة الموسيقى مثلا اذ كثيرين ممن يتخرجون من قسم الموسيقى بالاصلاحية لا يجدون مرتزقا واذا وجدوا كان ذلك في بعض الفرق الصغيرة التي تلجئهم للتجول في الشوارع للشحاذة بطريق الموسيقى وكذلك يحصل ان بعض الاحداث يخرجون من الاصلاحية دون ان يتمكنوا من تعلم حرفة ما وذلك بسبب قصر المدة التي يقرر ارسالهم اليها وقد لاحظت في سنة ١٩٢١ اثنا زيارة لي لاصلاحية الجيزة ان بعض هؤلاء الاحداث يمضون هذه المدة بدون تعلم عمل معين اذ يكلفون بتنظيف بعض المحلات او بالقيام بعمل الفراشين او المراسلة او ما يسمونه هناك « نوبتجية » وذلك لأن المدة المقررة لهم لا تكفي لتعلم حرفة وفي الواقع يدل ذلك على وجوب ترك المدة التي يقضيها الغلام في الاصلاحية الى ادارة الاصلاحية اذ هي ادري بحالة الحديث وتقدمه ووجهة التهذيب التي يصل اليها وفي انجلترا يقضى نظام معاهد بورستال Borstal Institutions بأن يرسل اليها المجرمون الذين يبلغ عمرهم بين ستة عشر سنة واحدى وعشرين سنة اذ يتعلمون هناك صناعة في مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث وانما تقضى المادة الخامسة من قانون منع الاجرام Prevention of crime act بأن مندوبي السجون او ما يسمونه هناك Prison commissioners يمكنهم ان يقرروا الافراج عن المجرم بعد مرور ستة اشهر على حجزه في المعهد ( او ثلاثة اشهر ان كانت فتاة ) اذا وجدوا ان هناك املا في اصلاحه وفي هذه الحالة يوضع تحت اشراف شخص او جمعية تعين في الشهادة التي ترخص فيها بالافراج عنه وكذلك يوضع تحت اشراف لجنة كل شخص يقضى المدة المقررة في احد معاهد بورستل وذلك لمدة ستة شهور وهذه تسلمه لشخص او جمعية للاهتمام بشأنه ومراقبته وكذلك يوجد في انجلترا بجانب كل اصلاحية معدة لقبول المجرمين الاحداث او مدرسة صناعية معدة لقبول المتشردين منهم لجنة مهمتها رعاية الاحداث بعد خروجهم من هذه المعاهد ومساعدتهم من الوجهة المادية والادبية ويوجد مثل هذه اللجان او الجمعيات في فرنسا وفي بلجيكا وفي امريكا كما يوجد في هذه الاخيرة اشخاص مهمتهم مراقبة الحديث والاعتناء بأمره يسمون probation officers وهؤلاء يراقبون حالة الحديث وحالة امرته بعد الافراج عنه ويجهدون في درء كل خطر يس اخلافه .

اما في مصر فيخرج الحديث من الاصلاحية ليعود الى هوة الفساد التي اريد انتشاله منها وبذلك لا تظهر فائدة اصلاح بل يضيع اثرها ومن الغريب ان كثيرين طالبوا بوجوب انشاء لجان او جمعيات لرعاية الاحداث بعد خروجهم من الاصلاحية ولكن ذهب نداؤهم سدى بل الاكثر من ذلك انه كانت هناك نواة لهذه اللجان ولكن قضى الزمن عليها اذ حصل في سنة

١٩٠٥ أن كولس باشا مدير المحجون المصرية في ذلك العهد لجأ الى المديرين والمحافظين يطلب منهم انشاء لجنة في كل مديرية او محافظة مهمتها رعاية الاحداث المتخرجين من الاصلاحية وفعلوا تشكلت هذه اللجان تحت رئاسة المديرين والمحافظين وبعض الاعيان الذين اكتبوا اذ ذاك بآل لهذا اللجان كان يضاف عليه ما يستحقه الصغير من المكافآت لدى الاصلاحية ثمرة لعمله فيها ويظهر من تقارير مصاحبة المحجون التي كانت تصدر في ذاك الوقت ان المديرين والمحافظين كانوا يكلفون بالاهتمام بهؤلاء الاحداث بعد الافراج عنهم وان يوجدوا لهم عملا في دائرة اختصاصهم وفعلوا كان عدد الاطفال الذين يعاد الحكم عليهم بعد خروجهم من الاصلاحية قليلا جدا بالنسبة لما نراه الان وقد جاء في احد التقارير انه امكن ايجاد عمل لاكثر الاطفال الذين خرجوا في اوائل سنة ١٩٠٥ - فلو كان استمر هذا الاهتمام من ذاك الوقت للآن لكان لدينا من لجان الرعاية ما نفاخر به غيرنا من البلاد الغربية ولكن من سوء الحظ اوقفت هذه الاعمال الصالحة وربما كان السبب في ذلك عدم وجود التشجيع الكافي من الأعيان والاغنياء في مصر وما يؤسف له أيضا ان اللجنة التي تقرر انشاؤها في سنة ١٩٢١ باسم اللجنة الدائمة للمجرمين الاحداث كان يمكنها اتخاذ مايلزم من الاجراءات لرعاية الاحداث اذ كان يدخل ذلك في مهمتها المتعلقة « بمراقبة الاجراءات المتبعة في محاكمة المجرمين من الاحداث والاشراف على طرق اصلاحهم وتهذيبهم » وكان لتشكلها رنة كبيرة وقيل انها ستبحث بهمة عظيمة في شئون الاحداث وانه سيقوم بسكرتارياتها وكيل نيابة الاحداث ايجعلها متصلة باجراءات المحاكمة والاصلاح وان قاضي الاحداث سيكون سلطة اخرى مقابلة للجنة ليمدها بما يراه من الاقتراحات وما يعين له من الاراء وانتظر من هذه اللجنة كل الخير للاحداث وخصوصا رعاية من خرج منهم من الاصلاحية حتى لا يعودون للجرام مرة اخرى ولكن حدث ان اللجنة لم تجتمع الا بضع مرات ثم اوقفت هي الاخرى حتى الآن

وارجو اذا اعيد تشكيلها ان تضع في مبدأ اعمالها السعي لوضع نظام دقيق لرعاية الاحداث بعد الافراج عنهم وان تسعى ايضا لزيادة عدد الاصلاحيات حتى لا تتعطل الاحكام الصادرة بارسالهم للاصلاحية كما هو الحال الآن

وفي الواقع لا يمكن ان يقوم في مصر اصلاح حقيقى لاحداث المجرمين اذا لم تنشأ لجان رعاية من تخرجه الاصلاحيات ويجب ان يشترك الشعب مع الحكومة في ذلك حتى تنشأ هذه اللجان او الجمعيات في مختلف القطر المصري لهذا الغرض وياحبذا لو لجأت الحكومة مرة اخرى لما لجأ اليه كولس باشا منذ نيف وعشرين سنة فتطالب المديرين والمحافظين باعادة تشكيل لجان رعاية الاحداث في كل مديرية تحت رئاسة المدير او وكيله وبعض الاعيان النابهين الذين

لا يتأخرون على ما اعتقد عن معاونة هذه اللجان ومدها بالاموال والجهود حتى تؤدي عملها على اكل وجه واذا كانت تلك اللجنة النشطة الموقرة التي تبحث الان في تحسين نظام الاصلاحية والسجون مهتمة جد الاهتمام بترقية مستوى التربية والتدريب داخل الاصلاحيات فلا اخالها الا مهتمة ايضا بايجاد وسائل تضمن بقاء اثر هذه التربية وذاك التدريب بعد خروج الحديث من الاصلاحية اذ بغير ذلك تهدم كل التعاليم التي تعطى للاحداث بل قد تصبح هذه التعاليم شرا عند ما يخرج الحديث مرة اخرى الى بحر العالم الخضم فلا يجد امامه الا حمة الشرور فينغمس فيها .

### ( رابعا ) - أمنية بسيطة

واننى الآن اختم كلمتى بأمنية بسيطة وهى ان يعاد النظر في تشريع الاحداث في مصر من كل وجوهه ويوضع لهم قانون خاص يطلق عليه « قانون الاحداث » ويكون قانونا واسعا يشمل كل امورهم من وسائل اصلاح للطفل قبل الاجرام وبعده وطرق التحقيق الخاصة بالاحداث وانشاء بوليس خاص لهم في المدن الكبيرة وبيان كيفية محاكمتهم والعقوبات التي توقع عليهم حسب اعمارهم أي يكون القانون شاملا لقواعد تحقيق الجنايات والعقوبات الخاصة بالحديث وقواعد الاصلاح والتأديب ووسائل رعاية الحديث في الاصلاحية وبعد خروجه منها ويشمل أيضا عقاب من يرتكب جرائم ضد الاحداث ويخصص منه جزء لوسائل منع الاجرام الاحداث كنهم من التشرد والتسول وعقاب من يحرضهم على ذلك ( وهذه الجريمة يعاقب عليها الآن في قانون العقوبات المصري بعقوبة المخالفة طبقا لنص المادة ٣٣٨ ومن الواجب ان يعاقب عليها بعقوبة الجناية اذ هي قتل لنفس الصغير ودفعه في طريق الاجرام ) وينص فيه أيضا على الاعمال الاخرى التي يجب منع الحديث من القيام بها كالاشتغال في منازل المومسات او محال بيع الخمر وما يماثل ذلك كما ينص فيه على القيود التي توضع لتشغيل الاحداث في المعامل او المحال التجارية كأن يقدر لذلك سن معين ومدة معينة للعمل من الساعات ( كالقانون الصادر في سنة ١٩٠٩ في شأن اشتغال الاطفال بمعامل حلبج القطن )

وكذلك ينص ضمن وسائل منع اجرام الاحداث على ضرورة مراقبة شرائط روايات السينما التي يمكن عرضها على الاطفال والشبان وخطر دخولهم في المحال التي تعرض روايات غير مصرح بعرضها عليهم ( وقد أبديت هذه الرغبة من عصبة الامم ) ويبين هذا القانون ايضا الاحوال التي تنزع فيها السلطة الابوية من الاباء الذين يهملون في تربية اولادهم او الذين يحكم عليهم في جرائم مشينة بالشرف او يكونون من طبقات معينة كطبقات القوادين او المشعوذين او المدمنين على المسكرات او المخدرات الخ ...

وبعبارة موجزة يحسن وضع قانون عام لكل المسائل التي تمس الاحداث والطرق التي تؤدي الى منع اجرامهم وكيفية تهذيبهم وتأديبهم ويمكن ان يسترشد في ذلك بالقوانين المتبعة في البلاد الغربية كانكلترا اذ يوجد كثير من القواعد التي سبق ذكرها في قانون الاحداث وقانون منع الاجرام

Children Act (1908) and Prevention of crime Act

وكذلك يوجد كثير من هذه القواعد في القانون البلجيكي الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ باسم قانون حماية الطفولة

Le loi sur la protection de l'enfance

وهو يشمل ثلاثة اقسام الاول يتضمن حماية الطفل من اساءة استعمال السلطة الابوية والاحوال التي تسقط فيها هذه السلطة

déchéance de la puissance paterenlle

والقسم الثاني يتضمن الاجراءات التي تتبع في محاكمة الاحداث  
والقسم الثالث يتضمن الجنح والجنايات التي تمس اخلاق الاحداث او ترتكب ضدهم بسبب ضعفهم .

فاذا امكن وضع قانون في مصر لمسائل الاحداث عامة على مثال هذه القوانين الاجنبية ثم روعي تطبيق احكامه بدقة كان هناك أمل كبير في ايقاف تيار اجرام الاحداث بل ايقاف تيار الاجرام عامة اذ يبدأ في الغالب اجرام العتاة من المجرمين من ايام حداثتهم فاذا وضع حد لاجرام الاحداث اوقف سيل اكبر منبع من منابع الجرائم على العموم .

ولا يقتصر الامر على منع الاجرام فقط بل تؤدي العناية بالاطفال الى زيادة الايدي العاملة في البلاد اذ كل حياة ينم عنها الردى وكل خلق يدرأ عنه الفساد يزيد عدد خدمة الامة المخلصين وربما نشأ من ذلك الطفل البائس الضعيف الذي ينتشل من هوة الاجرام رجل يؤدي أجل الخدمات لأمته

احفظ الطفل فما تدري غداً	•••	ماله في الدهر من شأن عظيم
ربما يخرج مهد فرقداً	•••	يخرج الناس من الجهل للبهيم

محمد عبد النعم رياضه

المحامى بقسم قضايا الحكومة بوزارة الاشغال  
وكيل نيابة احداث مصر سابقاً

العدد الثامن	فهرست	السنة السابعة
صحيفة ٧٦٩	علم النفس الشرعي وكشف الجرائم (لحضرة الفاضل محمد بك فتحى القاضى)	
الحكم نمرة	صحيفة	فهرست الاحكام
٤٥٤	٧٨٤	نقض . بيان سبب الحكم . نقض . بطلان .
٤٥٥	٧٨٤	نقض . قصور امر الاحالة . لت محكمة الموضوع . حق المتهم . سقوطه . تلاوة شهادة الشهود . بيان ظهور الاصلحة او اخفائها .
٤٥٦	٧٨٥	نقض . فعل قاضح . اخلال بالحياء العام . عدم بياته .
٤٥٧	٧٨٦	نقض . سبق الاصرار . ذكر الضغينة . وقائع سبق الاصرار . وجوب بيانها .
٤٥٨	٧٨٦	نقض . خلاف بين الطيب الشرعى والطيب المعين . عدم بياته .
٤٥٩	٧٨٧	نقض . تقرير الطعن . اسباب الطعن . ميعاد .
٤٦٠	٧٨٨	نقض . دفع بسقوط الدعوى . اغفال الحكم . الكلام فى هذا الدفع . بطلانه .
٤٦١	٧٨٨	نقض . تزوير . اعدام جز من المحررات . تغيير . الحقيقة . محو .
٤٦٢	٧٨٩	نقض . عدم ذكر مواد القانون . بطلان .
٤٦٣	٧٨٩	نقض . تحليف موظف تحقيق الشخصية اليمين . اهمال . بطلان .
٤٦٤	٧٩٠	حسبي . وصى . تعارض مصلحة .
٤٦٥	٧٩٢	حسبي . حجر . صدور قرار . حفظ الطلب .
٤٦٦	٧٩٢	مسئولية المخدم . اصابة الخادم والعامل . خطأ المخدم . اصابة قضاء وقدر .
		محكمة استئناف مصر الاهلية

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٦٧	٧٩٣	محكمة استئناف مصر الاهلية مجلس بلدى . تعيين واقالة الرئيس . حق الحكومة احالة كبار الموظفين على المعاش بدون احالة على مجلس تأديب . الفرق بين حق الحكومة و حق المخدم . تعويض الموظفين .
٤٦٨	٧٩٩	محكمة استئناف مصر الاهلية حكومة . موظف . احالة كبار الموظفين على المعاش بدون محاكمة تأديبية . عمل ادارى . ممنوع على المحاكم تقدمه . وقوع الاحالة مخالفة للقانون شكلا وموضوعا . تعويض الموظف
٤٦٩	٨٠٤	محكمة استئناف مصر الاهلية حكومة . موظف . احالة على المعاش بدون محاكمة تأديبية . استعمال حق مشروع . لا مسؤولية .
٤٧٠	٨٠٩	جنايات بنى سويف استئناف النيابة والمدعى المدنى . اثره فى وصف الواقعة . جنابة . جنحة .
٤٧١	٨١١	ضرب . ضرب افضى الى الموت . ضربة واحدة ضارب غير معروف . عدم تضامن المتهمين .
٤٧٢	٨١٢	سرقة . اخفاء الاشياء المسروقة . علم الخفى . قصد الاخفاء . عمل ايجابى .
٤٧٣	٨١٣	حراسة . كنيسة . ادارتها .
٤٧٤	٨١٤	شفعة . مشتري شفيع اولوية .
٤٧٥	٨١٧	تزوير . وثيقة زواج . سن الزوجين . تغيير حقيقة السن . لا تزوير .
٤٧٦	٨١٨	محكمة مصر الابتدائية الاهلية جنسية . اختصاص . اثبات . حاية . وظيفة قنصلية . عثمانى .
٤٧٧	٨١٩	تحكيم . معارضة . تنفيذ . ايقاف .
٤٧٨	٨٢١	مخالفات . تاريخ ثابت . محكمة محل اقامة احد الخصوم .

غرفة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٤٧٩	٨٢٤	اختلاس . دائنو التفليسة . الدائنون اللاحقون حقوق كل منهم .
٤٨٠	٨٢٦	تقادم . املاك عامة . عدم تخصيصها للنفعة العامة . اثره .
٤٨١	٨٢٩	مستولية . خادم . مخدوم . سيد . علاقة الفعل بوظيفة المخدوم
	٨٣٢	في « قوانين الاحداث الجنائية » ملاحظات لحضرة الاستاذ الفاضل محمد عبد المنعم بك رياض
رئيس التحرير: عزيز فنانكى		



### تنبيه

- ١ - لا يقبل طلب اعداد مجلة المحاماة بعد مضي شهر من نهاية الشهر الصادر فيه العدد .
- ٢ - بعد مضي هذا الشهر كل عدد يطلب من مجلة المحاماة يدفع ثمنه ١٠ قروش صاغ حسب قرار مجلس النقابة .



## بيان

ها عددا شهري يونيه ويوليه مجتمعين . عجلنا اصدار عدد يوليه مع عدد يونيه لاعتزامنا على السفر الى أوربا يوم ٤ يوليه ولوجوب اشرافنا على العمل قبل السفر . وقد اشتمل هذا العدد على الابحاث الآتية .

١ - « متى يجوز استئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية » لحضرة الاستاذ الفاضل حامد بك فهمي المحامي

٢ - بحث لحضرة رئيس تحرير هذه المجلة في « نظام الوقف » وتأثيره في حالة البلاد الاقتصادية والمالية والعمرانية وهو بحث متم للأبحاث السابقة التي نشرناها في سنتي ١٩٠٢ و ١٩٠٣ وجمعناها في كتيب اسمناه « رسائل في الوقف » وفي هذا البحث احصاء دقيق عن مساحة الأقطان الموقوفة في القطر المصري استخرجناه من بعض المصادر الرسمية . نلفت اليه النظر لأنه احصاء واف صحيح ظهر حتى الآن

٣ - بحث لحضرة رئيس تحرير هذه المجلة في « اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية » في موارد غير المسلمين وهل يجب تراضى الورثة المتنازعين لتختص المجالس المالية بالنظر والحكم . ام ان الاصل هو اختصاص المجالس المالية بالنظر والحكم في تركات غير المسلمين ولا تختص المحاكم الشرعية الا عند التراضى فقط

وقد ضمنا هذا العدد الأحكام الآتية

عدد	
١٢	حكما صادراً من محكمة النقض والابرار
١	حكم صادر من المجلس الحسي العالي
١٠	احكام صادرة من محكمة استئناف مصر
٣	احكام صادرة من محكمة استئناف اسبوط
١٣	حكما صادراً من المحاكم الكلية الأهلية
١١	حكما صادراً من المحاكم الجزئية الاهلية
٨	فتاوى شرعية صادرة من فضيلة مفتي الديار المصرية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الشرعية
٦٨	فتكون المجلة ثمانية وستين حكماً وقراراً وفتوى

ثم اعتبنا هذه الأحكام بنص الخطاب الصادر من حضرة صاحب المعالي رئيس محكمة استئناف مصر لحضرة ققيب المحامين يبدى فيه ( بناء على طلب حضرة رئيس محكمة جنايات بنى سويف وعضويه ) شكرهم لحضرات محامي محكمة بنى سويف وفرعيها ( الدنيا والفيوم ) لما قاموا به فى العامين القضائين الماضيين بمساعدة المحكمة فى اثناء عملها مساعدة قيمة فى تحقيق العدل . ثم رد حضرة الققيب

القات نظر

كنا وعدنا بنشر بقية مقال حضرة الاستاذ الفاضل محمد بك فتحى الحاص بعلم النفس الشرعى وكشف الجرائم فى هذا العدد.ولكن الضرورة الجأتنا الى تأخير نشر بقية مقاله الى عدد اكتوبر المقبل .

رئيس تحرير المجلة

عزيزه هانكى

السنه السابعه

# المحاماه

العدد التاسع والعاشر

عدد يونيه ويوليه

منى يجوز استئناف الحكم الصادر فى دعوى التزوير الفرعية

تقد لحكمى محكمة مصر الصادرين فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦

و ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧

تحت غمرة ٣٤٩ حكما آخر اصدرته محكمة مصر  
فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ فندت فيه بعض  
ما اعترض به على حكمها الأول .

ولأهمية المسألة ولهذا التنازع عليها رأيت  
ان اكتب هذه الكلمة رجاء ان تكون  
الحاسمة فيها .

القانون صريح فى وجوب الرجوع الى قيمة  
المدعى به لمعرفة جواز استئناف الحكم وعدم  
جوازه ( المادة ٣٤٥ ) من قانون المرافعات

وصريح فى حالة ما اذا اقيمت دعوى من  
المدعى عليه على المدعى فى اثناء الخصومة او  
دعوى بطلب المقاصة فى الرجوع فى التقدير الى  
أكبر مبلغ حصلت المطالبة به امام المحكمة ( المادة  
٣٤٨ ) مرافعات .

نشرت مجلة المحاماة بالعدد الرابع من سنتها  
السابعة تحت غمرة ٢٤٣ حكما لمحكمة مصر  
الابتدائية الاهلية اصدرته فى ١٨ اكتوبر سنة  
١٩٢٦ قررت فيه ان الحكم الصادر من المحكمة  
الجزئية برد وبطلان سند حصل الادعاء فيه  
بالتزوير يجوز استئنافه وان كانت قيمة الدعوى  
الاصلية لا تبلغ نصاب الاستئناف .

نشرته ونشرت تحته تعليقا للاستاذ  
عبد الفتاح بك السيد

ونشرت مجلة كلية الحقوق تعليقا آخر  
للاستاذ العشماوى بك بالعدد الثانى من سنتها  
الاولى بالصحيفة غمرة ٨١ وما بعدها - ثم نشرت  
مجلة المحاماة بالعدد الخامس من سنتها السابعة

<p>المدعى به ونزل المدعى به منه في الواقع منزلة الفرع من اصله</p>	<p>وصريح فيما استثناء من ذلك بالنص كالأحكام الصادرة في الاختصاص وفي رد القضاة</p>
<p>فاذا طالب المدعى بما تأخر له من ايراد مؤقت ودفع المدعى عليه بأنه لم يرتب ايرادا ما كان الحكم الصادر في الدفع قابلا للاستئناف متى كانت قيمة الأيراد المدعى به تزيد تبلغ نصاب الاستئناف وان كانت قيمة المدعى بتأخره منه اقل من هذا النصاب لان الخصومة امتدت بهذا الدفع الى خصومة في ترتيب هذا الايراد فكانت قيمتها تزيد عن قيمة المدعى به. ونزل منها منزلة الفرع من اصله</p>	<p>والفقهاء متفقون على ان ولاية القاضي على اصل الدعوى تمتد الى وسائل الدفاع ووجه الدفع والدفع التي تقدم فيها وتكون ولايته عليها ولاية على اصلها فيحكم فيها بحكم قابل للاستئناف اذا كان حكمه في الاصل قابلا له كذلك .</p>
<p>وهم متفقون على تعدية حكم الاصل في الدعوى الى جميع اوجه الدفع الا ما استثنى بالنص كالحكم الصادر في الاختصاص وفي رد القضاة . وكذلك ما تمتد به الخصومة فتزيد قيمتها عما يفصل فيه القاضي فصلا نهائيا فيكون الحكم الصادر فيها قابلا للاستئناف ولو كانت قيمة اصل الدعوى اقل من نصاب الاستئناف</p>	<p>ولا خلاف في ان الخصومة قد تتسع بين الخصمين الى ابد مما يتنازعان عليه في الظاهر فتفصل فيها المحكمة في حدودها هذه لاني حدودها الواضحة بتقدير المدعى به ويكون الاعتبار في جواز الاستئناف وعدمه لقيمة هذه الخصومة التي امتدت اليها الدعوى .</p>
<p>ومن هذا الطعن بالتزوير ومخاصمة وكلاء الدعاوى (Desaveu) وانكار صفة احد الخصوم من وارث او شريك او وصي .</p>	<p>لا خلاف في ذلك كله فيما نعلم في الفقه والقضاء - ولكنك اذا سألت متى تعتبر الخصومة ممتدة الى ابد من حدود المدعى به رأيت اختلافهم في التفصيل والتطبيق</p>
<p>ولعل الفقه في مسائل هذا الباب من القانون هو النظر الى الارتباط الوثيق بين نظرية قوة الشيء المقضي فيه وبين نظرية تأثير اوجه الدفاع والدفع على قابلية الاحكام التي تصدر فيها وفي الموضوع للاستئناف وعدمه</p>	<p>على أنهم مع ذلك متفقون على تبعية الاحكام الصادرة في الدفع بسبق الفصل في الدعوى أو بسقوط الحق فيها بالتقادم للاحكام التي تصدر في موضوع الدعوى فيكون الحكم فيها غير قابل للاستئناف متى كانت قيمة الدعوى الاصلية اقل من نصاب الاستئناف .</p>
<p>وانك لتلاحظ فيما تطالع من الأحكام</p>	<p>وهم متفقون على امتداد الخصومة الى ما وراء حدود المدعى به اذا تعلقت طرق الدفاع او الدفع الموضوعية باصل الحق المترتب عليه</p>

الصادرة في هذه المسائل وما شابهها انهم ينظرون في اثار الدفع على غير المحكوم فيه من موضوع الدعوى فان رأوا انها تتعداء الى غيره اعتبروا الدفع قد امتد بالخصومة الى ما وراء حدودها الاصلية وقدروا الدعوى باعتبار قيمة الدفع ان كان مما يقبل التقدير والا اعتبروها بمجهولة القيمة اعتبر ذلك في احكامهم الصادرة في الدفع المتعلقة ببطلان السند المثبت لاصل الحق تراهم فرقوا بين ما اذا تقدم الدفع كوسيلة لدفع الخصومة الحالية فلم يعتبروه ماداً للخصومة فيما وراءها وبين ما اذا طلب الحكم فيه على انه دعوى فرعية فيعتبرون الدفع قد سحب الخصومة الى حدود هذا السند برمته . وكانهم يلاحظون في هذا وذاك ان المحكمة في الصورة الاولى لا تكون قد حكمت الا في موضوع الدعوى الاصلية بعد ان نظرت في البطلان والصحة كوسيلة من وسائل الدفاع في الدعوى وانها في الصورة الثانية تكون قد حكمت في بطلان السند وصحته حكماً يتعدى هذه الدعوى الى غيرها مما يتعلق به ( راجع فقرة ٧٢٥ من كريون في كتابه الاستئناف )

واعبر كذلك احكامهم في الدعاوى التي يمتد النزاع فيها الى صفة احد الاخصام ككونه وارثاً أو شريكاً أو وصياً تراهم اعتبروه ( على ما ثبت عليه القضاء اخيراً ) من المسائل الفرعية المتعلقة بموضوع الدعوى والتي تفصل فيها المحاكم كما تفصل فيه بحكم قابل للاستئناف وغير قابل

له الا ان يصبح النزاع في الصفة هو المقصود الاصلى من الخصومة بطلب الحكم فيه وتحكم فيه المحكمة ويجوز حكمها فيه قوة الشيء المحكوم به ( راجع كريون فقرة ٧٤٠ و ٧٤١ وملحق دالوزنمرة ٩٠ تحت كلمة درجات التقاضى وقد جاء فيه ان هذا هو الذى ثبت عليه القضاء اخيراً )

كما تعتبره في احكامهم الصادرة في دعوى التزوير ودعوى الانكار فقد اعتبرتا من المسائل الفرعية التي يكون للحكم الصادر فيها صفة الحكم الصادر في موضوع الدعوى من حيث جواز الاستئناف وعدمه باعتبار قيمة المدعى به وانهما لا يمدان الخصومة الا اذا كان موضوع السند يتناول غير المدعى به وتزيد قيمته عن نصاب الحكم النهائى . فاذا كان السند المدعى بتزويره لا يتضمن الا نفي المدعى به كما اذا طالبت بسند قيمته ١٠٠٠ قرش مثلاً وادعى المدعى عليه التخالص وكان سند التخالص لا يشمل غير ذلك اتصل الدفع بالموضوع واخذ حكمه في عدم جواز الاستئناف أما اذا تضمن السند المدعى بتزويره حقوقاً تزيد قيمتها عما لا يجوز استئنافه وكان من شأن الحكم بتزويره أو صحته ان يؤثر على تلك الحقوق بأن يكون قضاء فيها كانت الدعوى الفرعية مما يصح استئنافه

ونحن اذا اهتمدنا بما قدمناه من فقه الباب كله تبين لنا عدم صحة ما ذهبت اليه محكمة مصر في دعوى التزوير بأخذ برأى جارسونيه فيها مناقشة جارسونيه : لم يأت جارسونيه في

إيراد أصول المسألة إلا بما أورده فيها غيره قد قال أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع وأن قاضي أول درجة لا يكون حكمه نهائياً إذا نصدى لمصالح خارجة عن نصابه وأنه ينبغي التضحية بالقاعدة الأولى في مصلحته الثانية لأن المقصود من الأولى اختصار الاجراءات واجتباب الاطالة والمقصود من الثانية تحقيق العدالة بترتيب درجتين من درجات التقاضي فيما يجب أن ينظر القضاء فيه أمام درجتين متواليتين . وهو في ذلك لم يأت بجديد ولا يخالفه أحد فيه - ثم قال بالبناء على هذه المقدمات أن الدعوى تكون قابلة للاستئناف إذا تناول الدفع مصلحة تزيد قيمتها عن النصاب الذي يفصل فيه القاضي فصلاً ابتدائياً أو كانت المصلحة مما لا يقدر له قيمة . وهو في هذا لم يأت بجديد أيضاً .

ثم قال تطبيقاً لما سبق أن الحكم الصادر برد وبطلان ورقة نسب التزوير فيها لأحد طرفي الخصومة هو حكم قابل للاستئناف لأنه يقوم على أساسه اتهام جنائي يتناول مصالح خطيرة وغير مقدرة القيمة وهي شرف وحرية الخصم الذي صدر عليه

ولما تسأل الاستاذين العشماوي بك وعبد الفتاح بك عما عساه يكون رأي محكمة مصر وقد أخذت بمذهب جارسونيه فيما إذا كان الحكم الصادر في دعوى التزوير صادراً برفضها أو صدر بالرد وبطلان وكان التزوير منسوباً لاجنبي وما رأيها في دعوى المطالبة بأشياء مسروقة أو بتعويضات ناشئة عن ارتكاب

أية جريمة من الجرائم مها قلت قيمتها - ولما تسأل عن ذلك أجابتهما محكمة مصر في حكمها الثاني بجواز الاستئناف في هذه الصور جميعها جرياً على ما اعتمدته من رأي جارسونيه وإن كان الظاهر من رأيه أنه لا يرى الاستئناف إلا في الصورة التي أوردها وهي صورة الحكم بالرد وبطلان في تزوير منسوب لأحد طرفي الخصومة وأذن فقد علمت أن الخلاف بين جارسونيه ومحكمة مصر من جانب وبين الاستاذين العشماوي بك وعبد الفتاح بك والفقهاء والقضاة الفرنسي والاهلي والمختلط من الجانب الآخر لم يكن خلافاً في تأصيل أصول المسألة وإنما في تطبيقها على دعوى التزوير يرى جارسونيه أن دعوى التزوير المنسوب لأحد طرفي الخصومة في صورة الحكم فيها بالرد وبطلان تمد الخصومة فتتداول شرف المحكوم عليه وهو غير مقدرة القيمة وترى محكمة مصر أنها تكون دائماً غير مقدرة القيمة في هذه الصورة وفي غيرها بالأحقاق بها . ويرى الكل أن دعوى التزوير لا تمد الخصومة إلا إذا كان السند المدعى بتزويره يشمل حقوقاً أخرى تتأثر بها ويجوز فيها الحكم الصادر في دعوى التزوير قوة الشيء المحكوم به

وأذن فالخلاف قد انحصر فيما يأتي . هل يعتد بما يمكن أن يشعر به الحكم الصادر في دعوى التزوير من المساس بالشرف فتكون دعوى التزوير من أجله غير مقدرة القيمة أم لا ؟

وقد علمت مما أوردهنا في صدر هذا المقال أنهم لا يعتدون في امتداد الدعوى إلا بما تتعلق

به الخصومة بالفعل وتفصل فيه المحكمة صراحة أو ضمنا . وما القول بأن وراء المدعى بالتزوير المساس بالشرف وهو أغلى من أن تقدر له قيمة الا كقول بأن وراء الادعاء بشيء ما في قضية ما مساسا بالحرية وما أغلاها وأذن فلا تكاد تفتح الباب لمثل هذا حتى تسرب منه كل قضية تتعلق بأغلى الحقوق من الحرية والمساواة وحرمة المساكن

وبعد فهل يصح أن يقال أن الحكم الصادر بالرد والبطالان يتعدى أثره الدعوى الأصلية في صورة ما إذا كانت قيمة السند المنسوب تزويره إلى أحد الخصمين فيه أقل من نصاب الاستئناف وهل يصح الاعتداد بما قيل من أنه يكون عندئذ ماسا بالشرف لتأسيس اتهام جنائي عليه ؟

نقول لا . لأنه لا يكون لمثل هذا الحكم في مثل هذه الصورة غير الأثر الذي تنتهي به الدعوى الأصلية بالحكم في موضوعها على موجب ولا شبهة في أن لا يكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية . وإذا قيل أن جارسونيه يقصد ما يتعرض له المحكوم عليه من الامتهان باطلاع الغير على حكم صادر بتزويره قلنا أن هذا مما لا يعتد به ومما لا يقيم له وزن إذ المصلحة التي يمكن أن تمتد إليها الخصومة هي ما طرح على القضاء وفصل فيه بحكم يكون له قوة الشيء المحكوم به . ولم يكن شيء من ذلك مطروحا في الدعوى حتى يقال أنها فصلت فيه

ولقد حاول جارسونيه قد مذهب خصومه بعد أن عزاه إلى رودير وهو أحد أنصاره الكثيرين

قَالَ في هامش كتابه بالصحيفة نمرة ١٢٠ الجزء السادس بالطبعة الثالثة أنه إذا صح وتعين الأخذ به يكون الحكم الصادر في حالة انكار الخطوط قابلا للاستئناف إذا كانت قيمة السند المنكور مما تبلغ نصاب الاستئناف وهو ما لا يراه

وإذا كان مذهبنا ومذهب رودير ينتهي بالتسوية بين دعوى الانكار ودعوى التزوير في وجوب الاعتبار بقيمة السند المنكور أو المدعى بتزويره لتقدير المصلحة التي امتدت إليها الخصومة في الدعويين فلا محل للاعتراض . إذ الغريب في النظر هو عدم التسوية بينهما حتى في مذهب جارسونيه لأنه إذا كان الحكم بالرد والبطالان في صورة الادعاء بالتزوير يمس بشرف المحكوم عليه فكذلك يكون الحكم الصادر بالرد والبطالان في صورة الانكار . وقد يصح أن يقال أن هذا الحكم في صورة الانكار يصلح أن يكون أساسا لاتهام جنائي كما صح أن يقال فيه كذلك في صورة الادعاء بالتزوير

ومررت لي بجارسونيه فيعلم كيف أخذت محكمة مصر برأيه وكيف عمته في جميع الصور وكيف خرجت به إلى غير دعوى التزوير من دعاوى التعويض الناشئة عن ارتكاب أية جريمة من الجرائم . فيمدل عن رأيه ويعود إلى ما أجمع عليه الفقهاء

منافسة محكم محكمة مصر الصادر في

فبراير سنة ١٩٢٧ . يوم حكم ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ بما قيل فيه من أن جارسونيه استند

في رأيه الى احكام كثيرة ان مذهب في دعوى  
التزوير مؤيد بكثير من الأحكام . والحق انه  
اورد كثيرا في تأييد ما أجمع عليه الفقهاء من  
اعتبار الأحكام الصادرة في اوجه الدفع فيما  
لا يزيد موضوع الدعوى الأصلية فيه عن  
نصاب الاستئناف نهائية الا اذا تعلقت بمصالح  
تزيد عن هذا النصاب . ولم يورد لتأييد مذهب  
في دعوى التزوير الا ثلاثة احكام . حكام  
صادر ان قبل قانون ١١ ابريل سنة ١٨٣٨ وقد  
اعترفت محكمة مصر بأنهما قد لا يصلحان سنداً  
له على ما حققه الاستاذ العشماوي بك في تعليقه .  
والحكم الثالث صدر من محكمة جرينوبل في  
٨ مارس سنة ١٨٣٧ ونشر في موسوعات دالوز  
نمرة ١٢٧ وهو خاص بدعوى دفع فيها المدعى  
عليه بأنه وقع سندها على ياض فحكمت المحكمة  
المذكورة بجواز استئناف الحكم الصادر فيها  
لاعتبارها الدفع غير مقدار القيمة وقد عنت  
موسوعات دالوز في نمرة ٢٤٥ بالنص على خطأ  
هذا الحكم ومخالفته لما جرى عليه القضاء على  
اثبت ما يكون في ذلك

ومن الحق ان تذكر ان رأى جارسونيه  
لم يناصره فيه احد من الفقهاء فيما نعلم ولم يؤيده  
القضاء الى الآن ولا تزال نرى المجلات القضائية  
المختلفة مفعمة بالأحكام الكثيرة المؤيدة لمخالفيه  
( راجع دالوز الدورية ٩٢ - ١ - ٤٧٦ )  
و ( ٩٤ - ٢ - ٤٦٧ ) و ( ٩٥ - ١ - ١٢٠ )  
وقد عرضت محكمة مصر في حكمها الصادر  
في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ لما قرره كريون من

جواز استئناف الأحكام الصادرة في مخاصمة  
وكلاء الدعاوى ( Desaveu ) وان حصلت  
المخاصمة اثناء نظر دعوى قيمتها اقل من نصاب  
الاستئناف فقالت انه في ذلك قد تناقض تناقضا  
هدم به نظريته رأساً على عقب حيث بنى حكمه  
على ما في مخاصمة وكيل الدعوى من المساس  
بشرفه واعتباره وكان الأولى به ان يعتد بما في  
الحكم بالرد والبطالان في دعوى التزوير من  
المساس بشرف احد طرفي الخصومة وشرفه اولى  
بالاعتبار من شرف وكيل الدعوى اذ هو  
اجنبى فيها

وظاهر ان احتمال الخطأ فيما ذهب اليه  
كريون في مخاصمة وكيل الدعوى او في تعليل  
ما ذهب اليه فيها لا يفيد مذهب جارسونيه في  
دعوى التزوير فائدة تذكر كما لا يضعف مذهب  
كريون فيها لأن كليهما قد استثنى من حكم  
الأصل المتفق عليه صورة لعارض قوى عنده  
فجارسونيه استثنى دعوى التزوير وكريون  
استثنى دعوى مخاصمة وكيل الدعوى

على ان كريون ومن شايه قد رأوا ان مخاصمة  
وكيل الدعوى وان اوقفت سير الدعوى الأصلية  
الا انها خصومة لا تقوم بين الخصمين وانما تقوم  
بين الخصم ووكيله ولا حظوا ان المادة ٣٦٠  
مرافعات اباحت للمحكمة التي تنظر فيها بصفة  
فرعية ان تحكم على الوكيل بالتضمينات لموكله  
او للخصم الاخر وبايقافه عن العمل وباحالته على  
المحاكمة التأديبية . فرأوا ان الخصومة قد امتدت  
في الواقع الى ما اذا كان الوكيل قد اخل بواجب

حرفته فيما نسب اليه كما قال جلاسون ( جزء اول فقرة ٩٢٠ طبعة ثانية ) فقرروا جواز استئناف الاحكام الصادرة فيها بغير مراعاة قيمة الدعوى الاصلية

ويؤيد كريبون في رأيه كاريه وشيفوا ( الطبعة الخامسة الجزء الثالث المسألة ١٣١٧ )

واخيرا قالت محكمة مصر في حكمها الثانى السابق الذكر ان رأى الشارع المصرى واغراضه قد ظهرت جليا عند سن قانون الاخطاء فانه اخذ صراحة برأى جارسونيه وسيزاربرو فاجاز الاستئناف فى الاحكام الصادرة برد الاوراق المقدمة ( المادة ٥٤ من لائحة اجراءات محاكم الاخطاء )

وقال الاستاذ عبد الفتاح بك السيد لعل الذى لاحظته الشارع عند تقرير جواز الاستئناف فى الاحكام الصادرة من محاكم الاخطاء باستبعاد الاوراق هو ما يتقص قضاة هذه المحاكم من الدربة القضائية والمران القانونى

ويكاد المطلع على اصل لائحة الاجراءات التى قدمتها نظارة الحفانية الى مجلس شورى القوانين ومذكرتها الايضاحية وتقرير لجنة هذا المجلس ومحاضر جلساته فى ملحق الوقائع الرسمية بعدد ٢٤ مارس سنة ١٩١٣ و ٢ ابريل سنة ١٩١٣ يقطع بان شيئا من رأى جارسونيه لم يخطر ببال احد بل ان الذى جرى على لسان ناظر الحفانية ووكيله هو رأى جمهور الفقهاء

كانت الفقرة الاولى من اصل المادة ٤٦ تنص على انه اذا انكر احد الخصمين امضاء او

ختمًا منسوبًا اليه في عقد عرقي او ادعى تزويرها فعلى الخصم المتمسك بهذا العقد اثبات صحة الختم او الامضاء والا حكم باستبعاد العقد من الدعوى وليس لمحكمة الخط ان تحكم بتزويره والفقرة الثانية تتضمن انه اذا كان العقد رسميا وانكر الختم والامضاء او ادعى بتزويرها فعلى من انكر او ادعى التزوير ان يثبت ذلك فان ثبت حكم بتزوير العقد وليس للمحكمة تحقيق شئ من ذلك بواسطة الخبراء

وجاء فى المذكرة الايضاحية ان اللائحة تجاوزت عن ذلك التمييز الذى جرت عليه قوانين المحاكم الاهلية بين انكار الختم او الامضاء ودعوى التزوير لانه على لا يتفق مع روح التشريع فى محاكم الاخطاء وانها ميزت بين الاوراق الرسمية والعرفية فجوزت لمحكمة الخط الحكم باستبعاد الورقة العرفية دون الحكم بتزويرها وجوزت الحكم بتزوير الورقة الرسمية وحرمت عليها الاثبات بواسطة الخبراء لأن هذه المسائل فيها من وجوب الدقة والتمحيص مالا يناسب طرحه امام محاكم انما انشئت للفصل فى المنازعات البسيطة للقرويين . على ان القانون احتاط فجعل الاحكام التى تصدر بتزوير عقد قابلة للاستئناف مهما كانت قيمتها ( راجع ص ٤ من ملحق ٢٤ مارس سنة ١٩١٣ )

ولما عرضت هذه اللائحة على لجنة المجلس صرحت فى تقريرها الذى قدمته له بأنها توافق على الفقرة الاولى من المادة ٤٦ ولا توافق على

وجاء فى المذكرة الايضاحية ان اللائحة تجاوزت عن ذلك التمييز الذى جرت عليه قوانين المحاكم الاهلية بين انكار الختم او الامضاء ودعوى التزوير لانه على لا يتفق مع روح التشريع فى محاكم الاخطاء وانها ميزت بين الاوراق الرسمية والعرفية فجوزت لمحكمة الخط الحكم باستبعاد الورقة العرفية دون الحكم بتزويرها وجوزت الحكم بتزوير الورقة الرسمية وحرمت عليها الاثبات بواسطة الخبراء لأن هذه المسائل فيها من وجوب الدقة والتمحيص مالا يناسب طرحه امام محاكم انما انشئت للفصل فى المنازعات البسيطة للقرويين . على ان القانون احتاط فجعل الاحكام التى تصدر بتزوير عقد قابلة للاستئناف مهما كانت قيمتها ( راجع ص ٤ من ملحق ٢٤ مارس سنة ١٩١٣ )

ولما عرضت هذه اللائحة على لجنة المجلس صرحت فى تقريرها الذى قدمته له بأنها توافق على الفقرة الاولى من المادة ٤٦ ولا توافق على

الثانية لأنه ليس من الصواب ان يعطى لمحاكم الاخطا حق الحكم بتزوير عقد رسمي مع ان ليس لها ان تعين خبراء يفحصون الامضاء او الختم المطعون فيهما وانها ترى ان يقف اختصاص محاكم الاخطا باستبعاد العقد الرسمي دون الحكم بتزويره أسوة بالعقود العرفية وان ينص على ان القاضي الجزئي ليس له ان ينظر ابتدائيا في القضايا التي يطلب فيها الحكم باستبعاد عقد رسمي حتى يجوز استئناف جميع الاحكام الصادرة في هذا الموضوع

ولما حصلت المناقشة في هذه المادة امام المجلس طلب المرحوم الصوفاني بك احوالة القضايا التي ينكر فيها ختم او امضاء في اوراق رسمية او عرفية على القاضي الجزئي لوقوف معلومات قضاة الاخطا عند حد محدود ولان مجالس الاخطا مجالس عرفية تحكم بين الناس باتيينه منهم طبقا للعادات والاخلاق (ص ١٥ من ملحق ٢٤ مارس سنة ١٩١٣)

فاجاب ناظر الحقانية بان تعديل اللجنة لا يعطى لمحاكم الاخطا الحق بان تحكم بالتزوير مطلقا وانما لها ان تقضي باستبعاد العقد فقط اذا اعتقدت انه غير صحيح فاذا كان العقد المستبعد رسميا كان الحكم فيه قابلا للاستئناف ولفت الصوفاني بك الى ان العقود التي تحكم محاكم الاخطا باستبعادها هي التي لا تزيد قيمتها عن نصاب محاكم الاخطا اما اذا قدم لها عقد قيمته مائة جنيه مثلا وحصل التمسك به في دعوى قيمتها ٩٠٠ قرش فاذا طعن بتزوير هذا العقد

فلا تحكم محكمة الخط باستبعاده بل يجب أن تحكم بعدم الاختصاص. ولما اعيدت المناقشة في جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ ابتداء وكيل الحقانية بابداء ملاحظات تتعلق باستئناف الاحكام فقال اذا حكم على شخص باستبعاد ورقة فان صدر هذا الحكم في قضية من القضايا التي تستأنف فكل حكم فرعي فيها يكون تابعا للحكم المستأنف في الموضوع.... وان كانت من القضايا التي لا تستأنف من اصلها فالاحكام الفرعية فيها لا تستأنف. فالحكم باستبعاد ورقة غير رسمية حكم تابع لا اصلي لأن الحكم في اصل الدعوى غير قابل للاستئناف والفرع يتبع الاصل وانما اجيز الاستئناف في الحكم الصادر باستبعاد اوراق رسمية ولو قلت قيمة الدعوى محافظة على الثقة الخاصة التي منحها الشارع لهذه الاوراق ثم قال ان الحكم باستبعاد الاوراق بينه وبين الحكم بتزويره فرق كبير لان الاستبعاد يفيد ان المحكمة لم ترخ لهذه الورقة كما لم ترخ لشهادة شاهد مثلا. اما الحكم بالتزوير فهو وصمة رسمية يصدر بها قرار من القاضي فيلصق بالشخص عار لا يحى ثم قال في العقود الرسمية ليست العلة التي توجب الاستئناف هي جسامه القيمة بل ان هناك سلطة رسمية وشهادة عامة بأن هذه الورقة يجب اعتبارها فاحتراما لهذا اجيز الاستئناف (ملحق ٢ ابريل سنة ١٩١٣ ص ٣). ثم حصلت الموافقة على تعديل اللجنة

وعند المناقشة في المادة ٤٤ الخاصة بالاستئناف التي عدلتها اللجنة باستبدال كلمة تزوير بكلمة استبعاد قال وكيل الحقانية ان كان

غرض اللجنة ان حكم هذه المادة ينسحب على الاوراق العرفية فنحن مفترقون لاننا لا نقبل الاستئناف الا في الاحكام التي تصدر في الاوراق الرسمية التي يحصل الطعن فيها لان العملة التي قبلنا بسببها اجازة استئناف الاحكام الصادرة في الاوراق الرسمية هي تلك القوة الشرعية الثابتة للاوراق المحررة على يد مأمور رسمي خلافا للاوراق البسيطة التي لا تجد نظارة الحقانية ان الاستئناف يشملها

ثم لما اقترح ان يكون الحكم بالاستبعاد قابلا للاستئناف معا كانت قيمة الورقة انكر وكيل الحقانية عليهم جواز الاستئناف اذا كانت قيمة كل الدعوى والورقة اقل من ٥٠٠ قرش وأخيرا حصلت الموافقة على التعديل على هذا الشكل « وفي الدعوى التي حكم فيها باستبعاد الاوراق وبعدم استبعادها » ( ص ٧ من ملحق ٢ ابريل ١٩١٣ )

وانت ترى في هذا كله أن ليس في اصل المشروع ولا في مذكرته الايضاحية ولا في تقرير لجنة مجلس الشورى ولا في مداولات المجلس ان احدا أشار الى رأى جارسونيه او الى العملة التي علل بها جارسونيه رأيه فلم يقل احد ان دعوى التزوير تصبح غير مقدرة القيمة اذا حكم بالرد والبطالان لما فيه من المساس بشرف المحكوم عليه كما قال جارسونيه ولا انها تكون دائما كذلك كما ذهبت اليه محكمة مصر بل رأيت ان نظارة الحقانية صرحت بتبعية دعوى التزوير لأصل الدعوى وجعلت الحكم الصادر فيها تابعا للحكم الصادر فيه ولم تجز استئنافها اذا كانت الدعوى

الاصلية لا تتجاوز نصاب الاستئناف الا اذا كانت الورقة المنكورة أو المدعى بتزويرها رسمية وبينت « ان ليست علة هذا الاستئناف عندها جسامه القيمة بل ان هناك سلطة رسمية وشهادة بأن هذه الورقة يجب اعتبارها » واصرت على وجوب التفرقة بين الاوراق الرسمية والاوراق العرفية مبينة ان الحكم باستبعاد الورقة العرفية لا يفيد الا ان المحكمة لم تترتاح لهذه الورقة كما لا تترتاح لشهادة شاهد . ولكن المجلس بعد سماعه ما ابداه الصوفاني بك خاصا بنظام محاكم الاخطاط وكفاءة قضاتها المحدودة وبعد ان لاحظ ان المشروع والتعديل قد حرما محاكم الاخطاط من الاستعانة بالخبراء قرر التسوية بين الاوراق الرسمية والعرفية واجاز الاستئناف عند الحكم لا لأنه راعى ان دعوى التزوير تكون غير مقدرة القيمة لمساسها بشرف المحكوم عليه بل لانه لم ير ان يحمل محاكم الاخطاط امانة الحكم في هذه المسائل . ولهذا منع القاضي الجزئي من الجلوس مع غيره في القضايا التي يطلب فيها استبعاد الاوراق ليتولى تحقيقها عند استئنافها امامه بالتطبيق لقواعد قانون المرافعات واجاز له الانفراد في محكمة الخط الذي به محل المركز للحكم في هذه القضايا حكما نهائيا ( المادة ٤٦ من لائحة الاجراءات )

وانا نرجو في ختام هذا المقال لمحكمة مصر توفيقا تعدل به عن قضائها هذا وتمود الى ما ثبت عليه قضاء المحاكم وفقه الفقهاء

حامد فرهمي  
الحامي

## الاحكام قضائية محكمة النقض والاولى

« وبما ان المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وان قضت بان ينطق بالحكم في جلسة المرافعة نفسها أو التي تليها بالاكثر غير ان القانون لم يقض بىطلان الحكم لهذا السبب ولا مصلحة للتمهم من طلب النقض لهذا السبب بل بالعكس قد يكون في مصلحة المتهم تروى القضاة في الحكم تحقيقا للمدالة

« وبما ان الوجه الثانى ينحصر في ان المحكمة ذكرت الادلة القائمة على كل متهم وعند ذكر (شعبان حافظ) قالت انه يترجح لديها ادانته مع انه يجب حتما ان تثبت التهمة ثبوتنا لا شك فيه

« وبما انه ولو ذكر في صحيفة ٨ من الحكم المطعون فيه ان رفيق جبور شغل (شعبان حافظ) في مطبعتي جريدتي النظام والحراسة لتعلم الطباعة وترجح من ذلك انه قصد من تعليمه الاستماعة به على طبع نشرات المبادئ الشيوعية لكن جاء في الحكم صحيفة ١٠ انه بناء على ما تقدم وقرائن الدعوى لا يرى شك في ان المتهمين السبعة المحكوم عليهم ومنهم شعبان حافظ في المدة بين ١٦ أكتوبر و ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ بالقاهرة والاسكندرية عملوا معا الخ

٤٨٢

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٣ يناير ١٩٢٧

نقض . تأجيل الحكم . لا بطلان

القاعدة القانونية

ان المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وان قضت بان ينطق بالحكم في جلسة المرافعة نفسها أو التي تليها بالاكثر غير ان القانون لم يقض بىطلان الحكم لهذا السبب ولا مصلحة للتمهم من طلب النقض لهذا السبب بل بالعكس قد يكون في مصلحة المتهم تروى القضاة في الحكم تحقيقا للمدالة

المحكمة :

« بما ان الطعن مبنى على وجهين الاول يتعلق بالسبعة الطاعنين ويتلخص في ان الحكم المطعون فيه تأجل النطق به مرتين فهو باطل

« وبما انه حقيقة تأجل النطق بالحكم في هذه القضية من جلسة المرافعة وتاريخها ١٧ يناير سنة ١٩٢٦ الى جلسة ١٨ منه ومن هذه الجلسة الى جلسة ١٩ منه وفيها صدر الحكم

وهو تعبير ظاهر عن ثبوت التهمة على كل المتهمين ومنهم هذا المتهم

( طعن قسطنطين فايس وآخرين ضد النيابة غمرة ١٧٤ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب الممالى احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب الممالى والعزة حسين درويش باشا والمستر رافرتي بك وعلى جلال بك وعبد العزيز محمد بك مستشارين وحضرة سيد مصطفى بك وكيل نيابة الاستئناف )

٤٨٣

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . اثبات . مدع مدني . شهادة . يمين . تأجيل الحكم .

القاهرة القانونية

١ - لمحكمة الموضوع ان تسمع أقوال المدعى بالحق المدني على سبيل الاستدلال وهي حرة في تكليفه باداء اليمين اذا رأت في الحلف اتقانا لثقتها ولها ان تكون اعتقادها حسب ما تراه من أقوال الخصوم والشهود وغيرهم

٢ - تأجيل النطق بالحكم مرة أو اثنتين أو ثلاث لا يطل الحكم لأن لمحكمة الجنايات ان تؤجل حكمها حتى يتم اعتقادها وتكون رأيها تكويننا صحيحا وهذا التأجيل فيه مصلحة للخصوم .

المحكمة :

» حيث ان اسباب النقض تنحصر

فيما يأتي

أولا - بطلان في الاجراءات لعدم أداء

المدعين بالحق المدني اليمين وهم شهود عوّلت محكمة أول درجة على أقوالهم . ثانيا - بطلان في الحكم المطعون فيه لتأخير الدعوى عدة جلسات للنطق بالحكم مع ضرورة النطق بالاحكام عقب سماع المرافعة مباشرة . ثالثا - بطلان في الاجراءات لحرمان المتهم من ان يكون الاخير في الكلام . رابعا - بطلان في الاجراءات أيضا لأن محكمة أول درجة قالت انها تأخذ بشهادة الشهود دون ابدائها قرائن مع كون أقوال الشهود الصحيحة لا تحتاج الى قرائن . خامسا - عدم بيان الواقعة بيانا كافيا في الحكم

» وحيث انه فيما يخص الوجه الاول فان محكمة الموضوع لها ان تسمع أقوال المدعى بالحق المدني على سبيل الاستدلال وهي حرة في تكليفه باداء اليمين اذا رأت في الحلف اتقانا لثقتها ولها ان تكون اعتقادها حسب ما تراه من أقوال الخصوم والشهود وغيرهم وبعد ذلك يصبح هذا الدفع خارجا عن أوجه النقض القانونية .

» وحيث انه فيما يخص الوجه الثاني فانه ثابت من محضر الجلسة امام محكمة ثاني درجة انه بعد سماع المرافعة تأجل النطق بالحكم من جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أسبوعين وبعد ذلك تأجل جملة دفعات اتقانا للمداولة وهذا التأجيل فيه مصلحة للخصوم حتى يتم اعتقاد محكمة الموضوع وتكوين رأيها تكويننا صحيحا فلا يعد هذا التأجيل الذي ما كان الا للوصول الى

و١٢٨ و١٢٩ و١٣١ من قانون القرعة العسكرية.  
المحكمة :

« حيث ان رافع النقض يستند في قبوله على وجود خطأ في الحكم المطعون فيه لأن المادة ٢٦ من قانون القرعة تعفى من الخدمة العسكرية الطلبة المنقطعين لطلب العلوم الدينية وليس لهم حرقه أخرى سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو اسرائيليين ولا ضرورة لوجودهم في مكان معين

« وحيث ان قانون القرعة ما قصد بمعافة المنقطعين لطلب العلوم الدينية أو غيرها من العلوم الأخرى الا الأشخاص المنتسبين الى دور علم رسمية ذات نظام ثابت كي يتبين من دفاتر حصرها اسماء الطلبة وهل لا يزالون منقطعين لطلب العلم فينالون امتياز المعافاة من الخدمة العسكرية اتماما لما قصدوا في صالح الوطن أو انهم أصبحوا بعيدين عن هذه الدور فلا ينالون هذه الميزة التي أصبحوا غير أهل لها بترك دار العلم المعتمدة

« وحيث انه بناء على ذلك يصبح القول بتلقي الحسيني سعد ابو طالب العلم من شيخ في مسجد في قرية غير ناهض به لتمتعه بميزة طلاب العلم القانونيين ويعد المتهم بصفته من مشايخ البلد وقريه انه أهل عمدا في تنفيذ قانون القرعة الذين هم من واجباته المفروضة عليه بالتبليغ عن قريه الذين كان تتمتع بالمعافاة العسكرية لانتسابه الى طلب العلم في معهد رسمي ثم انقطع عنه وفارقه وأقام في البلد يعلم شيخ البلد يعد مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المواد ١٢١

الحقيقة عملا باطلا ويسقط استناد التهم عليه في طلب بطلان الحكم المطعون فيه

( طعن احد صالح هريدي ضد النيابة العمومية نمرة ١٧٥ سنة ٤٤ ق . دائرة معالي احمد طلعت باشا وبحضور حضرات اصحاب المعالي والعزة حسين درويش باشا وعلى سالم بك وعلى جلال بك وعبد العزيز محمد بك مستشارين وسيد مصطفى بك وكيل نيابة الاستئناف )

٤٨٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . قرعة . طلبة علم . معهد رسمي . معافة من الخدمة العسكرية . شيخ بلد . عدم . تبليغ . تستر .

القاهرة القاسونية

ان قانون القرعة ما قصد بمعافة المنقطعين لطلب العلوم الدينية أو غيرها من العلوم الأخرى الا الأشخاص المنتسبين الى دور علم رسمية ذات نظام ثابت كي يتبين من دفاتر حصرها اسماء الطلبة . وهل هم لا يزالون منقطعين لطلب العلم فينالون امتياز المعافاة من الخدمة العسكرية اتماما لما قصدوا في صالح الوطن أو انهم أصبحوا بعيدين عن هذه الدور فلا ينالون هذه الميزة التي أصبحوا غير أهل لها بترك دار العلم المعتمدة . فتلقى العلم من شيخ في مسجد في قرية لا ينهض بالطلاب بتمتعه بميزة طلاب العلم القانونيين . وشيخ البلد الذي يهمل عمدا في التبليغ عن مثل هذا الطالب الذي كان تتمتع بالمعافاة العسكرية لانتسابه الى طلب العلم في معهد رسمي ثم انقطع عنه وفارقه وأقام في البلد يعلم شيخ البلد يعد مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المواد ١٢١

«وحيث انه بناء على ذلك يكون ما استند عليه رافع النقض غير متفق مع نصوص قانون القرعة ولا مطعن على الحكم المطعون فيه ويجب رفض النقض موضوعاً

( طعن الصاوي ابو طالب ضد النيابة العمومية نمرة ١٧٨ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٤٨٥

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . حق الدفاع . اخلال به . سماع شهود نفي . تقدير شهادتهم .

القاعدة القانونية

بعد اخلالاً بحق الدفاع اغفال المحكمة تقدير دليل مهم من أدلة الدفاع كأن تقضي محكمة اول درجة حكمها استناداً الى شهادة شاهد واحد ثم تقضي محكمة ثاني درجة بسماع شهادة شهود نفي فسمهم فتصدر حكمها بالتأييد بناء على سبب حكم محكمة اول درجة بدون ان تبدي رأيها في شهادة شهود النفي الذين سمعهم المحكمة :

« من حيث ان وجه النقض الذي يرتكن عليه المحكوم عليه يتلخص في ان طالب من المحكمة الاستئنافية ان تسمع شهود نفي له فرأت ان طلبه في محله وقررت سماع شهادة هؤلاء الشهود وسمعتهم فعلا في الجلسة التي حددتها ثم اصدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف للاسباب التي بنى عليها بدون ان تتعرض لما شهد به شهود النفي مع ان فيه تكديفاً لشهادة

شاهد الاثبات مع انهم لم يسموا امام محكمة اول درجة فتكون المحكمة قد اغفلت الاخذ بدليل جديد قدمه لها المتهم فيكون حكمها باطلا « ومن حيث انه بالاطلاع على محضري جلستي محكمتي اول وثاني درجة وحكميهما تبين ان المتهم انكر التهمة وان النيابة قدمت شاهداً واحداً هو المدعى وقد اخذت محكمة اول درجة بشهادته وحكمت بتغريم المتهم بغرامة قدرها خمماية قرش . فاستأنف هذا الحكم وامام محكمة الجنح الاستئنافية اصر على الانكار وقال ان لديه شهود نفي سماع وطلب سماع شهادتهم فأجأت المحكمة القضية لسماع شهادتهم وسمعتهم فعلا وعددهم خمسة وبعد ذلك حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه بدون ان تتعرض لتنفيذ شهادة شهود النفي

« وحيث انه يرى في هذه الحالة ان المحكمة الاستئنافية قد اغفلت تقدير دليل مهم من ادلة الدفاع ولم تبد رأيها فيه لتعلم محكمة النقض ان كانت احاطت علماً بشهادة شهود النفي وقدرتها تقديرأ صحيحاً ورجعت شهادة شاهد الاثبات عليها او انها نصبت ان تراجعها عند الحكم واخذت بشهادة شاهد الاثبات بفرض ان شهادة شهود النفي لم تسمع ولذلك يكون هذا الاغفال من الاوجه المهمة لبطلان الحكم لانه اخلال بحق الدفاع وعليه يتعين نقض الحكم واحالة القضية على دائرة اخرى للحكم فيها من جديد . ( طعن عبد الله افندي منسى ضد النيابة نمرة ١٧٧ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

حضورياً تسرى عليه مواعيد الاستئناف من يوم صدوره

« وحيث ان النيابة طعنت في هذا الحكم واوردت ان الحكم المستأنف كان غيائياً في الحقيقة لصدوره في غيبة المحكوم عليه وان اعلانه كان واجباً قانوناً لاجل سريان مواعيد الاستئناف » وحيث ان نقطة البحث تنحصر اذن في معرفة ما اذا كان الحكم الصادر في مواد الجرح باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض يوم الجلسة عملاً بنص المادتين ١٧٧ و ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات هو حكم حضوري لا لزوم لاعلانه او انه حكم غيائي واجب الاعلان حتى تسرى عليه مواعيد الاستئناف » وحيث ان هذه النقطة خلافية بين القضاة فمنهم من يرى وجوب الاعلان ومنهم من يرى غير ذلك

« وحيث ان محكمة النقض قد سارت اخيراً في قضائها على مقتضى الرأي القائل بوجوب الاعلان وارتكبت في ذلك على ان الحكم البادي ذكره انما هو في الواقع غيائي لصدوره في غيبة المحكوم عليه فهو كسائر الاحكام الغيائية التي تصدر في غير حضور المحكوم عليهم ولان عدم قبول المعارضة فيه لا يجعله فعلاً حضورياً لان عدم المعارضة فيه ليس آتياً من جهة كونه حضورياً وانما من جهة المبدأ القائل بعدم جواز المعارضة في حكم مرتين - وعلى ان قانون تحقيق الجنايات جاء خالياً من نص في هذا الباب فوجب

٤٨٦

### محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . معارضة . اعتبار المعارضة كأنها لم تكن . حضوري . غيائي . اعلانه . ميعاد الطعن .

### القاعدة القانونية

الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم حضور المعارض في يوم الجلسة لا يعتبر حكماً حضورياً تسرى عليه مواعيد الاستئناف من يوم صدوره وانما هو حكم غيائي بالمعنى القانوني الصحيح ويجب اعلانه للمحكوم عليه مثل سائر الاحكام الغيائية لجريان ميعاد الطعن . ولا يمكن تطبيق احكام المادتين المعدلتين ١٥٣ و ١٥٤ من قانون تحقيق الجنايات الفاضيتين بسريان ميعاد الاستئناف من تاريخ الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لان قانون ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ الذي عدل هاتين المادتين انما جاء خاصاً بمواد المخالفات فقط ولا يمكن تطبيق نص هذا التعديل على مواد الجرح من باب القياس او التشبيه نظراً للفوارق القانونية الموجودة بين مواد الجرح ومواد المخالفات

المحكمة :

« حيث ان الحكم المطعون عليه قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد بناء على ان الحكم المستأنف كان قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض في يوم الجلسة وبناء على ان مثل هذا الحكم يعتبر

لاجل تكملة النقص الرجوع الى القانون العام وهو قانون المرافعات وهذا القانون صريح في وجوب اعلان الاحكام كما هو معلوم ( راجع حكم النقض رقم ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥ )

« وحيث ان علم المعارض بيوم الجلسة من واقع التقرير الذى عمله بالمعارضة لا يبنى عليه حتما علمه بصدور الحكم فى نفس ذلك اليوم وبان الحكم كان فى غير صالحه لا له حتى كان يتخذ عدته لاستئنافه - وقد يعرض للمعارض اعذار قانونية لا يتسنى له فيها الحضور فى الجلسة ولا معرفة ما تم فيها - وعلى هذا يكون من المجازفة حرمانه من حق الدفاع القانونى عن نفسه

« وحيث انه بعد صدور حكم النقض السالف ذكره صدر المرسوم بقانون رقم ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادتين ١٥٣ و ١٥٤ من قانون تحقيق الجنايات قضى بسريان ميعاد الاستئناف فى مواد المخالفات من تاريخ الحكم الصادر فى غيبة المعارض ( اى من تاريخ الحكم القاضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن ) ويراد الاستشهاد بهذا التعديل على صحة نظرية من يقول بوجوب الاعلان

« وحيث ان صدور هذا التعديل ربما دل وهو يدل فعلا على صحة نظرية القائلين بوجوب الاعلان اذ هو برهان على ان النص الاول ما كان يمثل التأويل الذى سار عليه اصحاب النظرية المخالفة كما ان قصره على مواد المخالفات برهان آخر على ان الشارع لم يشأ سريان حكمه على

مواد الجنح اذ لو كان اراده انص عنه صراحة فى التعديل او لكان على الاقل اشار فيه الى المادة (١٨٧) الخاصة بالاستئناف فى مواد الجنح والحال ان التعديل خال من ذلك

« وحيث انه لا يمكن قانوناً تطبيق نص هذا التعديل من باب القياس والتشبيه على مواد الجنح نظراً للفوارق القانونية الموجودة بين النوعين سواء كان من جهة العقوبات المقررة لكل او من جهة احكام السوابق او غيرها وربما كانت هذه الفوارق هى التى حملت الشارع على قصر التعديل على مواد المخالفات اما لعدم اهميتها فى الغالب واما لان النظام يقضى بوجوب الفصل فيها على وجه السرعة

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن مقبولا ومن ثم يتعين الغاء الحكم وحالة القضية على دائرة اخرى لاجل الفصل فيها مجدداً

( طعن النيابة العمومية ضد عبد الفتى عبد الرحيم نمرة ٢٠٩ سنة ٤٤ . قضائية دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وحضور الهيئة السابقة عدا وكيل نيابة الاستئناف فاه جندى بك عبد الملك )

٤٨٧

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . علانية الجلسة . ذكرها . بطلان .

القاعدة القانونية

انه وان لم تذكر العلانية لافى الحكم الاستئنافى ولا فى محضر الجلسة الا ان هذا النص لا يوجب البطلان الا اذا اقام رافع

بالتزوير كان الحكم فيه عيب جوهري  
يوجب نقضه

المحكمة :

« حيث ان الحكم خال من بيان كيفية  
التزوير ولم يذكر الادلة التي اقنعت المحكمة  
بعدم اللهم بالتزوير وهذا عيب جوهري في  
الحكم موجب لبطلانه .

( طعن عبد الهادي محمد منصور ضد النيابة نمرة  
٢٠٢ سنة ٤٤ قضائية واخر مدعى مدني . دائرة  
حاضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٤٨٩

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . تزوير . بيان كيفية التزوير .

القاعدة القانونية

تحليف المدعى بالحق المدني اليمين وسماع

اقواله كشاهد ليست فيه مخالفة للقانون

المحكمة :

« حيث انه ثابت بمحض الجلسة ان النيابة  
اكتفت باقوال الشاهد المدونة في التحقيق  
والدفاع وافق

« وحيث ان تحليف المدعى بالحق المدني  
اليمين وسماع اقواله كشاهد ليست فيه مخالفة  
للقانون وسبق لمحكمة النقض ان قررت ذلك  
عدة مرات

( طعن حميد عبد الحافظ ضد النيابة وآخرين  
مدعون بحق مدني نمرة ١٩٧ سنة ٤٤ قضائية . دائرة  
حاضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

النقض الدليل على ان الجلسة لم تنعقد علانية  
لان الاصل اعتبار ان الاجراءات الشكلية قد  
روعت في اثناء نظر الدعوى الا اذا ثبت العكس  
المحكمة :

« من حيث ان الطعن مقبول شكلا

« وحيث انه مرفوض موضوعا — اولا  
لان الدعوى رفعت مباشرة من الطاعن وهو  
المدعى المدني فان كان به اقصور في بيان الواقعة  
كما يزعم فلا لوم في ذلك على المthem — وثانيا لانه  
وان لم تذكر العلنية لا في الحكم الاستئنافي  
ولا في محضر الجلسة الا ان رافع النقض لم  
يدع ان الجلسة كانت فعلا غير علنية وانه  
مستعد لاثبات هذا الادعاء كما تقضى عليه  
بذلك نص المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق  
الجنايات التي قررت ان الاصل اعتبار ان  
الاجراءات الشكلية قد روعيت اثناء الدعوى  
الا اذا ثبت العكس .

( طعن الاسوق اقندى المدوى مدعى مدني ضد  
محمد اقندى زكي كشك في قضية النيابة نمرة ١٨٨ سنة  
٤٤ قضائية . دائرة حاضرة صاحب العالي احمد طلعت  
باشا والهيئة السابقة )

٤٨٨

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . تزوير . بيان كيفية التزوير

القاعدة القانونية

اذا خلا الحكم من بيان كيفية التزوير  
ومن ذكر الادلة التي اقنعت المحكمة بعدم المthem

٤٩٠

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . حكم . بيان الاسباب . خلوها . بطلان .

القاعدة القانونية

اذا جاء الحكم مبهما لم تبين فيه الاسباب التي اكدت المحكمة بتوقيع العقوبة على المتهمين معاً هل هما فاعلان اصليان وهل كان بينهما اتفاق سابق على ارتكاب الجريمة كان في الحكم عيب جوهري يوجب نقضه المحكمة :

« حيث ان الحكم مبهم ولم تبين فيه الاسباب التي اقنعت المحكمة بتوقيع العقوبة على المتهمين معاً هل هما فاعلان اصليان وهل كان بينهما اتفاق سابق على ارتكاب الجريمة الخ . وهذا عيب جوهري في الحكم موجب لنقضه

( طعن خالد خالد عبد الواحد واخر ضد النيابة العمومية نمرة ٢٠٧ سنة ٤٤ قى ومحمد على عبد الواحد مدني مدني . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

٤٩١

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٧

نقض . اختلاس . تحصيل مبلغ وقيد اقل .

القاعدة القانونية

بعد اختلاسا معاقبا عليه قانونا عامل الشركة

الذي يحصل من عملاء الشركة نقودا ويعطيهم ايصالات صحيحة بما دفعوا ثم يثبت في دفتر القسيمة الداخلي اقل مما قبضه من العملاء ويقتال لنفسه الفرق المحكمة :

« حيث ان رافع النقض يستند على ان لا تزوير فيما اثبتته في دفاتر الشركة المعهودة اليه باثباته فيها مبالغ اقل مما حصله من العملاء واعطى به ايصالات صحيحة لم وبالتالي يصبح ما دخل في ذمته من الفرق غير معدود تبديدا لوجود مبالغ له عند الشركة يصح له الاستيلاء عليها من العملاء

« وحيث ان الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه تنحصر في ان المتهم بصفته محصلا لشركة زيت البترول الاسبوية كان يحصل من عملاء الشركة نقودا ويعطيهم ايصالات صحيحة بما دفعوا ثم يثبت المدفوع في دفتر القسيمة الداخلي باقل من حقيقة ما قبضه من العملاء وقد اغتال لنفسه من هذه الفروق مبلغ ٢٥٥ جنيبها و ٤٠٠ ملجا

« وحيث ان اجترأ المتهم على اثبات هذه المبالغ بأقل مما حصله هو تزوير معنوي باثباته في دفاتر الشركة المعتبرة واقعة مزورة بصورة واقعة صحيحة وهي مخالفة للحقيقة وقصد بها المتهم اضرار الشركة باختلاسه الفرق بين ما قبضه وما اثبتته زورا في القسيمة لادخاله

« وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح

ما دخل في ذمة المتهم اضرارا بالشركة بواسطة  
ما اقترفه من التزوير تبديدا معاقبا عليه ايضا  
وبعد ذلك يصبح لامطعن صحيحا على الحكم  
المطعون فيه ويجب رفض النقض موضوعا .

( طعن فيليب زند ضد النيابة نمرة ٢٠٦ سنة ٤٤  
قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا  
والهيئة السابقة )

## ٤٩٢

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ٩٢٧

نقض . بلاغ كاذب . وجوب بيان الجهة .

## القاعدة القانونية

في قضايا البلاغ الكاذب مع سوء القصد  
يجب حتما بيان الجهة التي قدم منها البلاغ وذلك  
لمعرفة ما اذا كانت هذه الجهة كما نص عليه في  
المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات ام لا واغفال  
هذا البيان يجعل الحكم باطلا  
المحكمة :

« من حيث ان الطعن مقبول شكلا

» وحيث انه مقبول موضوعا ايضا لأنه  
بالاطلاع على الحكم سواء كان الجزئي  
والاستثنائي المؤيد له تبين انهما خاليان من  
بيان الجهة التي قيل بتقديم البلاغ لها

» وحيث ان بيان الجهة التي قدم لها  
البلاغ واجب قانونا وذلك لمعرفة ما اذا كانت  
هذه الجهة مما نص عنه في المادة ( ٢٦٣ ) من  
قانون العقوبات ام لا

» وحيث ان اغفال هذا البيان مما يجعل

الحكم باطلا وعليه يتعين الغاء الحكم ولا محل  
بعد هذا لبحث باقي الالوجه

( طعن محمد افدى علم الدين ضد النيابة نمرة ١٨٧  
سنة ٤٤ قضائية وآخر مدع مدني . دائرة حضرة صاحب  
العالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة )

## ٤٩٣

## محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ٩٢٧

نقض . سرقة . زلط ورمال الجبال . مال مباح

## القاعدة القانونية

لا يعد سارقا من استولى على زلط ورمال  
من بعض جبال الوجه القبلي لأن المناطق  
المذكورة خالية من وضع يدأى فرد معين عليها  
ولم تكن من المصرح بغير باستخراج الزلط  
والرمال منها فهي اذن بمثابة المال المباح . ومثل  
استغلال هذه المناطق مثل الصيد من مجارى  
المياه العامة باعتبارها مباحة استغلالا للأفراد  
تحت قيود خاصة

## المحكمة :

« حيث انه ثابت من اقوال المتهم في  
التحقيقات انه بصفته وكلاء عن الخواجه وديع  
صقلى الذى رست عليه مقولة بناء هويس المساندة  
بالعياط استحضرت بمرفته رجال المقاول موكله  
بعضا من الزلط من جبل طهما وجبل الصف  
وبعضا من الرمال من خور الشرق بالصف لعرض  
جميع ذلك على عامل الحكومة بصفة عينه حتى  
اذا ما وجد هذه الاشياء موافقة للعمل طلب

رخصة واستحضر ما يلزم للبناء من هذه المناطق  
« وحيث ان المناطق المذكورة خالية من  
وضع يد اى فرد معين عليها ولم تكن من  
المصرح للغير باستخراج الزلط والرمال منها فهي  
بمثابة المال المباح ولا قصد للسرقه فيما اخذ منها  
من زلط ورمال  
« وحيث ان مثل استغلال هذه المناطق  
كمثل الصيد من مجارى المياه العامة باعتبارها

مباحة استغلالا للأفراد تحت قيود خاصة ومهما  
كانت لانية فيها لسرقه  
« وحيث انه متى تقرر ذلك ينعدم القصد  
الجنائى ولا سرقه فى مجرد تقديم الزلط والرمال  
من جهة لاحق فيها لأحد ويجب الغاء الحكم  
المطعون فيه وبراءة المتهم  
( طعن توفيق مرشاق ضد النيابة العمومية نمرة ١٩٣  
سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا  
والهيئة السابقة )

## قضاء المجلس الحسبي العالي

عريان وعزيز لأنهما موسرات ولهما قدرة  
على الشغل

فقرر المجلس الحسبي المذكور بتاريخ ٤  
يناير سنة ١٩٢٧ ( أولا ) الأذن لبرسوم حنا  
بوقف أطيانه بحسب الفريضة الشرعية مع حرمانه  
من الشروط العشرة ( ثانيا ) الغاء القرار الصادر  
بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٢٠ من المجلس الملى  
بتعيين نفقة لولديه البالغين وعليهما الالتجاء  
للجهة المختصة بتقرير نفقة لهما وبتاريخ ٣١ مارس  
سنة ١٩٢٧ طعن حضرة صاحب المعالي وزير  
الحقانية فى هذا القرار بناء على تظلم عريان  
برسوم وعزيز برسوم بالعريضة المقدمة لوزارة  
بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٢٧

وبجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن  
حضر حضرة الافوكانو مرقس افندى صادق  
عن المتظلمة ولم يحضر المتظلم ضده ولا من ينوب

٤٩٤

المجلس الحسبي العالي

حكم تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٢٧

حسي . تقرير نفقة . تقرير اسقاطها .  
اختصاص قاضى الاحوال الشخصية .

القاعدة القانونية

من المقرر قانونا ان الفصل فى النفقات  
واسقاطها من اختصاص قاضى الاحوال الشخصية  
فقرار المجلس الحسبي القاضى بالغاء قرار صادر  
من المجلس الملى بتعيين نفقة لولدين بالغين يكون  
فى غير محله ويتعين الغاؤه

الوقائع :

بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ طلب برسوم  
حنا المحجور عليه التصريح له بإيقاف أطيانه  
بعريضة وطلب أيضا بعريضة أخرى فى التاريخ  
المذكور ابطال النفقة المقررة عليه لولديه البالغين

عنه وحضر عن النيابة العمومية حضرة عبد الله بك محمد وكيل نيابة الاستئناف واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة  
المجلس :

« من حيث ان الطعن تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلا  
« وحيث انه من المقرر قانونا ان الفصل في النفقات واسقاطها من اختصاص قاضي

الاحوال الشخصية وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه في غير محله فيتعين اذن الغاؤه

( طعن معالي وزير الحقانية بناء على تظلم عريان برسوم حنا وآخر ضد رسوم حنا نمرة ٩٥ سنة ٢٦ و ٢٧ . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية وبحضور حضرات اصحاب العزة محمد مصطفى بك ومحمد فهمي حسين بك المستشارين بالمحكمة المذكورة وادوار قصيري بك العضو عن طائفة الاقباط الارثوذكس ومحمد حمدي الفلكي بك رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية سابقا (اعضاء

## قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

٤٩٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٦

مسئولية . ضرر . تعويض بسبب المسئولية . خطأ . تقصير . علاقة الخطأ بالضرر . حفرة شارع . مصلحة التنظيم . صيانة الطرق .

القاعدة القانونية:

١ - يجب على مدعي التعويض اثبات الاسباب التي بني عليها مسئولية خصمه اذ لا يستحق التعويض الا اذا كان هناك خطأ أو تقصير مسند للمدعي عليه . وكانت هناك علاقة مباشرة بين الخطأ والضرر الذي لحق بالمدعي  
٢ - اذا اصاب شخصا ضرر على اثر انقلاب عربة بسبب وجود حفرة بأحد الشوارع فلا يجوز له ان يطالب بمصلحة التنظيم بتعويض الضرر بناء على انها مكلفة في الاصل وبوجه عام بصيانة الشوارع والعناية بها وجعلها سالحة للمرور

لأنه وان كانت وظيفة مصلحة التنظيم هي صيانة الطرق الا ان ذلك يكون في الحدود المعقولة والممكنة وليس معناه ان المصلحة مكلفة بان تعلم كل ما يطرأ على حالة جميع الشوارع من التغييرات وفي كل لحظة منعا لوقوع كل حادثة . المحكمة :

« من حيث ان طالب التعويض مع بيانه للضرر الذي لحقه مطلوب منه ايضا اثبات الاسباب التي بني عليها مسئولية المدعي عليه اذ لا يستحق التعويض الا ان كان هناك خطأ أو تقصير مسند للمدعي عليه وكان علاقة مباشرة بين هذا الخطأ والضرر الذي لحق بالمدعي

« وحيث انه في مثل هذه القضية لا يكفي لنسبة الخطأ لمصلحة التنظيم وقوع الحادثة في الشارع العمومي الذي وجدت به حفرة بل يتعين لاثبات ان الحادثة لم تحصل الا بسبب وجود

هذه الحفرة وان وجودها كان نتيجة اهمال مصلحة التنظيم أو على الأقل ان المصلحة قصرت في اصلاح تلك الحفرة بصرف النظر عن سبب حدوثها

« وحيث انه ليس في اوراق القضية سواء كان في محضر البوليس أو الدعوى المدنية ما يساعد على معرفة تحدث الحفرة ولا تاريخ حدوثها ولا علم مصلحة التنظيم بها قبل الحادثة

« وحيث انه لا يفتى عن تحقيق تلك الاغراض بمجرد القول ان مصلحة التنظيم مكلفة بملاحظة حالة الشوارع والعناية بها وجعلها صالحة للمرور او ان وظيفتها الاساسية هي صيانة الطرق كما ذكر الحكم المستأنف لانه مع التسليم ان تلك هي وظيفة مصلحة التنظيم فلا يكون ذلك في الحدود المعقولة والممكنة وليس معناه ان المصلحة مكلفة بأن تعلم بكل ما يطرأ على حالة جميع الشوارع من التغيرات وفي كل لحظة منعا لوقوع كل حادثة

« وحيث ان المدعى لم يقم باثبات تقصير المصلحة في اداء ما يمكن ان تكون مكلفة به والقضية خلو من الدليل على ذلك حتى انه يصح القول بأن السبب الحقيقي لوقوع الحادثة ظل مجهولا « وحيث انه لا يجدي كذلك في الموضوع ما قال به وكيل المدعى من ان ملاحظى الطرق كان واجبا عليهم المبادرة في اصلاح الشارع اذ لم يثبت ان الحفرة كانت بحالة بحيث تستلقت الانظار بل يؤخذ من معاينة البوليس انها كانت

على عكس ذلك من قلة الاهمية كانتا نتيجة للاستهلاك العادى واستعمال الطريق « وحيث مما تقدم يكون الحكم الابتدائى في غير محله لعدم ثبوت مسؤولية الحكومة ويتعين الغاؤه

( استئناف وزارة الاشغال العمومية وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد عبد النعم بك رياض ضد اسماعيل افندى حمدى بصفته وحضر عنه حضرة الاستاذ صالح بك جودت المحامى . نمرة ٦٤٠ سنة ٤٣ قضائية . دائرة صاحب العزة محمد مظهر بك وبحضور حضرات مراد وهبه بك وجسن نبيه المصري بك . مستشارين )

٤٩٦

محكمة استئناف مصر

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٧

معارضة . تنفيذ الحكم . علم المحكوم عليه . اثبات العلم . تنفيذ فاسد .

القاعدة القانونية

- ١ - تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة الى الوقت الذى علم فيه الغائب بتنفيذها
- ٢ - متى ثبت بدليل قاطع علم المحكوم عليه بتنفيذ حكم غيابي صادر ضده وجب الحكم بان ميعاد المعارضة يبدأ من تاريخ هذا العلم
- ٣ - اذا اعترف المحكوم عليه كتابة بعلمه بهذا التنفيذ وجب اعتبار تاريخ هذا العلم مبدأ للمعارضة ولو لم يصله اعلان قانونى به
- ٤ - كون التنفيذ وقع صحيحا او فاسدا لا يمنع من علم المحكوم عليه بالتنفيذ لان الغرض الذى اراده القانون هو مجرد العلم بصدور الحكم

الغيابي وهذا يحصل من العلم بالتنفيذ سواء وقع صحيحا او باطلا

• - الغرض الذي قصده القانون في المادة ٣٤٤ مرافعات هو ان سقوط الحكم في المدة المقررة لها ( ستة شهور ) لا يكون الا للاحكام النياية التي لم تزل لاصقة بها صفة الغياب وهي التي يصح المعارضة فيها . اما اذا زال عن الحكم صفة الغياب بان اصبح حضوريا لغوات ميعاد المعارضة فانه لا يسقط الا بعض المدة الطويلة المحكمة :

• من حيث ان الفصل في هذه الدعوى يستلزم الوقوف على الغرض الذي قصده الشارع عند تقريره حق المعارضة في الاحكام النياية والروح التي املت عليه وضع المادة ٣٤٤ الخاصة ببطلان الحكم الغيابي

• ومن حيث ان الذي اجمع عليه الشراح ان السبب في تقرير حق المعارضة في الاحكام النياية هو ان القانون قد فرض ان المحكوم عليه غاييا ( حتى مع اعلانه شخصيا بصحيفة الدعوى ) لا يعلم بانه مرفوع عليه دعوى كما لا يعلم ان هناك حكم صدر عليه وانه حتى مع اعلانه بالحكم الغيابي مفروض اعتباره جاهلا به وان المعتبر قانونا انه لا يعلم بهذا الحكم الا من تاريخ علمه بتنفيذه ولهذا اباح له القانون المعارضة من تاريخ علمه هذا

• ومن حيث انه مع هذه الفروض القانونية التي لم تأخذ بها بعض الشرائع الحديثة فانه لا يجوز التوسع فيها اكثر من الحد الذي وضعه

القانون حتي لا يحصل العبث بالحقوق وضياعا او التأخير في ايصالها لتحقيقها الى مدى بعيد « ومن حيث انه لهذا متي ثبت بدليل قاطع علم المحكوم عليه بتنفيذ حكم غيابي صادر عليه وجب الحكم بان ميعاد المعارضة يبدأ من تاريخ هذا العلم الذي جعله القانون اخر مرحلة لجهل المحكوم عليه به

• ومن حيث انه لهذا متي اعترف المحكوم عليه بعلمه بهذا التنفيذ بكتابة صادرة منه وجب اعتبار تاريخ هذا العلم مبدأ للمعارضة ولو لم يصله اعلان قانوني به

• ومن حيث انه للسبب المتقدم ليس من الضروري ان يكون هذا التنفيذ صحيحا او فاسدا لأن الغرض الذي اراده القانون هو مجرد العلم بصدور الحكم الغيابي وهذا يحصل من العلم بالتنفيذ سواء كان صحيحا او باطلا

• ومن حيث ان القانون ذكر كلمة التنفيذ على وجه الاطلاق فلا يجوز التوسع في تفسيرها تفسيراً لا يتفق مع روح القانون

• ومن حيث انه ثابت من اوراق الدعوى ان المستأنف اعلن بصحيفة دعوى المستأنف واستلمها بشخصه في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠

• ومن حيث انه ثابت من الاوراق ايضا انه بعد ان حكمت محكمة طنطا غاييا على المستأنف بمبلغ ٣٧٠ جنيه مع المصاريف وذلك بتاريخ ٦ اكتوبر سنة ١٩٢٠ نفذ المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بالحجز تحت يد باشكاتب المحكمة المختلطة على ما تحت يده من النقود للمحكوم عليه غاييا

المختلطة من الغاء الحجز المتوقع تحت يد قلم الكتاب فانه لا يتعارض مع ما تقدم ذكره لان موضوع الدعويين غير واحد

( استئناف الحواجة ميخائيل سليمان وحضر عنه حضرة الاستاذ ادوار بك قصيرى المحامي ضد الحواجة جورجى انطونيوس طرابلس وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الوهاب بك محمد المحامي - نمرة ١٠٦٣ سنة ٣٩ قضائية . دائرة صاحب العزة كامل بك ابراهيم وبحضور حضرتي صاحبي العزة على عزت بك ومحمود سامى بك مستشارين )

تليق

سبق ان نشرنا هذا الحكم بصحيفة ٥٧٢ من العدد الثالث للسنة السابعة . وبالنظر لكون تلخيصه كان بغير واسطتنا قد وقع فيه نقص كبير ولذا اعدنا نشره هنا بتلخيص اوفى .

٤٩٧

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ٩٢٧

تنظم . استئناف الامر . مادة ١٣٠ و ١٣٢ مرافعات .

القاعدة القانونية

بين قانون المرافعات في المادتين ١٣٠ و ١٣٢ طريقة النظام من الأوامر التي تصدر على عريضة احد الاخصام ويؤخذ منها ان لمن صدر عليه الأمر طريقين للنظم منه اما الى المحكمة واما لنفس الأمر . فاذا نظم الى الأمر ورفض تظلمه فلا يجوز له بعد ذلك استئناف الحكم الصادر برفض تظلمه الى محكمة الاستئناف بل عليه ترك

» ومن حيث انه ثابت من التقرير الرسمي المؤرخ في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ان المستأنف قرر امام قلم كتاب المحكمة المختلطة بانه يبقى في خزينة المحكمة مبلغ ٤٣٨ جنيه و ٤٠٠ مليم المحجوز عليها من المستأنف عليه وان يخصص هذا المبلغ على ذمة المستأنف عليه الى ان يفصل في شأن ذلك الحجز

» ومن حيث ان تقرير المستأنف عليه هذا هو اعتراف منه بعلمه بتنفيذ الحكم الغيابي وهذا كاف لان يكون مبدأ معارضته من تاريخ هذا العلم قانونا للاسباب المتقدمة

» ومن حيث ان المستأنف عليه لم يعارض في الميعاد القانوني من تاريخ هذا العلم فقد سقطت معارضته واصبح الحكم حضوريا لا طريق في الطعن عليه الا بالاستئناف

» ومن حيث انه للاسباب المتقدمة لا يجوز البحث فيما اذا كان هذا التنفيذ تحت يد قلم الكتاب صحيح او باطل

» ومن حيث ان الغرض الذي قصده القانون في المادة ٣٤٤ هو ان سقوط الحكم في المدة المقررة لها بته شهور لا يكون الا للاحكام الغيابية التي لم تنزل لاصقة بها صفة الغياب وهي التي يصح المعارضة فيها اما اذا زال عن الحكم صفة الغياب بان اصبح حضوريا لقوات ميعاد المعارضة فانه لا يسقط الا بمضى المدة الطويلة

» ومن حيث انه لا تقدم تكون دعوى المستأنف الخاصة بسقوط الحكم في غير محله ويتعين تأييد الحكم المستأنف

» ومن حيث ان ما حكمت به المحكمة

المحكمة الابتدائية تحكم في تظلمه وفي اصل الدعوى معاً وله بعد ذلك استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية لمحكمة الاستئناف العليا المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليهم دفعوا بعدم قبول الاستئناف لان الحكم المستأنف صادر من قاضي الامور الوقتية وكان يجب المعارضة فيه اولا امام المحكمة الابتدائية ثم استئنافه اذا رؤى ضرورة لذلك

» وحيث ان المستأنف يدفع هذا الدفع بالقول ان له الخيار بين المعارضة في هذا الحكم امام المحكمة الابتدائية وبين استئنافه مباشرة امام محكمة الاستئناف

« وحيث ان قانون المرافعات قد بين في المادتين ١٣٠ و ١٣٢ منه طريقة التظلم من الاوامر التي تصدر على عريضة احد الأخصام ويؤخذ من نص هاتين المادتين ان لمن صدر عليه الامر طريقتين للتظلم منه اما الى المحكمة واما لنفس الأمر

« وحيث ان المستأنف بعد ان قدم تظلمه الى قاضي الامور الوقتية من الامر الصادر في ٣ نوفمبر سنة ٩٢٦ بتوقيع الحجز التحفظي وبعد ان صدر الامر برفض هذا التظلم رفع استئنافاً عن هذا الحكم

» وحيث ان الغرض من عبارة « التظلم من الامر للمحكمة » الواردة في المادة ١٣٠ من قانون المرافعات هي رفع التظلم الى المحكمة الابتدائية بدليل ما جاء في الفقرة الثانية من نفس

هذه المادة حيث اجاز الشارع ان يكون التظلم من الامر منضماً بالتبعية الى الدعوى الاصلية في أي حالة كانت عليها الدعوى : اذ لو كان الامر بخلاف ذلك لما كان الشارع في حاجة لقول في اي حالة كانت عليها الدعوى ( راجع بهذا المعنى جارسونيه جزء ٨ صحيفة ٣٦٦ )

« وحيث ان المحكمة في ذلك ان الاوامر التي تصدر على العرائض هي اوامر ادارية محضة متروكة لسلطة قاضي الامور الوقتية ولتقديره اما التظلم الى المحكمة فيحول التظلم الى خصومة بالمعنى الحقيقي وتتحول الاجراءات الادارية الى اجراءات قضائية تتبع فيها احكام قانون المرافعات بالنسبة لرفع الدعاوى وهي صريحة في وجوب تهديم الدعوى للمحكمة الابتدائية قبل عرضها على محكمة الاستئناف ( راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الرقم ٢٦ فبراير سنة ٩٠٨ المجموعة الرسمية لاحكام المحاكم المختلطة السنة العشرين صحيفة ١٠٢ )

« وحيث انه تطبيقاً لهذا المبدأ يكون استئناف حكم قاضي الامور الوقتية قبل المعارضة في هذا الحكم امام المحكمة الابتدائية غير جائز ويتعين اذن قبول الدفع الفرعي والحكم بعدم قبول الاستئناف

( استئناف محمد افندي على الحاروني وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد بك الديواني المحامي ضد حامد افندي وامين افندي وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد بك نجيب براده المحامي نمرة ٢٢٠ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وحضور حضرتي صاحبي العزة مراد وهبه بك وحسن نبيه المصري بك مستشارين )

٤٩٨

محكمة استئناف مصر

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٧

تعويض الأم . تعويض الأب . لكل  
شخصية مستقلة .

القاعدة القانونية

الحكم بتعويض للأم نظير وفاة ولدها  
لا يمنع الأب من المطالبة بتعويض آخر له اذ  
ان لكل منهما شخصية مستقلة يتبعها حق  
مستقل في المطالبة بالتعويض عما لحق شخصه  
من الضرر

المحكمة :

« بما ان مصلحة السكة الحديد مع تسليمها  
بمسؤوليتها الثابتة من الحكم النهائي الصادر من  
محكمة استئناف مصر بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤  
في القضية المرفوعة عليها من زوجة ابراهيم سالم  
افتدى بشأن وفاة ولدها فاتها تزعم ان مبلغ  
الربمائة جنيه المقضي بها للأم هو مبلغ كاف  
لتعويض الوالدين عن فقد ولدهما لا سيما ان  
وفاته ترجع من ناحيته لاهماله

« وبما انه لا يمكن التسليم بما تذهب اليه  
مصلحة السكة الحديد من ان التعويض المحكوم  
به للأم يمنع عن تعويض الوالد من الوجهة  
القانونية . فان لكل منهما شخصية مستقلة يتبعها  
حق مستقل في المطالبة بالتعويض عما لحق  
شخصه من الضرر

« وبما انه من جهة اخرى يجب التمييز بين

مركز والده المتوفى ومركز ابيه فان الفاجعة اشد  
اثرا على الأم وابعد نتيجة اذ ابنها هو عائلها بعد  
زوجها او في حياته ان فارقتها اما الوالد فهو رجل  
عامل يكسب عيشه . وفوق هذا فان ظرف قيام  
الزوجة واتحاد العيش بين الزوجين اللذين عوض  
احدهما بمبلغ له قيمة عند امثالهما يبرر النظر في  
طلب مصلحة السكة الحديد وتقديرها للتقدير  
الوارد في الحكم المستأنف

« وبما ان المحكمة ترى من ذلك جميعا ان  
تقصر التعويض الذي يستحقه ابراهيم سالم  
افتدى على مائة جنيه مع جميع مصاريف الدعوى  
عن الدرجتين

( استئناف مصلحة السكة الحديد وحضر عنها  
حضرة مصطفى بك عبد اللطيف مندوبها ضد ابراهيم  
افتدى سالم وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد بك يوسف  
الحامي نمرة ١٠١٧ و ٢٣١ سنة ٤٣ قضائية .  
دائرة حضرة صاحب العزة متولى غنيم بك وبحضور  
حضرتي صاحبي العزة محمد لبيب عطيه بك وعمود غاب  
بك مستشارين )

٤٩٩

محكمة استئناف مصر

حكم تاريخه ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٧

مستولية . حفر سواحل . لغم بحرى .  
انفجاره . قتل واصابة اشخاص . حكومة .

القاعدة القانونية

اذا ظهر لغم على شاطئ البحر ثم انفجر  
وقتل بعضا من الاهالى فلا تكون مصلحة حفر  
السواحل مستولة عن تعويض الضرر الذى  
حصل للاهالى لأن مسئولية رجال حفر السواحل

لا تكون الا اذا كان الاهمال المنسوب لهم مرتبطا برابطة وثيقة بواجباتهم ولا يمكن افتراض ان عسكري خفر السواحل أو ضابط الصف في تلك المصلحة يعرف بحكم وظيفته أو استعداداته الطبيعي الانغام وكنهها ويقدر خطورتها وكيفية منع انفجارها ودرء الاضرار التي تنتج عنها إذ عمله المصلحي لا يدخل فيه شيء من ذلك وليس على الحكومة ان تقدر احتمال تهمة ظروف يحتاج اليه عسكري خفر السواحل العلم بالانغام وحسن التصريف في درء خطرهما المحركة :

« بما ان أساس دعوى المطالبين بالتعويض في هذه القضية والقضايا المماثلة المنظورة في نفس الجلسة ان مصلحة خفر السواحل قد اُهملت في اتخاذ الحيطة الواجبة لمنع الاهالي عن الاقتراب من اللغم الذي وجد على الشاطئ بالقرب من ناحية المدينة يوم ٢١ مارس سنة ١٩٢٤ فانفجر اثناء وجود ذويهم بالقرب منه قتلهم »  
وبما ان أول ما يتنبه اليه الدهن في تحليل هذا الادعاء هو بحث وظيفة مصلحة خفر السواحل ورجالها

« وبما انه ليس من السهل افتراض ان تلك المصلحة أريد بها أصلاً غير حراسة الشواطئ وغيرها من تهريب المحرمات أو ادخال بضائع من الخارج بغير رسوم

» وبما ان المدعين يرومون القول بان رجال تلك المصلحة بتمثيلهم الحكومة في الامكنة

التي لا يوجد فيها غيرهم من ممثلي الحكومة كالنقط المنفردة على الشواطئ قد حلت في أشخاصهم عندما يؤدون وظائفهم في تلك الظروف كل مميزات الحكومة ومسؤوليتها فاذا اهل أحدهم عندئذ في أداء واجب حكومي من الواجبات المطلقة وهي تأمين الناس على أرواحهم وأموالهم فعلى الحكومة مسؤولية ذلك

« وبما ان هذا القول المطلق يجب ان يتحدد بقيود لا مفر منها والا انفرجت دائرة المسؤولية الى حد يسهل كل شيء ويحتمل كل فرض وفي الشأن المعروض لا يمكن ان تستظهر مسؤولية رجال خفر السواحل الا اذا كان اهمالهم يرتبط بواجباتهم المعروفة لديهم والتي يدركها من في استعدادهم ومعلوماتهم

» وبما انه لا يمكن افتراض ان عسكري خفر السواحل أو ضابط الصف في تلك المصلحة يعرف بحكم وظيفته أو استعداداته الطبيعي الانغام وكنهها ويقدر خطورتها ويرسم المقدار اللازم من الاحتياط لمنع الناس عنها إذ عمله المصلحي لا يدخل فيه شيء من ذلك وليس من شأنه ان يعرف إياه وليس على الحكومة ان تقدر احتمال تهمة ظرف يحتاج اليه عسكري خفر السواحل العلم بالانغام ويقظة وحسن تصريف في درء خطرهما ولو ان للحكومة مصلحة بحرية عاملة لا يمكن السير بضعة خطوات في تعرف مهمتها عقب انتهاء حرب عالمي استعملت فيه الغام عاتمة كاللغم الذي تدور حوله هذه الدعوى » وبما انه متى قرر ان رجال خفر السواحل

اكان لم يحكم وظيفتهم ولا بمجموع معلوماتهم اللازمة لأداء تلك الوظيفة ان يتعرفوا حقيقة اللغم أو يقدروا طرائق درته أصبح من العبث البحث فيما انتقصت به محكمة أول درجة التحقيقات التي قامت بها تلك المصلحة عن تحذير رجالها أهالي المدينة من الاقتراب من اللغم فان الظاهر انه ان صح حصول التحذير فقد كان ذلك لا على ان الشيء الذي عثر عليه لغم بل انه شيء مجهول والمجهول مدعاة لحب الاستطلاع فما كان للتحذير من أثر حسن بل الامر قد كان بالعكس

» وبما انه يستخلص مما تقدم ان رجال خفر السواحل لم يكن منهم أى افعال يدين الحكومة في الحادث فلامسؤولية عليها ووجب الغاء الحكم المستأنف الذي قضى بتلك المسؤولية ( قضية وزارتي المالية والداخلية وحضر عنهما حضرتي الاستاذين محمد بك عبد المنعم رياض ويوسف بك قسيس ضد احمد محمد عبد الفتاح وحضر عنه حضرة الاستاذ مرسي افندي محمود المحامي نمرة ٦٦ سنة ٤٣ قضائية دائرة حضرة صاحب العزة متولى بك غنيم وحضور حضرتي صاحبي العزة محمد لبيب عطيه بك واترني ابو العز بك مستشارين )

٥٥٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٠ ابريل سنة ١٩٢٧

مسؤولية - سيارات - اثبات الخطأ او الازمة .

القاهرة القانونية

انه بالنظر لكثرة استعمال السيارات

والعربات وتعدد حوادث القتل والاصابات يجب اعتبار اصحاب السيارات والعربات وسائقها مسئولين مدنيا في الاصل عن نتيجة الاضرار التي تحدث من هذه الاصابات ويعتبرون مسئولين الى ان يقيموا هم الدليل على ان الحادثة حصلت بقوة قاهرة أو بسبب خطأ المصاب نفسه أو غير ذلك من الاسباب التي لا دخل لهم فيها المحكمة :

» من حيث ان الحاضر عن المستأنف دفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنح ببراءة تابعه السيد ابراهيم سائق العرببة الذي نسب له انه تسبب في الحادثة المطلوب منه التعويض من أجالها .

» وحيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق انه رفعت دعوى جنحة امام محكمة الوايلي المركزية ضد جورجى كنانيدس سائق سيارة الخواجه حليم كورى والسيد ابراهيم سائق عرببة الخواجه نجيب صبحاني طبقا للواد ٢٠٨ و ٣٤٢ عقوبات و ٢٨ و ٥٣ و ٥٤ من لائحة السيارات و ١٦ و ٣١ من لائحة عربات الركوب لأنها في يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢١ بدائرة قسم الوايلي باهمالها وعدم احتياطهما وعدم مراعاتهما الواضح الاول تسبب في حصول موت حصان نجيب صبحاني الذي كان معلقا في العرببة التي يقودها الثاني ولأن الثاني تسبب في اصابة الست روزه جلابو التي كانت في سيارة الاول وتقرر لمعالجها

أكثر من عشرين يوما وذلك لأنها كانتا مسرعين الأول بالسيارة والثاني بالعربة ولم يتخذ كل منهما الطريق من الجهة اليمنى حتى اصطدما معا - وبتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ قضت هذه المحكمة ببراءة المتهمين وسببت حكمها بما يأتي . حيث ان المحكمة لا يمكنها معرفة النسب من المتهمين في هذه الاحصاء لأن الشهود لم يروا الواقعة عيانا بل قررت المجنى عليها روزه جلابو انها ما وعت شيئا غير انها وجدت نفسها بالاستتالية وباقي الشهود حضروا على أثر صدى التصادم وهم صاحب السيارة وصاحب العربة وظل كل منهما يدعى ان الخطأ حصل من سائق الآخر وعليه فلا يمكن الجزم بمعرفة المسؤول وتري المحكمة براءة المتهمين عملا بالمادة ١٧٢ جنایات .

« وحيث ان هذا الحكم اكتسب قوة الشيء المحكوم به حقيقة ولكن فيما قضى به أى فى المسؤولية الجنائية التى قوامها أو أساسها فى هذه الدعوى إقامة الدليل قبل المطلوب الحكم عليه على الإهمال أو عدم الاحتياط أو عدم مراعاة تكليف خاص مقرر فى لائحة السيارات والعربات ويتعين البحث فيما اذا كان أساس المسؤولية المدنية وقوامها هو نفس أساس وقوام المسؤولية الجنائية حتى تكون براءة المتهمين مانعة من المطالبة بالتعويض المدنى أو غير مانعة . » وحيث ان الذى جرى عليه القضاء أخيرا فى البلاد التى كثرت فيها استعمال السيارات

والعربات وتعددت الحوادث فيها هو اعتبار أصحاب السيارات والعربات وسائقها مسئولين مدنيا فى الاصل الى ان- يثبتوا ان الحادثة حصلت بقوة قاهرة أو بسبب خطأ المصاب نفسه أو غير ذلك من الاسباب التى لا تدخل لهم فيها وذلك لأنه ظهر بالاستقراء ان تكليف المصاب بإثبات خطأ السائق فيه احراج لمركزه وتكليف بالمحال نتيجة اطراد تعدد هذه الحوادث وزيادة الخطر الذى يهدد الجمهور وقد قضت محكمة النقض والابرام فى فرنسا تطبيقا لهذا المبدأ انه لا يكفى للسائق ان يثبت انه لم يقع منه خطأ مطلقا أو ان سبب الحادثة بقى مجهولا للتخلى عن المسؤولية المدنية بل تبقى مسؤوليته فى هاتين الحالتين قائمة « راجع حكم محكمة النقض الفرنسية الدائرة المدنية الصادر فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٤ مرة ١ سنة ١٩٢٥ صحيفة ١٠٧ وقد ذكر الاستاذ فى هذه المقالة حادثة مصادمة سيارة مع عربة وقال انه يرى انه فى هذه الحالة تكون المسؤولية مشتركة بين الطرفين .

« وحيث ان المحكمة ترى الاخذ بهذه النظرية لما سبق بيانه ولأن استعمال معدات النقل السريعة كالسيارات وعربات الركوب تلازمها حوادث يجب ان يتوقعها المتفانون بها فمن الحق والعدل ان يكونوا مسئولين عن التعويض لضحاياها .

« وحيث انه لذلك تكون المسؤولية

المدنية قائمة وان قضي جنائيا بعدم قيام الدليل على خطأ معين أو اهمال لسائق عربية المستأنف فيتعين رفض الدفع وقبول الدعوى

« وحيث ان المحكمة ترى في تقدير التعويض انه يجب مراعاة ان مسؤولية تابع المستأنف مشتركة مع غيره وان الحادثة نفق فيها حصان للمستأنف وكسرت عربته واضطرب أولاده وان المستأنف عليها المصابة كانت دعيت لركوب السيارة للفسحة مع أصحابها فقبلت هذه الدعوة ولذلك ترى تعديل الحكم وجعل التعويض ١٥٠ جنيه فقط وتلزمه بجميع المصاريف.

( استئناف الخواجه نجيب صبيحاني وحضرته حضرة الاستاذ محمد اقدى كامل البنداري المحامي ضد الست روزة جلابو وآخر وحضر عن الاولى الاستاذ عبد الكريم بك رموف المحامي للمرة ٨ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة كامل بك ابراهيم وبحضور حضرتي صاحبي العزة على عزت بك وعمود سامي بك مستشارين )

٥٠١

### محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٧ ابريل سنة ١٩٢٧

مسئولية . حكومة . وزارة الاشغال . رى . مخالفة القوانين . اختصاص المحاكم . تعديل جداول مناسيب المياه .

### القاهرة القانونية

١ - تختص المحاكم الاهلية بالحكم في دعاوى التعويض المرفوعة على وزارة الاشغال اذا نسب اليها الاهمال ومخالفة القوانين الادارية ولا يمنع من اختصاصها نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

٢ - لوزارة الاشغال ان تعدل جدول مناسيب المياه اذا عنت لها ضرورة لتغييرها لأنها هي الحكم في تقدير تلك الضرورة وتأويلها بواسطة رجال مصلحة الري الذين اتخذت لسلامة حكمهم الضمانات الادارية من تدرج وظائفهم ومراقبة اعمال كل رؤوس منهم من رئيسه المحكمة :

« بما ان الاستئناف قد حاز شكله القانوني « وبما ان ما ذهبت اليه وزارة الاشغال من وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن موضوعها من الاعمال الادارية الخارجة من اختصاص المحاكم الاهلية بمقتضى المادة ١٥ من لائحة ترتيبها يرد عليه لأول وهلة ان المستأنف عليها تدعى ان وزارة الاشغال اهملت وخالفت مناسيب المياه القانونية فتنتج عن ذلك غرق عزبتها وزراعتها ولا ريب ان للمحاكم الاهلية في مثل هذه الحالة ان تحقق الاهمال ومخالفة القوانين الادارية حتى اذا ما استبان لها ان ذلك قد وقع تقضى بالتعويض لمن اصابه ضرر فيتعين اذن طرح ما طلبته المستأنفة بشأن الاختصاص

« وبما انه فيما يتعلق بوقائع الدعوى فانه لا نزاع في ارض المستأنف عليها هي من ارض السواحل المعرض بطبيعتها لطفيان مياه الفيضان وقد قضت المادة الرابعة من لائحة الترع والجسور الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ على ان ملاك الحوش الخاصة مكلفون بصيانة جسورهم

« وبما ان المستأنف عليها تزعم ان جسورها كانت قوية وجارهاها في ذلك الخبير المعين في دعوى اثبات الحالة على ان هذا لزعم ينقضه ما تقدمت به المستأنفة من الاقرارات الصادرة من اصحاب الاطيان وكلها تدل على ان الفيضان لم يسهم بسبب تقويتهم الجسور الخاصة بهم وان المستأنف عليها قد املت ذلك فأصابها الفرق » وبما ان المحكمة لا تطعن لما قرره الخبير بشأن قوة جسور المستأنف عليها لا تقدم بيانه ولما هو ظاهر من تقريره ان مجته في هذا الشأن لم يكن مستوفى ثم ان هناك ظاهرة لا ريب فيها وهي انه لم يصب احد بفرق غير المستأنف عليها في الجهة التي غمرتها المياه

« وبما ان ما جاء في دفاع المستأنف عليها بشأن مناسيب المياه ينقضه ما قدمته المستأنفة من البيانات الفنية عن تلك المناسيب تلك البيانات التي اراد ان يدفعها الخبير في دعوى اثبات الحالة بأقوال نفر من القرويين لا يصح الاعتماد على ادراكهم هذه الشؤون الفنية وانه من جهة اخرى فليس من الميسور مطالبة الحكومة بأن تجمد على جداول المناسيب اذا عنت لها ضرورة لتغييرها اذ لا ريب في انها الحكم في تقدير تلك الضرورة بواسطة رجال مصلحة الرى الذين اتخذت لسلامة حكمهم الضمانات الادارية من تدرج وظائفهم ومراقبة اعمال كل مروض منهم من رئيسه

« وبما ان الاستنتاجات التي ذهبت اليها

المستأنفة عليها من مناقشة الخبير بكبير المهندسين لا يمكن ان تشايها فيها المحكمة بعد البيانات التي تقدمت بها الحكومة في تعليقها على تلك الاستنتاجات ومن اهم ما جاء في ذلك التعليق ما ذكرته الحكومة من ان منسوب المياه امام قنطرة ساقوله غير مرتبطة بمنسوبها خلفها اذ توجد ترعة اسمها ترعة سبع تغذى من امام تلك القنطرة فأبحاث الخبير اذن ليست ابحاث كاملة يمكن الاطمئنان اليها

« وبما ان المستأنف عليها لم تأت بدليل مقنع تطمأن به المحكمة على حصول اهمال من رجال الرى في تصريف مياه الفيضان

« وبما انه متى انتفى الاهمال وجب رفض الدعوى المبنية عليه

( استئناف وزارة الاشغال وحضر عنها مندوبها حضرة الاستاذ عبد المنعم بك رياض ضد الست فكتوريا بطرس وحضر عنها حضرة الاستاذ الياس افندى دبانه الحامي نمرة ٨٥٦ سنة ١٤١٠ قضائية. دائرة حضرة صاحب العزة متولى غنيم بك وبحضور حضرتي صاحبي العزة محمد لبيب عطيه بك ومحمود غالب بك مستشارين )

٥٠٢

محكمة استئناف مصر

حكم تاريخه ٨ مايو سنة ١٩٢٧

التماس . عيوب الاجراءات . عدم الحكم باحد الطلبات. الفصل في اصل الدعوى. كلام في حكم تهديد فقط .

القاعدة الثمانيون

ان عيوب الاجراءات في الاداوى المدنية ليست سببا من اسباب الالتماس بل هي معتبرة في الشرائع التي سنت نظام النقص المدني محل

الطعن من ذلك الطريق وحده . ولا يمكن تصوير عيب الاجراءات في الدعوى بأن فوات الحكم فيما طلبه احد الخصوم وسبب للالتباس طبقا للفقرة الخامسة من المادة ٣٧٢ مرافعات لأن مخالفة نص متعلق بالاجراءات او سوء تأويله لا يمكن ان يكون محلا للالتباس . فاذا كانت المحكمة الاستئنافية تتجاوز اجراء اثباتا كوجوب سماع دفاع الخصام في موضوع الدعوى وتفصل فيه من غير ان يكونوا قد تكلموا الا في الحكم التمهيدى فلا تعتبر انها فصلت فيما لم يطلبه الخصوم

المحكمة :

« بما ان الوجه الاول وهو الذى يقول الملتمس فيه ان محكمة الاستئناف قد فصلت فيما لم يطلب اليها الفصل فيه هو في الواقع الوجه الذى يدور حوله البحث ولقد كان من اجل ذلك موضع عناية الملتمس وفيه تركز دفاعه

« وبما انه يتعين قبل التكلم عن هذا الوجه تبيان الوقائع الثابتة من الأوراق وهي التى يستند اليها الملتمس في دفاعه

« وبما ان هذه الوقائع تتلخص في ان محكمة استئناف مصر رفع اليها في القضية رقم ٢٢٨ كلية اسكندرية سنة ٩٢٢ والدعوى الفرعية المنضمة لها استئنافا احدهما من عبد المطلب الجيار بك اعلنت صحيفته في ٨ يولييه سنة ١٩٢٥ وقيد تحت رقم ١٣٠١ سنة ٤٢ قضائية والثاني من حسين ايوب افندى والحواجه خريستو

سوتيرى اعلنت صحيفته في ٢٨ سبتمبر سنة ٩٢٥ وقيد تحت رقم ١٥٥٤ سنة ٤٢ قضائية وكان استئناف عبد المطلب الجيار بك عن الحكم الذى اصدرته محكمة اسكندرية الابتدائية في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٤ ( وحقيقة تاريخه على ما هو ثابت من محضر جلسة تلك المحكمة ومن تاريخ رفع الدعوى الفرعية التى تكلم عنها ذلك الحكم هو ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ ) اما استئناف خصمه فقد كان عن حكم آخر صدر بعد ذلك في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ وقد ذكر عبد المطلب الجيار بك في صحيفة استئنافه ان محكمة اول درجة بما ذكرته في اسباب حكمها التمهيدى الذى يستأنفه من ان الدعوى الخاصة بالنزاع في موضوع القطن قد اصبحت منتهية كأنها حكمت ضمنا برفض دعواه فيما يختص بطلباته المعدلة اخيرا وقد جاء فعلا في اسباب ذلك الحكم ان عبد المطلب الجيار بك رجع الى طلبات جديدة بمذكرته الاخيرة بعد الطلبات الاولى التى فصلت فيها المحكمة بحكمها السالف الذكر ( تريد المحكمة حكما صدر في ٨ يولييه سنة ١٩٢٢ حصر النزاع فيما زاد عن مبلغ ٤١٩ جنيه مما يطلبه الملتمس ضدّها من الملتمس ) وهى طلبات ليست جديدة بالنظر الآن . اما فيما يختص بالنزاع الخاص بحساب القطن ومصاريفه فان المحكمة ترى قبل الفصل في هذه الطلبات الخاصة بالدعوى الفرعية ( اى دعوى الملتمس ضدّها ) فترى المحكمة ندب خبير لتصفية الحساب

« وبما ان ما يستخلص من هذه الوقائع

عن موضوع الاستئناف حتى تأتى جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ المحددة له من قبل

» وبما انه مع ثبوت ما تقدم بيانه فقد ظهر من مراجعة محاضر الجلسات السابقة على جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ان وكيل الملتبس طلب فى جلسة ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٥ تأجيل القضية لاسبوع وان تكون المرافعة فى الحراسة والموضوع وكان خصمه يطلب المرافعة فى الحراسة فقط ولا اجلت القضية لجلسة ١٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٥ طلب وكيل الملتبس ضدها التأجيل ليقدم مستنداته فاجلت الدعوى لجلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ فمجلها الملتبس لجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لنظر الطلب الخاص بالحراسة ولكن الحاضر عن الملتبس قرر فى تلك الجلسة انه مصمم على طلباته التى باعلان الدعوى وطلب خصمه التأيد

» وبما ان الملتبس يريد ان يوجه عبارة الانصميم على الطلبات التى باعلان الدعوى الى طلب الحراسة الوارد فى اعلان التعجيل من جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ لجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لا الى الطلبات الاصلية الواردة فى عريضة الاستئناف

» وبما ان هذا التوجيه لا يسهل انسجامه مع رد خصمه على هذا التصميم بطلب التأيد وهو لا يمكن ان ينصرف الى طلب الحراسة لا سيما اذا لوحظ ان وكيل الملتبس سبق له ان طلب فى جلسة ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٥ المرافعة فى الحراسة وفى الموضوع وبما يلاحظ هنا ان

ان استئناف عبد المطلب الجيار بك الذى صدر عنه حكم محكمة استئناف مصر المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ انما كان عن حكم شق منه بتى فى الدعوى الاصلية رقم ٢٢٨ كلية اسكندرية سنة ٩٢٢ وشق منه تمهيدى فى الدعوى الفرعية المرتبطة بها والمرفوعة من خصمه اما استئناف هذين الخصمين الذى صدر عنه حكم استئناف مصر المؤرخ فى ٦ ابريل سنة ١٩٢٦ فقد كان عن حكم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ الذى صدر فى الدعوى الفرعية

» وبما ان الملتبس قد حصر دفاعه فى حكم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ونجاوز عن حكم ٦ ابريل سنة ١٩٢٦ لأنه كان قد طلب من المحكمة قبل صدور ذلك الحكم ان يؤيد الحكم المستأنف فلا معنى لالتماسه بعد ذلك اعادة النظر فيه ولهذا يتعين قصر بحث الالتماس على حكم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥

» وبما ان حجة الملتبس تنحصر فى ان الجلسة التى صدر بعدها حكم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ قد اقتضت المرافعة فيها على الطلب الفرعى الذى كان تقدم لأول مرة لمحكمة الاستئناف وهو طلب الحراسة ولم تتناول مذكرتا طرفى الخصومة اللتان رخص بتقديمهما قبل الحكم سوى البحث فى الحراسة وفوق هذا فان هذه الجلسة ( جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ) التى عجلت لها الدعوى انما تحدت فى طلب التعجيل للفصل فى الطلب الفرعى وظلت الدعوى معلقة

ومحل تأويل أما التحريرى فلم يتناول موضوع الاستئناف من اية ناحية

« وبما انه بما لا ريب فيه ان عيوب الاجراءات فى الدعوى المدنية ليست سببا للالتماس بل انها فى الشرائع التى سنت نظام التقضى المدنى محل للطعن من ذلك الطريق وحده

« وبما ان تصوير الملتبس عيب الاجراءات فى هذه الدعوى بانه فوات الحكم فيما طلبه احد الاخصام ومحل الالتماس طبقا لفقرة الخامسة من المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات لا يمكن للمحكمة ان تشايحه فيه ويكفى ان يشار فى هذه المناسبة الى ما قرره القضاء من ان مخالفة او سوء تأويل نص متعلق بالاجراءات كالنص الذى ورد فى المادة ٣٧٠ من قانون المرافعات عن حق المحكمة الاستئنافية فى الحكم فى موضوع الدعوى وقت نظر استئناف مرفوع عن حكم تهيدى لا يمكن ان يكون محلا للالتماس فاذا كانت المحكمة الاستئنافية تتجاوز وهى تستعمل هذا الحق اجراء ثابتا كوجوب سماع دفاع الاخصام فى موضوع الدعوى وتفصل فيه من غير ان يكونوا قد تكلموا الا فى الحكم التهيدى المستأنف فهى بذلك لا تعتبر انها فصلت فيما لم يطلبه الاخصام بل يكون اجراؤها معيبا ولا سبيل لاصلاح هذا العيب الا عن طريق التقضى وهو لما يتسع له تشريعنا المدنى ( راجع حكم محكمة استئناف مصر الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٢

الملتبس ضدهما فان يحق لهما طلب التأيد لان الاستئناف لا يظور هو عن الحكم البقى والتهيدى الصادر له لاحتمالهما وليس عن الحكم الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ فى دعواهما الفرعية وهو الذى استأنفاه

« وبما انه قد يوازن ما تقدم ان ذكرته طرفى الخصومة المقدمتين قبل حكم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لم يذكر فيها شئ عن الموضوع فيجب إذن استظهار اثر اقوال الخصوم التى ثبتت فى محاضر الجلسات وتبيان المدى الذى تذهب اليه فى تحديد طلباتهم

« وبما ان عريضة استئناف الملتبس المعلنة لخصميه فى ٨ يوليه سنة ١٩٢٥ قد طلب فيها الفاء الحكم المستأنف والزاهما بدفع ثمن القطن وفوائده الى آخر ما جاء فى تلك العريضة فهو يطلب الاصل فى دعواه الاصلية على مقتضى طلباته المبدلة التى رفضها الحكم المستأنف الذى قضى فى الوقت نفسه تهيدا فى دعوى خصميه الفرعية ادب خير فهذه الطلبات مقدمة فعلا لمحكمة الاستئناف ولها ان تفصل فيها وقد ثبت ان الخصم قد طلب رفضها بالتماسه التأيد فى جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فاجيب طلبه ولكن يعتبر هاهنا الاجابة ان طرفى الخصومة لم يتقدما للمحكمة بدفاع تفصيلى عن وجهة نظر كل منهما وكانت علة ذلك عيوب الاجراءات فى المرافعة فقد كان الشففى منها مقصورا على الطلبات وفى شأن التمس جاءت طلباته فى الجلسة غامضة

ومنشور في المجموعة الرسمية عن سنة ١٩٢٤  
بالصفحة رقم ١٣٦ )

« وبما ان هذه الحالة التي اشير اليها هي  
بلا ريب احد في خطأ الاجراءات من حالة  
الدعوى المنظورة فهنا على الاقل عريضة استئناف  
من المستأنف وطلب ثابت في محضر الجلسة من  
خصمه بتأييد الحكم المستأنف

« وبما انه تبين مما تقدم جميعا ان الالتماس  
بوجوهه الثلاثة لا محل لقبوله فيتمين رفضه  
موضوعا والحكم على الملتمس بالغرامة التي نصت  
عليها المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات

( التماس عبد المطلب بك الجيار وحضر عنه حضرة  
الاستاذ مرقس افندي فهمي المحامي ضد حسين افندي  
ايوب واخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ مصطفى افندي  
الطرابلس المحامي غمرة ١٠٧٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة  
حضرة صاحب العزة متولى غنيم بك وبحضور حضرة  
صاحب العزة محمد لبيب عطية بك ومحمود غالب بك  
مستشارين )

تعلين

راجع بهذا المعنى حكم محكمة استئناف  
مصر الصادر في ٢٦ فبراير سنة ٩٢٢ ومنشور  
في المجموعة الرسمية سنة ٩٢٤ بالصحيفة  
نمرة ١٣٦

٥٠٣

محكمة جنايات بني سويف

حكم تاريخه ٢٧ يونيه سنة ٩٢٦

مصلحة الاملاك . مستخدم . تعدى عليه .  
مادة ١١٨ عقوبات

القاعدة القانونية

مستخدم مصلحة الاملاك الأميرية

المتدوب لفرز ارض يدعى احد الافراد بأنها  
ملكه مع انها من ضمن املاك الميرى الخصوصية  
لم يكن في عمله هذا مكلفا بخدمة عمومية بل هو  
مكلف بخدمة خصوصية لمصلحة الاملاك  
العمومية تتعلق بأملاكها الخصوصية لأن  
مصلحة الاملاك هي فيما يتعلق بأملاكها  
الخصوصية كفرد من الافراد فالتعدى الواقع على  
مستخدم مصلحة الاملاك الاميرية وقت عملية  
الفرز لا يجري عليه حكم المادة ١١٨ من قانون  
العقوبات التي تعاقب كل من تعدى على احد  
الموظفين العموميين او رجال الضبط او اى انسان  
مكلف بخدمة عمومية او قاومه بالقوة او بالعنف  
في اثناء تأدية وظيفته .

المحكمة :

« حيث ان واقعة الحال في هذه القضية  
تلخص في ان بهجت افندي شديد من مستخدم  
مصلحة الاملاك الاميرية ندب لفرز ارض يدعى  
على سالم ارتاوط انها ملكة مع انها من ضمن  
املاك الميرى الخصوصية المؤجرة للمؤجر المتهمين  
فتعرض المتهمان له بناء على ان الارض المراد  
فرزها هي من ارض في حيازتهما ومنعاه من تنم  
عمله وفي الاثناء حصلت مشادة بينهما من جهة  
وبين على سالم ارتاوط الطالب الفرز من جهة  
اخرى انجلت عن اصابته بضربتين احدهما على  
فخذ والاخرى على ذراعه فاحدثت التي على

المتهم الاول من تهمة الضرب والتعدي عملاً  
ذراعاً عاهرة مستديمة هي منع اثناء الساعد على  
المضد الأيمن

» وحيث ان بهجت افندي شديد لم يكن  
مكلفاً بخدمة عمومية اثناء عمله في مأموريته بل  
مكلفاً بخدمة خصوصية لمصلحة الاملاك العمومية  
تعلق بأملاتها الخصوصية

» وحيث انه على العكس من دعواه كان  
يجب عليه لمجرد دعوى التهمين لحيازة الارض  
التي كان رغب في فرزها ان يتمتع لأن سلطته  
مع هذا النزاع من قبل الحائزين للارض ليست  
بأكثر مما للحائزين من الحق في منعه لأن  
مصلحة الأملاك هي فيما يتعلق بأملاتها  
الخصوصية كفرد من الافراد وكان له بل عليه  
في هذه الحالة ان يرفع الامر او يطلب رفعه  
لجهة الاختصاص ( وهي المحاكم الاعتيادية ) التي  
لها وحدها الحق في الفصل في هذا النزاع

» وحيث انه في هذه الحالة لا عقاب على  
المتهم الأول في منعه بهجت افندي المذكور  
من تميم عملية الفرز ما دامت حجة التهمين  
كانت مبنية على حيازتهما للارض المذكورة  
» وحيث انه من جهة ضرب التهمين  
للمجنى عليه الضرب الذي احدث له العاهة  
بالكيفية السابقة فلم تثبت الا على المتهم الثاني  
من اعترافه اما من جهة المتهم الاول فقال المجنى  
عليه وباقي الشهود انهم لم يعرفوا ان كان هو  
الضارب على الساعد ام لا

» وحيث انه في هذه الحالة يتعين براءة

بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات  
» وحيث ان عقاب المتهم الثاني صالح على  
مفتاح على الضرب الذي احدث تلك العاهة  
ينطبق على المادة ٢٠٤ عقوبات  
» وحيث ان المحكمة ترى للظروف المتقدمة  
استعمال المادة ١٧ عقوبات

( قضية النيابة ضد حدوث على واخر وحضر منهما  
حضرة الاستاذين مصطفى بك المكلوي وعلي بك كمال  
حبشة الحاميان عمدة ٥٥ احالة سنة ٢٤ - ٢٥ .  
دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا وحضور حضرة  
صاحبي العزة السيد محمد عبد الهادي الجندی بك المستشارين  
بمحكمة الاستئناف وحضرة محمود افندي محمد السبع القاضي  
المتدب وحضور حضرة ابراهيم احمد حبيب افندي  
عضو النيابة )

٥٠٤

محكمة جنايات بني سويف

حكم تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦  
قاضي احالة . قرار بان لا وجه . معارضة  
المدعى المدني . سلطة محكمة الجنايات .

القاعدة القانونية

اذا قرر قاضي الاحالة بان لا وجه لاقامة  
الدعوى لعدم كفاية الادلة ولم تعارض النيابة  
في قراره وعارض المدعى بالحق المدني وحده  
فليس لأودة المشورة ان تقضى بالغاء قرار  
قاضي الاحالة واحالة التهمين على محكمة  
الجنايات لمعاقبتهم . فاذا فعلت وجب على محكمة  
الجنايات ان تحكم بعدم جواز نظر الدعوى  
الجنائية ولها ان تحكم في الدعوى المدنية فقط  
بالقبول او بالرفض  
المحكمة :

» حيث ان الواقعة تلتخص في ان المجنى

عليهما في هذه القضية كانا جالسين بالقرب من منزلها بناحية طوه في ليلة الحادثة واذ بعيارين اطلقا فيهما من الخلف فاصاب المقتول الذي مات بسبب اصابته بعد الاصابة بثمانية ايام واخاه الذي شفى من اصابته بعد معالجته وعلى اثر الواقعة التي لم يعرف المجنى عليهما فيها شيئا جرى التحقيق فظهر من اقارب وخدم المتوفى واخيه عن شهد بوقائع يؤخذ منها ما من شأنه ان يوجد شبهات ارتكاب الفعل على المتهمين وغيرها

« وحيث انه لدى احالة الدعوى من النيابة على قاضي الاحالة بعد تحقيقتها بالكيفية المتقدمة وبعد ظهور هذه الأقوال قرر حضرته قرارا مبنيًا على ما استنبطه من التحقيق واعتقده في موضوع الادلة القائمة على المتهمين بان لاوجه لاقامة الدعوى على المتهمين وعلى من كانوا متهمين معها لعدم كفاية الأدلة

« وحيث ان المدعين بالحق المدني عارضوا في هذا القرار امام اودة المشورة ومع ان النيابة لم تعارض فيه بالطريق القانوني وفي الميعاد الذي ضرب لذلك فان اودة المشورة المذكورة قضت بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ بالقاء قرار قاضي الاحالة واحالة الدعوى على هذه المحكمة بالنسبة للمتهمين الحاضرين لمعاقبتهما عملاً بالمواد ١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات وهي المواد التي اتهمتهما بها النيابة العمومية في تقرير الاتهام

« وحيث ان المتهمين دفعا اليوم بلسان وكيلهما بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسبق صدور قرار فيهما من قاضي الاحالة بتاريخ ١١ أكتوبر سنة

١٩٢٣ بان لاوجه لاقامة الدعوى قبلهما للاسباب المبينة به

« وحيث ان اودة المشورة لا تملك في الواقع مع عدم طعن النيابة في هذا القرار بالطريق القانوني التعرض للقسم الخاص بالعقاب من هذا القرار لقبول النيابة اياه من جهة ولأنه اكسب المتهمين حقاً ليس للمدعين مدنياً في الدعوى حق حرمانهما منه من جهة اخرى

« وحيث ان المحكمة ترى لذلك ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى العمومية قبل المتهمين المذكورين في محله ويتعين قبوله

« وحيث ان قبول هذا الدفع لا يمنع مع ما تقدم هذه المحكمة من نظر الدعوى المدنية عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات اذ ان حكم الدعوى الحاضرة حكم الاحوال التي وردت المادة المذكورة بها

« وحيث ان الوقائع التي استنبط منها المدعون مدنياً ادلتهم التي يبنون دعواهم المدنية عليها وفندتها حضرة قاضي الاحالة بقراره انما وقائع لم يثبت لها اصل يمكن الوثوق به بل الظاهر ان ضرورة الدعوى الجنائية والسير فيها ضد المتهمين لها فيها اكبر نصيب ولذلك ترى المحكمة ان الدعوى المدنية من جهة اسامها غير صحيحة ويتعين رفضها

( قضية النيابة العمومية نمرة ٥٨٥ احالة سنة ١٩٢٣ وعباس افندي سليمان احمد حماد واخرين مدعين مدنيين وحضر عنهم حضرة الاستاذ حسن افندي اسماعيل المحامي ضد احمد عبد الحليم واخر وحضر عنهما حضرة الاستاذين مصطفى الكاوي بك وعلى كمال حيشة بك الحاميان . دائرة صاحب السعادة محمد علام باشا وحضور حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندى بك وحامد رضوان بك مستشارين وحضرة زكريا عصمت افندي وكيل النيابة )

## محكمة استئناف القاهرة

٥٠٥

محكمة استئناف اسيوط

حكم تاريخه ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٧

حراسة . اجراءات نزاع ملكية .

القاهرة القانونية

بمجرد سير دائن في اجراءات نزاع ملكية  
أعيان مدينه العقارية وفاء لدينه لا يكفي لتسوية  
تعيين حارس قضائي على الاعيان المطلوب نزاع  
ملكيتها للمحافظة على غلتها استنادا الى حكم  
المادة ( ٥٤٥ ) مرافعات التي تقضى بالحاق  
ايراد العقار وثمراته به من وقت تسجيل تنبيه  
نزاع الملكية  
المحكمة :

« حيث ان موضوع هذه الدعوى هو سير دائن  
في اجراءات نزاع ملكية مدينه العقارية وفاء لدينه  
وطلب تعيين حارس على العين المشروع في نزاع  
ملكيتها للمحافظة على غلتها استنادا الى المادة  
( ٥٤٥ ) من قانون المرافعات التي تقضى بالحاق  
ايراد العقار وثمراته به من وقت تسجيل تنبيه  
نزاع الملكية وقد حكمت المحكمة الابتدائية  
برفض طلب الحراسة فاستأنف الدائن هذا  
الحكم .

« وحيث انه يشترط للحراسة وجود نزاع

على شيء بين المتخاصمين وخطر أو احتمال خطر  
على هذا الشيء المتنازع عليه

« وحيث انه في الحالة التي نحن بصدددها  
لا نزاع على شيء بين المتخاصمين لأن حق  
الدائن قبل مدينه ثابت وضمان العين لهذا الحق  
مسلم به كما انه لا نزاع بينهما على ملكية ايراد  
العقار وثمراته لأن هذه الملكية ثابتة للمدين

« وحيث انه من جهة أخرى فلا خطر من  
ضياع ايراد العقار أو ثمراته بعد تسجيل تنبيه  
نزاع الملكية لأن القانون قد ضمن للدائن حقوقه  
في ذلك بما قضى به في المواد ٥٤٥ و ٥٤٦  
و ٥٤٧ مرافعات من الحاق الايراد والثمرات  
بالعقار وتوزيع قيمتها كما يوزع ثمن العقار ومن  
اعتبار بمجرد التنبيه من الدائن على مستأجر العقار  
بعدم دفع الاجرة لملكه في قيام الحجز على  
الاجرة التي تستحق في المستقبل ولو كانت عن  
مدة سابقة على التسجيل واعتبار المحجوز عليه  
مستولا كمردع لديه عما دفعه له المستأجر من  
الايجار بحسن نية عن المدة التالية للتسجيل

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان القانون  
الذي يعطى للدائن الذي يده سند واجب  
التنفيذ حق نزاع ملكية مدينه العقارية قد أباح  
له أيضا حق التنفيذ على ايراد العقار أو ثمراته  
بالحجز لدى الغير على الاجرة المستحقة أو الحجز  
على نفس الثمرات حجزا تنفيذيا وتعيين حارس

عليها ويعمها وقاء لدينه وذلك لأن الثمرات المذكورة كما تقدم قد أصبحت بمجرد تسجيل تنبيه نزع الملكية ملحقه بالعقار وتوزع كما يوزع ثمن العقار ( مادة ٥٤٥ مرافعات )

« وحيث انه مما تقدم يتضح ان لا محل للحراسة لعدم توفير شروطها قانونا وعلى ذلك يكون الحكم المستأنف القاضي برفضها في محله للاسباب سالفة الذكر ويتعين تأييده

( استئناف وزارة الاوقاف ضد مدني عبد الرحمن واخرين نمرة ٦٤ سنة ٢ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة على حسين باشا وبحضور حضرتي صاحبي العزة على عبد الرازق بك ومحمد توفيق حقي بك مستشارين )

تعليق

مبدأ هذا الحكم يخالف المبدأ الذي استقر عليه القضاء المختلط من زمن بعيد كما يخالف احكاما كثيرة صدرت من المحاكم الاهلية بمعنى الرأي الذي أخذت به المحاكم المختلطة .

عزير هانكي

تعليق

المبدأ الذي أتى به هذا الحكم له نتائج خطيرة لانه ماس بحقوق المالكين أصحاب رءوس الاموال وبمصالح كبيرة مثل وزارة الاوقاف التي اعتادت تعيين حراس على أرض المدينين من بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية

والواقع انه يوجد في هذه الحالة اكثر من نزاع بين المتخاصمين لان المادة القاضية بالحق الايراد والثمرة بالعقار بعد التسجيل قضت ضمنا بان الدائنين جميعهم وليس فقط

الدائن نازع الملكية لهم حق عيني على هذه المحصولات وانهم تملكوها كدائنين مرتين ( راجع نفس هذا التعبير في الجزء الرابع من كتاب جارسونيه ص ٧٧٢ طبعة ثالثة )

فاستمرار وضع يد المدين على هذه المحصولات واستغلالها واستغلال الارادات المدنية للمدين هو افتئات منه على حقوق الدائنين وان قيل بانه مسئول كمودع لديه أي كحارس فليس معنى هذا انه يرغم الدائنين على استبقائه حارساً فانهم لهم حقوق ولهم رأي في اختيار شخص الحارس

أما الارتكان على انه يمكن التنفيذ على هذه المحصولات أو الارادات المدنية بطريق الحجز تحت يد الغير أو الحجز التنفيذي فان هذا هو ما اراد المشرع تحاشيه في مثل هذه الحالة لانها تمكن أحد الدائنين من تمييز نفسه والاستئثار بهذه الثمرات أو الارادات اضرارا بحقوق باقي الدائنين خصوصا اذا طالت اجراءات نزع الملكية وتخللتها دعاوى استحقاق وفي كثير من الاحيان لا يفي ثمن العقار بجميع الديون المسجلة

وقد يلزم هذا الاجراء اذا كان نزع الملكية واقعا على جملة اعيان في جهات مختلفة لا يصح مع مثل هذه النصوص تركها في ايدي المدين خصوصا اذا كان يرى الديون متراكمة عليه ويسىء ادارة الاستثمار لمصلحته الشخصية اضرارا بدائنيه

عبد الكريم روف

٥٠٦

محكمة جنايات قنا

حكم تاريخه ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٧

تسميم . داتورة . تخدير . مادة ٢٢٨  
عقوبات . جواهر سامة .

القاهرة الانونية

الداتورة ليست من الجواهر التي تستعمل عادة في احداث التسمم بل ان الشائع استعمالها للتخدير وفي تسهيل طرق النشل . فمن اعطى شخصا عمدا داتورة بكمية قليلة فاصابه تخدير وقتي وتم شفاء المجنى عليه في مدة قصيرة وجب اعتبار الواقعة منطبقة على المادة ٢٢٨ التي تعاقب كل من اعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فتشأ عنها مرض او عجز وقتي عن العمل

المحكمة :

« حيث انه تبين للمحكمة وثبت لديها من التحقيقات التي حصلت وشهادة الشهود بالجلسة وبالكشف الطبي والتقرير الكيماوي وتقرير الطبيب الشرعي انه في يوم ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦ الموافق اول ربيع الثاني سنة ١٣٤٥ بمزبة البوصة بحري مركز نجم حادى مديرية قنا كان بين المجنى عليه والمتهم الاول نزاع مدنى بخصوص فدان ونصف رهنة المتهم الاول للمجنى عليه رهنا وفائيا وانتهى الامر بينهما بحكم قضى بالزام المتهم الاول بقيمة الدين والمصاريف وفي يوم الحادثة اجتمع اشخاص من الكرنك ومن اقارب الطرفين للصلح بينهما وذهب المجنى عليه الى محل

المتهم الاول واتفقوا على شروط الصلح وبعد ذلك قدم المتهم الثانى شرباتا للحاضرين شربه الجميع ثم قام الحاضرون وانصرفوا وبقي المتهم الاول وشخص يدعى عمر عثمان من اصحابه والمجنى عليه فأمر المتهم الاول ولله المتهم الثانى بأن يحضر قهوه سادة فأحضرها وعرضها على المجنى عليه فأبى فالح عليه المتهم الاول بان يشرب وملأ له المتهم الثانى بفنجان واعتذر المتهم الاول عن الشرب بدعوى ان عنده اسهال ثم ملأ له المتهم الثانى فنجانا ثانيا فشربه وبعد ذلك شعر بدوار في رأسه وانصرف الى بيته مسرعا واخبر زوجته بما حصل وكلفها بابلاغ العمدة ثم فقد الشعور

« وحيث انه ثبت للمحكمة من الفحص الكيماوى الذى توقع على قه المجنى عليه وتقرير الطبيب الشرعى ان المادة التي وضعت للمجنى عليه في القهوة هي داتورة او نبات آخر يحتوى على الانزوين

« وحيث ان الداتورة ليست مما تستعمل في احداث التسمم بل ان الشائع استعمالها للتخدير وفي تسهيل طرق النشل وتظهر اعراض التخدير بها في بضع دقائق ان اعطيت مطحونة في القهوة

« وحيث ان رجال الطب الشرعى قالوا ان التسمم الجائى بالداتورة نادر ولا يحدث الوفاة منه الا اذا كان المقدار كبيرا ويكون الموت احيانا نتيجة اختلاط الداتورة بمقايير

اخرى لا سيما خاتق الذئب وقد شوهد احوال  
شفي فيها المصابون بعد اخذ جرام وجرام ونصف  
وجرامين من بذور الداتورة

« وحيث انه لم يثبت ان الكمية التي  
وضعت في فنجان القهوة اللذين تماطاهما المجني  
عليه كانت كبيرة بحيث تحدث الوفاة بل ينتج  
من ظروف القضية وشفاء المجني عليه في مدة  
قصيرة ان الكمية كانت قليلة لا تحدث الوفاة  
كما انه لم يثبت تعدد القتل في ارتكاب الحادثة  
« وحيث لذلك يكون القصد الجنائي في  
التسمم غير متوفر

« وحيث ان الواقعة تنطبق على المادة  
٢٢٨ عقوبات التي تنص على معاقبة كل من  
اعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة نشأ عنها  
مرض او عجز وقتي عن العمل بالعقوبات المبينة  
بالمواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات على حسب  
جسامته ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الاصرار  
على ارتكابها وعدم وجوده

« وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم الاول  
والثاني من اقوال المجني عليه التي تعززت بشهادة  
على سليمان الدالة على ان المتهم الاول امر الثاني  
بعمل قهوه وبالكشف الطبي الدال على ان قهوه  
المجني عليه كان يحتوي على مادة الداتورة او  
أى نبات آخر يحتوي على الانزوبين وعقابهما  
ينطبق على المادة ٢٢٨ عقوبات و ٢٠٦ عقوبات  
« وحيث ان على سليمان شهد بان المتهم  
الثالث لم يكن موجودا وقت الحادثة ولم يشاهده

ابد فيتين براءته عملا بالمادة ٥٠ من قانون  
تشكيل محاكم الجنايات

« وحيث مما تقدم ينتج انه في الزمان  
والمكان المذكورين تجارى المتهمان احمد حفي  
فولي وامين حفي فولي على اعطاء ابراهيم حفي  
فولي جوهر غير قاتل وهو الداتورة فتشأ عن  
ذلك عجزه ومرضه مدة ستة أيام وعقابهما ينطبق  
على المادتين ٢٢٨ و ٢٠٦ عقوبات

(قضية النيابة العمومية ضد احمد حفي فولي وآخرين  
وحضر للدفاع عنهم حفرة الاستاذ ميشيل افندي رزق  
المحامي نمرة ٢١ سنة ٢٧ . دائرة صاحب السعادة صالح  
حق باشا وحضور حضرتي صاحبي العزة على عبد الرازق  
بك ومحمد عزت بك مستشارين وحفرة محمد احمد عرفه  
بك رئيس النيابة )

٥٠٧

محكمة جنايات قنا

حكم تاريخه ٥ ابريل سنة ٩٢٧

خطف الاطفال . انواع الجريمة . مادة ٢٤٥  
ومادة ٢٥٠ عقوبات .

القاعدة القانونية

١ - جريمة خطف الاطفال على نوعين :  
نوع يدخل في مدلول المادة ( ٢٤٥ ) عقوبات  
وهو الخاص بختطف الاطفال حديثي العهد بالولادة  
ويكون القصد منه تغيير او اعدام نسب الطفل  
الحديث العهد بالولادة الذي لم يمض على ولادته  
سوى بضع ساعات او بضعة أيام ونوع يقع تحت  
حكم المادة ( ٢٥٠ ) التي تنص على معاقبة كل  
من خطف بالتحيل او الاكراه طفلاً لم يبلغ

اقوالها على بعضهما وعقابهما ينطبق على المادة ٢٥٠ عقوبات

« وحيث ان النيابة طلبت معاقبة ابو رحاب خلف الله بالمواد ٢٥٠ و ٤٠-٣ و ٤١ عقوبات  
« وحيث ان قاضي الاحالة رأى ان الواقعة بالنسبة للمتهم السادس المذكور تنطبق على المادة ٢٤٣ عقوبات فأصرت النيابة على رأيها الاول وصممت على طلب محاكمة المتهم السالف الذكر بالمواد ٢٥٠ و ٣-٤٠ و ٤١ عقوبات كما تقدم

« وحيث ان حضرة قاضي الاحالة يذهب الى ان القانون نص على اخفاء الاطفال حديثي العهد بالولادة بالمادة ٢٤٥ عقوبات ويقول ان النص بهذه المادة انما يراد به جعل جريمة الاخفاء منفصلة عن جريمة الخطف وليست من عناصرها ويقول ان الشرع مع خطورة الاخفاء بالنسبة لحديثي العهد بالولادة جعل هذه الجريمة جنحة فلا يمكن اعتبار الاخفاء بالنسبة لمن عداهم جنابة بالاشتراك او اعتبارهم فاعلين اصليين واعتبر ان الفعل المنسوب للمتهم السادس يقع تحت نص المادة ٢٤٣ عقوبات لانه اعار محله لحبس الطفل « وحيث ان المادة ٢٤٥ عقوبات لا يقصد بها الاخفاء بالمعنى المقصود بالمادة ٢٥٠ عقوبات لأن المادة ٢٤٥ عقوبات قاصرة على الجرائم التي يقصد منها ان تكون نتيجة تغيير او اعدام نسب الطفل حديث العهد بالولادة الذي لم يمض على ولادته سوى بضع ساعات او بضعة أيام اى على الطفل الذي لم تثبت بعد حالة نسبه ويمكن المساس بها

منه خمس عشرة سنة كاملة فن خطف طفلا يبلغ عمره ثلاث سنوات واخفاء عن اهله بقصد ابتزاز المال منه يكون مرتكباً للجريمة المعاقب عليها بالمادة ( ٢٥٠ عقوبات )

٢ - جريمة خطف الاطفال بالتحويل او الاكراه هي جريمة مستمرة لا تنتهى بفعل الخطف بل تبقى مستمرة طالما ان الطفل يبقى مخفياً والى ان يسترده أهله ومن هذا الوقت فقط تبندى سريان المدة في سقوط الدعوى العمومية المحكمة :

« حيث انه تبين للمحكمة من التحقيقات وشهادة الشهود بالجلسة واعتراف المتهمين الاول والخامسة والسادس امام النيابة بانه في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بنجع حمادى مركزها بديرية قنا ذهب المتهم الاول احمد محمود البربرى والمتهمة الخامسة ولمانه بنت محمد الى بنجع حمادى واستعانت هذه الاخيرة ببنت صغيرة على استدراج الغلام عبد الحميد احمد محمد النمر البالغ من العمر ثلاث سنوات واحتالت عليه حتى أخذته وأوصلته الى المتهم الاول وكان قد وعداها بان يدفع لها مبلغ جنيهين اذا خطفت الطفل واحضرته اليه وبعد ان أخذ الغلام ذهب به الى منزل ابو رحاب خلف الله المتهم السادس الكائن بنجع القاضى تبع فرشوط مركز بنجع حمادى وسلمه اليه ليحتفظ به الى ان يحصل على الخلاوة من أهله

« وحيث ان تهمة الخطف ثابتة قبل المتهم الاول والخامسة من اعترافهما امام النيابة ومن

« وحيث ان الولد الذي خطف يبلغ عمره ثلاث سنوات ومقيد بدفتر المواليد ولم يكن القصد من خطفه تغيير اوضاعه نسبيل كان القصد ابتزاز المال من والده وجدته المشهورة بالذنى والثروة » وحيث انه قديمترض بان جريمة الخطف جريمة منقطعة فتنهى بمجرد خطف الطفل فلا يمكن اعتبار الشخص الذي يساعد على الاعمال المتمة للجريمة باخفاء الطفل به خطفه شريكاً في جريمة الخطف » وحيث ان هذا الاعتراض لم يكن وجيباً اذ ان جريمة الخطف تستلزم اخذ الشخص المخطوف من مركزه الشرعى واخفائه عن لم عليه السلطة الشرعية وهي جريمة مستمرة لا تنتهى بفعل الخطف بل تبقى مستمرة طالما ان الطفل يبقى مخفياً والى ان يسترده أهله ومن هذا الوقت فقط يبتدىء سريان المدة في سقوط الدعوى العمومية فاذا اخذ الطفل وتناوله اشخاص عديدون فيعتبر كل واحد منهم فاعل اصلي وشريك في جريمة الخطف » وحيث ان المتهم السادس ابورحاب خلف الله قد ساعد على الاعمال المتمة للجريمة باخفائه الطفل في منزله وهو أم عمل في جريمة الخطف » وحيث ان هذا المتهم زعم انه قبل الطفل في منزله وهو لا يعلم انه مخطوف »

« وحيث ان من الادلة القاطنة على علم المتهم بخطف الطفل ما شهد به ملاحظ البوليس وضابط المباحث الجنائية بانهما عندما بلغهما اخفاء الطفل بمنزل المتهم المذكور ذهبا اليه فوجدا الطفل مخبئاً تحت قش وقد زعم هذا المتهم ان عبد الله عثمان صهر المجنى عليه كلفه بالبحث عن الطفل وانه عثر عليه واسترده بالحلاوة لرده »

الى والده فكذبه عبد الله عثمان وقرر بانه لم يقابل هذا المتهم ولم يكلفه بالبحث ولم يخبره بان استرد الطفل مقابل خمسة جنيهات

« وحيث ان الادلة قبل المتهمين الثانى والثالث والرابع تنحصر فى اقوال باقى المتهمين وهذه اقوال منهم على مثله لم تتميزز بدليل وقد تبين ان بين المتهم السادس وبين شمروخ محمد وعبد اللطيف وزيرى نزاع قائم امام المحكمة فيتمين برائتهم عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات »

« وحيث بما تقدم ينتج انه فى الزمان والمكان المذكورين خطف احمد محمود البربرى وولعانه بنت محمد بالتحويل الغلام عبد الحميد احمد محمد النمر الذى لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة والسادس ابورحاب خلف الله بصفته شريكاً فى الجريمة مع علمه بها ساعد الفاعلين الاصليين المتقدم ذكرهما بان اخفى الغلام المذكور فى منزله وذلك فى المدة الواقعة بين ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ٣١ منه بنجع القاضى التابع لفرشوط مركز نجع حمادى الامر الذى هو متمم للجريمة وعقاب احمد محمود البربرى وولعانه بنت محمد ينطبق على المادة ٢٥٠ - عقوبات وعقاب ابورحاب خلف الله ينطبق على المواد ٢٥٠ - ٣ - ٤٠ و ٤١ عقوبات »

( قضية النيابة العمومية ضد احمد محمود البربرى وآخرين  
نمرة ٤٧ سنة ٢٧ وحضر من الاول الاستاذ احمد افندى هاشم المحامى وعن الثانى والثالث الاستاذ هاشم مهنا افندى المحامى وعن الرابع حضرتنا يوسف بك عمون وهشيل رزق افندى المحاميان وعن الخامسة الاستاذ كادى افندى اسحاق المحامى وعن السادس الاستاذ فهم افندى حنا المحامى . دائرة صاحب السعادة صالح حقي باشا وحضور حضرتى صاحبي المزة على عبد الرازق بك ومحمد عزت بك مستشارين وحافظ محمد خليفة افندى وكيل النيابة )

## قضاء المحاكم الأجنبية

٥٠٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧

اثبات الحالة . طبيعة الدعوى . دعوى مختلطة .

وجود صالح اجنبي . اختصاص المحاكم الاهلية

القاهرة القانونية

١ - دعاوى اثبات الحالة تدور بطبيعتها بين الدعاوى العينية والدعاوى الشخصية وهذا ما اخذ به الشارع الفرنسي في المادة ٥٩ مرافعات ومن ثم فانه يجوز رفعها سواء امام محكمة المدعى عليه او امام محكمة المقار

٢ - المحاكم الاهلية مختصة بنظر دعاوى اثبات الحالة اذا رفعت بين اشخاص خاضعين لاختصاصها . ولا يغير من ذلك ان الدعوى الموضوعية يجب رفعها امام المحاكم المختلطة لوجود صالح لاجنبي

المحكمة :

« حيث ان المستأنف دفع امام محكمة اول درجة بأربع دفعوع فرعية وهي المينة بعد وقضت تلك المحكمة بمحكمها الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ برفضها جميعا وقد تمسك بها المستأنف امام هذه المحكمة ما عدا واحد منها وهو الخاص بتبعيته لجنسية اجنبية فانه تنازل عنه

« وحيث عن الدفع الفرعي الاول القاضي بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بسبب ما يدعيه المستأنف بأنه من رعايا حكومة اجنبية وان المستأنف لم يقدم في دوسيه الاستئناف ما يثبت هذه الرعوية الاجنبية فضلا عن تنازله عن هذا الدفع وسبق تقاضيه امام المحكمة الاهلية بصفته رعية الحكومة المحلية

« وحيث عن الدفع الثاني وهو عدم اختصاص محكمة الموسيقى بنظر دعوى اثبات الحالة بناء على ان دعاوى اثبات الحالة هي من الدعاوى العينية لا الشخصية وان المقار المراد اثبات حاله واقع بدائرة محكمة اخرى فان هذا الدفع في غير محله لان دعاوى اثبات الحالة انما هي تتعلق باثبات ما ترتب على افعال الانسان المتوقعة على المقار ويستحيل ان تكون من طائفة الدعاوى العينية لأنها لا ترمي الى اثبات حق عيني منصب على المقار بالذات

« وحيث انه مما يزيد في بيان ذلك ان الدعاوى العينية محصورة العدد كما قرر الشارحون ( مرافعات ابو هيف بك ص ٢٣٨ ن ٤٣٨ وعبد الفتاح بك السيد ص ٣٠ ن ٣٣٥ ) بخلاف الدعاوى الشخصية فانها غير محصورة العدد وفوق ذلك فانه ان قيل بان دعاوى اثبات الحالة هي من الدعاوى التي تقع طبيعتها بين العينية والشخصية وهو ما يسمونه بالدعاوى

« وحيث انه ازاء ما تقدم فان هذه المحكمة ترى مع اعتبارها ان الدعوى المذكورة شخصية الا انها اذا رفعت مع ذلك امام محكمة العقار فانه يجب قبولها والامتناع بتاتا عن الحكم فيها بعدم الاختصاص لأن أصلح الاراء في الواقع بالنسبة لهذه الدعوى هو ما قرره بشأنها القانون الفرنسي بالمادة ٥٩ المذكورة

« وحيث ان هذا الرأي فضلا عن تشبيهه مع روح القانون فان فيه مزايا عملية أخرى لأن الأخذ به يدفع الاعتراض الذي يوجه في بعض الاحيان الى المذهب القائل بأن تلك الدعوى اذا اعتبرت شخصية وكان العقار بعيدا جدا من مركز المحكمة التي رفعت امامها الدعوى بسبب تلك الصفة الشخصية فانه يفوت الخصوم ما قصده الشارع من جعلها دعوى مستعجلة وان البطء فيها يذهب بالفرض منها وذلك لأنه في هذه الحالة اذا رأى الخصم من مصلحته رفعها امام محكمة وجود العقار ورفعها اليها فعلا فاتها تكون مقبولة

« وحيث عن الدفع الثالث بأنه لا محل للاستعجال في اثبات الحالة وانه يترتب على ذلك عدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى فان هذا الدفع في غير محله لان دعوى اثبات الحالة ليست دعوى موضوعية وانما هي دعوى الفرض منها لتحقيق وجود حالة معينة في وقت معين وهي بهذه الصفة دعوى مستعجلة بطبيعتها وليس ادل على ذلك في هذه الدعوى من ظروفها الخاصة وهي وجود خلل بالممارسة

المختلطة فان القانون المصري لم ينص على هذا النوع من الدعاوى كما نص عليها قانون المرافعات الفرنسي بالمادة ٥٩ فقد اجازت تلك المادة رفع مثل هذه الدعوى امام محكمة محل وجود العقار او محكمة محل اقامة المدعى عليه على السواء

« وحيث انه لا محل للفرقة التي ذهب اليها القضاء الاهلي والتي اساسها الرجوع الى الأغراض التي رفعت من اجلها تلك الدعوى المستعجلة بحيث اذا كانت تلك الأغراض ترمى في النهاية الى المطالبة بحق عيني عقارى تعتبر الدعوى عينية اما اذا كانت لا ترمى الى ذلك بل يكون الغرض من رفعها الوصول للمطالبة بحق شخصى بحث فانها تعتبر شخصية ( انظر حكم محكمة طوخ الجزئية بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٢٥ المحاماه ٦ ص ١٦٥ رقم ١١٦ - وحكم محكمة طنطا بهيئة استئنافية في ١٠ ابريل سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية ٩ ص ٥٣ - قارن مرافعات ابو هيف بك ص ٣٣٩ ن ٤٣٩ الهامش ٣ من الطبعة الثانية سنة ١٩٢١ ) وذلك لأنه فضلا عما في هذه الفرقة من عدم الاتفاق مع عدم وجود نص بالقانون المصري كما تقدم فان الأخذ بهذه الفرقة يصل في هذا الانحراف الى مدى ابد بكثير مما وضعه القانون الفرنسي نفسه بالمادة ٥٩ المتقدم ذكرها والتي لا يمكن تفسير عدم النص على مثلها بالقانون المصري الا رغبة من الشارع في زيادة التوسع من مجال الاختصاص فيها لا هذا التضييق الذي ذهب اليه القضاء الاهلي كما تقدم

المطلوب اثبات حالتها وقد تضيع معالم هذا الخلل ويترتب عليه نتائج خطيرة لا يمكن معرفة اسبابها الحقيقية ولا تقدير المسئوليات بشأنها

« وحيث ان المستأنف دفع بدفع رابع وهو عدم اختصاص القضاء الاهلى بنظر هذه الدعوى لأن هناك تعاقدًا بينه وبين الماقل رولين بشأن عمارته وان رولين هو المسؤول وحده عن الخلل الذى يحصل للامارات المجاورة واستند على صحة دفعه بما يأتى : اولا - العقد المحرر بينه وبين الماقل رولين ثانيا - انه رفع دعوى مستعجلة امام المحكمة المختلطة لاثبات حالة هذا العقار وتعين فيها خبراء أدوا مأموريتهم ولم يبق عليهم الا تقديم التقرير ثالثا - حكم محكمة الاستئناف الأهلية سنة ١٩١٠ فى دعوى تشابه ظروفها مع الدعوى الحاضرة وهو يقضى بعدم اختصاص القضاء الاهلى لوجود ضامن اجنبى فى الدعوى الأهلية

« وحيث ان الدعوى المطروحة الان ليست دعوى موضوعية يصدر فيها حكم ملزم بحقوق وانما هى دعوى تنصرف الى اثبات حالة قائمة ولا تعرض فيها المحكمة الى ما يظهر فيما بعد فى الدعوى الموضوعية المحتمل رفعها من الالتزامات القانونية وما دامت الدعوى الحاضرة حائزة للشروط القانونية من حيث الرعية الأهلية والاستعجال فلا يسع هذه المحكمة الا الحكم فيها طبقا لقانون

« وحيث ان هذه المحكمة لا توافق المستأنف على ما أدلى به من اوجه دفاعه

المستأنفة من العقد المحرر بينه وبين الماقل رولين وذلك لان شروط العقد ونتائجه ليست بطبيعتها محل بحث فى هذه الدعوى المستعجلة كما تقدم وان صح القول بوجود دعوى مستعجلة اخرى امام القضاء المختلط بين نفس الخصوم وشخص اجنبى وهو الماقل رولين او خلافه فان هذه المحكمة لا تستطيع التخلّى من اجل ذلك عن نظر الدعوى المطروحة امامها وقد حازت شرائطها القانونية

« وحيث ان ما ارتكن عليه المستأنف مستندا الى حكم محكمة استئناف مصر الصادر سنة ١٩١٠ فى غير محله ( انظر المجموعة الرسمية ١٢ ص ٤٢ رقم ٢١ ) لان الحكم المذكور خاص بالدعوى الموضوعية لا بدعوى اثبات حالة ولأنه لا يوجد فى هذه الدعوى اجنبى من ضمن الخصوم كما هى الحال فى الدعوى الاخرى المستند على حكمها

« وحيث ان المستأنف استند على حكم صادر من هذه الدائرة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ فى القضية رقم ٦٥٧ سنة ٢٧ قضى ذلك الحكم بأن الماقل مسؤول مباشرة امام مالك العمارة التى اصابها خلل وترى المحكمة ان هذا الاستناد فى غير محله لانه يتعلق بدعوى الموضوع ولا شأن لهذه المحكمة فيه

« وحيث انه لا محل لاحتمال التناقض فى الاحكام كما يدعيه المستأنف فان هذه الدعاوى ليست الا وسائل تحفظية يجوز اجراؤها بكل

الوسائل ولا يترتب على قبولها او رفضها اي تناقض في الحقوق او في الاحكام

« وحيث انه مما تقدم يتبين للمحكمة ان الدعوى الحالية وهي لم تخرج عن مجرد احتياط قضائي تأمر به المحكمة ولا تفصل في خصوصته بحكم مقرر او منشيء لحقوق ونظرا لما تبينته المحكمة ايضا من اختلاف خصوم الدعوى في تقرير مبلغ ما ترمى اليه شروط العقدين المستأنف ومقارله من تحكيم ومضى سنة واحدة وما الى ذلك من اوجه الخلاف الاخرى ونظرا لتوافر الاركان القانونية للدعوى الحاضرة لا يسع المحكمة الا ان تفصل فيها بحكم يؤيد حكم محكمة اول درجة ولا شأن لها الآن بالدعوى الموضوعية التي يحتمل ان ترفع فيما بعد

( قضية حنين افندي احمد وحضر عنه حضرة الاستاذ اميل افندي بولاد الحامي ضد المعلم محمد جاد المولى وحضر عنه حضرة الاستاذ حسن افندي حسني الحامي نمرة ٨٦ سنة ١٩٢٧ كلى - دائرة حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة وبحضور حضرتي صاحبي العزة محمد نماريك وعبد السلام ذهني بك القاضيين )

٥٠٩

### محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٧

غرامات جبركية . طبيعتها . جواز استئناف احكامها . مجهولة القيمة .

### القاعدة القانونية

الغرامات الجبركية ليست تعويضا مدنيا صرفا بل ان فيها صبغة جنائية . لان من لا يدفعها يجلس عملا بالمادة ٢٦٧ من قانون تحقيق

الجنايات فهي بهذه الصفة تتعلق بشرف المحكوم عليه ولا يمثلها في قيمتها الحقيقية ما هو مقدارها من القيمة الحالية ومن ثم يتعين اعتبارها مجهولة القيمة عملا بالمادة ٣٠ مرافعات ويجوز استئنافها بالغة ما بلغت

### المحكمة :

« حيث ان مصلحة الجمارك دفعت بعدم اختصاص المحاكم الجزئية بنظر هذه الدعوى وقد رفضت محكمة اول درجة هذا الدفع فاستأنفت الحكومة وطلبت قبوله اما بديع افندي القباني فقد طلب تأييد الحكم فيما يختص برفض هذا الدفع ومن باب الاحتياط احالة الدعوى على المحكمة المختصة

« وحيث انه يترتب على الحكم بالفرامات الجبركية ان المحكوم عليه الذي لم يقم بدفعها يجلس عملا بالمادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات فهي بذلك ليست تعويضا مدنيا بل ان لها صبغة جنائية وهي بذلك تتعلق بشرف المحكوم عليه

« وحيث انه لتعلق هذه الدعوى بشرف المحكوم ضده فانها تعتبر مجهولة القيمة لا يمثلها في قيمتها الحقيقية مقدار الغرامة المحكوم بها ولا ما هو مقدارها من القيمة المالية وهي بذلك تكون من اختصاص المحكمة الكلية بمتنفيى الفقرة الاخيرة من المادة ٣٠ مرافعات ( راجع جارسونيه وسيزابرو الطبعة الثالثة الجزء السادس صفحة ١١٨ نبذة ٧١ - راجع الحكم الصادر

ارلا غموض نص المادة ٣٣ من قانون الجمارك التي قد يستفاد منها لأول وهلة قبل البحث الدقيق ان المحاكم الجزئية هي المختصة حتى ان محكمة اول درجة نفسها ذهبت هذا المذهب وثانيا كون قانون الجمارك صدر سنة ١٨٩٤ دون ان يشار فيه كلمة الى قانون سنة ١٨٩٢ وهو مما قد يظن معه ان الشارع انما يريد استثناء هذه الحالة من دائرة تطبيق ذلك القانون

« وحيث انه وان كان القانون بالمادة ٢٥ مرافعات قيد حق المحكمة في احالة الدعوى باتفاق الخصوم الا انه مع وضوح عذر رافع هذه الدعوى كما تقدم في عدم تبينه بالضبط اى المحاكم يجب ان تكون المختصة فانه من المفروض ان الحكومة تترك له فرصة هذه الاحالة تقدير المذرة وحتى تنقضي معه في الموضوع ويكون الحكم الصادر في الدعوى مبنيا على اساس العدالة واحترام الحقوق

« وحيث ان الخصوم طلبوا من هذه المحكمة أيضا ان تفصل في الدفع الذي كان مطروحا امام محكمة اول درجة وهو الخاص بيطلان صحيفة الممارسة لاعلانها الى امين الجمرک بدلا من مدير الجمرک غير ان المحكمة ترى ان الحكومة حضرت في الدعوى ولذا فانه يتعين رفض هذا الدفع

(نضية بديع افندي القبانى وحضر عنه حضرة الاستاذ عبدالله افندي فكرى الحامى ضد دبر عام مصلحة الجمرک وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود بك حسيب الحامى واخرين نمرة ٤٢٦ و ٤٨١ استئناف سنة ١٩٢٦. دائرة حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتى محمد نصار بك وعبد السلام ذهني بك القاضيين -

من هذه الدائرة في القضية رقم ٦٧٠ سنة ١٩٢٦ استئناف ومنشور بالعدد الثالث من السنة الاولى من مجلة الحقوق - وراجع مع المقارنة الحكم الصادر من محكمة الاستئناف العليا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ في القضية رقم ٣٧ قضائية ) « وحيث ان بديع افندي القبانى استأنف الحكم ايضا فيما قضى به من عدم اختصاص محكمة الازبكية بنظر الدعوى وطلب اصليا الحكم باختصاصها واحتياطيا الحكم باحالة الدعوى على محكمة الموسيقى الجزئية

« وحيث ان قانون مايو سنة ١٨٩٢ حصر التقاضى الجزئى مع الحكومة في هذه الدائرة امام محكمة الموسيقى وليس مستفادا من شئ ان الشارع عند اصداره قانون الجمارك بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٩٤ اراد ان يخرج عن قواعد الاختصاص التي رسمها بقانون سنة ١٨٩٢ الا انه بعد ما تقدم من الاسباب في الرد على ما حكمت به محكمة اول درجة من اختصاص المحاكم الجزئية وبيان ان المختص بمثل هذه الدعوى هي المحكمة الكلية لا يبقى محل للبحث في معرفة اى المحاكم الجزئية هي المختصة مادامت كلها في نظر هذه المحكمة غير مختصة

« وحيث ان بديع افندي القبانى كان في كل خطوة من خطواته يطلب احالة الدعوى على المحكمة التي يراها القضاء انها المحكمة المختصة « وحيث ان بديع افندي القبانى معذور في رفعه الدعوى امام محكمة الازبكية لسببين

٥١٠

## محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١١ مارس سنة ١٩٢٦

حكم محكمين . معارضة . ايقاف التنفيذ .

## القاعدة القانونية

يترتب على المعارضة في امر التنفيذ الصادر على حكم المحكمين ايقاف تنفيذ الحكم المذكور المحكمة :

« حيث انه بعد شمول حكم المحكمين بالصيغة التنفيذية واعلانه الى المستشكل طارض فيه طبقا لنص المادة « ٧٢٧ » مرافعات وبعد ان حكم ابتدائيا في هذه المعارضة رفع استئناف عنه لم يتم الفصل فيه لغاية الان

« وحيث انه يترتب على عمل معارضة في امر التنفيذ الصادر على حكم المحكمين ايقاف تنفيذ الحكم المذكور

« وحيث انه لا يمكن اعتبار حكم المحكمين مشعول بالنفاذ المؤقت حيث لم ينص القانون على ذلك في المادة الخاصة بالنفاذ المؤقت كما وان المادة « ٧٢٧ » مرافعات تجيز طلب بطلان حكم المحكمين بمجرد المعارضة في هذا التنفيذ

« وحيث ان كل طعن في حكم بني عليه ايقاف تنفيذه سواء كان عاديا أو استثنائيا ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وعليه يكون الاشكال مقبولا ويتعين ايقاف تنفيذه »

( قضية الاشكال المرفوع من حسن باشا شرادى ضد محمد بك بدر نمرة ٥٢٧ سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد بك جعفر وفتوح بك عبد الفتاح وسيون كراسو بك القضاة )

٥١١

## محكمة مصر الكلية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧

حراسة . نزاع في ملك . في حيازة . وجود دين مسجل . شروط الحراسة .

## القاعدة القانونية

١ - وجود دائن له حق مسجل على العين لا يمنع المحاكم الاهلية من ان تكون مختصة بتعيين حارس على هذه الايمان

٢ - الحراسة نزاع على ملكية عين أو على حيازتها ولا يصح تعيين حارس على شخص غير قاصر أو محجور عليه له الحق في ادارة أمواله حتى ولو كان مدينا الا اذا قبل هو برضائه ان يتخلى عن العين وفاء لدينه وتعيين حارس في مثل هذه الحالة هو اقامة حجر لا تملكه المحاكم الاهلية وان كان على عين معينة فيكون بمثابة رهن حيازي لم يفرضه القانون

٣ - أحوال التنفيذ معينة في القانون ولا يجوز خلق طريق جديد بتعيين حارس يستلم الغلة ويسدد منها الدين المحكمة :

## عن الرفع الفرعى

« حيث ان وجود حقوق عينية على الارض لا يخرجها من يد المدين ولا يغل يده في ادارتها

« وحيث ان الغرض من الحراسة هو استبدال المدين بغيره في تلك الادارة

« وحيث انه سواء كان المدير للاطيان هو المدين شخصيا أو نائب عنه نيابة اختيارية بتوكيل أو جبرية بقوامة أو وصاية أو حراسة فان حقوق الدائنين هي واحدة ولا تتغير

« وحيث ان الدائنين لم تكن لهم يد في الاصل في الادارة فلا حق لهم في المنازعة في تعيين حارس تكون مهمته قاصرة على استغلال العين بنفس السلطة التي كانت مخولة للمدين الاصلى ويكون لهم قبل الحارس كل الحقوق التي كانت لهم قبل المدين

« وحيث انه ما دام ان تعيين الحارس لا يمكن ان يمس حقوق الدائنين أو غيرهم من أصحاب الحقوق العينية أو الشخصية نحو الاطيان المذكورة فيكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين رفضه

### في الموضوع

« حيث ان المادة ١٩١ من القانون المدني نصت على انه « للمحكمة ان تعين حارسا أو حافظا للأشياء المتنازع فيها أو الموضوعة تحت القضاء »

« وحيث ان النزاع الذي يمكن ان يكون سببا للحراسة انما هو النزاع على ملكية عين معينة أو على حيازتها بين شخصين أو أكثر فيجوز للمحكمة ان تأمر بإيداعها مؤقتا تحت يد حارس حتى تسلم لمن يقضى له بها اما اذا كان مالك الشراء أو صاحب الحق في حيازتها معروفا وحقه غير متنازع فيه فلا محل لنزاع الشيء منه وتسليمه للغير

« وحيث ان كل شخص غير قاصر وغير محجور عليه له الحق في ادارة أمواله واستغلالها حتى ولو كان مدينا الا اذا قبل هو برضائه ان يتخلى عن عين أو أعيان معينة وتسليمه لدائنه في صورة رهن حيازة ليستغلها وفاء لدينه وفي غير هذه الحالة ليس للدائن ان يطلب نزع أموال مدينه من تحت يده وتسليمها لغيره لادارتها وتسديد دينه لأن القانون لم يخول الدائن هذا الحق باى نص من النصوص

« وحيث انه اذا كان طلب الحراسة واردا على كل اموال المدين فانه يكون في الواقع بمثابة طلب الحجر عليه ويكون الحارس في الحقيقة قبا وهو مالا تملكه المحاكم الاهلية فإذا كان واردا على عين معينة فانه يكون بمثابة تقرير حق رهن حيازة عليها وهو مالم يقبله المدين ولم يفرضه عليه القانون

« وحيث ان كل ما يخوله القانون الدائن هو اتخاذ الاجراءات في الحصول على حكم بدينه ثم تنفيذه على أموال مدينه بالطرق القانونية وقد صرح له القانون بالحجز على منقولات مدينه سواء احتياطيا قبل الحكم أو تنفيذا بعده تمهيدا لنزع ملكيتها منه وبيعها نهائيا وفاء لدينه ولا يجوز توقيع حجز في غير الاحوال المصرح بها أو لغرض آخر غير بيع الاشياء المحجوزة ولم يبح القانون الحجز لمجرد استغلال العين وايفاء الدين

« وحيث ان الحجز لمجرد وفاء الديون لا يمكن اعتباره نوعا من الحراسة التي اجازتها المادة ٤٩١ من القانون المدني السابق الكلام

للبنك العقاري تحت سلطة القانون المختلط  
وأنه طبقاً لنص المادة (٢٢٥) مدني مختلط  
يحل محل شريكه في الدين بالتضامن في كافة  
حقوق الدائن وتأميناته ومن هذه التأمينات  
تعيين الحارس على المحصولات

وقال طالب الحراسة ان هذه هي اسباب  
اخرى يضيفها الى دفاعه ولكن المحكمة لم ترد  
على اقواله ولم تبحث هذا البحث

عبد الكريم روف

٥١٢

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٧

استئناف . حكم بخلاف حكم سابق . نصاب لدعوى .

القاهرة القاسونية

اذا طلب وارث حقاً آل اليه بطريق الميراث  
عن مورث معين ضد اشخاص معينين وحكم له بما  
طلب ثم رفع وارث آخر مثل هذه الدعوى ضد  
نفس الخصوم الأول وحكم فيها بالرفض فيكون  
هذا سبباً في جواز الاستئناف بصرف النظر عن  
النصاب وذلك لسبب صدور الحكم الأخير على  
خلاف الحكم الأول ولا محل هنا للتقيد في تطبيق  
هذا المبدأ المقرر بالمادة ٣٥٢. رافعات بما يتبادر  
لأول وهلة ان هناك اختلافاً بين الخصوم  
واختلافاً في الموضوع

المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه اثنتان دفع بعدم

عليها لأن الحراسة المذكورة هي نوع من  
الوديعة لشيء مجهول صاحبه حتى يتعين بحكم  
قضائي وتسليمه اليه ولذلك تكلم عليها الشارع  
في باب الوديعة أما الحراسة لاستغلال الدين  
وتسديد الديون من الربح فهو في الواقع حجز  
أو طريق تنفيذ بغير الطرق الاستثنائية لما فيها  
على حربة المالك ولا يجوز الالتجاء اليها لا في  
الاحوال التي نص عليها القانون

( قضية خليل بك المويلحي ضد محمد بك زكي  
عبد الرازق نمرة ١١٢٩ سنة ١٩٢٦ كلى . دائرة حضرات  
اصحاب العزة زكي المراني بك ومصطفى صبرى بك  
واراهيم حلمي بك )

تعليق

نرجو ان يراجع التعليق الوارد على حكم  
محكمة اسيوط الاهلية الصادر بتاريخ ٢٧ ابريل  
سنة ١٩٢٧ ومنشور برقم ٦٤ سنة ٢ قضائية  
ويضاف اليه بالنسبة لهذا الحكم ان الحالة  
كانت خاصة بمدينين متضامنين لكل منهما  
اطيان خاصة مرهونة للبنك العقاري الذي  
اتخذ اجراءات نزع ملكيته وسجل تنبيه نزع  
ملكيته ومحضر الحجز العقاري وكان أحد  
المدينين اتقاء للخطر يدفع مبالغ من أصل  
الدين المطلوب منه ومن شريكه والثاني لا يدفع  
ارتكنا على ما يسدده شريكه درأ للخطر

وقد أتى طلب الحراسة في دفاعه بان  
القانون المختلط خلافاً للقانون الاهلي يحتوى  
على نص يقضى بتعيين حارس وهو المادة  
٦٢٢ من قانون المرافعات المختلط بعد توقيع  
الحجز العقاري - وقال ان اصل الدين ناشئ

متناقضين في قضيتين يرجع الفصل في كل منها جواز الاستئناف لقلة النصاب مرتكنا على ان قيمة الدعوى خمسة جنيهات فقط

» وحيث ان موضوع هذه الدعوى هي ان المستأنفة تطلب تثبيت ما كبتها الى الحصة التي آلت اليها بالمراث عن والدها في منزل تخلف عنه

» وحيث ان المستأنفة ترتكن في طلب قبول هذا الاستئناف على ان دعواها هذه قضى فيها بالرفض مع ان شقيقتها ام الخير رفعت نفس هذه الدعوى على نفس المستأنف عليهما وهي الدعوى نمرة ٦٤٤ سنة ١٩٢٢ محكمة امبابة وقد حكم فيها بتثبيت ما كبتها الى نصيبها الشرعى المذكور وهي تقول ان هذا الاستئناف يدخل اذن تحت نص المادة ٣٥٢ مرافعات

» وحيث انه يتبين من هذه الوقائع ان الدعويين رفعتا ضد المستأنف عليهما من وارثتين حقوقهما في الميراث واحدة وقد صدر فيهما حكمان من محكمة واحدة احدهما بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٦ قضى لاحدهما باعتبار المنزل مخلفا عن والدها وبأنها تستحق فيه نصيبها في الميراث والحكم الآخر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٦ قضى برفض دعوى الوارثة الاخرى شقيقتها وهي المستأنفة الآن

» وحيث انه تبين من مراجعة اوراق الدعويين انهما فيما عدا الاختلاف الحاصل في اشخاص كل من المدعيتين وهما الوارثتان المذكورتان فان الدعويين متحدتان في باقى

الخصوم وفي السبب وفي الموضوع وهو ما سنبينه بعد » وحيث انه اذا روعي الاختلاف الحاصل في اشخاص المدعيتين كانت المادة ٣٥٢ مرافعات غير منطبقة واذا اعتبر الوارثتان يمثلان شخصا واحدا فان المادة تكون منطبقة ويكون الاستئناف مقبولا وهذا هو محل البحث في هذه الدعوى

» وحيث انه لا نزاع في ان الحكمة التي قصدها الشارع من وضع هذه القاعدة ليست قاصرة على الصعوبات التي تنشأ عن التنفيذ بسبب وجود احكام متناقضة ولكن هناك ما هو اكثر اهمية من ذلك وهو المحافظة على هبة القضاء وتنزيهه عن ان يكون متناقضا مع نفسه وفي نتائج عمله بحيث يصدر في المسألة الواحدة حكمان متناقضين تناقضا لا يمكن تبريره الا بالخط من كرامته ونصور الحقوق امامه نصيبها متروك الى العصف لا الى قواعد ثابتة من العدالة والقانون

» وحيث انه بالرجوع الى الحكمين المنظورين امام المحكمة الآن يتبين ان الخصومة الحقيقية فيها كانت دائرة حول تقرير ما اذا كان المنزل مملوكا للمورث ام لا حتي اذا كان في ملكه كانت الوارثة محقة في طلب نصيبها فيه وان لم يكن في ملكه كانت دعوى الوارثة على غير اساس

» وحيث انه بعد قليل من التأمل في هذه الدعوى يتبين أن ذلك الخطر الذى يخشاه الشارع متوافر فيها الى الحد الاقصى فانه ليس اغرب في نظر العدالة من ان يقض حكمان بأمرين

٥١٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٥ مايو سنة ١٩٢٧

مراقبة . مبيت في منزله .

## القاعدة القانونية

للمراقب ان يبيت في منزله ويراقب وهو في منزله ، وليس في القانون ما يخزل البوليس حق اكراهه على ترك منزله والمبيت في القسم او المركز او في اى مكان يختاره له وليس له ان يطلب منه ان يحضر للقسم او المركز لعرض نفسه اكثر من اربع مرات . فامتناع المراقب عن تنفيذ امر البوليس القاضى بالزامه بالمبيت في القسم ليس فيه مخالفة للقانون ولا يترتب عليه اى جزاء

المحكمة :

« حيث ان التهمة الموجهة لمتهم هي انه لم يحضر للقسم للمبيت به حسب الامر الصادر اليه » وحيث ان القانون غمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ قد بين طريقة مراقبة البوليس لمن يكون خاضعا لها فاباح للشخص ان يختار الجهة التي يريد ان يقيم بها ويكون تحت المراقبة فيها مع حفظ الحق لوزير الداخلية في ان يمنعه من الاقامة في المحافظة او المديرية التي ارتكب الجريمة فيها او المديرية المجاورة لها ( مادة ١٥ ) وفيما عدا ذلك فللمراقب الحرية التامة في اختيار الجهة التي يراقب فيها وحق الوزير هنا ليس اختيار الجهة التي يجب

الى ثبوت او عدم ثبوت ملكية عقار معين الى شخص معين هو مورث اصحاب الحق في القضيتين وليس في القضيتين شيئا آخر يمكن منه تمييز احدى القضيتين عن الاخرى في الحكم

« وحيث انه يتبين من ذلك أن مركز الوارثين في هذه الدعوى هو مركز من يمثل المورث في طلب الحكم بأن المنزل كان مملوكا له وبذلك يكون من العدل اعتبار الوارثين المذكورين في حكم شخص واحد هو ذلك الشخص الذى يمثلانه كلاهما

« وحيث ان نفس الاسباب المتقدمة كما انها تنطبق على اشخاص الورثة فانها تنطبق ايضا بثل هذه القوة اذا قيل بأن ما يطلبه كل وارث هو جزء من العقار غير الجزء الذى يطلبه الوارث الآخر وما ذلك الا لان كلا الجزئين على فرض اختلافهما لا يجوز الحكم بهما الاى كان من الورثة الا اذا ثبتت ملكية الاصل كله للمورث وهو الموضوع الحقيقى في الخصومة وهو متحد في الدعويين بعكس ما يتبادر الى الذهن لأول وهلة » وحيث انه فضلا عن ذلك فان الذى يطلبه كل من الوارثين هو نصيبها في الميراث عن ابها فالوضع على هذا الوجه واحد في الدعويين » وحيث انه لذلك ترى المحكمة وجوب

رفض الدفع الفرعى وقبول شكل الاستئناف

( قضية الست فاطمة ناصر وحضر عنها حضرة جورجى افدى دانيال الحامى ضد الست نفوسة سليمان ناصر واخر وحضر عن الثاني حضرة فوزى الراهب افدى غمرة ١٨ كلى سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة وعضويه حضرتي محمد نصار بك وسيمون كراسو بك )

ان يقيم فيها المراقب بل تعين الجهة التي لا يجوز له ان يقيم بها

« وحيث ان القانون ذكر حالتين يجوز فيهما تعيين جهة معينة لاقامة المراقب الاولى بقرار من المحكمة والثانية بقرار من الوزير فنص في المادة ٦ على انه يجوز للقاضي في احوال معينة ان يأمر بأن يمضي المحكوم عليه مدة المراقبة في جهة معينة في الأراضى المصرية ويكون تعيين هذه الجهة بقرار يصدره وزير الداخلية ونص بالمادة ٢٢ على انه يجوز لوزير الداخلية ان يأمر بنقل كل محكوم عليه بوضعه تحت المراقبة فجعل اخلاقه وسلوكه خطر على الجمهور في الجهة التي يقيم فيها الى جهة اخرى تابعة لمركز او لقسم معين لكي يمضي بها مدة المراقبة الباقية وبينت الفقرة الاولى من المادة ١٦ والمادة ١٧ شروط تغيير محل الاقامة بعد ذلك

« وحيث انه يتضح مما تقدم انه يجوز وضع قيود على المراقب في اختيار محل الاقامة وفي بعض الاحوال يجوز اكرامه على الاقامة في جهة معينة ولكن تبقى له الحرية المطلقة في اختيار مسكنه في اى نقطة داخل حدود تلك الجهة

« وحيث ان الفقرة الثانية والثالثة من المادة ١٦ قد بينتا الواجبات المفروضة على المراقب وهي اولاً ان يعود الى مسكنه عند غروب الشمس وان لا يبرحه قبل طلوع النهار وثانياً ان يتوجه الى مكتب البوليس في المركز او القسم في المكان والزمان المعينين في تذكرته على انه لا يجوز

تكليفه بذلك اكثر من اربع مرات في الشهر « وحيث ان هذه النصوص صريحة في ان المراقب يبيت في منزله ويراقب وهو في منزله وليس في القانون ما يخول البوليس حق اكرامه على ترك منزله والمبيت في القسم او المركز او في اى مكان اخر يختاره له بل ابلغ من ذلك ليس له ان يطلب منه ان يحضر للقسم او المركز لعرض نفسه اكثر من اربع مرات

« وحيث انه اذا كانت القانون لا يخول البوليس حق الزام المراقب المبيت في القسم او المركز فلا يكون امتناع المراقب عن تنفيذ هذا الأمر مخالفة

« وحيث ان المتهم اجاب بمحض البوليس ان له سكن تبع قسم بولاق

« وحيث انه لم يحضر رغم اعلانه قانوناً ويجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ١٦٢ ج

( قضية النيابة العمومية ضد حسن محمد السيد نمرة ٧ استئناف سنة ١٩٢٧. دائرة حضرة صاحب العزة على بك زكي العرابي وحضور حضرتي مصطفى بك صبرى و ابراهيم بك حلمي القاضيين وحضور حضرة زكي بك حبيب وكيل النيابة )

## ٥١٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ مايو سنة ٩٢٧

تحكيم . حكم معارضة . في امر التنفيذ .  
ايقاف التنفيذ .

القاهرة القانونية

١ - المعارضة في أمر التنفيذ في حكم المحكم

في دعوى بطلان حكم المحكم والفائه

يطلب فيها إلغاء حكم المحكم على خلاف القاعدة المعروفة في انه لا يجوز رفع دعوى بإلغاء حكم voies de nullité n'ont lieu contre les jugements مع سيزار برو الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٥ ج ٨ ص ٦٢٣ ن ٣١٥)

« وحيث ان دعوى البطلان هذه او دعوى الإلغاء لا ترفع الا عند اخذ الامر بالتنفيذ ordonnance d'exécution وهي وان كانت ترمي الى إلغاء حكم المحكم، الا انها ترمي حتما الى ايقاف تنفيذ الحكم حتى يفصل في شأنه. وفي صيغة المادة في قولها «... بمعارضتهم في أمر التنفيذ...» ما يشفع لتأييد هذا الرأي. لان حكم المحكم لا يرتفع بحال الى مرتبة الحكم القضائي لما لهذا الأخير من الضمانات المقررة و صفوف الحبيطة السنوية) بما لا يتوافر لدى حكم المحكم لذا رضى الشارع برفع دعوى إلغاء الحكم من طريق المعارضة في تنفيذه

« وحيث انه لا يمكن اعتبار دعوى البطلان بمثابة التماس اعادة نظر حتى يقال بوجوب تنفيذ حكم المحكم برغم الطعن فيه بالالتماس لان صيغة المادة ٧٢٧ في قولها «... بمعارضتهم في أمر التنفيذ...» تحول دون ذلك ولخلافه هذه الصيغة للصيغة العامة المعروفة في الالتماس. ولان حكم المحكم كما تقدم لا يرتفع الى مرتبة الحكم القضائي الا بعد نفاذ الطعن فيه بدعوى البطلان ولأن احوال البطلان الاربعة الواردة بالمادة ٧٢٧ مرافعات احوال خاصة بالتحكيم لا يمكن معها القول بالنفاذ الفوري

٢ - الاصل انه لا يجوز رفع دعوى بإلغاء حكم الا ان حكم المحكم لا يستفيد من هذه القاعدة لانه لم يرتفع بعد الى مرتبة الحكم القضائي  
٣ - المعارضة في أمر التنفيذ برفع دعوى بطلان حكم المحكم توقف حتما التنفيذ  
٤ - لا يمكن اعتبار دعوى بطلان حكم المحكم بمثابة التماس لا يوقف تنفيذ الحكم  
٥ - لا يجوز اعتبار حكم المحكم في عداد الاحكام المشمولة بالنفاذ المحكمة:

« حيث ان المدعى طالب الاستمرار في تنفيذ حكم المحكم الصادر بتاريخ اول مارس سنة ١٩٢٧ والموضوع عليه الصيغة التنفيذية بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢٧  
« وحيث انه عقب وضع الصيغة التنفيذية على حكم المحكم رفع المدعى عليه دعوى البطلان التي يطلب فيها الحكم بابطال حكم المحكم طبقا للمادة ٧٢٧ مرافعات والدعوى منظورة الآن امام هذه المحكمة ومحدد لها جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ تحضير

« وحيث ان المدعى يقول بوجوب تنفيذ الحكم برغم رفع دعوى البطلان ويقول المدعى عليه العكس مستنداً بالمادة ٧٢٧ مرافعات  
« وحيث ان المادة ٧٢٧ قررت الجواز في رفع معارضة في امر التنفيذ Opposition à l'ordonnance d'exécution وهذه المعارضة opposition ليست هي المعارضة المقصودة في الاحكام النائية انما هي دعوى بطلان en nullité

« وحيث انه لا يمكن أيضاً اعتبار حكم المحكم في عداد الاحكام المشمولة بالنفاذ المؤقت بكفالة او بغيرها لانه لم ينص فيه الشارع بمجواز التنفيذ المؤقت بالمواد ٣٩٠ مرافعات وما بعدها وللأسباب المتقدمة بشأن الألتماس

« وحيث يتبين مما تقدم ان دعوى بطلان حكم المحكم هي دعوى ترمى الى الغاء حكم المحكم وترمى ايضاً بمجرد رفعها الى ايقاف تنفيذ الحكم والى ايقاف العمل بأمر الصيغة التنفيذية حتى يفصل في دعوى البطلان (دالوز براتيك الجزء الأول طبعه سنة ١٩١٠ صفحة ٥٣٢ نبذة ٦٠٦)

« وحيث ان القضاء المصري يجري على الأخذ بقاعدة ايقاف التنفيذ (استئناف مصر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية المجلد ١٠ صفحة ٥٩) وكذا الفقه المصري (تنفيذ عبد الفتاح بك السيد الطبعة الثانية سنة ١٩٢٧ ص ٧٤٤ ن ٩٥٨ تنفيذ ابو هيف بك ص ٩٢٤ ١٣٨٥)

( قضية الشيخ يس محمود ابو خليل بك وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الله افندي حسين المحامى ضد محمد بك غيته وحضر عنه حضرة الاستاذ ادوار بك قصيرى المحامى وقلم محضرى محكمة مصر الاهلية نمرة ٩٤٦ سنة ١٩٢٧ كلى. دائرة حضرة صاحب المزة عبد السلام بك ذهني وعضويه حضرتي القاضيين سييمون بك كراو وعبد الفتاح البشرى بك )

٥١٥

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ اكتوبر سنة ٩٢٦

بيع - تسجيل - طالب الحكم بالملكية .

القاهرة القانونية

يتم البيع بمجرد توافق الجواب البائع وقبول

المشتري . وهذا هو حكم البيع حتى بعد صدور القانون الخاص بالتسجيل . ومن نتائج انعقاد البيع الزام البائع بعمل الاجراءات القانونية الموجبة لتسجيله . فاذا امتنع عن القيام بها يحكم عليه بالتضمنات . والتضمنات كما ان تكون مالية قد تكون عينية فيجوز للمشتري ان يطلب الحكم له بالملكية ويكون الحكم المصدق عليه رسمياً بمعنى انه يمكن تسجيله

الحكمة :

« حيث ان المدعى عليه الاول باع المنزل جميعه وتصدق على الامضاءات امام الكاتب المختص .

« وحيث ان المنزل المذكور لم يكن مملوكا للمدعى عليه جميعه وانما له ولاخوته المدعى عليهما الثانى والثالث

« وحيث ان البيع الصادر من المدعى عليه عن حصته نافذ ناقل الملك وفيما يختص بحصة المدعى عليهما فهو غير نافذ الا اذا اجازه المالكيين لان بيع الفضولي لا ينفذ الا اذا اجازه الملك .

« وحيث قد أجاز المدعى عليهما الثانى والثالث بتنازلهما عما يملكانه في المنزل بموجب التنازل الصادر منهما المقدم من المدعية وبهذه الاجازة اصبح البيع الصادر من المدعى عليه الاول نافذاً

« وحيث ان المدعى انذر المدعى عليهما

الثاني والثالث بالحضور امام كاتب العقود المختص لتوقيع على عقد جديد لا مكان تسجيله فامتنع فرقع هذه الدعوى .

« وحيث ان عقد البيع بعد صدور القانون الخاص بالتسجيل هو من عقود التراضي لا من العقود الشكلية كالهبة والرهن العقاري من حيث الانعقاد وهو يتم بمجرد التراضي متى كان اتفاق الطرفين مشتملا على الاركان المكونة للبيع » وحيث انه من نتائج انعقاد البيع صحيحا الزا.

البائع بعمل الاجراءات القانونية الموجبة لتسجيله فإذا امتنع عن القيام بما اوجبه قانون التسجيل يحكم عليه بالتضمينات بناء على طلب المشتري

« وحيث ان التعويضات كما ان تكون مالية قد تكون عينية „ en nature “ وبناء على طلب المدعى يمكن ان يحكم بالملكية ويكون الحكم كالمقد المصدق عليه رسميا بمعنى انه يمكن تسجيله كما اجمع عليه شراح قانون التسجيل وكما يؤخذ من المذكرة الايضاحية ومما كتبه واضعوا قانون التسجيل

( قضية الحاج محمد مصطفى جعفر ضد يحيى افندى احمد هيبه وآخرين نمرة ٢٢٥ كلى سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب العزة خليل بك عفت وحضور حضرتي محمدي بك حمدي السيد واحد بك نصرت قضاة )

٥١٦

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ٩٢٧

استئناف . جل مختار . اعلان المستأنف في قلم الكتاب .

القاعدة القانونية

إذا لم يتخذ المستأنف له محلا مختارا في

البلدة الكائن بها المحكمة الاستئنافية جاز اذاره في قلم كتاب المحكمة بقيد استئنافه في مخر ثمانية ايام فاذا لم يقيد استئنافه في الميعاد وجب اعتبار استئنافه كأنه لم يكن ولو لم يتم قلم الكتاب بتوصيل الانذار اليه المحكمة :

عن الدفع الفرعى

« حيث ان وكيل المستأنف عليها دفع فرعيا بدم قبول الاستئناف شكلا لأنه تقيد بعد الميعاد المحدد في الانذار المؤرخ ١٤ ديسمبر سنة ٩٢٦

« وحيث ان وكيل المستأنف طلب رفض هذا الدفع لأن الانذار بالقيود حصل في قلم الكتاب ولم يعلم به بوكاله وكان يتعين اعلانه في مكتبه

« وحيث ان الفصل في هذا الدفع يتوقف على معرفة ان كان الانذار الذى حصل بقلم الكتاب يعتبر اعلانا صحيحا ام لا

« وحيث ان المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات نصت بأن يجب على طالب الاستئناف ان يعين في الورقة المذكورة في المادة السابعة محلا له في البلدة الكائن بها محكمة الاستئناف او المحكمة الابتدائية التى ستحكم في طلبه ان لم يكن ساكنا في تلك البلدة والا فيصح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة .

« وحيث انه بالاطلاع على صحيفة الاستئناف تبين ان المستأنف مقيم بالاسماعيلية

فكان يجب عليه اذن ان يتخذ له محلا في الزقازيق الكائن بها المحكمة الاستئنافية التي ستحكم في طلبه « وحيث ان صحيفة الاستئناف لم يذكر بها المحل المختار بالزقازيق فيكون الانذار الذي حصل في قلم كتاب المحكمة صحيحا » وحيث انه بناء على عدم قيد الاستئناف في ميعاد الثمانية ايام المحددة بالانذار يعتبر الاستئناف كأن لم يكن طبقا لنص المادة (٣٦٣) من قانون المرافعات

« وحيث ان الانذار يجب اعتباره صحيحا ولو لم يتم قلم الكتاب بتوصيل الانذار الى المستأنف ( حكم محكمة الاستئناف في ٢٦ ديسمبر سنة ٩٢٢ المجموعة الرسمية السنة الخامسة والعشرين عدد ٦٧ صحيفة ١١٧ و ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٣ عدد ٢٧٣ صحيفة ٣٣٤ محاماه سنة رابعة و ١٢ يناير سنة ٩٢٥ نمرة ٣٥٦ صحيفة ٤١٤ محاماه سنة خامسة )

« وحيث ان بعض المحاكم الاستئنافية ذهبت الى ان الاعلان لقلم الكتاب في مثل هذه الحالة انما هو عمل اساءه سوء النية فلا يمكن ان يستفيد منه صاحبه

« وحيث ان اتباع ما اشار به القانون لا يمكن ان يفترض معه سوء النية خصوصا اذا كان ذلك نتيجة اهمال من الخصم فيما فرضه عليه القانون » وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع الفرعي في محله ويتعين قبوله

( قضية الشيخ علي حسين هبهم وحضر عنه حضرة الاستاذ عبدالله بهجت افندي الحامي ضد الست اسمائينا خوري نمرة ٦٤ استئناف سنة ٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب العزة محمود علي سرور بك وحضور حضرتي كامل الباراني افندي وعبد البرقوق افندي القاضيين )

تعليق

من رأينا ان يحصل انذار الشخص بوجوب قيد استئنافه في بحر ثمانية ايام لشخصه او في محله الاصلى لان غرض الشارع انما علم المستأنف بمضمون الانذار العلم الحقيقي لا العلم المجازي

٥١٧

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ ابريل سنة ٩٢٧

قيمة الدعوى . تقدير قلم الكتاب . لا تأثير له

القاعدة القانونية

لا تأثير لتقدير قلم الكتاب لقيمة الدعوى على حق الخصوم في ما يختص بحقوق رفع الاستئناف المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه الاول دفع فرعيا بعدم جواز الاستئناف لان قيمة الدعوى اقل من النصاب القانوني

« وحيث انه ثابت للمحكمة من الاطلاع على عريضة الدعوى الافتتاحية ان المستأنف قدر قيمة دعواه بمبلغ ثلاثين جنيها وقد أصر على هذا التقدير الى ان فصل في الدعوى

« وحيث ان تقدير قلم الكتاب للدعوى بمبلغ ثلاثة وستين جنيها لا تأثير له على الخصوم فيما يختص بحق الاستئناف طالما ان الطرفين قبلا هذا التقدير ولم يعترض احدهما عليه ويصح تفسير سكوتهما بأنهما قبلا ان يكون

حكم محكمة أول درجة نهائي ( حكم استثنائي  
مصر ٨ مارس سنة ٩٢٤ عدد ١٨ المجموعة  
الرسمية سنة ٩٢٥ )

( قضية ابراهيم محمد القندور ضد سيد احمد محمد  
القندور وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ  
اسماعيل افندي زهير المحامي نمرة ٥١ استئناف سنة  
٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب الدقة محمود علي سرور بك  
وبحضور حضرة نعيه افندي البرقوقي واحد قواد افندي  
عفيقي القاضيين )

٥١٨

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧

معارضة . تنبيه نزع ملكية . حكم  
بيع العقار .

القاهرة القانونية

لا تجوز المعارضة في تنبيه نزع الملكية بعد  
صدور حكم نزع الملكية وبيع العقار . اذ ان باب  
المعارضة في تنبيه نزع الملكية يخلق بمجرد صدور  
حكم نزع الملكية وبيع العقار جبرا  
المحكمة :

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليها  
دفع بعدم قبول المعارضة في تنبيه نزع  
الملكية لصدور حكم بنزع الملكية قبل رفعها .  
« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على  
قضية نزع الملكية المضمومة ان حكم نزع  
الملكية صدر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
بينما ان هذه المعارضة اعلنت للمدعى عليها  
بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ .

« ومن حيث ان المادة ٥٥٩ مرافعات  
نصت على ان لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف

في الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار  
وليس من المعقول ان المشرع الذي منع الطعن  
مباشرة في حكم نزع الملكية يجيزه بطريق  
غير مباشر بواسطة المعارضة في تنبيه نزع  
الملكية بعد صدور الحكم السالف ذكره  
وعلى ذلك يصبح باب المعارضة في تنبيه نزع  
الملكية مغلقا بمجرد صدور حكم نزع الملكية  
وبيع العقار جبرا ( راجع المرافعات علما وعملا  
لعبد الفتاح بك السيد وقحه بك نبذة ٥٣٤ )  
( قضية السيد متولى شريفه وحضر عنه حضرة  
وديع افندي صليب المحامي ضد الست املي طافوري  
وآخرين وحضر عنهم حضرة كيرلس افندي حنا المحامي  
نمرة ٧٨ كلى سنة ٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب الدقة  
كامل وهبه بك وعضوية حضرة نعي القاضيين محمد خليل افندي  
واحد حلى افندي )

٥١٩

محكمة اسيوط الاهلية

حكم تاريخه ١٢ مارس سنة ١٩٢٧

بلاغ جديد . مادة ٢ من القانون نمرة ٢٤  
سنة ٢٣ . تحقيق النيابة . حفظ الدعوى .  
براءة . قرار بأن لا وجه . عدم كفاية  
الادلة . منهم . اشتباه . انذاره .

القاهرة القانونية

البلاغ الجديد المنصوص عليه في الفقرة  
الثانية من المادة الثانية من القانون نمرة ٢٤ سنة  
٢٣ يجب ان تتولى تحقيقه النيابة العمومية ثم  
تحفظ الدعوى لعدم كفاية الادلة أو يحكم فيها  
بالبراءة لعدم كفاية الادلة أو يقرر فيها بان  
لا وجه لاقامة الدعوى عليه لعدم كفاية الادلة  
فاذا ثبت ان التحقيق كان قاصرا على تحقيق

أجراه البوليس فلا يصح اعتبار المتهم عائدا الى الاشتباه بعد انذاره

المحكمة :

« حيث ان الثابت من الاوراق هو ان المتهم انذر باعتباره مشبوها بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٢٣ تحت غمرة ١٢ ثم اتهم في سرقة زهورات في القضية غمرة ٧١٥ جنح بندر اسبوط سنة ١٩٢٦ وحفظت هذه القضية مؤقتا لعدم كفاية الادلة بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ وبعد ذلك عملت له القضية الحالية وهي غمرة ١٠٥٥ جنح مركز اسبوط سنة ١٩٢٦ باعتباره انه عاد الى الاشتباه بعد سبق انذاره بان يسلك سلوكا مستقيما

« وحيث ان البلاغ الجديد في حكم الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون غمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ يستلزم تقديم احد الامور الآتية :  
اولا - ان تتولى النيابة عمل تحقيق ضد المتهم ولكن لعدم كفاية الأدلة تحفظ الدعوى  
ثانيا - ان تتولى النيابة اقامة الدعوى على المتهم ولكن لعدم كفاية الأدلة يحكم بالبراءة  
ثالثا - ان تتولى النيابة اقامة الدعوى على المتهم ولكن لعدم كفاية الأدلة يقرر بأن لا وجه لاقامتها

وحيث ان المحكمة من ذلك ظاهرة وهي احاطة المتهم الذي نسب اليه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرة ثانيا من المادة الثانية او شروع في ارتكابها بالضمانات

الكافية وهي تمحيص الأدلة المقدمة ضده بواسطة سلطة قضائية هي النيابة العمومية في الحالة الاولى والقاضي في الحالتين الثانية والثالثة حتى لا يذهب المتهم ضحية اتهام لم تتول تحقيقه سوى سلطة البوليس التي عملا - قاصر على مجرد جمع الاستدلالات والتي لم يعتبر القانون للمحاضر التي تقرر بمقرقتها قيمة خاصة في الاثبات الا من مواد المخالفات ولذا نص على ذلك صراحة في المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات

« وحيث ان هذه الضمانة نفسها أوجبها القانون في حالة ما اذا اريد اعتبار الشخص مشتبهاً فيه يحق انذاره محتم في هذه الحالة ان تكون النيابة قد تولت التحقيق معه اكثر من مرة او اقامت الدعوى عليه فمن باب اولى اذا ما أريد اعتباره عائدا للاشتباه وتقديمه للمحاكمة وهو في هذه الحالة أحوج ما يكون الى ضمانات منه في الحالة الاولى ( راجع المادة الثانية من القانون غمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ فقرة ثانيا )

« وحيث انه ظهر من الاطلاع على قضية اللجنة رقم ٧١٥ مركز اسبوط سنة ١٩٢٦ التي اعتبر بها المتهم عائدا الى الاشتباه بعد انذاره ان التحقيق فيها قاصر على محضر البوليس الذي لا يصح اعتباره للأسباب المتقدمة أساساً لهذه الدعوى ويتعين اذن الحكم ببراءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنایات

( قضية النيابة العمومية ضد عبد ربه محمد مفتاح غمرة ١٧٦٩ استئناف سنة ٢٧ . دائرة صاحب العزة موان بك علام وبحضور حضرتي محمد صادق افندي وحسن محمد أغا افندي القاضيين وحضرة محمود فهمي افندي وكيل النيابة )

٥٢٠

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ مايو سنة ١٩٢٧

التماس . تنازل الملتمس . شطب . غرامة .

القاعدة القانونية

لا محل للحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٧٨ مرافعات اذا تنازل الملتمس عن التماسه سواء كان حصل صراحة او ضمنا . اما صراحة كأعلانه ذلك قبل المرافعة او بعد المرافعة . وضمنا كتخلفه عن الحضور لجلسة المرافعة وتركه المحكمة تشطب الالتماس او تقضى فيه بابطال المرافعة المحكمة :

« حيث ان الملتمس تنازل عن الالتماس وقد قبل خصمه هذا التنازل

« وحيث بعد تنازل الملتمس عن التماسه يجب البحث فيما اذا كان قد يبقى محل لتطبيق المادة ٣٧٨ مرافعات والحكم عليه بالغرامة المذكورة بها

« وحيث ان هذه المادة تقضى بالحكم بالغرامة اذا حكمت المحكمة برفض الالتماس « وحيث ان حكما برفض الالتماس لم يصدر

« وحيث ان بعض الشراح ذهب الى ان هذا التنازل فيه اعتراف بان الالتماس لا اساس له وقال بتطبيق تلك المادة الا ان هذا الرأي غير وجيه لان الشارع قرر الحكم بالغرامة عقابا لمن يتجادى في الخصام بعد ان حكم

في النزاع من درجات الحكم العادية بعد طول البحث والتمس الذي يتنازل عن التماسه يرضخ لحكم القضاء فلا موجب للحكم عليه بذلك الغرامة « وحيث ان بعضهم ذهب ايضا الى ان التنازل لا يعنى من الغرامة الا اذا حصل قبل المرافعة اما بعد المرافعة فيجب الحكم بها لأن التنازل في هذا الوقت خسران للالتماس ولا يمكن ان يقال ذلك عن تنازل حصل قبل المرافعة

« وحيث ان المحكمة لا ترى موجبا لهذه التفرقة اذ التنازل معناه في كلتا الحالتين ان رافع الالتماس بعد ان ظن انه يحافظ على حقوقه بسلوكه طريق الالتماس قد ظهر له خطأ فعدل من نفسه وقد يكون تنازله لصلح مع خصمه - والمادة لا تنص على الغرامة الا في حالة الحكم بالرفض فسواء أكان التنازل قبل المرافعة او بعدها « وحيث ان التنازل قد يكون ضمنيا في حالة عدم حضور الملتمس بجلسة المرافعة فتحكم المحكمة بشطب الالتماس او بابطال المرافعة فيه ولم يقل احدا بوجوب الحكم بالغرامة في هذه الحالة فلا غرامة من باب اولى اذا حضر الملتمس وقدم طلب التنازل للمحكمة

( التماس عمر احمد بربرى وحضر معه حضرتى رياض افندى سليمان وفهيم افندى حنا الحاميين ضد رسلان عيسى وحضر معه حضرة مشيل افندى رؤف الحامى نمرة ١٣٩ كل سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب العزة عثمان بك يوسف عارف وحضور حضرتى بادير يوسف افندى ويحيى محمد مسعود افندى القاضيين )

## قضاء المحاكم الجزئية

المعارضة لا يصح قبولها الا اذا كان المتهم هو  
الذى قام شخصيا بالتقرير بها بقلم الكتاب

« وحيث انه لا يوجد نص في القانون يمنع  
المتهم من اقامة وكيل عنه للطعن في الاحكام  
الصادرة ضده ولا يتعارض ذلك مع الاحوال  
القانونية ومبادئ العدالة والقول بعكسه فيه  
احراج للمتهم وتضييق عليه لا يبرره النصوص  
القانون ولا يتفق مع القواعد العامة التي تقضى  
ببراءة مصلحة المتهم ووجوب اتساع المجال له  
للدفاع عن نفسه واقامة الدليل على براءته فقد  
يجوز ان يطرأ على المتهم عذر يحول بينه وبين  
التوجه بنفسه لقلم الكتاب للطعن في حكم صادر  
ضده في الميعاد القانوني فمن حقه الذي لم يسلبه  
اياها القانون ان ينيب وكلاء عنه للقيام بهذا العمل  
( انظر جرائم ولان شرح قانون تحقيق الجنايات  
جزء ٢ ص ١٢ وحكم محكمة اسكندرية الرقم  
٤ ابريل سنة ١٩٠٦ ومنشور بالمجموعة الرسمية  
السنة السابعة عدد ١٠٢ ص ٢١٠ وحكم محكمة  
النقض الرقم اول ابريل سنة ١٩٠٥ ومنشور  
بالعدد نفسه نمرة ٣٦ ص ٧٨ )

« وحيث انه لذلك يتبين ان الدفع الفرعى  
المقدم من النيابة في غير محله ويتعين رفضه

( معارضة الاستاذ حسن افندي محمد الهامى الوكيل عن  
عبد الله دوام ضد النيابة نمرة ٥٧٨ سنة ٩٢٥ طوخ  
امدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد فؤاد حدى بك )  
القاضى وبحضور حضرة احمد سليمان افندي وكيل النيابة

٥٢١

### محكمة طوخ الاهلية

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ٩٢٧

معارضة . حكم جنائى . محام وكيل .

### القاعدة القانونية

للمتهم ان ينيب عنه احد المحامين للطعن  
في الاحكام الصادرة ضده . فالمعارضة المرفوعة  
من محام عن متهم بمقتضى توكيل هى معارضة  
صحيحة لا شبهة فيها لجواز ان يطرأ على المتهم  
عذر يحول بينه وبين التوجه بنفسه لقلم الكتاب  
للطعن في حكم صادر ضده في الميعاد القانونى .  
فمن حقه الذي لم يسلبه اياه القانون ان ينيب  
وكيل عنه للقيام بهذا العمل  
المحكمة :

« حيث انه قد تبين من الاطلاع على  
الاوراق ان الذى قام بالتقرير بالمعارضة بتاريخ  
اول يناير سنة ١٩٢٧ لم يكن المتهم شخصيا بل  
حضرة المحامى عنه بمقتضى التوكيل الصادر اليه  
من المتهم نمرة ٤٤٩ سنة ١٩٢٧ تصديقات  
محكمة منوف

« وحيث ان النيابة قد دفعت فرعيا بعدم  
قبول المعارضة لرفعها بهذه الصفة وقالت بأن

٥٢٢

## محكمة هيا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ٩٢٧

أجنبي . تنازل عن رعويته . اختصاص المحاكم  
الاهلية . مادة ١٥ و ١٦ من لائحة الترتيب .  
نظام عام . دعوى عمومية . تحريكها بمعرفة أجنبي .

## الناحية التاتورية

١ - ان عدم الاختصاص المنصوص عنه  
في المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم  
الاهلية متعلق بالنظام العام ويجوز للمحكمة ان  
تحكم به من تلقاء نفسها ولو في اى حالة كانت  
عليها الدعوى ولا يجوز الاتفاق على مخالفته

٢ - لا يقبل من أجنبي خاضعا لحماية دولة  
أجنبية تنازله عرته سكه برعويته اثناء نظر دعوى  
مرفوعة منه ضد وطنى وقبوله اختصاص المحاكم  
الاهلية بنظر دعواه اذ ان هذه مسألة مختصة بالنظام  
العام التي لا يجوز التنازل عنها ار المصالحة عليها  
٣ - ان تحريك الدعوى العمومية طبقا

المادة ٥٢ جنابات لا يجوز من أجنبي لان المحاكم  
الاهلية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة  
منه وتحريك الدعوى العمومية لا يكون له أثر  
الا اذا كانت المحكمة غير ممنوعة من نظر  
الدعوى المدنية واذن يتعين الحكم بعدم قبول  
الدعوى الجنائية

المحكمة :

« حيث ان هذه الدعوى رفعت مباشرة  
من الخواجه فرودري سيلاكى ضد المتهمين

بتهمة انهم دخلوا عقارا في حيازته بقصد منع  
الحيازة بالقوة وتهمتهم ايضا بانهم سبوه علنا  
وطالب الحكم عليهم بمبلغ عشرة جنيهات على  
سبيل التعويض فضلا عن العقوبة الجنائية

« وحيث ان المتهمين دفعوا فرعيا بعدم  
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن المدعى  
المدنى من رعايا دولة اليونان

« وحيث ان المدعى المدنى مع اقراره بأنه  
من رعايا الدولة المذكورة الا انه قرر انه لا يريد  
التمسك بهذه الرعوية وانه يقبل اختصاص  
المحاكم الاهلية بنظر الدعوى

« وحيث أنه يتعين البحث الان لمعرفة  
ما اذا كان يقبل منه هذا التنازل فيصبح خاضعا  
لاختصاص المحاكم الاهلية او لا يقبل منه فتكون  
دعواه المدنية من اختصاص المحاكم المختلطة

« وحيث ان المحاكم المختلطة انشئت بناء  
على معاهدات بين مصر والدول ذوات الامتيازات  
لتكون مختصة بنظر المنازعات المدنية والتجارية  
التي بين الاجانب والوطنيين او بين الاجانب  
المختلفى الجنسية

« وحيث ان المحاكم الاهلية انشئت بعد  
ذلك وقضت المادتان ١٥ و ١٦ من لائحة  
ترتيبها على الدعاوى التي تختص هذه المحاكم  
بنظرها وهى دعاوى الوطنيين دون غيرهم كما انها  
نصت على الدعاوى الممنوعة من نظرها

« وحيث ان عدم الاختصاص المنصوص  
عنه في المادتين سالفتي الذكر متعلق بالنظام العام

ويمجوز للمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها وفي اية حالة كانت عليها الدعوى

« وحيث انه متى تقرر ذلك فلا يمكن ان يقبل من اجنبي خاضع لاختصاص المحاكم المختلطة تنازله عن التمسك برعويته وطلبه اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعوى مرفوعة منه اذ ان هذه المسألة من المسائل المختصة بالنظام العام التي لا يجوز التنازل عنها او المصالحة عليها كما انه لا يجوز الاتفاق بين الوطنيين على جعل القضاء المختلط مختصا بنظر ما يحدث بينهم من المنازعات ولا يجوز ايضا لأجنبي ان يتفق مع وطني على الاختصاص امام المحاكم الاهلية اذ ان كل هذه الاتفاقات باطلة لمخالفتها للنظام العام والسير على خلاف هذه القاعدة يدخل التشويش والاضطراب في نظام القضاء في البلاد خصوصا وان كل حكم تصدره المحاكم الاهلية بين وطني واجنبي يمكن للمحاكم المختلطة ان تعتبره عدما لو التجأ اليها الشخص الذي حكم ضده » تراجع بهذا المعنى حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩١٥ وحكم محكمة طنطا الصادر في ١٥ مايو سنة ٨٦ وحكم محكمة مصر الاستئناف الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ »

« وحيث انه لما تقدم جميعه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية

عن الدعوى الجنائية

« حيث ان اقامة الدعوى العمومية هو اصلا من اختصاص النيابة الا ان الشارع اجاز هذا الحق في المادة ٥٢ من قانون تحقيق

الجنابات للمدعى بالحق المدني في مواد المخالفات والجنح

« وحيث انه مستفاد من نص المادة المذكورة انه لاجل تحريك الدعوى العمومية يجب ان تكون هناك دعوى مدنية قائمة وبطبيعة الحال تكون المحكمة المرفوعة اليها هذه الدعوى غير ممنوعة من نظرها ولا يمكن ان يكون الاجنبي مدعيا بحقوق مدنية امام المحاكم الاهلية

« وحيث انه متى كان المدعى اجنبيا وغير خاضع لأحكام المحاكم الاهلية فتكون الدعوى العمومية تحركت من شخص لا صفة له ولا يكون لها اثر واذن يتعين الحكم بعدم قبولها » تراجع عكس هذا الرأي حكم محكمة المطارين الجزئية بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٠٢ »

( قضية الجنحة المباشرة المرفوعة من الخواجه فرودوي سيلاكى مدعى بحق مدنى ضد عطيه على وآخرين نمرة ١٧ سنة ١٩٢٧ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة لبيب بك مشرق القاضى وحضور حضرة حافظ محمد خليفة اقدى وكيل النيابة )

٥٢٣

محكمة ميت غمر الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦

ولاية الاب . بيع . الخيرية

القاعدة القانونية

( ١ ) اذا كان الولي سىء الرأى فاسد

التدبير فليس له ان يتصرف بالبيع في عقار ولده الصغير الا بالخيرية

( ٢ ) الخيرية هي ان يباع العقار بضعف

قيمته ويرى بعض الفقهاء أنها ما يحقق معها الخير للصغير

( ٣ ) إذا كان الوالد مستور الحال حسن الرأي فليس له أن يتصرف في مال ابنه الصغير بالبيع الا بثمن المثل أو بيسير الغبن فإذا كان في الصفقة غبن فاحش على الصغير بطل التصرف المحكمة :

« حيث ان المحكمة سبق ان احالت الدعوى الى التحقيق للأسباب التي وردت في حكمها التمهيدى تلك الاسباب التي تأخذ بها المحكمة في حكمها القطعى وتنفيذا لهذا الحكم التمهيدى سمعت شهادة الشهود فاجمع شهود الاثبات ومنهم عديدون من اقارب المدعى نفسه ان البائع له وهو موسى ابراهيم سالم هو رجل فاسد رأى سوء التدبير متلاف لأموال نفسه ولأموال اولاده القصر مدمن في تعاظم الحشيش ولقد سرق بكرة حال حياة أبيه ليستعين بثمنها على الحصول على مكيفاته وكان ينتهز الفرص من آن لآخر ليسرق من محصولاتة ولما مات ابوه اخذ في الاسراف والتبديد في امواله فيما لا يفيد حتى اجهز على اطيانه جميعها في بحر سنتين ولقد اوم شخصا يدعى فرحات زغلول بانه مقدم انفار وحصل منه على مبلغ ٢٥ جنيها ولم يقم بتعهداته في ترحيل الانفار في اعمال المقاولات كما تبين من شهادتهم بانه لمديونته في مبلغ ضئيل اخذ منه الدائن جزمته واخرجه من المجلس الذى كان يجلس فيه حافى القدمين ولقد شهد

ابراهيم سيد احمد الخواصه وهو من عائلة المدعى بان موسى ابراهيم سالم هذا يتعاظم الأفيون والحشيش وهو لا يزال مدمنا في تعاظم هذه المكيفات للآن ولا يبقى على تقود في جيبه اصلا كما شهد محمد فرحات بانه اشترى منه فيما مضى في سنة ١٩١٦ نصف فدان ولما ان كان اخ موسى ابراهيم هذا الذى لم يترك عقبا بمجود بروحه اجتمعت على موسى ابراهيم المذكور اهالى كثيرة من البلد لشراء الثمانية قراريط التي يرثها عن اخيه فتداخل هذا الشاهد في الامر واشترى نصف فدان بمبلغ ٦٠ جنيها وباعه بعد ذلك لأخ البائع له ويقرر بانه لم يدفع من الثمن الا اربعين جنيها فقط وموسى ابراهيم سامحه في الباقي ولقد بادر هذا الشاهد بتسجيل عقده في ثنى يوم الوفاء خوفا من ان يبيع موسى ابراهيم مرتين فيتصرف في العقدة لسواه

« وحيث ان شهود النفي لم ينفوا عنه واقعة الاسراف والتبديد وفساد رأى بل كل ما قالوه انه رجل طيب حسن المعاملة واذا لوحظ ان اولهم تاجر فهو طبيعي يشهد لموسى ابراهيم بحسن المعاملة لانه رجل يفرط في حقوقه ويتساهل فيها وبالتالي يكون محبوبا من التجار وكلهم مجمعون على انه بدد امواله

« وحيث انه مما يعزز شهادة شهود الاثبات في هذه الدعوى وهم عديدون ما يشهد به عمدة البلد هلال احمد الخواصه وهذا ابن عم المدعى في القضية المضمومة نمرة ٥٨٥ سنة ٩٢٣ تلك القضية

التي كانت مرفوعة من المدعي على لطيفه وفيه من المدعي عليهم بمنع التعرض والتي رفضت دعواه فيها حيث قرر العمدة المذكور في محضر جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ لدى سؤال وجه اليه عن الذي يعلمه عن شهرة موسى ابراهيم قال انه مبدد فسئل هل المدعي السيد احمد عبد الحميد الخواصه ابن عمك فقال نعم ابن عمي ولقد اجاب تلك الاجابة قبل ان ترفع دعوى الملك وقبل ان يدفع بأى دفع فيها - هذا يعزز ما شهدت به شهود الاثبات في هذه الدعوى وما اثبتته من فساد رأى وسوء تدبير البائع

«وحيث انه جاء في مجلة الاحكام الشرعية في المادة ٤٢٤ بانه اذا كان الأب فاسد الرأى سىء التدبير فلا يجوز له بيع عقار ولده الصغير والكبير الملحق به الا اذا كان خيرا له والخيرية ان يبيعه بضعف قيمته فان باعه اقل من ضعفها لم يجز بيعه ومعنى ذلك ان يقع البيع باطلا

» وحيث وقد ثبت فساد رأى البائع تعين البحث في مقدار الثمن وهل هو ضعف الثمن الحقيقي ام لا وهل هو خير للصغير حتى مع الأخذ برأى بعض الفقهاء من ان الخيرية كل ما به خير للصغير وكان النفع ظاهرا له من غير تقييد بالضعف ( راجع كتاب العلامة ابو زيد بك الاياتى جزء ٢ صحيفة ١٢٢ في شرح الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية )

« وحيث ان المحكمة توصلا لذلك نذبت خيرا فنيا لمأبنة الاطيان وتقدر برقيمتها في وقت

التصرف فيها بمعرفة الولي الطبيعى فانتقل وبعد معاينات دقيقة فنية لم يطمعن عليها بطمع جدى قرر ان قيمة هذه القطعة المباعة في وقتها كان ٢١٠ جنيهات وبما انها بيعت بمبلغ ١٤٠ جنيها فيكون القصر قد غبنوا في مبلغ ٧٠ جنيها « وحيث انه مما يؤيد هذا التقدير ما اقربه المدعى نفسه في محضر جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ ان اخاه استأجر هذا القدر وهو ٢١ قيراطا عن السنة الماضية بمبلغ ٢٢ جنيها كما انه ثابت بان ١٥ قيراطا من هذه القطعة اجرت في سنة ١٩٢٠ بمبلغ ١٩ جنيها

» وحيث ان المدعى قدم بعض عقود سبق ان قدمها للخير فيها اثبات لبعض الاطيان منخفضة نوعا كما قدم المدعى عليهم عقودا بأثمان مرتفعة جدا والمحكمة تأخذ من هذا الفرق الباهظ في الاثبات ان العقود المقدمة من المدعى قد تكون عقود رهن وكتبت في صورة عقود بيع كما هي العادة في هذا المركز وذلك لان الدائنين قد اعتادوا في هذا المركز ان يحصلوا على عقود بيع بات مع ان التعاقد هو رهن في الواقع ويكتفون باعطاء المدينين اوراق ضد تحول لم استرداد العين اذا دفع الثمن في وقت ما وهذا هربا من قانون الخمسة افدنه والمدينون ازاء تحكم الدائنين يقبلون تحرير العقود على هذه الصورة ولقد اعتبرت هذه المحكمة عقودا كثيرة من هذا النوع عقود رهن ولما كان المدعى في هذه الدعوى من مصلحته تقديم العقود دون تقديم اوراق الضد فهو يغفلها

٥٢٤

### محكمة الفشن الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٣

وزارة الاوقاف . صفها الحكومية . ذكريتو  
سنة ١٨٩٢ . ادخلها ضمانة . اختصاص

### القاعدة القانونية

نصوص الامر العالي الصادر في ٢٠ نوفمبر  
سنة ١٩١٣ صريحة في اعتبار وزارة الاوقاف  
جزءا من الحكومة . واذن لها ان تتمتع بمزايا  
الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢  
والذي حدد محاكم معينة تقاضى امامها مصالح  
الحكومة .

### المحكمة :

« حيث ان مندوب وزارة الاوقاف دفع  
بعدم اختصاص محكمة الفشن بنظر الدعوى على  
اعتبار ان وزارة الاوقاف جزء من الحكومة  
وليست محكمة الفشن من بين المحاكم التي نص  
عنها الامر العالي الرقم ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

« وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه  
طلب عدم قبول هذا الدفع بحجة ان وزارة  
الاوقاف مصلحة ذات استقلال ذاتى وليست  
من مصالح الحكومة

« وحيث ان احكام المحاكم عن هذه  
المسألة قد تضاربت فالبعض يذهب الى اعتبار  
وزارة الاوقاف . جزءا من الحكومة ويرتكز  
على نصوص الامر العالي الصادر في ٢٠ نوفمبر

« وحيث ان العبرة بتقدير قيمة العين  
بمعرفة خبير فنى لا بمقارنة معاملات اخرى بين  
اشخاص آخرين

« وحيث ان الفبن في الثمن فاحش حيث  
ان المقاريع بنقص الثلث عن قيمته وعليه فقد  
وقع البيع باطلا لانه ليس فيه خيرية لتقصير سواء  
اخذنا بالرأى الراجح وهو ان يكون العقار قد  
بيع بضعف قيمته او بالرأى الآخر وهو ان يكون  
فيه خير للصغير

« وحيث انه مع فرض ان البائع ليس  
فاسد الرأى ولا مبيء التدبير ومع افتراض انه  
رجل مستور الحال حسن الرأى فقد وقع البيع  
باطلا أيضا حيث تنص المادة ( ٤٢٣ ) من كتاب  
الاحكام الشرعية في الأحوال الشخصية على  
انه اذا كان الأب عدلا محمود السيرة فله ان  
يبيع مال ولده الصغير بمثل القيمة او بيسير الفبن  
وجاء في هذه المادة انه اذا باع شيئا ففاحش الفبن  
يبطل العقد ولا يتوقف على الاجازة بعد البلوغ  
ولا ريب في ان الارض التي يكون ثمنها ٢١٠  
جنيهات اذا بيعت بمبلغ ١٤٠ جنبها فتقصت ثلث  
قيمتها عد هذا غبنا فاحشا على الصغير وما جاز  
البيع سواء كان الولي مستورا الحال او فاسدا الرأى  
« وحيث لذلك يكون البيع باطلا على جميع  
وجوه الرأى ويتمين الحكم برفض دعوى المدعى  
والزامه بمصاريفها

( قضية الشيخ السيد احمد عبد الحميد الخواصه وحضر  
عنه حضرة الاستاذ محمد افندى السيد سالم المحامى ضد  
لطيفه بنت منصور وآخرين وحضر عن الاولى والثالثة  
حضرة شكرى افندى سليمان المحامى نمرة ٥١٦ سنة  
٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة فهم ابراهيم  
عوض بك القاضى )

نصوص الامر العالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ جاءت صريحة فى اعتبار وزارة الاوقاف جزءاً من الحكومة حيث نصت المادة الأولى على ان تنشأ نظارة للاوقاف يتولى ادارتها ناظر بعاونه وكيل نظارة وتحمل محل ديوان الاوقاف وتنص المادة الرابعة منه على ان تلقى جميع النصوص المخالفة لأمرنا هذا وفى جميع النصوص الأخرى يكون اسم ( ناظر الاوقاف ) و ( نظارة الاوقاف ) بدلا من ( مدير عموم الاوقاف ) و ( ديوان الاوقاف )

« وحيث انه وان جعل لوزارة الاوقاف فى الامر العالى السالف الذكر نظام خاص فهذا لا يخرجها عن كونها وزارة كما ان لبعض الوزارات الاخرى نظام خاص كوزارة المعارف » وحيث ان دعوى الضمان التى وجهها المدعى عليه قبل وزارة الاوقاف لا يمكن فصلها عن الدعوى الاصلية بل هما مرتبطتان مع بعضهما ارتباطاً تاماً فيجب والحالة هذه ان يصدر فيهما حكم واحد من المحكمة المختصة خشية من تضارب الاحكام فى حالة الفصل

« وحيث انه مما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص محكمة الفشن بنظر الدعوى هو دفع فى محله غير ان المحكمة ترى من جهة اخرى ارجاء الفصل فى المصاريف حتى يحكم فى الدعوى من المحكمة ذات الاختصاص

( قضية محمد جويل ضد احمد عبد الجواد ووزارة الاوقاف ضامنة غمرة ٦٨٤ سنة ١٩٢٢ . اصدر الحكم حضرة محمد بك فتحى القاضى )

سنة ١٩١٣ وهو الذى قضى بجعل ديوان الاوقاف وزارة . وعلى هذا الاعتبار تكون المحاكم التى خصها الامر العالى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ بحق النظر فى الدعاوى التى تقام ضد الحكومة هى المختصة دون غيرها بالفصل فيما يقام من الدعاوى على وزارة الاوقاف ( انظر حكم محكمة بنى سويف فى ١٩ يناير سنة ١٩١٤ وه مارس سنة ١٩١٤ وحكم محكمة مغاغة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية السنة الخامسة عشر والسنة الثامنة عشر )

« وحيث ان البعض الآخر من المحاكم يرى ان وزارة الاوقاف ليست بجزء من الحكومة ويذهب فى تفسير نصوص أمر ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ غير ما رآته محاكم الفريق الاول ( انظر حكم محكمة المنصورة الاستثنائية الصادر فى ٥ مارس سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية السنة الثامنة عشر وحكم محكمة بنى سويف بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩١٦ فى القضية غمرة ٤٢٤ جدول عمومى سنة ١٩١٦ وهذا الحكم لم ينشر ) وحجة هذا الفريق ان وزارة الاوقاف وان كانت من المصالح العمومية الا انها لا تعد جزء حقيقى من الحكومة اذا نظرنا الى الغاية التى وجدت هذه المصلحة من أجلها ووظيفتها التى تقوم بها ونظامها الخاص وان الامر العالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ وهو الذى قضى بتحويلها من ديوان الى وزارة لم يغير حالتها من هذه الوجهة

« وحيث ان المحكمة ترى من جهة ان

٥٢٥

## محكمة اسيوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ١٩٢٧

قاصر ادارة امواله • اجارة • وصى • تمارض  
اجارة القاصر مع اجارة الوصى •

## القاعدة القانونية

اجاز القانون الصادر بتاريخ ١٥ اكتوبر

سنة ١٩٢٥ الخاص بتعديل اختصاص المجالس

الحسبية ان يتولى القاصر القدى بلغ الثمانى عشرة

سنة ولم يبلغ الحادية والعشرين ادارة امواله

ومنها التأجير لمدة لا تزيد على سنة وابقى للوصى

فى نفس الوقت حقوقا اخرى منها التأجير لمدة

لا تتجاوز ثلاث سنوات غير انه اذا اجر كل

من الوصى والقاصر الاعيان نفسها عن مدة واحدة

لشخصين مختلفين بما لكل منهما من الحق فان

اجارة الوصى تكون هي النافذة اذا كان القاصر

لم يستلم اعيان التركة استلاما رسميا كما تقضى بذلك

المادة ٢٩ من القانون السالف الذكر وذلك

منعا لفوضى فى المعاملة

المحكمة :

» من حيث انه ثابت من صورة قرار رفع

الوصاية عن المدعى عليه الأول والمؤرخ ١١

نوفمبر سنة ١٩٢٦ ان هذا القاصر قد بلغ سن

٢٥ سنة فى ذلك التاريخ

» وحيث انه بمقتضى المادة ٩٢ من قانون

المجالس الحسبية الصادر فى ١٥ اكتوبر سنة

١٩٢٥ يجوز للقاصر القدى بلغ سن الثامنة عشر

ولم يبلغ الحادية والعشرين ان يقوم بنفسه بادارة  
امواله وتأجيرها للغير لمدة لا تزيد عن سنة

» وحيث ان وقائع الدعوى تلتخص فى

ان هذا القاصر قد أجر فداناً من ارضه الى المدعى

عن سنة ١٩٢٦ زراعية وفى حوالى نفس الوقت

أجر الوصى عليه وهو محمد فرغلى نفس الفدان

عن نفس السنة الزراعية الى المدعى عليه الثانى

بدوى فرغلى وان المستأجر من الوصى هو الذى

تمكن من تنفيذ عقده وزرع الارض عن تلك

السنة عدا قيراطين ونصف تمكن المدعى

من زراعتها

» وحيث انه لذلك يتعين البحث فى اى

العقدين يجب احترامه هل هو العقد الصادر

من الوصى والذى كان اسبق فى التنفيذ ام هو

العقد الصادر من القاصر الذى له الحق فى التأجير

وبالتالى البحث فيما اذا كان الوصى بعد صدور

القانون الجديد لازال له الحق فى التأجير لمدة

سنة ام انه قد حرم من هذا الحق الذى

اعطى للقاصر

» وحيث انه بالرجوع الى الفقرة الأخيرة

من المادة ٢٩ ونصها ( ويعتبر القاصر رشيداً

بالنسبة الى هذه التصرفات ويبقى قاصراً فيما

عداها ويستمر الوصى فى اداء وظيفته بالنسبة اليها)

يتبادر الى الذهن ان صفة الوصى تنقطع تماماً بحيث انه

لا يكون له الحق فى اى تصرف من التصرفات

المذكورة مادام القاصر قد اصبح رشيداً بالنسبة

لها بنص القانون وبدون احتياج لرفع الوصاية

» وحيث ان الأخذ بهذا الرأي على اطلاقه

قد يؤدى الى تعقيد المعاملات اذ ان الوصى

ما زال له الحق ممثلاً في التأجير لمدة تزيد عن السنة وقد يحصل ان يؤجر الوصي الأرض بالفعل لمدة سنتين بينما يكون القاصر قد أجراها لمدة سنة واحدة وذلك بدون ان يكون احدهما علماً بما صدر من الآخر من التصرف خصوصاً وان كلا منهما ليس ملزماً بتقديم حساب للآخر عن تصرفه « وحيث انه لذلك يكون التفسير الصحيح لهذا النص هو ان تصرف القاصر يجب ان يكون معلقاً على استلام امواله من الوصي استلاماً رسمياً بواسطة المجلس الحسبي كما يفهم ضمناً من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ وذلك لكي يكف الوصي عن التصرف بما يتناقض مع تصرفات القاصر وحتى لا يؤدي الأمر الى الفوضى في المعاملة « وحيث انه ما دام القاصر لم يفعل ذلك تكون الاجارة الصادرة من الوصي واجبة الاحترام خصوصاً وانها اقترنت بالتنفيذ ويكون للمدعي الحق في الرجوع على مؤجره بالمبلغ والتعويض الذي تقدره المحكمة بما يوازي فائدة قدرها تسعة في المائة « وحيث انه مسلم بأن المدعي انتفع بغير اطين ونصف من الفدان

( قضية على حسين سليمان ضد حسين ابراهيم واخرين  
 نمرة ٨٧٧ سنة ١٩٢٧ . اصدر الحكم حضرة صاحب  
 المزة محمد بك البابل القاضى )

٥٢٦

محكمة ابي قرقاص الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ٩٢٦

اجارة . تمارض عدة اجارات . تسجيل  
 وضع يد .

القاعدة القانونية

١ - في حالة تعدد المستأجرين لعقار واحد

في آن واحد يقدم من وضع يده اولاً . ولكن اذا سجل احد مستأجري العقار سند اجاره قبل تاريخ وضع يد غيره عليه او قبل انتهاء الاجار المحدد فهو الذي له الأولوية

٢ - القانون المدني بين في الكتاب الرابع منه العقود التي يجب ان تسجل ومن ضمنها عقود الاجارة التي تزيد على تسع سنوات يؤخذ من ذلك ان تكون الاجارات التي تكون عن تسع سنوات أو اقل يكفي ان تكون ثابتة التاريخ حتى تكون حجة على الغير المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه الاول بصفته وصياً على القاصر محمد رشاد اجر ثلاثة افدنه من القدر المؤجر للمدعى الى باقى المدعى عليهم بموجب عقد اجار تاريخه اول نوفمبر سنة ١٩٢٥

« وحيث ان المادة ٣٠٥ من القانون المدني نصت على انه في حالة تعدد المستأجرين لعقار واحد في آن واحد يقدم من وضع يده اولاً ولكن اذا سجل احد مستأجري العقار سند اجاره قبل تاريخ وضع يد غيره عليه او قبل انتهاء الاجار المحدد فهو الذي له الأولوية

« وحيث انه ثابت من افعال المدعى انه لم يضع يده على الأرض وان المدعى عليهم الثلاثة الاخرين تعرضوا له

« وحيث ان عقد المدعى ثابت التاريخ في ١٤ يونيه سنة ٩٢٤ اى قبل ان يستأجر المدعى عليهم الثلاثة الاخرين الارض من المدعى عليه الأول وقبل ان يضموا يدهم عليها

« وحيث ان المادة نصت على تفضيل

المستأجر الذي يسجل عقده قبل تاريخ وضع يد  
المستأجر الآخر

« وحيث ان القانون المدني بين في الكتاب  
الرابع منه العقود التي يجب ان تسجل ومن ضمنها  
عقود الايجار التي تزيد عن تسعة سنوات

« وحيث انه يؤخذ من ذلك ان الايجارات  
التي تكون عن تسعة سنوات او اقل يكفي ان  
تكون ثابتة التاريخ حتى تكون حجة على الغير

« وحيث انه لذلك يكون عقد المدعى  
مفضلاً عن عقد المدعى عليهم الثلاثة الآخرين  
ويتعين الحكم له بتسليمه الارض

« وحيث ان المدعى طلب اولا تعيين  
حارس قضائي لادارة الارض حتى يفصل في  
دعواه

« وحيث انه لا محل لهذا الطلب مادام  
قضي له بتسليمه الأرض

( قضية عبد الرحيم حسنين وحضر عنه حضرة الاستاذ  
حبيب افندي باسيلي الحسامي ضد متولى بك محمد  
عبد المقصود واخرين نمرة ١٤٧ سنة ٩٢٦ اصدر  
المحكم حضرة صاحب العزة احمد اسماعيل قهسي بك القاضي )

٥٢٧

محكمة قنا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ٩٢٦

قاض جزئي . جنحة . جنابة . اختصاص . عاهة  
مستديمة . تشويه . .

القاعدة القانونية

١ - للقاضي الجزئي ان يحكم بان الواقعة  
جنحة بالرغم من سبق صدور حكم قاض بعدم

الاختصاص بناء على انها جنابة ولكن ليس له  
بالعكس ان يحكم بعدم اختصاص بناء على ان  
الواقعة جنابة اذا حكم نهائياً بان الواقعة جنحة  
٢ - التشويه في اصابع اليد لا يعتبر عاهة  
مستديمة خصوصاً اذا قرر الطبيب ان الاصابة  
تزول تماماً مع الاستمرار على العلاج

المحكمة :

« من حيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم  
الاول من شهادة المجنى عليه والشهود  
والتحقيقات وتقرير الطبيب الشرعي

« وحيث ان التهمة قبل المتهم الثاني غير  
ثابتة مطلقاً اذ ليس فيها غير شهادة ابن المجنى  
عليها ولم يوافقها عليها اخوه الشاهر الاخير وترى  
المحكمة برأته عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات

« وحيث ان التهمة المنسوبة الى المتهم  
الاول ليست جنابة مطلقاً رغم انه صادر فيها  
حكم بعدم الاختصاص اذ ذلك الحكم لا يقيد  
القاضي الجزئي الذي تمثال عليه الجنابة للأسباب  
الآتية :

اولاً - انه بالرغم من صيرورة حكم عدم  
الاختصاص نهائياً على اعتبار الواقعة جنابة فلم يقل  
احد مطلقاً من الشراح ولا من الاحكام التي  
صدرت ان ذلك يقيد قاضي الاحالة التي تمثال  
اليه الدعوى بعد ذلك بل نص القانون انه رغم  
كل ذلك له ان وجد ان الواقعة جنحة ان يحيل  
القضية على محكمة الجنايات بطريق الخبرة وذلك  
لصالح المتهم واختصاص القاضي الجزئي ليس اقل

عليها مبالغ فيه وترى المحكمة تقيمه الى  
جنيهاً فقط

( قضية النيابة العمومية وقاطمة عطية رضوان مدهيه  
بحق مدني ضد ابراهيم محمد علي واخر نمرة ٢٥ جناية  
سنة ٩٢٥ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد المال  
السيد بك القاضي وبحضور حضرة اسماعيل زهدى  
افندى وكيل النيابة )

٥٢٨

محكمة سوهاج الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ٩٢٧  
ملكية . حكم برفض الدعوى . قيمته .  
منطوقه . اسبابه .

القاعدة القانونية:

الحكم القاضي برفض دعوى المدعى فيما  
يتعلق بالملكية لا يكون دليلاً على ملكية خصمه  
المدعى عليه . ومع التسليم بان منطوق الحكم  
هو القدي له قوة الشيء المحكوم فيه دون اسبابه  
الا ان الحكم في مجموعه قد يفصل ضمناً في امور  
يتناولها الخصوم في دفاعهم ويكون لما فصل فيه  
ضمناً قوة الشيء المحكوم فيه كالمندوق سواء بسواء  
المحكمة :

« حيث ان المدعين يدعون بانهم مالكين  
لثمانية قراريط موضوع هذه الدعوى بالميراث  
وبوضع اليد وان المدعى عليهم نازعهم في هذه  
الملكية وأنشأوا في القدر المتنازع عليه فخيرة  
( مسقة مياه ) لدى اطيانهم ولذلك رفعوا دعواهم  
هذه بطلب تثبيت ملكيتهم لثمانية قراريط  
المذكورة مع التعويض عن عدم انتفاعهم بها سنة

من اختصاص قاضي الاحاله في تقدير الواقعة ان  
كانت جنحة او جناية

ثانياً - ان القانون الجديد نص على انه  
ليس للقاضي الجزئي ان يحكم بعدم الاختصاص  
مرة أخرى بسبب ان الواقعة جنائية ولم يتعرض  
للحالة الاخرى التي ربما يتضح للقاضي من اعتبار  
الواقعة جنحة وترك ذلك معناه بقاء الحرية لقاضي  
الموضوع لتقدير الواقعة ان كانت جنحة او جناية

ثالثاً - لقاضي الموضوع دائماً الحرية في  
تطبيق اداة العقوبة على الوقائع التي تتضح امامه  
كما تفعل ذلك محكمة الجنايات ولا يعترض على  
ذلك مطلقاً بان محكمة الجنايات شيء والقاضي  
الجزئي شيء آخر اذ منشأ هذا الحق هو لقاضي  
الموضوع ايا كان بصرف النظر عن الاعتبارات  
الاخرى ولا يقيد قاضي الموضوع بأي حكم سابق  
من هيئة أخرى فيما يتعلق بالتطبيق الا اذا كان  
ذلك الحكم السابق اصالح التهم

« وحيث انه ثبت من تقرير الطبيب  
الشرعي ان الاصابة تزول تماماً اذا استمرت  
المجنى عليها على العلاج وقال انه لم يحدث للآن  
الا تشويه قليل في المفصل

« وحيث ان الأحكام جميعها اقرت ان  
التشويه ليس عاهة مستديمة وخصوصاً في هذه  
الحالة التي قررها الطبيب الشرعي من ان الاصابة  
تزل تماماً مع الاستمرار على العلاج اذ تكون  
المادة الواجب تطبيقها هي المادة ٢٠٥ لا ٢٠٤  
عقوبات

« وحيث ان التعويض الذي تطلبه المجنى

بسواء « او برى ورو جزء ٨ صفحة نمرة ٣٧١ وكذا دى هلس جزء واحد ص ١ ٣ »

وحيث ان كلام طرفي الخصوم اراد ان يثبت الملكية لنفسه في القضية نمرة ١٤٥٢ سنة

١٩٢٥ وقد تناول الحكم هذه الملكية من جميع نواحيها وفصل في النهاية بما يفهم منه انها ليست لأحد من هؤلاء الخصوم

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المذكور قاطعاً في ملكية المدعين كما كان بالنسبة للمدعى عليهم ومن ثم تكون الدعوى على غير اساس ويتعين رفضها

( قضية جاب الله زيدان وآخرين ضد هبد اللطيف ابراهيم وآخرين نمرة ٣٩٢ سنة ١٩٢٧ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزه حسين بك رياض القاضي )

٥٢٩

محكمة طهطا الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١١ ابريل سنة ٩٢٧

حكم غياني . انقضاء الجلسة . معارضة . حضور المعارض وقت انعقاد الجلسة .

القاعدة القانونية

١ - جميع الاحكام الصادرة في حال الغيبة سواء كانت غيباية قابلة للمعارضة معتبرة بحكم القانون حضورية غير قابلة لها لا يصح التمسك بها الا بعد انقضاء الجلسة والتي صدرت فيها طبقاً للمادة ١٢٠ مرافعات

٢ - اذا سبق للمعارض الحضور في بعض جلسات الدعوى ثم لم يحضر بجلطة المرافعة عند النداء على القضية فحكم برنض المعارضة

٩٢٥ محتفظين لنفسهم بالحق في طلب التعويض عن المنين التي بعدها وما يلزم من المصاريف لاعادة الاطيان الى ما كانت عليه قبل انشاء هذه الفحيرة

« وحيث ان المدعى عليهم رفعوا دعواهم من الجهة الأخرى ضد المدعين وآخرين امام محكمة اسبوط الجزئية بطلب تثبيت ملكيتهم للأمانة قرار يبط المتنازع عليها وقد حكمت تلك المحكمة بحكمها الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦ نمرة ١٤٢٢ سنة ١٩٢٥ برفض دعواهم بعد ان ثبت لها من التحقيق الذي أجرته ان الاطيان المذكورة ليست مملوكة للمدعى عليهم او للمدعين وانما هي عبارة عن مسقة مياه ينتفع بها الاهالي بدون ان تكون مملوكة لأحد منهم

« وحيث ان هذا الحكم لم يفصل في ملكية المدعى عليهم فقط وانما فصل ضمناً في ملكية المدعين ايضاً حيث جاء في اسبابه ما يفهم منه صراحة ان هذه الملكية ليست لاحد منهم على السواء

« وحيث انه من المبادئ المسلم بها ان الحكم القاضي برفض دعوى المدعى فيما يتعلق بالملكية لا يكون دليلاً او مستنداً على ملكية خصمه « المدعى عليه » ومع التسليم بان منطوق الحكم هو الذي له قوة الشيء المحكوم فيه دون اسبابه الا ان الحكم في مجموعه قد يفصل ضمناً في امور يتناولها الخصوم في دفاعهم وتكون لما فصل فيه ضمناً قوة الشيء المحكوم فيه كالمناطوق سواء

وتأييد الحكم في غيبته ثم قبل انتهاء الجلسة حضر  
وطلب إعادة القضية للرجوع الى نص المادة ١٢٠ مرافعات  
اجابة طلبه ونظر الموضوع عملا بنص المادة  
المذكورة  
المحكمة :

### عن الدفوع الفرعى

« من حيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع  
على مفردات القضية الاصلية ان المعارض ضده  
الاول رفع هذه الدعوى ضد المعارضين والمعارض  
ضدها الثانية طلب ثبوت ملكيته الى ٣ قرارات  
ارتكائا على عقد بيع بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩١٣  
والمحكمة بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٥ حكمت  
له غاييا بطلانها

« وحيث ان المعارضين رفعوا معارضة عن  
الحكم المذكور وتحدد لنظرها جلسة ٩ يونيه سنة  
٩٢٥ وبعد ان تداولت القضية في بعض الجلسات  
التي كان يحضر فيها المعارضان لم يحضرا بجلسته  
٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فطلب المعارض ضده  
الاول الحكم برفض المعارضة وتأيد الحكم  
المعارض فيه فقضى له بذلك وقبل انتهاء الجلسة  
حضر المعارض الأول وطلب إعادة القضية  
للرجوع فأجابت المحكمة طلبه وقررت اعادتها  
وحددت احدى الجلسات لنظر الموضوع

« وحيث ان المعارض ضده الأول دفع  
بعدم قبول المعارضة ارتكائا على بطلان اعادتها  
للرجوع ولأن بعد ان أصبح الحكم نهائيا لم يكن  
للمحكمة ان تعيد القضية للرجوع بنمرة أخرى

« وحيث انه لاجل الفصل في قيمة هذا  
الدفع يجب الرجوع الى نص المادة ١٢٠ مرافعات  
وهي صريحة في انه « لا يصح التمسك بالحكم  
الصادر في حال الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة  
التي صدر فيها »

« وحيث انه يتعين البحث في معرفة ما يقصده  
الشارع بالحكم الذي يصدر في حال الغيبة  
وهل هو قاصر على الحكم الذي يصدر على  
القائب ويكون قابلا للمعارضة من هذا الأخير  
او يشمل كل حكم صادر في حال الغياب ولو  
انه يعتبر بمحكم القانون حضوريا غير قابل  
للمعارضة

« وحيث انه بالرجوع الى الصيغة الفرنسية  
لنص المادة ١٢٠ مرافعات يرى ان الشارع  
استعمل عبارة « الحكم الغيابي » ولم يستعمل  
عبارة « الحكم الصادر في حيال الغيبة » ومن  
أجل ذلك اختلفت المحاكم فالبعض قضى بالتوسع  
وجعلها شاملة لجميع الاحكام التي تصدر في حال  
الغيبة ولو كانت صادرة على من سبق له الحضور  
ويعتبر الحكم بالنسبة له حكما حضوريا والبعض  
قضى بالتضييق وجعلها قاصرة على الأحكام  
الصادرة ضد الغائبين الذين يجوز لهم رفع معارضة  
عن الأحكام الصادرة عليهم « راجع الاحكام  
المختلفة المؤيدة للراسيين ومنشورة بكتاب  
المرافعات للرحوم الاستاذ عبد الحميد ابى هيف  
طبعة ثانية بهامش الصفحة نمرة ٨٣٩ بند ١١٥٨ »  
« وحيث ان المحكمة تميل الى رأى القائل  
بالتوسع في تطبيق المادة ١٢٠ مرافعات لأن

الشارع الذي ترك هذا الباب مفتوحاً لمن يحق له رفع معارضة عن الحكم الصادر عليه فلا يلحقه ضرر من غيابه لا يمتثل ان يوصده في وجه من يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة له ولا يستطيع ان يرفع معارضة عنه وقد يكون نهائياً ولا يملك ان يطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن فهذا الاخير اولى في الواقع من زميله بطلب اعادة القضية للرول وابداء ما لديه من اوجه الدفاع ما دامت الجلسة لا تزال معقودة .

« وحيث ان مبادئ العدالة وروح التشريع تملي مثل هذا التوسع لان القضاء بغير هذا الرأي قد يترتب عليه الحاق ضرر بالتقاضين الذين سبق لهم الحضور في بعض الجلسات وتقرر عليهم التذكير في الحضور بالجلسة الاخيرة فقفى عليهم اثناء غيبتهم قضاء قد يكون فيه ظلم فادح عليهم وغير قابل للطعن بوجه من الوجوه .

« وحيث ان محكمة النقض والابرار طرح عليها هذا النزاع من الوجهة الجنائية فقررت ان المادة ١٢٠ مرافعات تسرى على الأحكام المدنية والجنائية جميعاً ولا فرق في تطبيقها بين الاحكام الغيابية والاحكام التي تصدر حال الغياب ويكون لها قوة الاحكام الحضورية » راجع الحكم الصادر منها بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٩٩ ومنشور بتعليقات جلال على المادة ١٢٠ مرافعات عدد « ١ » والحكم الصادر منها في ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ ومنشور بالمجموعة الرسمية سنة ١٩٠٣ غمرة ٣٩ »

« وحيث ان المحكمة ترى تطبيق هذه

القاعدة على كل حكم صادر في حال الغيبة سواء كان غيائياً قابلاً للمعارضة او غير قابل لها وفي قوة الحكم الحضورى كالحكم المطروح في هذه الدعوى وقد أخذ القضاء ان المختلط والاهل يميلان اخيراً الى الأخذ بهذا الرأي فقضت محكمة الاستئناف المختلطة باعتبار مثل هذا الحكم غيائياً ( راجع الأحكام الصادرة منها ومشار إليها في لتر جزء اول غمرة ٣٨٥٨ وغمرة ٣٨٦٣ . وراجع الحكم الصادر من محكمة اسيرط الجزئية الاهلية بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩١٥ ومنشور بالمجموعة الرسمية السنة السادسة عشرة عدد ٧٢ والحكم الصادر من محكمة بنى سويف الجزئية بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ومنشور بمجلة المحاماة السنة الاولى عدد ٩٩ .

« وحيث انه لما تقدم ترى المحكمة أن المعارضة لا تزال قائمة وقد أصابت هيئة المحكمة التي قررت اعادتها للرول بعد الحكم فيها بالتأييد وبتعين الحكم برفض الدفع الفرعى وبصحح اعادة القضية للرول وتحديد جلسة لتكلم في الموضوع . . .

( ملزمة شحاته حسين وآخر ضد ابراهيم ابراهيم ابودرب غمرة ٩٦٤ سنة ٩٢٥ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد العظيم بك الشقنقى القاضى )

٥٣٠

محكمة جرجا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٣٠ اكتوبر سنة ٩٢٦

اجارة . تمرز . اخطار المالك . كيفية الاخطار .

القاعدة القانونية

المادة ٣٧٥ مدنى لم تنص على الطريقة التي

يخطر المستأجر بها المؤجر بالتعرض الحاصل له في العين المؤجرة ولذا يكفي ان يحصل الاخطار شفها

المحكمة :

« حيث ان المدعي عليه قرر انه حصل له تعرض في سنة ٩٢٥ بالنسبة لثلاثة افدنه وانه اخبر المدعي بمجرد حصول التعرض شفها »  
« وحيث ان الحاضر عن المدعي دفع بسقوط حق المدعي عليه في التضمينات لانه لم يخطر المؤجر بالتعرض في بدء حصوله طبقا للمادة ٣٧٥ مدني

« وحيث ان المادة المذكورة لم تنص على الطريقة التي يخطر بها المؤجر »  
« وحيث ان المحكمة ترى ان الاخطار الشفهي كاف في هذه الحالة (يراجع بودري الجزء العشرين النبذة ٥٤٥) وترى احالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفي حصول التعرض واخطار المؤجر به في بدء حصوله

( قضية محمد بك احمد سلطان ضد علي حسين نمرة ٢٢٨٧ سنة ٢٦ . اصدر الحكم حضرة احمد بك قواد القاضي )

٥٣١

محكمة اسنا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ مايو سنة ٩٢٧

بيع • عقد رضائي لا عقد شكلي • شفة • تسجيل العقد • جواز •

القاعدة القانونية

عقود البيع هي من العقود الرضائية وليست

من العقود الشكلية . فطلب الشفعة جائز ولو لم يسجل عقد الشراء . والمدة المقررة للشفيع كي يظهر رغبته في الأخذ بالشفعة هي خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع لا من تاريخ تسجيل العقد

المحكمة :

« من حيث انه تبين من الاطلاع على الحكمين الصادرين في القضيتين المدينتين نمرة ٨٤٢ سنة ٩٢٤ اسنا ونمرة ٢٤٥ سنة ٩٢٥ استثاف قنا ان المدعين سبق ان رفعوا الدعوى الحالية امام محكمة اسنا الجزئية فقضت باحقيتهما في اخذ المنزل محل النزاع بطريق الشفعة واخيرا قضت محكمة قنا بالغاء حكم محكمة اول درجة ورفض دعوى المدعين

« وحيث ان هذا النزاع سبق الفصل فيه وصدر بشأنه حكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه لاتحاد الخصوم والموضوع وسببه

« وحيث انه لا عبرة بالقول بان محكمة قنا لم تقض برفض دعوى الشفعة الا استنادا الى عدم نقل الملكية من البائعة الى المشتري وعدم زوال ملكيتها من المبيع لعدم تسجيل عقد البيع وان للمدعين الحق في تجديد دعوى الشفعة مرة ثانية متى تم تسجيل العقد وانتقلت بمقتضاء الملكية من البائعة الى المشتري لأن قوة الشيء المحكوم فيه تلحق نص الحكم لاسبابه ولو انه قد يقتضي الحال لايضاح نص الحكم الرجوع الى اسبابه

« وحيث ان هذه المحكمة لا تتفق مع

بادىء ذى بدء بمقتضى محضر عرض رسمى بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ٩٢٤ بمجرد علمهما بالبيع وقد مضى من ذلك الحين الى تاريخ رفع دعوى الشفعة الثانية وهى الدعوى الحالية بتاريخ ٩ يناير سنة ٩٢٧ بعد ان تم التسجيل بوقت طويل يزيد عن المدة المقررة قانونا لرفع الدعوى فهل مع ذلك تكون دعوى الشفعة مقبولة شكلا ام يقال بان عرض الثمن يعمل من تاريخ التسجيل مع مخالفة هذا للنصوص الصريحة فى قانون الشفعة

• وحيث يتضح مما تقدم ان هذا النزاع سبق الفصل فيه ولا عبرة بالاسباب التي وردت فى حكم محكمة قنا الاستئنافية

( قضية الحاج طه فرج سعد واخر وحضر عنهما حضرة ابراهيم افندى روفئيل الحامى ضد محمد افندى محمود ريان واخرى وحضر عنه راجب افندى بطرس الحامى نمرة ٣٥٤ سنة ٢٧ اصدر الحكم حضرة احمد بك وهي القاضى )

ما ذهبت اليه محكمة قنا فى اسباب حكمها لأن عقود البيع هى من العقود الرضائية وليست من العقود الشكلية واذن فطلب الشفعة جائز ولو لم يسجل عقد الشراء خصوصا اذا لوحظ ان قانون التسجيل لم يغير شيئا من نصوص ذكره ٢٣ مارس سنة ٩٠١ بشأن الشفعة وان المدة المقررة للشفيع كى يظهر رغبته فى الأخذ بالشفعة هى ١٥ يوما من وقت علمه بالبيع لا من تاريخ تسجيل العقد ودعوى الشفعة يجب رفعها فى ميعاد ٣٠ يوما من تاريخ اعلان الشفيع للبائع والمشتري طلبه برغبته فى الشفعة ومتى تقرر ذلك فلا يمكن التوفيق بين ما ذهبت اليه محكمة قنا الاستئنافية وبين نصوص قانون الشفعة السابقة والافكيف يوجد حل لأخذ العقار الذى يباع بعقد لم يتم تسجيله الا بعد العلم بالبيع بسنوات فى موضوعنا عرض المدعيان الثمن واظهرا رغبتهما فى الشفعة

## فتاوى شرعية

الوقف بمعنى المشرف ووظيفة المشرف مع الناظر الاصلى ان لا يتصرف الناظر الاصلى بدون رأى المشرف وعلمه .

### السؤال

فى ان احدى السيدات الخيرات المرحومة الست فاته غير يان قد حبست عينا وخصصت منها حصة لفقراء الاقباط الأرثوذكس الذين تعنى

٥٣٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩١٦

وقف . ناظر حسى . مشرف . وظيفته .

القاعدة الشرعية

الناظر الحسى مع الناظر الاصلى على

الأصل أن لا يتصرف الناظر الأصلي بدون رأى المشرف وعلمه كذا يؤخذ مما ذكر فى صحيفة ٢٠٥ من الجزء الأول من تنقيح الحامديه طبعه اميرية سنة ١٣٠٠ هجرية

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعه

٥٣٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦

نسب . اقرار بالنسب . حكم الاقرار .

القاهرة الشرعية

ان اقر غلام مجهول النسب فى مولده او فى بلد هو فيها فى السن بحيث يولد مثله مثله انه ابنه وصدقه الغلام ثبت نسبه . ومتى ثبت نسب المقر له من المقر ترتبت اثار ثبوت النسب من ارث المقر له للمقر

السؤال

سئل فى رجل اقرارا صحيحا بأن هذا الغلام ابنه والحال ان هذا الغلام مجهول النسب وقت الاقرار ويولد مثله مثل المقر . فهل هذا الاقرار صحيح شرعا وهل اذا صدق الغلام هذا المقر على اقراره يثبت نسبه من المقر اولاً ؟ وهل يترتب على ذلك ثبوت نسب هذا الغلام من المقر اولاً افيدونا ولكم الثواب

الجواب

قال فى متن التنوير وشرحه ( وان اقر

الجمعية الخيرية بأمرهم وشرطت النظر الحسبى على الوقف كله بمد حياتها لغبطة بطيريك الاقباط الارثوذكس وما هو نص الشرط كما جاء فى كتاب التعديل المرفقة صورة رسمية منه مع هذا وجعلت المشهدة المذكورة النظر الحسبى من بعدها على كامل الوقف المذكور لكل من يكون بطيريكاً للاقباط الأرثوذكس وقد جاء فى المادة ( ١٥٨ ) من كتاب الوقف للمرحوم قدرى باشا مانصه ان مهمة الناظر الحسبى هى مهمة المشرف ومن المقرر شرعا انه اذا جمل الواقف لوقفه متوليا ومشرفا . فلا يستقل المتولى بالتصرف فى امور الوقف الا باذن المشرف ورأيه واطلاعه فما قولكم دام فضلكم فيما يأتى

اولا - هل لغبطة بطيريك الاقباط الارثوذكس او من يقوم مقامه شرعا ان يتدخل تدخلا فعليا فى توزيع ما فرض فى الوقفية للفقراء وفى كل عمل يؤتبه ناظر الوقف ايا كان

ثانيا - ما هى نتيجة استقلال ناظر الوقف بالتصرف فى اموره

ثالثا - ما هى بوجه عام مهمة المشرف والى اى مدى تمتد فى جانب هذه العبارات فلا يستقل المتولى فى امور الوقف الا باذن المشرف ورأيه واطلاعه هذا ما نحن فى حاجة الى افتاء فضيلتكم

الجواب

الناظر الحسبى مع الناظر الاصلى على الوقف بمعنى المشرف ووظيفة المشرف مع الناظر

لغلام مجهول النسب في مولده او في بلد هو فيها  
وهما في السن بحيث يولد مثله لثله انه ابنه وصدقه  
الغلام ثبت نسبه ) ومتى ثبت نسب المقر له من  
المقر ترتبت اثار ثبوت النسب من ارث المقر  
له للمقر

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

٥٣٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٦

وقف . نظر . الشروط العشرة

التغيير والتبديل في النظر .

القاعدة الشرعية

ان التولية من الوقف خارجة عن حكم  
سائر الشروط لأن له فيها التغيير والتبديل كلما  
بدا له من غير شرط في عقد الوقف . اما باقي  
الشروط فلا بد من ذكرها في اصل الوقف .

السؤال

سئل في ان حضرة ابراهيم بك نور الدين  
ابن المرحوم حسن بك نور الدين قد وقف اطيانه  
بمقتضى الحجة المحررة بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٣١٨  
وشرط لنفسه الشروط العشرة وتكرارها وشرط  
النظر كذلك لنفسه ثم اقام غيره ناظرا على وقفه  
فهل له ان يعزله ويقيم نفسه ناظرا على وقفه  
ام كيف الحال افيدوا الجواب ولكم الثواب

الجواب

في الاقروية بصحيفة ٢١٦ جزء اول مانصه  
( واقف شرط الولاية لرجل فمضى للواقف ايضا  
وله عزل من شرط ونصب غيره اه وفي رد  
المختار على الدر المختار بصحيفة ٦٣٤ جزء ثلث  
مانصه ان التولية من الوقف خارجة عن حكم  
سائر الشروط لأن له فيها التغيير والتبديل كلما  
بدا له من غير شرط في عقد الوقف على قول  
ابي يوسف واما باقي الشروط فلا بد من ذكرها  
في اصل الوقف اه ومن ذلك يعلم ان للواقف  
المذكور ان يعزل من اقامه ناظرا على وقفه  
ويجعل النظر لنفسه

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

٥٣٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦

وقف . موت الوقف . زراعة .

تركة . وقف .

القاعدة الشرعية

اذا مات الوقف وكان قد زرع الاطيان  
الموقوفة من ريع الوقف فيكون ذلك الزرع لجهة  
الوقف فان كان موته وقت ظهور الغلة بمعنى  
ظهور الزرع من الارض وكونه له قيمة في الجملة  
فيكون ما يستحقه في ذلك الزرع حسب شرط  
الوقف تركة عنه لورثته الشرعيين وان كان

موته قبل ظهور الزرع من الارض وعدم كونه له قيمة في الجملة فلا يكون مستحقاً في ذلك الزرع بل يكون الزرع لمن انتقل اليه الاستحقاق بعد موته

## السؤال

سأل الشيخ عبد العزيز البشري . في رجل كان يملك ملكاً صحيحاً أطيأه زراعية في إحدى نواحي مديرية الفيوم فوقها وهو يملكها الملك الصحيح على نفسه مدة حياته فإذا مات صار الوقف الى ولديه لصلبه ولده الذكركمحق ثلاثة الأرباع وبنته الانثى بحق الربع وقد زرعا بنفسه في صدر سنة ١٩٢٦ بعضها قمحاً وبعضها فولاً وبعضها قطناً وتوفى الى رحمة الله في يوم ٥ ابريل سنة ١٩٢٦ المذكورة وقد جاءت بفلاتها بعد ذلك فهل تعتبر هذه الغلات تركة ام استحقاقاً ام بعضها كذلك وبعضها كذلك وما الذي يعتبر منها تركة وما الذي يعتبر استحقاقاً واذا كانت المبرة كما ورد في كتب الشرع الخفيف بانعقاد الثمر فما المعنى بانعقادها ارجو التفضل بالجواب المفصل ولفضيلتكم من الله الثواب

## الجواب

قال في رد المختار بصحيفة ٦٧٨ جزء ثالث طبعة اميرية سنة ١٢٨٦ هجرية عند قول الدر المختار ويدخل في قسمة الغلة من ولد لدرن نصف حول مذ طلوع الغلة لالاكثر ما نصه ( قال الفتح وخروج الغلة التي هي المناط وقت

انعقاد الزرع حياً ) وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوماً ذكره في الحثانية وهذا في الحب خاصة وفي وقف الخصاص يوم طلعت الثمرة وينبغي ان يعتبر وقت امانة العاهة كما في الحب لانه بالانعقاد يأمن العاهة وقد اعتبر انعقاده اه وقال في انفع الوسائل قلاً عن المحيط ما نصه ثم تكلموا في اليوم الذي يجب الحق فيه في الغلة ذكر هلال هو اليوم الذي صارت الغلة فيه نيمته ولم يشترط الفضل عن المؤن وقيل هو اليوم الذي صارت لها قيمة بحيث يفصل عن المؤن وقيل في بلادنا هو اليوم الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل عن المؤن والخراج فان مات احد من الموقوف عليهم قبل ان يعتبر الغلة قيمة لا يصير نصيبه ميراثاً وان مات بعد ان صارت الغلة قيمة صار نصيبه ميراثاً وهذا قول هلال وعلى هذا القياس قول الآخرين فافهم اه ثم قال واما ما ذكره قاضيخان من قوله وقت وجود الغلة الوقت الذي ينقصد الزرع حياً وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوماً فهذا يشير الى ان في المسألة اختلاف المشايخ فمنهم من قال بان تفسير وجود الغلة الوقت الذي ينقصد فيه الزرع حياً ومنهم من قال يوم يصير الزرع متقوماً وهذا قول هلال ثم قل عن قاضيخان انه قال في موضع آخر يستحق الغلة من كان فقيراً وقت وجود الغلة في قول هلال وعليه الفتوى اه ثم قال بالحاصل ان في ذلك اختلاف المشايخ والاولى ان يكون العمل على ما قاله هلال وصاحب الهداية من اعتبار وقت الخروج لا الإدراك لأنه أقرب الى أقاويل الاصحاب

أجر المثل . اما ما بناه وغرسه المستأجر باذن القاضى او الناظر فى الأرض المحتكرة ومات عنه فانه ملك له يرثه عنه ورثته .

## السؤال

سأل محمد مصطفى فى رجل استأجر من ناظر وقف ارضا لمدة طويلة باجرة سنوية هى اجر المثل يدفعها المستأجر لناظر الوقف فى اخر كل سنة واذن له الناظر بالبناء والغراس فى الأرض على أن يكون ما بناه وغرسه ملكا له واستمر المستأجر على ذلك مدة ثم توفى الناظر المؤجر وتوفى ايضا المستأجر وتبين ناظر اخر على الوقف فهل لهذا الناظر ان يفسخ عقد الايجار المذكور مع قيام ورثة المستأجر بدفع الأجرة المشروطة سنويا التى هى اجر المثل وقبل انتهاء مدة الايجار أم لا وهل يكون ما بناه وغرسه المستأجر ملكا لورثته ام كيف الحال

## الجواب

المنصوص عليه شرعا ان للمحتكر حق البقاء فى الأرض المحتكرة مادام قائما بدفع اجر مثلها وان اجر المثل قد يزيد وينقص على حسب الزمان والمكان وحينئذ فليس لناظر الجديد ان يخرج المستأجر من الأرض المحتكرة له مادام قائما بدفع اجر المثل كما سبق بيانه اما ما بناه وغرسه المستأجر باذن القاضى او الناظر فى الأرض المحتكرة ومات عنه فانه ملك له يرثه عنه ورثته ما

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

والقواعد المذهبية وهو أعدل اه و بناء على ذلك نقول من حيث ان الوقف مات عن ولديه المذكورين وكان قد زرع الاطيان الموقوفة من ريع الوقف فيكون ذلك الزرع لجهة الوقف فان كان موته وقت ظهور الغلة بمعنى ظهور الزرع من الارض وكونه له قيمة فى الجملة على ما عليه الفتوى فيكون ما يستحقه فى ذلك الزرع حسب شرط الوقف تركه عنه لورثته الشرعيين وان كان موته قبل ظهور الزرع من الارض وعدم كونه له قيمة فى الجملة فلا يكون مستحقا فى ذلك الزرع بل يكون الزرع لمن انتقل اليه الاستحقاق بعد موته وهما ولدها المذكوران على الوجه الذى ذكره الوقف

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

٥٣٦

## فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٥ يناير سنة ٩٢٧

وقف . حكر . تقريره . زيادة .  
بناء . غراسه .

## التأهدة الشرعية

المنصوص عليه شرعا ان المحتكر حق البقاء فى الأرض المحتكرة مادام قائما بدفع أجر مثلها وأجر المثل قد يزيد وينقص على حسب الزمان والمكان وحينئذ ليس لناظر الجديد ان يخرج المستأجر من الأرض المحتكرة له مادام قائما بدفع

٥٣٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٧

أب . ولاية . تصرفات

القاعدة الشرعية

١ - للأب الولاية العامة على ولده الصغير في نفسه وفي ماله . وله ان يبيع عقار ولده الصغير بلا توقف على مسوغ من مسوغات بيع الوصي للعقار متى خلا ذلك من الغبن الفاحش وكان الأب عدلا محمود السيرة او مستورا الحال امينا على حفظ المال . وكذا يبيعه لمنقول ولده الصغير .

٢ - للأب ايضا بشرطه السابق ان يرهن مال ولده الصغير بدينه او بدين نفسه . واذا رهنه بدين نفسه فهاك فان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين ضمن الأب قدر الدين دون الزيادة .

السؤال

سئل بما صورته (المسألة الأولى) هل ينوب الأب عن ولده الصغير اناة مطلقة من غير قيد ولا شرط في التصرفات الشرعية التي يعقدها مع الغير بشأن أموال ولده الصغير سواء كانت منقولا أو عقارا فيعتبر الأب في هذه الحالة حالا محل ولده الصغير حلولا شرعيا يترتب عليه آثاره

فتنفذ تصرفات هذا الأب في مال ولده على اعتبار هذا الأخير كأنه غير موجود ولا يجوز للصغير تقض ما حصل من هذه التصرفات بعد بلوغه سن الرشد (المسألة الثانية) هل اذا باع الأب بآله من اولاية الشرعية على ولده الصغير عقارا للصغير بثمن لا غبن فيه ولم يقبض كل الثمن ثم حمل مطالبة المشتري بباقي الثمن حتي مضت المدة المانعة من سماع الدعوى فهل للصغير بعد بلوغه سن الرشد ان يطالب المشتري بباقي الثمن الذي لم يمكن الزامه به قضاء لمضي المدة المانعة من سماع الدعوى قبل بلوغ الصغير سن الرشد - ام يرجع الصغير على والده بحساب ما أضعاه عليه بسبب اهماله المطالبة قبل مضي المدة المانعة من سماع الدعوى ولا رجوع له على المشتري (المسألة الثالثة) هل للأب غير الفاسد بآله من الولاية الشرعية على ولده الصغير ان يبيع كل او بعض عقار ولده بثمن لا غبن فيه وفاء لديون عليه شخصا وهل له ان يرهن كل او بعض عقار ولده الصغير لوفاء ذلك وهل ينمقد البيع او الرهن ويصبح نافذا على الصغير بعد بلوغه سن الرشد ولو كان المشتري او المرتهن يعلم بأن ثمن البيع او الرهن سيوفي به الأب ديونا ترتبت في ذمته لحساب نفسه لا لحساب ولده الصغير وهل ينمقد هذا الرهن ويصبح نافذا على الصغير ولو بعد بلوغ سن الرشد اذا كان العقار المرهون يملك فيه الأب جزءا على الشيوع والجزء الآخر لولده الصغير فخلط الأب قيمة الرهن التي قبضها من

المرتحن عما يخصه بحسب نصيبه في العقار المرهون وما يخص ولده الصغير وتصرف فيه لحسابه بان دفعه لذيون شخصية عليه لآخرين او تصرف فيه لمصلحة نفسه او اضاعه وهل للصغير في هذه الحالة الرجوع على والده بحساب ما قبضه من قيمة الرهن او البيع الذي لا غبن فيه ام يرجع على المشتري والمرتحن اقتونا بالجواب ولكم الأجر والثواب

الجواب :

للأب الولاية على ولده الصغير في نفسه وماله وله ان يبيع عقار ولده الصغير بلا توقف على مسوغ من مسوغات بيع الوصي للعقار متى خلا ذلك عن كونه بغبن فاحش وكان الأب عدلاً محمود السيرة او مستور الحال أميناً على حفظ المال وكذا يبيع لمنقول ولده الصغير بل هو أولى وليس لولده الصغير في هذه الحالة تقص ذلك البيع بعد بلوغ رشده واذا تحقق ان والده الصغير اهل مطالبة المشتري بياقي ثمن ما باعه من عقار الصغير حتى مضت المدة المانعة من سماع الدعوى كان للصغير الرجوع على والده بما اضاعه عليه من جراء اهماله مطالبة المشتري وللأب ايضاً بشرطه السابق ان يرهن مال ولده الصغير بدينه او بدين نفسه واذا رهنه بدين نفسه فهلك فان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين ضمن الأب قدر الدين دون الزيادة لأنها امانة ورهن الأب مال ولده الصغير جائز لا فرق فيه بين ان يكون مارهته من مال ولده مستقلاً او كان

جزءاً شائعاً مع ما يملكه الأب اذا كان الرهن دفعة واحدة بعقد واحد قال في الفتاوى المهدية بصحيفة ٣٩٢ من الجزء الخامس ما نصه رهن شخصين فاكثرا عينا مملوكة لهما عند رجل واحد في عقد واحد نظير دين عليهما صحيح لازم مع التسليم والقبض محوزاً لا متفرقاً مفرغاً لا مشغولاً بحق الراهن مميّزاً لا مشاعاً اذا لا شيوخ في رهن الاثنين من الواحد لوجود القبض جملة فصار كرهن الواحد من الواحد ويمسكه المرتحن رهناً بكل دينه على كل منهما حتى لو ادى أحدهما ما عليه لا يكون له ان يستخلص شيئاً من الرهن لان فيه تفريق الصفقة على المرتحن في الامساك كما افاده الاتقائي اه ومن ذلك كله يعلم الجواب عن المسئول عنه

مفتي الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

٥٣٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧

أب . ولاية . تصرفات

القاعدة الشرعية

النصوص عليه شرعاً انه اذا كان الاب سفياً مبذراً يخاف على ضياع مال ابنه الصغير منه لا يكون له ولاية في ماله وينزع من يده

## السؤال

سئل فيما اذا كان ابو القاصر مبذراً متلفاً مال ولده غير أمين على حفظه هل يجوز له التصرف في مال ولده القاصر من بيع ورهن وغير ذلك والحال ما ذكر أم كيف الحال افيدوا الجواب ولكم الثواب

## الجواب

المخصوص عليه شرعاً انه اذا كان الاب سفيهاً مبذراً يخاف على ضياع مال ابنه الصغير منه لا يكون له ولاية في ماله وينزع من يده وللقاضى الذى يملك نصب الاوصياء نصب وصى للتصرف في مال الصغير

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

٥٣٩

## فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧

بناؤ فندق . جمعية خيرية اسلامية . استغلال

## القاعدة الشرعية

يجوز للجمعية خيرية اسلامية تملك قطعة أرض فضاء ان تبني عليها فندقاً على الطراز

الحديث وتؤجره وتنفق ريعه على تعليم وتربية اولاد الفقراء من المسلمين تربية اسلامية صحيحة

## السؤال

في ان المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت التي اخذت على عاتقها تعليم وتربية اولاد الفقراء من المسلمين تربية اسلامية صحيحة حذراً من دخولهم في المدارس المسيحية وتغيير عقيدتهم تلك قطعة ارض وقد طلب منها ان تنشئ في الأرض المذكورة فندقاً ( اوتيل ) على الطراز الحديث لاستثماره كما هو جار في فنادق القطر المصري الكوتنتال والشيارد . ميتاهوس بالاس او قال على ان يصرف ريع الفندق المذكور على المشروع المتقدم الذكر فاقولكم دام فضلكم هل من تأجير الفندق محذوراً شرعياً تكرموا بالافادة

## الجواب

متى كانت قطعة الارض المذكورة ملكاً للجمعية الخيرية الاسلامية المرقومة فيجوز للملاك بناؤها فندقاً على طراز الحديث وتأجيره بالطريق الشرعى

مفتى الديار المصرية  
عبد الرحمن قراعة

## قضايا المحاكم الشرعية

٥٤٠

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨

ارث . طلاق . مرض

القاعدة الشرعية

الطلاق البائن في مرض الزم الفراش ومنع قضاء المصالح خارج البيت وحصل الموت بسببه قبل خروج مدعية الزوجية للمتوفى المريض من العدة لا يمنع المطلقة من دعواها الوراثة له المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية المنيا في القضية نمرة ٤٦ سنة ١٨٩٨ من المدعية ب وفاة المتوفى ووراثتها له بطريق انها كانت زوجة وطلاقها طلاقا بائنا في مرض حصل له صيره ملازما للفراش ولازمه حتى عجز عن قضاء مصالحه خارج البيت ومات بسببه بعد عشرة أيام من الطلاق قبل انقضاء عدتها منه . والمدعى عليه ادعى ان الطلاق حصل في حال الصحة وعجز عن اثبات ذلك والمحكمة حكمت في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٨ ب وفاة المتوفى ووراثته زوجته المدعية له بصدر طلاقها منه في المرض وموته قبل انقضاء العدة ودفع في هذا الحكم والمحكمة العليا بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ قررت صحة الحكم ورفض الدفع

٥٤١

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٠

وقف . اقباط . اختصاص

القاعدة الشرعية

دعوى الوقف فيما يتعلق بالاقباط ليس مما يشترط فيها تراضى الخصمين والمحاكم الشرعية هي المختصة لفصل النزاع فيها المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية الدقهلية الشرعية في القضية نمرة ٤٤٦ سنة ١٩٠٠ من المدعى على المدعى عليهما بطلان الوقف الصادر من الست . . . القبطية في مرض موتها الخ — والمحكمة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٠ قررت عدم اختصاصها بنظر هذه القضية . ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ( بناء على ان هذه الدعوى هي وقف وهو ليس مما يشترط فيه تراضى الخصمين وان المادة الثامنة من لائحة الاقباط موضوعها الاوقاف الخيرية كما هو صريح تلك المادة والتي بعدها من تلك اللائحة فضلا عن ان موضوعها متعلق بادارة تلك الأوقاف لا بفصل النزاع فيها بل الفصل في ذلك مختص بالمحاكم الشرعية ) قررت

اختصاص المحاكم الشرعية بنظر هذه الدعوى وعدم صحة ما قرره المحكمة الابتدائية واعادة الاوراق اليها لنظرها والفصل فيها

٥٤٢

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١١ مايو سنة ١٠٥٠

ارث . طلاق . مرض

القاعدة الشرعية

من طلق زوجته واحدة أو أكثر في حال مرضه ومات وهي في عدته بهذا المرض يعتبر قارا بالطلاق من ارثها ويرد عليه قصده المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية قنا الشرعية في القضية نمرة ١٢ سنة ١٩٠٤ من وكيل المدعية على المدعى عليها بصفتها وصية على ولدها القاصر بوفاة المتوفى وانحصار ارثه في زوجته المدعية التي ابانها ثلاثا في مرض موته وفي عدة ذلك الطلاق ولم تخرج منها لحد تاريخه وفي حمل مستكن في بطنها وفي ابنه القاصر المشمول بوصاية والدته المدعى عليها من غير شريك وان مما كان يملكه الى ان مات كامل المنزل الكائن ببندر... بحارة... وحدده وترك ذلك ميراثا عنه لورثته وان موكلته تستحق من ذلك الثمن ثلاثة قراريط شائفة وان المدعى عليها واضعة يدها على المحدود بما فيه استحقاق موكلته وممتنعة من تسليم ذلك لها ومارضة لها في وراثتها بغير حق وطلب

الحكم لموكلته على القاصر بمحضرة وصيته المدعى عليها بموت المتوفى وانحصار ارثه في ورثته المذكورين وامر المدعى عليها برفع يدها عن نصيب موكلته في المحدود وتسليم ذلك لها ومنع معارضتها لها في ذلك وان تاريخ الطلاق هو يوم... وانه بورقة اشهاد بطلاق صادرة من... احد مأذونى بندر... ووفاة المتوفى بعد ذلك باربعة وثلاثين يوما وان موكلته حامل الآن وان المدعى عليها واضعة يدها على المحدود بطريق وصايتها وانه يدعى بذلك كله . واجاب وكيل المدعى عليها عن الدعوى بالاعتراف بها عدا الحمل المستكن وعدا ان الطلاق كان في مرض الموت وقوله ان الطلاق حصل من المتوفى لزوجته في حال صحته جسما وعقلا وتفاذ تصرفاته الى اخره . ثم قال وكيل المدعية ان موكلته اخبرته انها تحققت عدم وجود حمل مستكن فيها وانها رأت دم الحيض ولهذا يقول ان المتوفى المذكور توفى وانحصار ارثه في ابنه وزوجته التي ابانها في مرض موته حسبما ذكر بالدعوى بدون شريك ولا وارث له سواهما . والمجلس الشرعى تلك المحكمة في ١٦ يناير سنة ١٩٠٥ بناء على ان المنصوص عليه شرعا ان المرأة لو ادعت ان زوجها ابانها في مرض موته وانه مات وهي في العدة وقالت الورثة بل في الصحة فالقول قولها في ان الطلاق المذكور حصل في مرض موته وانه مات وهي في العدة وفضلا عن ذلك فاتها اثبتت دعواها بالبرهان الشرعى . وان من طلق زوجته واحدة أو أكثر

في حال مرضه ومات وهي في عدته بهذا المرض يعتبر فاراً بالطلاق من ارثها ويرد عليه قصده لأنه قصد فاسد لتعلق حقها بهالة والحالة هذه فيعامل بضد مقصوده وترثه شرعاً وان وكيل المدعية ذكر انه يكتفي الآن بالحكم بوفاة المتوفى وانحصار ارثه في ورثته المذكورين (حكم للمدعية على المدعى عليها بوفاة المتوفى عن وارثيه المذكورين بدون شريك ولا وارث له سواهما وحكم ايضا لما عليها بمنعها من دعوى حصول الطلاق المذكورة في حال الصحة ودفع في الحكم المذكور . والمحكمة العليا بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٠٥ هـ ( بناء على ان الابن القاصر متفق على بنوته للمتوفى المذكور ووراثته له . وان النزاع انما هو في كون طلاق المدعية من المتوفى المذكور في حالة صحته اوفى مرضه الذي مات فيه فيكون فاراً والشهادة فيه صحيحة وعلى ما ذكره المجلس الشرعي باسباب الحكم المرقوم قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع

٥٤٣

### المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٥

وقف . نظر . ارشدية بسبق اقرار

### القاعدة الشرعية

اذا دفع المدعى عليه دعوى مدعى الارشدية واستحقاقه للنظر على الوقف لذلك بسبق اقرار هذا المدعى بالارشدية المدعى عليه عن جميع

مستحق الوقف فلا يكون هذا الدفع مانعاً من هذه الدعوى اذا كان مضي مدة على الاقرار المذكور يمكن فيها ان يصير غير الارشدية ارشداً المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية البحيرة الشرعية في القضية نمرة ٢١ سنة ١٩٠٤ من وكيل المدعى على المدعى عليها بصدور وقف من المرحوم . حال حياته لأعيان كان يملكها كائنة بثغر رشيد من جملتها منزل بجارة . . . . ( وحدده ) وانه انشأ وقفه على كل من الحاج . . . وشقيقه . . . ولدى . . . . . واولاد شقيقهما المرحوم . . . . . لكل واحد من اخويه الثلث واولاد اخيه المذكورين الثلث بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم ثم وثم الى آخر ما ذكره بكتاب وقفه الذي جعله آخره لجهات بر لا تنقطع وشرط في وقفه شروطاً منها ان النظر على وقفه لأخيه الحاج . . . . . ثم من بعده لشقيقه . . . . . ثم من بعده للارشدية فالارشداً ممن يؤول اليه الوقف الى آخر ما ذكر بكتاب الوقف المحرر من محكمة . . . . . في . . . . . ثم ذكر من توفي وان الوقف منحصر الآن في موكله المدعى واخوته وعمهم . . . . . و . . . . . احد المدعى عليهما واخوته . . . . . وان جميع المنحصر فيهم الوقف هم الذين يدور عليهم شرط النظر على هذا الوقف وان موكله ارشدهم واحسنهم تصرفاً وانحصر فيه شرط النظر دونهم وان المدعى

ما استند اليه من عبارة التقييع لا ينهض مستنداً له لان موضوعها في ناظر مشروط له النظر وهذا المدعى ليس كذلك ) قرر عدم اعتبار ما دفع به محمد افندي نور وطلب بينة شرعية من وكيل المدعى على ما انكره محمد افندي من ارشدية المدعى المرقوم - ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ( بناء على الاسباب التي بنى عليها القرار المرقوم اسباب صحيحة والدفع غير مقبول ) قررت صحة ما قرره المجلس الشرعي المذكور ورفض الدفع المرقوم واعادة اوراق القضية اليه للسير فيها بالطريق الشرعي

٥٤٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٠٦

وقف . ناظر . رقيق .

القاعدة الشرعية

تجوز اقامة الرقيق ناظراً على الأوقاف  
فالدعوى عليه بهذه الصفة صحيحة  
المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى  
الشرعية في القضية نمرة ١٨ سنة ١٩٠٦ من وكيل  
الدعية على المدعى عليها بأن المدعى عليها مملوكة  
لست هرمر البيضاء التي مانت وهي على ملكها  
وتركتها ميراثاً عنها لورثتها الشرعيين الذين منهم  
عثمان اغا وان يوسف بك حال حياته وقف  
الابادة الطين السواد الخراجي التي عبرتها

عليهما اقيما ناظرين . وقتين على الوقف حتى  
يتحقق من ينحصر فيه شرط النظر ووضما  
ايديهما على اعيانه التي منها المحدود وانهما  
متمنعان من رفع ايديهما عن اعيان الوقف  
وتسليمها لموكله ومعارضان له في ارشديته  
واستحقاقه للنظر بلا وجه شرعي وانه يطلب  
الحكم لموكله عليهما بارشديته واستحقاقه للنظر على  
الوقف بالطريق الشرعي واجب احد المدعى  
عليهما بالاعتراف بالدعوى واجاب وكيل ثانيهما  
عنها بانه لا يصادق المدعى على دعواه الارشدية  
ولا يصادق على انحصار الوقف فيمن ذكرهم وانه  
سيحضر الاوراق المثبتة لذلك المعترف فيها  
المدعى بعدم ارشديته مطلقا وبانحصار الوقف  
في مستحقين غير من ذكرهم والمجلس الشرعي  
بتلك المحكمة في ١٤ اغسطس سنة ١٩٠٥ ( بناء على  
ان احد المدعى عليهما . . . انكر ارشدية المدعى  
بالصفة التي ذكرها وان النزاع الواقع بين المتخاصمين  
انما هو في الارشدية وعدمها لا في الاستحقاق  
وعدمه . وبذا يكون ما زاده المدعى في دعواه  
من الثلاثة على ما حصل التصديق عليه منهم من  
المستحقين على ما قاله لا يضر شيئاً لو أثبت  
ارشديته على المستحقين المتصادق على استحقاقهم  
وعلى من زاده - وان دعواه اقرار وكيل المدعى  
بارشدية ثاني المدعى عليهما على جميع المستحقين  
من تاريخ تقديم العريضة المنوه عنها لو ثبت ذلك  
لا يمنع من دعواه الارشدية الآن اذ قد مضت  
مدة يمكن فيها ان يصير غير الارشد ارشد وان

اربعمائة فدان الكائنة بناحية ... مع ما يتبعها من الدار والمواشي والسواقي وألات الزراعة (وحدد منها قطعة بين مقدارها والحوض الكائنة به) وان الواقف انشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على من سيحدثه الله له من الاولاد ثم من بعد كل منهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل الى حين انقراضهم يكون ذلك وقفا على عتقائه ذكورا واناثا ايضا وسودا وحبوشا ثم من بعد كل من عتقائه فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه الى اخر ما هو مسطر بمحجة الدعوى الشرعية المحررة في ... ثم مات الواقف ولم يعقب اولادا ولا ذرية ثم مات عتقاؤه وعتقائه وذريتهم سوى حسن ملك البيضاء وحسن صدق معتوق الست كلياظ زوجة ومعتوقة الواقف ومحمد عبد الحليم ابن محمد رشدي معتوق الواقف وزينب المدعية بنت مصطفى اغا معتوق الواقف وعلى سيد احمد ابن مريم السودانية معتوقة الواقف وزنوبة بنت مناكشة معتوقة الواقف وانحصر فاضل ربيع الوقف فيهم وان المدعى عليها اقيمت ناظرة على الوقف بمقتضى تقرير من هذه المحكمة ووضعت يدها عليه واستغلت ريعه وبما استغلته مبلغ ... وانه يخص موكاته المدعية من ذلك مبلغ ... وان المدعى عليها ممتنعة من رفع يدها عنه وتسليمه لها ومنع معارضتها لها في ذلك - ثم زاد

على الدعوى ان المبلغ المستغل فاضل ومستحق صرفه للمستحقين وان عثمان زوج الست هرمز ومن ضمن ورثتها اعتق الست ... المدعى عليها بحضرة شهود ومصرى العتق عليها جميعها وان ذلك العتق قبل اقامتها ناظرة بزمان واجاب وكيل المدعى عليها عن الدعوى بانها غير صحيحة لرفعها على غير خصم حسب زعم المدعى لانه يدعى أن المدعى عليها مملوكة للغير والمملوك لا يدعى ولا يدعى الا بشروط مخصوصة والتمس رفض الدعوى ومنع المدعية منها - والمجلس الشرعى بتلك المحكمة في ١٠ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٠٥ بناء على انه اطلع على سجل قيد التقارير الشرعية ووجد مقيدا به تقرير نظر الست مهر البيضاء ومذكور به انها معتوقة المرحوم يوسف بك اتوزير الواقف لعدم تحقق من يستحق النظر على وقفي يوسف بك المذكور ( رأى تكليف وكيل المدعى عليها بالجواب عن موضوع الدعوى - ودفع في ذلك - والمحكمة العليا بتاريخ ١٤ فبراير سنة ٩١٦ بناء على ان التكليف المذكور ليس حكما في الموضوع وان الست مهر المذكورة هي ناظرة على الوقف بمقتضى تقرير من القاضى الذى يملك ذلك والمدعى يدعى عليها من جهة انها ناظرة - وانه على فرض انها رقيقة كما قال المدعى وان عتق عثمان اغا اتوزير لم يفدها الحرية فتوليها النظر صحيحة شرعا لأن الرقيق تجوز اقامته ناظرا على الأوقاف وانه فضلا عن ذلك فانه ظهر من تقرير النظر ان الناظرة معتوقة من قبل الواقف لا مملوكة ) قرر صحة ما قرره

المجلس الشرعى المذكور من التكليف المرقوم  
ورفض الدفع واعادة اوراق القضية اليه لسير فيها

٥٤٥

### المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٦

ارث . تأمين على الحياة . عدم جواز .

### القاعدة الشرعية

دعوى الوارث استحقاقه لنصيبه فى مبلغ  
بشركة السكورتاه تعهد مدير الشركة بدفعه دفعة  
واحدة فى ظرف مدة معينة ان لومات المورث  
فيها نظير دفعه للشركة مبلغا كل شهر غير صحيحة  
لاشتمالها على مالا تجوز المطالبة به

### المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الشرعية فى  
القضية نمرة ٢٤ سنة ١٩٠٦ من وكيل المدعين  
بان ... كان يملك حال حياته مبلغ ...  
وضعه فى بنك التأمين تحت يد مديره الخواجا  
.... احد المدعى عليهما لمساكرة عمره على  
العادة المشهورة وما زال هذا المبلغ باقيا الى ان  
توفى بمحل وطنه .... بتاريخ .... وانحصر  
ارثه فى ابنيه المدعين وزوجته المدعى عليها الثانية  
فانتقل ذلك بموته ميراثا عنه لم وان المدعى عليه  
واضع يده على ذلك المبلغ وممتنع من اداء نصيب  
موكله فيه ومعارض هو والمدعى عليها لما فى  
نصيبهما بغير حق بزعم ان المتوفى اوصى بجميع  
المبلغ الى زوجته المدعى عليها حيث قال فى

الشروط المتعاقد عليها بينه وبين مدير البنك  
ما نصه ( المبلغ المؤمن عليه يدفع عند وفاة ...  
الى زوجته .... ) وهذا باطل شرعا الى  
آخر ما ذكر بالدعوى من طلبه وقال وكيل  
المدعى عليهما ان بعض المبلغ المذكور رأس  
مال وباقيه ثماؤه وجميعه للورثة شرعا . وقال  
المدعيان ان مورثهما فى ٣١ مارس سنة ١٩٠٣  
اتفق مع مدير الشركة المذكور على ان يدفع له  
فى كل سنة ٣٣ جنيها انجليزيا لغاية سنة ١٩٢٣  
نظير انه اذا توفى فى ظرف هذه المدة فى اى  
وقت بعد العقد ولو بيوم قبل ٢ ابريل سنة ١٩٢٣  
تكون الشركة ملزمة بدفع خمسمية جنية دفعة  
واحدة . والمجلس الشرعى بالمحكمة المذكورة فى  
٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ( بناء على ان هذه  
الدعوى غير صحيحة شرعا لاشتمالها على مالا  
تجوز المطالبة به شرعا ) قرر رفض الدعوى .  
ودفع فى هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ  
٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ( بناء على ان القرار  
المذكور فى محله والدفع غير مقبول ) قررت صحة  
القرار المذكور ورفض الدفع

٥٤٦

### المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٧

اذن بالخصومة . ناظر وصية . خيانة .

### القاعدة الشرعية

الدعوى من احد ناظرى الوصية على ثانيهما

والشرف عليهما بحياتهما لا بد فيها من الأذن  
بالخصومة للمدعى  
المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة دمياط الشرعية في  
القضية نمرة ٧ سنة ١٩٠٧ من المدعى بصفته ناظرا  
شرعياً على وصيتي محمود . . . وولده عبد الرحمن  
على المدعى عليهما بصدر الوصية من محمود  
وعبد الرحمن المذكورين وان اول المدعى عليهما  
بصفته ناظراً معه على الوصيتين المذكورتين والثاني  
بصفته مشرفاً عليهما بحياتهما وطلب عزلهما لذلك  
الح . . والمجلس الشرعى بتلك المحكمة في ٢٣  
اكتوبر سنة ٩٠٧ ( بناء على ان ما دفع به المدعى  
عليها لا يخرج عن كونه انكاراً كلف المدعى البينة  
الشرعية المثبتة لما انكره المدعى عليها ودفع في  
ذلك التكليف . والمحكمة العليا بتاريخ ١٩ نوفمبر  
سنة ٩٠٧ ( بناء على ان ما قرره المجلس الشرعى  
المذكور لم يكن حكماً في الموضوع . وان ذلك  
القرار انبنى على دعوى من مدعى لا بد في مثل  
دعواه هذه من الاذن بالخصومة ) قررت عدم  
صحته ما قرره المجلس الشرعى المذكور واعادة  
اوراق القضية اليه لليسير فيها بالطريق الشرعى

٥٤٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١١ يوليه سنة ٩٠٨

ميراث . منقود .

القاعدة الشرعية

المفقود ميت في حق غيره حتى في حق

نفسه فلا يرث ممن مات بعد فقده . فدعوى  
مدعى فقد شخص و وفاة المتوفى بعد فقده عن  
ورثة منهم المفقود و وفاة المفقود حكماً ووراثته  
المدعى له تكون غير صحيحة لما ذكر  
المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية الغربية في  
القضية نمرة ٢ سنة ١٩٠٧ من وكيل المدعين  
بوفاة المتوفى وانحصار ارثه في زوجته وفي اولاده  
منها ثم وفاة الزوجة بعده وانحصار ارثها في  
اولادها المذكورين وان السيد احد الاولاد  
توطن بناحية . . . ثم توجه الى السودان بالجيش  
المصرى سنة ١٢٩٦ ولم يرجع الى بلده ومحل  
توطنه المذكور للآن ولا يعلم ان كان حياً او ميتاً  
ولا يعلم له محل ولا جهة حتى توفيت جميع اقاربه  
في بلده بعد مدة طويلة من وفاة والده وصار  
المفقود المذكور ميتاً حكماً لأن سنه يزيد عن  
تسعين سنة وبموته هذا انحصار ما يرث عنه  
شرعاً في زوجته واولاده منها ومحمد والسيد المدعين  
فقط وان المتوفى الأول كان يملك حال حياته  
الى ان توفي وتركه ميراثاً عنه لورثته خمسة افدنه  
وكسور ومنزولين وعين جهة ذلك وحدده وانه يخص  
المفقود من ذلك حصة قدرها اربعة قراريط  
وخمس قيراط وانه يخص المدعين . . . على الشيوع  
وان المدعى عليهم واضعون ايديهم على جميع تركه  
المتوفى الأول بما فيها المنزل المذكور بما فيه حصة  
المدعين ومعارضون لهما في وفاة المتوفى الثاني  
وفي انحصار ارث كل من المتوفيين في ورثته الخ  
ووكيل بعض المدعى عليهم بعد اقامته عن الباقيين

٥٤٨

## المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٦ يولييه سنة ١٩٠٨

وقف . نفقة . استحقاق . اختصاص  
المحاكم الشرعية .

## القاعدة الشرعية

النفقة التي تطلب من ريع الوقف هي من قبيل الاستحقاق في الوقف وتكون المجالس الشرعية هي المختصة بالدعوى بها المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية اسبوط الشرعية في القضية نمرة ٢٠ سنة ١٩٠٨ من وكيل المدعية على المدعى عليهم بان موكلته كانت زوجا لاحد افندى... وطلقها طلاقا مكلا لثلاث بعد ان دخل بها ورزق منها بولدين صغيرين في سن الحضانة وفي حضانتها للآن هما محمد ونعمات الرضيعة وان المرحوم... جد والدهما وقف اطيانا قدرها... كائنة... بمقتضى حجتى وقف مسجلتين بمحكمة... وقد خصص من ريع الوقف الأول قيراطين على جهات برعينها وخصص من ريع الاثنين والعشرين قيراطا مرتبات عينها ومابقى من ريعها يصرف على ذرية الواقف وعلى خدامهم وعائلتهم من نفقة وكسوة تليق بهم وخصص من ريع وقفه الثاني بعد صرف ما عين صرفه منها على ذريته وخدامهم وعائلتهم وان ريع الوقف جسيم جدا وما يخص ذرية الواقف وهم

اجاب بالاعتراف ب وفاة المتوفى الاول وزوجته وانحصار ارث كل منهما في ورثته ودفعه بان المنصوص عليه ان لا يحكم بموت المفقود الا اذا بلغ من العمر تسعين سنة وفسروا موت الاقران ببلوغ هذا القدر من العمر والغائب لم يبلغ من العمر ستين سنة ولم يمت اقرانه في بلده وطلب رفض الدعوى وقال ان المدعى عليهم واضعون ايديهم على المحدود - والمجلس الشرعى بالمحكمة المذكورة في ٢٥ مايو سنة ١٩٠٨ بعد ان طلب البينة من وكيل المدعين على الدعوى وبعد شهادة شهود اجل القضية للتحري عن الشهود ودفع في ذلك - والمحكمة العليا بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ ( بناء على ان مضمون دعوى المدعين فقد والدهما في سنة ١٢٩٦ وان جدتهما توفى بعد فقده بقرينة قولهما في الدعوى ( حتى توفيت جميع اقرانه في بلده بعد مدة طويلة من وفاة والده ) وبطلانتهما بما آل اليهما من ايتهما وجدتهما - وان في اوراق التحريات الادارية ما يرشد الى ان جدتهما توفى بعد سنة ١٣٠٩ فتكون وفاته بعد فقد ايتهما - وان المفقود ميت في حق غيره حتى في حق نفسه فلا يرث ممن مات بعد فقده عند موته حكما - وانه بما ذكر تكون الدعوى غير صحيحة وما بنى عليها ( غير صحيح ) قررت عدم صحة ما قرره المجلس الشرعى المذكور واعادة اوراق القضية اليه لليسير فيها بالطريق الشرعى

احمد أفندي ووالده المذكوران في صافي ريعه يزيد عن الألف والخمسمائة جنيه سنويا وان الناظر مؤقنا على الوقف هو المدعى عليه الأول وباقي المدعى عليهم وكيلان معه بشرط الواقف وان المدعية هي بنت ابن اخي الواقف ووالدة الصغيرين وحاضنتهما وسبق ان تقرر لها من هذه المحكمة اجرة حضانتها لهما واجرة ارضاع لاحدهما المذكورة في ريع الوقف بجلسة... وان الولدين موقوف عليهما وعلى والدهما وعائلتهم وخدمهم ما سبق من الاطيان ينفق عليهم من ريعها وانه لم يكن لهما مال سوى استحقاقهما في ريع الوقف المذكور وان الناظر والوكيلين المدعى عليهم تاركون الولدين عند والديهما بدون نفقة ولا منفق شرعيين وممتنعون من تقرير شيء شهريا يليق بهما وينبغي بحاجاتهم وحاجات خدمهما وما يلزم لتربيتهما باعتبارهما من اشراف القوم ومن بيت عريق في المجد والشرف وان نفقة مثل محمد... وفي ريع الوقف في كل شهر ونفقة مثل نعمات في الريع المذكور مبلغ... شهريا ومثل بدل كسوة أولهما... في كل اربعة اشهر ومثل بدل كسوة ثانيهما... في كل اربعة اشهر وان موكلته اذنت بالخصومة مع ناظر الوقف ووكيله المدعى عليهم بشأن طلب النفقة المذكورة وفيما يلزم لذلك الخ ومنه قصر الدعوى على ناظر الوقف المدعى عليه الأول الخ - والمجلس الشرعي بالمحكمة المذكورة في ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٨ (بناء على ان وكيل المدعية ادعى دعواه المذكورة ولم يجاب عنها وكيل المدعى عليه ودفعها بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها واثبتها وكيل المدعية

بالبينة لاعتبار وكيل المدعى عليه منكرا - وان وكيل المدعى عليه جاب في القضية... بالاعتراف بجميع دعوى المدعية ما عدا كون اجرة مثل ارضاع المدعية لبنتها نعمات وحضانتها لمحمد هو المبلغ المذكور بالدعوى وانه لا يعلم المقدار المتجمد من ريع الوقف تحت يد الناظر وان النفقة المطلوبة في هذه القضية هي من قبيل الاستحقاق في وقف الواثف المذكور واذن يكون المجلس الشرعي هو المختص بنظر هذه القضية وانه بالاطلاع على كتابي الوقف المذكورين في القضية السابقة تبين أن الواقف خصص في ريع الوقفية الاولى قيراطين وخصص في ريع الاثنين والعشرين قيراطا أن يصرف على ذرية الواقف وعلى خدمهم وعائلاتهم من نفقة وكسوة تليق بهم وخصص من ريع الوقفية الثانية بعد صرف ما عين صرفه منها على ذريته وخدمهم وعائلاتهم وانه لم يكن من ذرية الواقف سوى احمد أفندي وولديه محمد ونعمان المذكورين - وانه ثبت أن الصغيرين حقا في ريع وقف جد ابيهما المذكور تحت يد المدعى عليه ناظر الوقف فتقرر النفقة والكسوة في ريع الوقف ويؤمر الناظر بالاداء وانه تحقق للمحكمة أن هذا الوقف هو وقف جسيم وموقوف معظم ريعه على ذرية الواقف ولم يكن من الذرية سوى من ذكر وان الولدين المذكورين هما من عائلة عريقة في المجد وان الموقوف على الاتفاق عليهم اضعاف ما طلبه وكيل المدعية ولم ينص الواقف في كتابي وقفه على أن ما يزيد عن الاتفاق على ذريته يشتري به شيء يكون تابعا للوقف حيث قال بمحفظ الزائد

## المحكمة :

رفع لمحكمة الجيزة الابتدائية في القضية نمرة ٣٢ سنة ١٧ - ١٨ طلب رد أحد قضائها عن نظر مادة طلب اذن بخصومة ناظرة وقف من مواد التصرفات والمحكمة قررت في ١٠ فبراير سنة ٩١٨ رفض الطلب فاستؤنف هذا القرار لدى المحكمة العليا بالقضية نمرة ٩٠ سنة ١٧ - ٩١٨ والمحكمة العليا بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ٩١٨ ( بناء على أن القرار المستأنف يتعلق بمادة طلب اذن بخصومة وان رد القضاة عن الاحكام انما يكون في الدعاوى القضائية وليست مواد التصرفات التي منها طلب الاذن بالخصومة من تلك الدعاوى كما يظهر ذلك من المواد المتعلقة بهذا الموضوع من لائحة المحاكم الشرعية ) قررت عدم قبول الاستئناف

طرف الناظر ) حكم للمدعية على المدعى عليه بأن يدفع من المتجمد من ريع الوقف نظارته لما مبلغ نظير نفقة ولديها محمد ونعمات المذكورين في كل شهر من تاريخه منها لمحمد ... ومنها لنعمات ... وامر المدعى عليه باداء ذلك المبلغ شهريا في أول أوقاته للمدعية ودفع في هذا الحكم والمحكمة العليا بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ٩٠٨ ( بناء على أن الدفع قدم في الميعاد وان الحكم هو في الموضوع وان أسباب ذلك الحكم صحيحة والدفع غير مقبول ) قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع

٥٤٩

## المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٥ فبراير سنة ٩١٨  
رد القضاة . دعاوى . تصرفات .

## القاعدة الشرعية

رد القضاة عن الأحكام انما يكون في  
الدعاوى وليست مواد التصرفات منها

## الحايف قانوش وبنو قنصا

### نظام الوقف

لى فى هذا الموضوع ثلاث كلمات :

#### الكلمة الأولى

لا يوجد فى سجلات الحكومة ولا فى نشراتها ولا فى دفاترها احصاء رسمى عن مساحة الاطيان الموقوفة وعن عدد العقارات الموقوفة . بعض الكتاب ادعى ان الاطيان الموقوفة تبلغ مساحتها ١٥٠٠ و ١٥٠٠ فدان والبعض الآخر زعم انها ١٠٠٠٠٠٠ فدان . والبعض الاخير قال ان مساحتها تتفاوت بين ٥٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠ فدان . والحقيقة التى اعرفها استنادا الى بعض المصادر الرسمية هى كالاتى :

س	ط	ف	
١٣	٢١	٤٦٦٣٧٧	موقوفة وقفنا اهليا
٢	٥	٩٥٤٧٤	موقوفة وقفنا خيريا
١٣	٥	٤٩٣٥١	موقوفة وقفنا غير معلوم نوعه
٤	٨	٦١١٢٠٣	الجملة

هذه هى المساحة الحقيقية للاطيان الموقوفة فى القطر المصرى وما عداها فغير صحيح

اما الاملاك الموقوفة فبيانها كالاتى :

٩٩٩٦	عيننا موقوفة وقفنا اهليا
٤٦٦٤	عيننا موقوفة وقفنا خيريا
١٨٤٤	عيننا موقوفة وقفنا غير معلوم نوعه
١٦٥٠٤	الجملة

هذا هو الاحصاء الصحيح الذى يعول عليه

#### الكلمة الثانية

اذا عرفت هذا وعرفت ان مساحة الاراضى الصالحة للزراعة فى القطر المصرى ٦٥٠٠ و ٦٥٠٠ فدان يزرع منها بالفعل ٥٣٠٠٠٠٠ فدان عرفت ان الاطيان الموقوفة تبلغ عشر اطيان القطر المصرى

كله وفي حبس عشر ثروة القطر المقارية عن البيع والشراء والرهن تعطيل كبير لحركة المعاملات المدنية والتجارية في القطر

وتنأكد لك هذه الحقيقة أيضاً لما تلاحظ انه علاوة على ال ٦١١٢٠٣ أفدنة الموقوفة يوجد ١٤٨٣٩٧٢ فداناً في قبضة مصلحة الأملاك الأميرية خارجة أيضاً عن دائرة التعامل منها ١١٧ ١٠٥ فداناً بوراً غير منتجة و ٢٩١٦٤٨ فداناً بوراً سياحات ومراعى والباقي ٣٤٣٢٤ فداناً تزرعها المصلحة و ١٠٦٨٨٣ فداناً مؤجرة بالتفائش والمديريات فجلتها ١٤٨٢٩٧٢ فداناً خارجة عن المعاملات من بيع وشراء ورهن باضاقتها الى الأطيان الموقوفة تكون الجلة ٢٠٩٤١٧٥ فداناً خارجة عن دائرة المعاملات . معنى هذا أن ثلث أطيان القطر المصرى لا بيع فيه ولا شراء ولا رهن والبلاد التى يحبس فيها ثلث أطيانها عن لدوران مع دولاب المعاملات لا يمكن ان يرجى لها الرقى المالى والزراعى والتجارى والاقتصادى اللائق بها

احدى نتائج « جود » هذه الثروة الطائلة فى يد الوقف وفى يد الحكومة ان بقيت ٧٧٥ و ٣٤١ فداناً من اصل ٩٧٢ و ٤٨٢ و ١ فداناً من أطيان مصلحة الأملاك الأميرية بوراً . أى أن نسبة المعمور الى البور كنسبة واحد الى عشرة . وهى نسبة تروع حقاً من يثار على مصلحة هذه البلاد . ومن يستقرىء حالة الأطيان والأعيان الموقوفة يجد معظم الأطيان الموقوفة مهملة ومعظم الأعيان الموقوفة متخربة . فالنتيجة نتيجة محزنة بلا شك

هذا هو أثر « الجود » فى ذات الأطيان وفى ذات الأعيان . ولكن لهذا الجود اثر اخر فى حالة المستحقين وفى حالة الأهالى . أما المستحقون فكلنا نعلم ان حالة معظم الأديبة والعقيلة والمالية من أشد ما يكون حزناً لاني قلت واعدت القول مراراً وتكراراً « ان الاتكال على الوقف كالانكال على الارث يمنع الاتكال على النفس » وهذه حقيقة يجب ان يضعها أولو الأمر منا نصب عيونهم دائماً . ألا ترى ان معظم المستحقين انما هم من الناس العاطلين الذين لا يعملون عملاً مفيداً للبلد . معظمهم لا هم لهم الا اتفاق ريع أوقاف ابائهم واجدادهم فيما لا يجدى نفعا ولا يفيد . تراهم يقضون أعمارهم فى الكسل وفى البطالة . انظر الى وزارة الاوقاف تجدوها شبه شبيء بتكية يؤمها ٦٥٠٠ شخص من جميع الطبقات فى الهيئة الاجتماعية وفى آخر كل شهر أو فى آخر كل سنة يدون أيديهم اليها لقبض استحقاقهم . ولو جمعت هؤلاء الستة آلاف والخمسة مئة ( وهم مستحقون فى ٨٢٨ وقفاً فقط تريدوا وزارة الاوقاف ) الى امثالهم من المستحقين فى الاوقاف الاهلية الاخرى الخارجة عن تحديث وزارة الاوقاف وتعد بالآلاف لاجتمع لديك جيش عرمرم من المستحقين والمستحقات الذين لا عمل لهم الا الأكل والشرب والتأنق فى المأكل والملبس حتى انك لو رأيت أحد الشباب منهم لما عرفت ان كان ذكراً أو انثى أو خنثى . وبمحضرتى فى هذه المناسبة قول

مأثور عن الايطاليين جعلوه شعارهم في هذا العهد الحديث عهد الفاشيست ألا وهو قولهم « لا تطعموا من لا عمل له » ولو اتخذنا شعارهم وطبقناه هنا ل مات نصف المستحقين جوعاً .

### الكلمة الأخيرة

تبعث الحركة الفكرية في تركيا وسورية وتونس والجزائر ومراكش وفي بعض البلاد الشرقية فوجدت آميال الاقوام هناك ترمى الى محو أثر الأوقاف تدريجياً . ولعلهم ادركوا بعد هذه القرون الطويلة ان بقاء نظام الوقف كما كان عليه العهد من قديم الزمان أصبح لا يلائم روح العمران الحالية فسموا في جعل حالة الثروة العقارية مطابقة لمقتضيات هذا الزمان

لهذا يحسن برجال الأمة هنا ان يدرسوا نظام الوقف درساً دقيقاً وأن يعدلوه تعديلاً يطابق مقتضيات هذا الزمان وهذا المكان  
عزير فمانكي

### المحاكم الشرعية والمجالس المالية

حدأ يحدو بالحكومة الى النظر فيه ووضع تشريع نهائى له تمتع معه الفوضى الحالية والارتباك الناشئ من جرائها . ولدى وزارة الحفانية من البيانات والحوادث العديدة في هذه المسائل وفي تنازع الاختصاص بين هذه الجهات الشرعية المختلفة ما يكفي للنظر في اختيار أحسن الطرق الكفيلة بامتناع أسباب الشكاوى الحاضرة « والحق ان عدم تحديد السلطة التي ينتهي اليها اختصاص المجالس المالية وتبتدى منها سلطة المحاكم الشرعية قد أوجب الارتباك الزائد بتناقض الاحكام والقرارات التي تصدر في المادة الواحدة . وجبذا لو عملنا بحكم الشرع الشريف وتركنا للمجالس المالية حق الفصل

١

سرنا ما ورد على لسان حضرة صاحب المعالي مقرر الميزانية في مجلس النواب من ان اللجنة المشكلة بوزارة الحفانية للنظر في اصلاح النظم القضائية بالمحاكم الشرعية قد تقدمت خطوات واسعة في عملها كما راجعت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها . وكذا لائحة الاجراءات الداخلية .

« ومن الاصلاحات المرغوب فيها كثيراً البحث في نظام قضاء الاحوال الشخصية للطوائف غير الاسلامية وعلاقته بقضاء المحاكم الشرعية وذلك لوضع حد لتناقض الاحكام بين هذه المحاكم بعضها وبعض . وقد بلغ أمرها

الشرعية هو الاستثناء على خلاف ما يجري به العمل الآن من قلب القاعدة بجعل اختصاص المحاكم الشرعية هو الأصل عند عدم الاتفاق . واختصاص المجالس المالية هو الاستثناء عند الاتفاق . اما الفرمانات الشاهانية فقدية صدرت في سنة ١٨٥٦ وقد نسخها القانون المدني المختلط الصادر في سنة ١٨٧٥ والقانون المدني الأهلي الصادر في سنة ١٨٨٣ هذا فضلا عن ان الفرمانات صدرت مخالفة لحكم الشرع الشريف كما قلنا

عزيز هانكي

## ٢

يظهر ان الاستاذ مارك كوهين المحامي لم يفهم المقال الذي كتبه في مقطع ٢٧ مايو سنة ١٩٢٧ عن اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية في المنازعات الخاصة بموارث ابناء الطوائف غير الاسلامية . فنسب الى قولنا لم أقله . وادخل في مقال ما ليس منه . واخرج منه ما ليس فيه . قلت بأنه حسب المادة ٩٤ من كتاب مرشد الحيران يجب ان يتبع في الموارث احكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين اما الذميون فيتبع في موارثهم احكام احوالهم الشخصية ولا يحكم بينهم بحكم الاسلام الا ان تراضوا وترافعوا الى المحاكم الشرعية . وقلت ان هذا هو ايضا مقتضى حكم المادة ٥٤ من القانون المدني التي نصت بكل صراحة على ان يكون الحكم في الموارث على المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفي )

في جميع مسائل الموارث الخاصة بأبناء الطوائف غير الاسلامية بدون تقييد اختصاصها باتفاق الخصوم جميعا  
ألا ترى ان المادة ٩٤ من كتاب مرشد الحيران تنص صراحة على انه ( يتبع في الميراث احكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين . واما الذميون فيتبع في موارثهم احكام احوالهم الشخصية . وان تراضوا وترافعوا البنا فيحكم بينهم بحكم الاسلام)

إذن الاصل ان يكون الاختصاص للمجالس المالية . اتفق الورثة او لم يتفقوا سواء . ولا تختص المحاكم الشرعية الا اذا اتفق الورثة فيما بينهم على رفع الأمر اليها

وهذا هو مقتضى حكم المادة ٥٤ من القانون المدني ايضا . اذ قد نصت بكل صراحة على ان ( يكون الحكم في الموارث على حسب المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفي )

اذن الشرع والقانون اتفقا على ان الحكم في المنازعات المتعلقة بالموارث الخاصة بأبناء الطوائف غير الاسلامية انما هي من اختصاص المجالس المالية دون المحاكم الشرعية . اللهم الا اذا اتفق الخصوم على رفع الأمر الى المحاكم الشرعية . ففي هذه الحالة وحدها - حالة اتفاق الورثة على رفع الأمر الى المحاكم الشرعية - تختص المحاكم الشرعية بالنظر والحكم في النزاع . فاختصاص المجالس المالية هو الأصل واختصاص المحاكم

مقال هذا بقولى ( اذن الشرع والقانون اتفقا على ان الحكم فى المنازعات الخاصة بموارىث ابناء الطوائف غير الاسلامية انما هى من اختصاص المجالس المالية دون المحاكم الشرعية بحكم القانون وبمحكم الشرع )

هذا ما قلته ولم اقل شيئاً سواه . فاما معنى قول الاستاذ مارك كوهين بانى اريد ( توسيع اختصاص المجالس المالية وتحويلها حق الفصل فى جميع مسائل الموارىث الخاصة بابناء الطوائف غير الاسلامية من دون تقييد اختصاصها باتفاق الخصوم جميعاً )

المسألة ليست مسألة توسيع اختصاص المجالس المالية وتحويلها حقاً لم يكن لها من قبل وانما المسألة مسألة اظهار ما للمجالس المالية من حق قديم مرتكز على حكم الشرع وعلى نص القانون اما قول الاستاذ مارك بان نص المادة ٥٤ من القانون المدنى جاء مؤيداً ومتماً للقاعدة التى وضعها الخط المايونى الصادر فى سنة ١٨٥٦ فغير صحيح . والصحيح هو العكس على خط مستقيم . لأن المادة ٥٤ من القانون المدنى جعلت الحكم فى الموارىث على حسب المقرر فى الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى . اما الخط المايونى فجعل اختصاص المجالس المالية اختيارياً اذا طلب الخصوم احوالها اليها . فالقاعدة التى وضعها المادة ٥٤ من القانون المدنى هى قاعدة الزامية اوجبت على جميع الورثة الخضوع لها وجعلتهم خاضعين لقانون الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى . اما

الخط المايونى فجعل الاختصاص اختيارياً عندما يتفق الخصوم على رفع امرهم الى البطريك أو رئيس الطائفة أو المجلس الملى . فقول الأستاذ كوهين اذن بان نص المادة ٥٤ من القانون المدنى جاء مؤيداً او متماً للقاعدة التى وضعها الخط المايونى الصادر فى ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ قول لا يطابق الواقع

الذى يهمنى من هذا البحث هو تعيين القانون الواجب تطبيقه على تركات غير المسلمين دون البحث فى اى الهيئات القضائية اولى بالحكم ان كانت المحاكم الاهلية او المجالس المالية . لان بعض الاحكام الخاصة بالموارىث حسب أحكام الشريعة الاسلامية الفراء لا تتفق وأخلاق وعادات وطباع وعرف المسيحيين . فخذ لك مثلاً عدم قيام الفرع مقام الأصل عند عدم وجوده وقت وفاة المورث . كأن يتوفى شخص ويترك ابناً وابن ابن فكل التركة تؤول الى الابن بحسب احكام الشريعة الاسلامية الفراء ولا يأخذ ابن الابن شيئاً مع ان جميع الشرائع الأخرى تجعل الفرع وهو ابن الابن يقوم مقام الأصل وهو ابوه فيزاحم الابن ويأخذ الحصة التى كانت تؤول لايه لو كان حياً وقت وفاة المورث . واقرب حادثة تمحضنى فى هذا الموضوع حادثة وفاة كبير أغنياء الزنازىق الذى توفى عن ٢١٠٠٠ فدان فى الشرقية والدقهلية والفريية وعقارات لا تعد ولا تحصى فى بندر الزقازيق وفى مصر القاهرة ويقدر العارفون تركته بأربعة ملايين من الجنيهات . اذ توفى فى

حياته ابنه الاكبر وترك ولدين ذكرين وثلاث بنات . وتوفيت في حياته ايضاً بنته الصغرى وترك ولداً . ولما توفي هو من شهرين اقسام اولاده الموجودون على قيد الحياة تركته ولم يرث اولاد ابنه الاكبر شيئاً ولم يرث ابن بنته شيئاً ظناً منهم بأن التركة يجب ان يتمشى عليها حكم الشريعة الاسلامية الغراء التي لا تجوز قيام الفرع مقام الأصل مع ان الشرع نفسه يقول بوجوب تطبيق احكام احوال المسيحيين الشخصية عليهم الا اذا تراضوا هم جميعاً على ان يحكم بينهم بحكم الاسلام ومع ان القانون المدني جعل الحكم في الموارث على حسب المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى

هذا هو الخطأ الذي ساد اذهان الناس وأردت بيانه . ومادام حكم الشرع صريحاً ونص القانون صريحاً في وجوب تطبيق احكام الاحوال الشخصية للملة التابع لها المتوفى فلا معنى للتمسك بالفرمانات العتيقة التي اصبحت في حكم العدم بعد مانسخها القانون المدني الاهلي والقانون المدني المختلط وبعد ما سقطت سيادة تركيا عن مصر ولا سيما وان الخط الهايوني يخالف حكم الشرع على خط مستقيم كما بينت . اما الاحتجاج بقضاء بعض المحاكم الأهلية والشرعية والمختلطة فلا يجدي مع وجود هذه النصوص الصريحة

عزير خانكي

## محكمة استئناف مصر الأهلية

حضرة صاحب العزة تقيب المحامين

اتشرف باخبار عزتكم ان حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا رئيس محكمة جنايات  
بنى سويف كتب الينا بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن حضرتى زميليه ان حضرات محامى محكمة  
بنى سويف وفرعيها ( المنيا والفيوم ) قاموا فى العامين القضائيين الماضيين بمساعدة المحكمة اثناء عملها  
فى غضونهما مساعدة جدية تستدعى الشكر والثناء المستطابين فترجوا التكرم بتبليغ حضراتهم  
ذلك مشفوعاً بثنائنا الجزيل ولنا الأمل العظيم ان هذه المساعدة الجليلة تستمر خدمه للمدالة

وتفضلوا عزتكم بقبول وافر الاحترام ما  
رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية

## نقابة المحامين الأهلية

حضرة صاحب المعالي رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية

تشرفت بوصول كتاب معاليكم رقم ١٢٣٥ المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ المتضمن شكر  
حضرة صاحب السعادة رئيس محكمة جنايات بنى سويف عن نفسه وبالنيابة عن حضرتى زميليه  
لحضرات محامى محكمة بنى سويف وفرعيها ( المنيا والفيوم ) لما قاموا به فى العامين القضائيين  
الماضيين من مساعدة المحكمة اثناء عملها فى غضونهما مساعدة جدية وقد عرضناه على مجلس النقابة  
بمجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ يونيه الجارى فقرر اهداء وافر الشكر لهيئة المحكمة المذكورة على هذا  
التقدير الذى قابله المحامون بالثناء المستطاب لما فيه من تشجيعهم على تأدية واجبهم ولما يوجد  
من حسن الثقة .

فترجو من معاليكم تبليغ هذا القرار لحضرات اصحاب السعادة والعزة رئيس وعضوية محكمة  
جنايات بنى سويف .

هذا وفى تاريخه قد أبلغنا حضرات محامى دائرة هذه المحكمة بخطاب معاليكم المذكور  
وتفضلوا بقبول وافر شكرى مع فائق احترام ما  
تقيب المحامين

العدد التاسع والعاشر	فهرست	السنة السابعة
صحيفة ٨٤٩	متى يجوز استئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية . فقد لحكمى محكمة مصر الصادرين في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ و ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ ( لخصرة الاستاذ الفاضل حامد بك فهمى الحامى )	
نمرة الحكم	صحيفة	فهرست الاحكام
٤٨٢	٨٥٨	نقض . تأجيل الحكم . لا بطلان . .
٤٨٣	٨٥٩	نقض . اثبات . مدع مدنى . شهادة . يمين . تأجيل الحكم .
٤٨٤	٨٦٠	نقض . قرعة . طلبة علم . معهود رسمى . معافاة من الخدمة العسكرية . شيخ بلد . عدم تبليغ تستر .
٤٨٥	٨٦١	نقض . حق الدفاع . اخلال به . سماع شهود نقى . تقدير شهادتهم .
٤٨٦	٨٦٢	نقض . معارضة . اعتبار المعارضة كأنها لم تكن . حضورى . غيابى . اعلانه . ميعاد الطعن .
٤٨٧	٨٦٣	نقض . علانية الجلسة . ذكرها . بطلان .
٤٨٨	٨٦٤	نقض . تزوير . بيان كيفية التزوير .
٤٨٩	٨٦٤	نقض . تزوير . بيان كيفية التزوير .
٤٩٠	٨٦٥	نقض . حكم . بيان الاسباب . خلوها . بطلان .
٤٩١	٨٦٥	نقض . اختلاس . تحصيل مبلغ وقيد اقل .
٤٩٢	٨٦٦	نقض . بلاغ كاذب . وجوب بيان الجهة .
٤٩٣	٨٦٦	نقض . سرقة . زلط ورمال الجبال . مال مباح .
٤٩٤	٨٦٧	حسبى . تقرير نفقة . تقرير اسقاطها . اختصاص قاضى الاحوال الشخصية . المجلس الحسبى العالى
٤٩٥	٨٦٨	مسئولية . ضرر . تعويض بسبب المسئولية . خطأ . قصير . علاقة الخطأ بالضرر . حفرة شارع . مصلحة التنظيم . صيانة الطرق . محكمة استئناف مصر الاهلية

المحكم	الصفحة	تابع فهرست الاحكام
٤٩٦	٨٦٩	محكمة استئناف مصر الاهلية
٤٩٧	٨٧١	» » » »
٤٩٨	٨٧٣	» » » »
٤٩٩	٨٧٣	» » » »
٥٠٠	٨٧٥	» » » »
٥٠١	٨٧٧	» » » »
٥٠٢	٨٧٨	» » » »
٥٠٣	٨٨٢	» جنابات بنى سوين
٥٠٤	٨٨٣	» » » »
٥٠٥	٨٨٥	» استئناف اسبوط
٥٠٦	٨٨٧	» محكمة جنابات قنا
٥٠٧	٨٨٨	» » » »
٥٠٨	٨٩١	» محكمة مصر الابتدائية الاهلية

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٥٠٩	٨٩٤	محكمة مصر الابتدائية الاهلية غرامات جبركية . طبيعتها . جواز استئناف احكامها . مجهولة القيمة .
٥١٠	٨٩٦	حكم محكمين . معارضة . ايقاف التنفيذ .
٥١١	٨٩٦	حراسة . نزاع في ملك . في حيازه . وجود دين مسجل شروط الحراسة .
٥١٢	٨٩٨	استئناف . حكم بخلاف . حكم سابق . نصاب الدعوى .
٥١٣	٩٠٠	مراقبة . مبيت في منزله .
٥١٤	٩١	تحكيم . حكم معارضة . في امر التنفيذ . ايقاف التنفيذ
٥١٥	٩٠٣	بيع . تسجيل . طلب الحكم بالملكية .
٥١٦	٩٤	استئناف . محل مختار . اعلان المستأنف . في قلم الكتاب .
٥١٧	٩٠٥	قيمة الدعوى . تقدير قلم الكتاب . لا تأثير له
٥١٨	٩٠٦	معارضة . تنبيه نزع ملكية . حكم بيع عقار .
٥١٩	٩٦	بلاغ جديد . مادة ٢ من القانون نمرة ٢٤ سنة ٢٣ . تحقيق النيابة . حفظ الدعوى . براءة . قرار بان لا وجه . عدم كفاية الادلة . متهم . اشتباه انذاره .
٥٢٠	٩٠٨	التماس . تنازل الملتبس . شطب . غرامه .
٥٢١	٩٠٩	معارضة . حكم جنائي . محام توكيل .
٥٢٢	٩١٠	اجنبي . تنازل عن دعويته . اختصاص المحاكم الاهلية . مادة ١٥ و ١٦ من لائحة الترتيب . نظام عام . دعوى عمومية . تحريكها بمعرفة اجنبي .

المحكم	صفحة	تابع فهرست الأحكام
٥٢٣	٩١١	محكمة ميت غمر الجزئية الاهلية
٥٢٤	٩١٤	» الفشن »
٥٢٥	٩١٦	» اسيوط »
٥٢٦	٩١٧	» ابي قرقاص »
٥٢٧	٩١٨	» قنا الجزئية الاهلية
٥٢٨	٩١٩	» سوهاج »
٥٢٩	٩٢٠	» طهطا »
٥٣٠	٩٢٢	» جرجا »
٥٣١	٩٢٣	» اسنا »
٥٣٢	٩٢٤	فتوى شرعية
٥٣٣	٩٢٥	» »
٥٣٤	٩٢٦	» »
٥٣٥	٩٢٦	» »
٥٣٦	٩٢٨	» »
٥٣٧	٩٢٩	» »
٥٣٨	٩٣٠	» »
٥٣٩	٩٣١	» »
٥٤٠	٩٣٢	المحكمة العليا الشرعية
		ولاية الاب . بيع الخيرية .
		وزارة الاوقاف . صفتها الحكومية . دكرتو
		سنة ١٨٩٢ . ادخالها ضامنة . اختصاص .
		قاصر . ادارة امواله . اجارة . وصى . تعارض
		اجارة القاصر مع اجارة الوصى .
		اجارة . تعارض عدة اجارات . تسجيل وضع يد
		قاضي جزئي . جنحة . جناية . اختصاص .
		عاهة مستديعة . تشويه .
		ملكية . حكم برفض الدعوى . قيمته . منطوقه
		اسبابه .
		حكم غيابي . انقضاء الجلسة . معارضة .
		حضور . المعارض وقت انعقاد الجلسة .
		اجارة . تعرض . اخطار المالك . كيفية الاخطار .
		بيع . عقد رضائي لا عقد شكلي . شفعة . تسجيل
		العقد . جواز .
		وقف . ناظر حسبي . مشرف . وظيفته .
		نسب . اقرار بالنسب . حكم الاقرار .
		وقف . نظر . الشروط العشرة . التغيير والتبديل
		في النظر .
		وقف . موت الواقف . زراعة . تركة . وقف .
		وقف . حكر . تقريره . زيادة . بناء . غراسه .
		اب . ولاية . تصرفات
		اب . ولاية . تصرفات
		بناء فندق . جمعية خيرية اسلامية . استقلال .
		ارث . طلاق . مرض .

نمرة الحكم	صفحة	تابع فهرست الاحكام
٥٤١	٩٣٢	المحكمة العليا الشرعية وقف . اقباط . اختصاص .
٥٤٢	٩٣٣	» » » ارث . طلاق . مرض .
٥٤٣	٩٣٤	» » » وقف . نظر . ارشدية بسبق اقرار .
٥٤٤	٩٣٥	» » » وقف . ناظر . رقيق .
٥٤٥	٩٣٧	» » » ارث . تأمين على الحياة . عدم جواز .
٥٤٦	٩٣٧	» » » اذن بالخصومة . ناظر وصية . خيانة .
٥٤٧	٩٣٨	» » » ميراث . موقوف .
٥٤٨	٩٣٩	وقف نفقة . استحقاق . اختصاص المحاكم الشرعية .
٥٤٩	٩٤١	رد القضاة . دعاوى . تصرفات .
	صفحة	فهرست الابحاث القانونية
٩٤٢		بحث في نظام الوقف ( لحضرة لاساذ الفاضل رئيس تحرير هذه المجلة . عزيز بك خانكى المحامى )
٩٤٤		المحاكم الشرعية والمجالس المالية ( لحضرة الاستاذ الفاضل رئيس تحرير هذه المجلة عزيز بك خانكى المحامى )
٩٤٨		خطاب صادر من صاحب المالى رئيس محكمة استئناف مصر لحضرة نقيب المحامين ورد حضرة النقيب
رئيس التحرير: عزيز خانكى		



نقابة المحامين الاهلية

# المحاماة

مجلة قضائية

نقد فائقة المحاماة الاهلية

فهرست

السنة السابعة

١٩٢٦ - ١٩٢٧

المنظمة العصرية

تحت إشراف المحامي

عدد ٥٦-٢٠



# بيان

فهرست السنة السابعة

## مقالات وابحاث

- ١ - { بحث في شرح المادة ( ١٣٤ ) من قانون تحقيق  
الجنايات ( لحضرة الاستاذ الفاضل عبد المجيد  
افندي السيد نصر المحامي )  
عدد ١ ص ١ }
- ٢ - { بحث في قانون الاسترداد الجديد وطريقة تطبيقه  
في المحاكم الاهلية ( لحضرة الاستاذ الفاضل  
سليم افندي ابراهيم سلام المحامي )  
عدد ١ ص ٦ }
- ٣ - { التقدم الخمس وقانون التسجيل الجديد ( لحضرة  
الاستاذ الفاضل حامد بك فهمي المحامي )  
عدد ٢ ص ٩٧ }
- ٤ - { بحث في تجنيد العربان وامتيازاتهم ( لحضرة  
الفاضل احمد بك صادق مدير ادارة الانتخابات  
والسكرتارية بوزارة الداخلية )  
عدد ٢ ص ١٦٦ }
- ٥ - { بحث حول الاثر الرجعي لقانون المجالس الحسينية  
الجديد ( لحضرة الاستاذ الفاضل عبد الفتاح  
بك السيد وكيل كلية الحقوق سابقا والآن رئيس  
نيابة محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة )  
عدد ٢ ص ١٦٩ }
- ٦ - { اعمال معهد القانون الدولي بمدينة الهاي ( لحضرة  
الاستاذ الفاضل محمد بك عبد المنعم رياض المحامي  
وعضو مجلس معهد القانون الدولي بالهاي ومدرس  
القانون الدولي بالمدرسة الحربية )  
عدد ٣ ص ١٨١ }

- ٧ - { الفروق العملية بين المحاكم المختلطة والاهلية  
( لحضرة صاحب العزة الاستاذ عبد الكريم بك  
روؤف المحامي )  
عدد ٣ ص ٢٨٣
- ٨ - { بحث في الرجوع على محيل الكيالة لسدادها  
( لحضرة الاستاذ الفاضل اميل افندى توتونجى  
المحامي )  
عدد ٣ ص ٢٨٥
- ٩ - { بحث في الوقف . هل الوقف من الدين ؟ آثار  
الاقواف الاهلية في المصلحة العامة . اسباب  
الوقف . ( المحاضرة التي القاها حضرة صاحب  
السعادة محمد باشا على المحامي ووزير الاوقاف  
سابقا في قاعة محكمة الاستئناف وتعلق جريدة  
السياسة .  
عدد ٤ ص ٣٠٩
- ١٠ - { بحث في اوجه النقص التشريعي لقانون التسجيل  
الجديد وفي كيفية سد هذا النقص وطريقة  
علاجه ( لحضرة الاستاذ الفاضل الدكتور  
عبد السلام بك ذهني القاضي بمحكمة مصر الاهلية  
عدد ٤ ص ٤٣٣
- ١١ - { بحث في هل الدين بمصاريف صيانة العقار ممتاز  
طبقا للمادة ٦٠٣ - ٧٢٩ مدني ( لحضرة الاستاذ  
الفاضل السيد حامد افندى فهمي المحامي )  
عدد ٥ ص ٤٥٣
- ١٢ - { بحث في نظام المعاشات المدنية ( لحضرة الاستاذ  
الفاضل الياس افندى روقايل عياشى المحامي  
بقسم قضايا وزارة المالية )  
عدد ٥ ص ٥١٧
- ١٣ - { تقرير مجلس نقابة المحامين الاهلية المرفوع  
للجمعية العمومية عن اعماله في سنة ١٩٢٦  
عدد ٥ ص ٥٢٢
- ١٤ - { السبب الصحيح في التقادم الجنسي والاوزاع  
الشكلية في التسجيل الجديد ( لحضرة الاستاذ  
الفاضل الدكتور عبد السلام بك ذهني القاضي  
بمحكمة مصر الاهلية ) والاستاذ السابق للقانون  
المدني والتجاري بكلية الحقوق بالجامعة المصرية  
عدد ٦ ص ٥٣٥

- ١٥- { النظام الحالى لتسجيل الحقوق العينية فى مصر .  
المحاضرة التى القاها جناب العالم جـول وتلى بك المستشار  
الملكى بوزارة المالية فى دار محكمة مصر المختلطة } عدد ٦ ص ٦٢٢
- ١٦- ترجمة حياة المغفور له محمد قدرى باشا عدد ٦ ص ٦٤٦
- ١٧- { اقتراحات وتعليقات على قوانين الاحداث الجنائية  
فى مصر ( لـحضرة الاستاذ الفاضل محمد بك  
طاهر راشد وكيل نيابة احدث مصر سابقاً ) } عدد ٧ ص ٦٥٧
- ١٨- { ضرورة الغاء الاوقاف الاهلية ( لـحضرة الاستاذ  
الفاضل مصطفى بك صبرى المحامى ) } عدد ٧ ص ٧٥١
- ١٩- { الجوامع ومتى تعتبر من الاملاك العامة ( لـحضرة  
الاستاذ الفاضل ابراهيم افندى سعيد انحامى ) } عدد ٧ ص ٧٥٤
- ٢٠- { علم النفس الشرعى وكشف الجرائم ( لـحضرة  
الاستاذ الفاضل محمد بك فتحى وكيل نيابة مصر ) } عدد ٨ ص ٧٦٩
- ٢١- { قوانين الاحداث الجنائية وبعض ملاحظات  
عليها ( لـحضرة الاستاذ الفاضل محمد بك عبد المنعم  
رياض المحامى بقسم قضايا الحكومة بوزارة  
الاشغال ووكيل نيابة احدث مصر سابقاً ) } عدد ٨ ص ٨٣٢
- ٢٢- { متى يجوز استئناف الحكم الصادر فى دعوى  
التزوير الفرعية ( لـحضرة الاستاذ الفاضل حامد  
بك فهمى المحامى ) } عدد ٩ و ١٠ ص ٨٤٩
- ٢٣- نظام الوقف لـحضرة رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٩ و ١٠ ص ٩٤٢
- ٢٤- { المحاكم الشرعية والمجالس المالية لـحضرة رئيس  
تحرير هذه المجلة } عدد ٩ و ١٠ ص ٩٤٤

## حرف الالف

٨	اتلاف ثمار نخيل . مادة ٣٢١ و ٣٢٢ عقوبات . (نقض اهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٥٨ نمرة ٣٦٢)	١	أب . ولايته . تصرفات (استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٧١ نمرة ٢٢٣)
٩	إجارة . مدة جديدة . قوة الشيء المحكوم فيه (البان الجزئية الاهلية — ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٤٦ نمرة ٢٧)	٢	أب . ولاية . خيرية . بيع . إذن بالخصومة . قوته امام القضاء الاهلى . امام القضاء الشرعى . (ميت عمر الجزئية الاهلية — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عدد ٦ ص ٦٠٧ نمرة ٤٠٥)
١٠	اجارة اشخاص . مستخدم . رقت . مكافأة . تنازل . فسخ عقد الایجارة (بروكسل — اول ابريل سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٦٠ نمرة ١٢٦)	٣	أب . ولاية الأب . بيع . الخيرية . (ميت عمر — ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦ عدد ٩ و ١٠ ص ٩١١ نمرة ٥٢٣)
١١	اجارة اشخاص . حكومة . مسئوليتها خفير نظامى . خادم . مخدوم (مصر الكلية الاهلية — ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٠ نمرة ١٥٨)	٤	أب . ولايته . تصرفات (قوى شرعية — ١٥ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٢٩ نمرة ٥٣٧)
١٢	إجارة . اسبقية . تنازع مستأجرين . تسجيل تام . اجارات طويلة (النصورة الكلية الاهلية ١٤ فبراير سنة ١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٧ نمرة ١٦٤)	٥	أب . ولايته . تصرفات (قوى شرعية — ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٣٠ نمرة ٥٣٨)
١٣	اجارة . شراعى . قوة قاهرة (مما لوط الجزئية — ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٤٦ نمرة ١٧٤)	٦	اتعاب محاماة . الحكم بها . جزء من الحكم . حجز . تنفيذ . اشكال . (جرجا — ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٥٨ نمرة ٣٤)
		٧	اتلاف زراعة . بيان ماهية الاتلاف . نوعه . (نقض اهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عدد ٢ ص ١١٠ نمرة ٧٩)

١٤	اجارة . رفت . خادم . مستخدم . <u>مرقبه . تعويض</u> (بروكسل — ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣ عدد ٣ من ٢٧٣ نمرة ١٩٦)	٢١	المؤجرة . تقض . سبب ماس بالنظام العام (نقض و ابرام فرنسا — ٢٩ مايو سنة ١٩٢٥ عدد ٣ من ٢٨٠ نمرة ٢١٧)
١٥	اجارة . خادم . رفت . تعويض . <u>اخطار . زمنه .</u> (انقرس — ٩ اغسطس سنة ١٩٢٣ عدد ٣ من ٢٧٣ نمرة ١٩٧)	٢٢	اجارة . شريك . اجارة حصه الشريك <u>بطلان</u> (جرجا الجزئية الاهلية — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٢٨٠ نمرة ٢٥٦)
١٦	اجارة اشخاص . مستخدم . مرض . <u>رفت .</u> (انقرس — ٩ اكتوبر سنة ١٩٢٣ عدد ٣ من ٢٧٤ نمرة ١٩٨)	٢٣	اجارة . دور علوى . دور سفلى . تصادم <u>حق المالك بحق المستأجر</u> (ليبج — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عدد ٤ من ٢٢٨ نمرة ٣٠١)
١٧	اجارة اشخاص . رفت . تعويض . <u>اخطار . زمن غير معين</u> (انقرس — ٩ اكتوبر سنة ١٩٢٣ عدد ٣ من ٢٧٤ نمرة ١٩٩)	٢٤	اجارات . دعوى بطلان الاجارات . <u>احكام . طرق طعن .</u> (المنصورة الكلية الاهلية — ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ عدد ٦ من ٥٩٧ نمرة ٣٩٨)
١٨	اجارة . حق المؤجر فى حبس المفروشات . <u>حق المستأجر فى ملكية المفروشات</u> <u>تصادم الحقين</u> (شاراتون — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وتطبيق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٣ من ٢٧٨ نمرة ٢١٢)	٢٥	اجارة . اثبات . بدء فى التنفيذ . كتابة . <u>اقرار يمين</u> (ديروط الجزئية الاهلية — ٧ ابريل سنة ١٩٢٧ عدد ٧ من ٧٤٩ نمرة ٤٥٣)
١٩	اجارة . تجديد الايجارة . اثباتها . البدء فى <u>تنفيذها</u> (استئناف باريز — ١٥ مايو سنة ١٩٢٥ عدد ٣ من ٢٨٠ نمرة ٢١٦)	٢٦	اجنبى . تنازل عن رعوته . اختصاص <u>الحاكم الاهلية . مادة ١٥ و ١٦ من</u> <u>لائحة الترتيب . نظام عام . دعوى</u> <u>عمومية . تحريكها بمعرفة اجنبى</u> (مها الجزئية الاهلية — ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ من ٩١٠ نمرة ٥٢٢)
٢٠	اجارة . تغيير وجه الانتفاع بالمعين		

٢٧	اجارة . تسجيل . وضع يد . تعارض عدة اجارات ( ابى قرطاس الجزئية الاهلية — ١٥ فبراير سنة ٩٢٦ عدد ٩ و ١٠ ص ٩١٧ نمرة ٥٢٦ )	٣٤	اجنبى . اختصاص المحاكم الاهلية . اسبوط الكلية الاهلية — ٣١ يناير سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٤٢ نمرة ٢٣
٢٨	احداث . اصلاحية . زمن اخلاء . تحديده وتعيينه . ( نقض اهلى — اول يونيه سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ١٠ نمرة ٣ )	٣٥	اختصاص المحاكم المختلطة . احكام اهلية . قيمتها بالنسبة الى الوطنيين . بالنسبة الى الاجانب استئناف مختلط — ١٣ نوفمبر سنة ٩٢٣ عدد ١ ص ٨٠ نمرة ٥٢
٢٩	احكام اجنبية . احكام محكمين . الصيغة التنفيذية . المحكمة المختصة . احوال ( السين ياريس — ٢ فبراير سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٨١ نمرة ٢٢٠ )	٣٦	اختصاص القاضى الجزئى . بعد تحديد المبالغ المدعى به . النزاع فى اصل الدين . اثره . المادة ٣٠ مرافعات ( مصر الكلية الاهلية — ٤ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٢ نمرة ١٥٩ )
٣٠	احكام روسية . محاكم اجنبية . احكام اجنبية ( بروكل ٥ يونيه سنة ٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٢٧ نمرة ٢٩٩ )	٣٧	اخفاء أدلة الجريمة . علم بوقوع الجريمة . اعانة الجانى . ايواء الجانى . سوهاج الجزئية الاهلية — ١٧ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٤٨ نمرة ١٧٥ )
٣١	اختصاص القاضى الجنائى . بعد الحكم بالبراءة . نظر دعوى مدنية نقض اهلى — اول يونيه سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٨ نمرة ١	٣٨	اختصاص المحكمة المختلطة . ( انظر رهن نمرة ٢٨٣ )
٣٢	اختصاص المحاكم الاهلية — ايران . حماية . زوجة . استئناف اهلى — ٢٣ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ١٩ نمرة ١١	٣٩	اختصاص المحكمة المختلطة ( انظر شفعة نمرة ٣٣٩ )
٣٣	اختصاص عام . ادخال اجنبى . صالح	٤٠	اختصاص القاضى المختلط . تقدير الدين حجز تحت يد اجنبى ( استئناف مختلط — ٤ فبراير سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٢٠ نمرة ٢٧٩ )

٤١	اختصاص المحاكم الاهلية . مصاريف الدعوى الشرعية (مصر الكلية الاهلية — ١٠ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٨١ نمرة ٣٨٧)	تشويه (قنا الجزئية الاهلية — ٣٠ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٩ و ١٠ ص ٩١٨ نمرة ٥٢٧)
٤٢	اختصاص محاكم الاخطا . وجوب عرض القضايا عليها . اجراء الصلح فيها . المادة ١٩ من قانون محاكم الاخطا . (اخيم الجزئية الاهلية — ٢٧ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٦١٤ نمرة ٤٠٨)	٤٨
٤٣	اختصاص محكمة الخط . مساقى . منع تعرض (ديروط الجزئية الاهلية — ١٠ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٦ ص ٦١٤ نمرة ٤٠٩)	٤٩
٤٤	اختصاص . عود . جناية . تقدير الادلة . بمعرفة محكمة الجنج (مصر الكلية الاهلية — ١٨ ابريل سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٢٤ نمرة ٤٤٤)	٥٠
٤٥	اختلاس . تحصيل مبلغ وقيد أقل (نقض اهلى — ٤ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٨٦٥ نمرة ٤٩١)	٥١
٤٦	اختصاص المحاكم الاهلية ( انظر دعوى اثبات حالة ٢٦٠ )	٥٢
٤٧	اختصاص القاضى الجزئى . جنحة . جناية . اختصاص . عاهة مستديمة .	٥٣
		٤٨
		٤٩
		٥٠
		٥١
		٥٢
		٥٣

نظام عام	٥٤	ارث . تأمين على الحياة . عدم جواز (المحكمة العليا الشرعية — ٢٧ ديسمبر سنة ١٠٦٠ عدد ١٠٩١ ص ١٠٩٧ نمرة ٥٤٥)
( استئناف اهلي — ٢٩ يونية سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢١٨ نمرة ١٥٦ )	٥٥	استئناف اعلان حكم ابتدائي . مكتب محام متدب . صحته . طلب المعافاة . قطع المدة (استئناف مصر — ١٠ يناير سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ١٤ نمرة ٨ )
استئناف . حكم محاكم الاخطا . اختصاصها ترع وجسور . اختصاص المحاكم الاهلية ( السطة الجزئية الاهلية — ١٥ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٤٠ نمرة ١٦٩ )	٥٦	استئناف الاحكام التمهيدية . ميادها . نظرية القانون الفرنسى . نظرية القانون المختلط . جهاز الزوجة . خطبه . مهر . اثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . مذكرات الخصوم . موانع أدية . علاقة الحاطب بالمخطوبة ( استئناف مصر الاهلية — ٨ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ١٧ نمرة ١٠ )
استئناف . حكم صادر من محكمة الخط . خلو العريضة من اسباب الاستئناف . هل يلغها ويجعل الاستئناف باطلا شكلا ؟ (بيت غمر الجزئية — ٣٠ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٤٤ نمرة ١٧٢ )	٥٧	استئناف . عدم قابلية الحكم للاستئناف نظام عام . حكم الاختصاص . استئناف الموضوع (استئناف اهلي — ١٦ يونية سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١١١ نمرة ٨١ )
استئناف . قرار بسماع الدعوى (المحكمة العليا الشرعية — ٤ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٥٩ نمرة ١٨٢ )	٥٨	استئناف . احكام الاختصاص . مواعيد استئنافها . دعاوى الاسترداد ( ملط السكية الاهلية — ٢٥ سبتمبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٢٣ نمرة ٩١ )
استئناف . اسباب وجيزة . شفعة . وجوب ادخال البائع والمشتري . امام اول درجة . امام الاستئناف ( استئناف مختلط — ١٨ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٧٠ نمرة ١٩٠ )	٥٩	استئناف . رفعه بعد الميعاد القانونى . استئنافها . دعاوى الاسترداد ( استئناف مصر — ١٣ اكتوبر سنة ٩٢٣ عدد ٤ ص ٣٤١ نمرة ٢٣٥ )
استئناف : اعلانه بداية الميعاد بالنسبة الى المعلن ( استئناف مصر — ١٣ اكتوبر سنة ٩٢٣ عدد ٤ ص ٣٤١ نمرة ٢٣٥ )	٦٥	استئناف . انذار بوجوب قيده . اعلانه

٧١	استئناف . صحيفة الاستئناف . صحيفة المعارضة . بيان الاسباب . بطلان . سقوط الحق في التمسك ( قنا الكلية الاهلية — ١٤ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٥١٣ نمرة ٣٥٦ )	٦٦	في قلم الكتاب . في المحل المختار . ميعاد المسافة . القيد في الجدول . تاريخ القيد لا تاريخ توريد الرسوم ( استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٤٧ نمرة ٢٤٠ )
٧٢	استئناف النيابة . طلب تخفيف العقوبة تشديد . جواز ( نقض املی — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦١ نمرة ٣٦٦ )	٦٧	استئناف . حكم جزئي . قضى برد وبطلان سند . أصل الدعوى أقل من النصاب الجائز استئنافه . جواز الاستئناف ( مصر الكلية الاهلية — ١٨ اكتوبر سنة ٩٢٦ وتعليق حضرة عبد الفتاح بك السيد عدد ٤ ص ٣٥١ نمرة ٢٤٣ )
٧٣	استئناف . دعوى جديدة . طلبات جديدة . تغيير الصفة ( استئناف مصر — ١٦ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦٥ نمرة ٣٧٥ )	٦٨	استئناف . حكم جنائي غيبي . معارضة مادة ١٥٤ جنایات ( مصر الكلية الاهلية — ٢٣ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٦٤ نمرة ٢٤٧ )
٧٤	استئناف . حكم مرمي المزداد . اجراءات البيع فقط ( استئناف مصر — ١٨ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦٧ نمرة ٣٧٦ )	٦٩	استئناف . محل مختار . قلم الكتاب . انذار بوجوب القيد ( استئناف مصر — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦٩ نمرة ٣٣١ )
٧٥	استئناف . قيده . مادة ٣٦٣ مرافعات ( استئناف مصر — ١٦ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٦٩ نمرة ٣٧٨ )	٧٠	استئناف . خصم ثالث . طلبات جديدة ( استئناف مصر — ١٥ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦٩ نمرة ٣٣٢ )
٧٦	استئناف النائب العمومي . بعد صدور حكم نهائي . نظام عام ( الزقازيق الكلية الاهلية — ١٨ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٩٦ نمرة ٣٩٧ )		استئناف . تحضير . دعوى مستعجلة وجوب مرورها على قاضي التحضير ( بنى سويف الكلية الاهلية — ١٨ ديسمبر سنة ٩٢٦ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٥ ص ٥١١ نمرة ٣٥٥ )
٧٧	اسلام مسيحي ( انظر قففة نمرة ٤٩٠ )		

المدين . تراحم الديانة	٧٨	استئناف المحكوم عليه . تشديد العقوبة
( استئناف مختلط — ٢٦ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٣ من ٢٧١ نمرة ١٩٣ )		( تقض اهل — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٧ من ٦٨٠ نمرة ٤٢٢ )
افلاس . صلح . مفلس	٨٥	استئناف النيابة والمدعى المدنى . اثره
( المنصورة الجزئية الاهلية — ٣٠ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٤ من ٢٨٩ نمرة ٢٦٣ )		في وصف الواقعة . جنابة . جنحة
افيون . احراز . ناتج زراعة	٨٦	( جنابات بنى سوف — ١٨ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٨ من ٨٠٩ نمرة ٤٧٠ )
( تقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ من ٥٦٣ نمرة ٣٧٢ )		استئناف . حكم بخلاف حكم سابق
افلاس . اثره . دائن والتقليسة الدائنون	٨٧	نصاب الدعوى
اللاحقون . حقوق كل منهم		( مصر الكلية الاهلية — ١٧ ابريل سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ من ٨٩٨ نمرة ٥١٢ )
( مصر الكلية الاهلية — ٢ مارس سنة ٩٢٧ عدد ٨ من ٨٢٤ نمرة ٤٧٩ )		استئناف . محل مختار . اعلان المستأنف
التماس . غش . طرق احتيالية .	٨٨	في قلم الكتاب
( الزقازيق الكلية الاهلية — ٢١ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ من ١٢٧ نمرة ٩٣ )		( الزقازيق الكلية الاهلية — ١٤ مايو سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ من ٩٠٤ نمرة ٥١٦ )
التماس . غش . تصديق على محضر الصلح	٨٩	اعلانات . لصق اعلانات . ازالها .
( اسبوط الكلية الاهلية — ٤ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ من ٢٢٦ نمرة ١٦٢ )		طمسها . حق الاولوية قبل الغير في وضعها . ضرر . مسئولية
التماس . عدم الحكم بأحد الطلبات .	٩٠	( استئناف مختلط — ١٦ ابريل سنة ١٩٢٥ عدد ٤ من ٤١٩ نمرة ٢٧٦ )
تناقض اجزاء الحكم .		اغتصاب . ريع . عيوب سند وضع اليد
( استئناف مصر — ١٦ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ من ٣٤٥ نمرة ٢٣٨ )		( تقض و ابرام بلجيكا — ١٧ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ من ١٥٩ نمرة ١٢٣ )
التماس . ورقة محجوزة . صحتها .	٩١	افلاس . صلح . كونكرداتو . تنازل
قوتها . تحقيق		الدائن . رجوع عن التنازل . عدم وفاء
( قنا الكلية الاهلية — ٢٥ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٦ من ٥٩٩ نمرة ٤٠٠ )		

٩٢	التماس . غش . احواله . تعريفه (الاذبكية الجزئية الاهلية — ١٠ مارس سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٦٠٣ نمرة ٤٠٢)	٩٥	امر مخل بالحياة . مادة ٢٤١ عقوبات. <u>الركن المادى</u> (اسيوط الجزئية الاهلية — ٥ يولي سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٤٥ نمرة ١٧٣)
٩٣	التماس . عيوب الاجراءات . عدم الحكم باحدى الطلبات . الفصل فى اصل الدعوى . كلام فى حكم تهديد فقط (استئناف مصر — ٨ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٨٧٨ نمرة ٥٠٢)	٩٦	انتخاب . شخص معين . تهديد (نقض اهلى — ٢٧ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٠٤ نمرة ٧٤)
٩٤	التماس . تنازل المتمس . شطب . غرامة . (قنا الكلية الاهلية — ١٧ مايو سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٠٨ نمرة ٥٢٠)	٩٧	انكار الختم . انكار الامضاء . اثبات . (استئناف اهلى — ١٥ يونيه سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١١٢ نمرة ٨٢)
		٩٨	اهمال ذكر مكان الواقعة . معرفة المحكمة المختصة . بطلان . (نقض اهلى — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٠٦ نمرة ٧٥)

## حرف الباء

٩٩	بدل . فسخ عقد البدل . دعوى الضمان . المادة ٣٥٩ مدنى (استئناف مصر — ٤ مايو سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ١٥ نمرة ٩)	١٠٢	بطلان مرافعه . تحريك الدعوى بمعرفة قلم الكتاب . قطع المدة . اجراءات قاطعة للمدة . شطب . حكمه . (مصر الكلية الاهلية — ٢١ ابريل سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٢٦ نمرة ٤٤٥)
١٠٠	بطلان المرافعة . سكوت احد الخصمين تحريك الدعوى بمعرفة طالب البطلان (استئناف مصر — ١٦ يونيه سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢١٩ نمرة ١٥٧)	١٠٣	بنك . خصم سندات صورية . (جاند يلجيك — ١٨ مارس سنة ٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٢٩ نمرة ٣٠٧)
١٠١	بطلان مرافعة . مفاوضات الصلح . اعتراف المدين (مصر الكلية الاهلية — ٨ مايو سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٧٦ نمرة ٣٨٣)	١٠٤	بناء فندق . جمعية خيرية اسلامية . استقلال . (قوى شرعية — ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٣١ نمرة ٥٣٩)

١١١ بيع . قانون التسجيل . نقل الملكية

( جرجا الجزئية الاهلية — ١٦ أكتوبر  
سنة ٩٢٦ — عدد ٢ ص ١٤٤ نمرة ١٠٣ )

١١٢ بيع . استرداد . البائع . حراسة .

حق البائع

( استئناف مصر — ١٥ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٣ ص ٢١٦ نمرة ١٥٥ )

١١٣ بيع . اجارة . فسخ . دعوى مستعجلة .

( مصر الكلية الاهلية — ١٣ أكتوبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٣ نمرة ١٦٠ )

١١٤ بيع . ضمان البائع . تأمينات

( طنطا الكلية الاهلية — ٢٠ مارس  
سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٤ نمرة ١٦١ )

١١٥ بيع . شرط ضياع معجل الثمن . عقد

تخييري . عقد بدلى . شفعة . بيع غير

مسجل . جواز طلب الحكم تمهيدا

للتسجيل . مشترى من التبة

( قاقوس الجزئية — ٢٣ فبراير سنة ٩٢٧  
تطبيق رئيس تحرير هذه المجلة . عدد ٣ ص  
٢٣٠ نمرة ١٦٦ )

١١٦ بيع . رهن . استرداد البيع . وعد بالبيع

( اجا الجزئية الاهلية — ٢١ مايو سنة  
٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٤٣ نمرة ١٧١ )

١١٧ بيع جبرى . زيادة العشر . ما يترتب

على زيادة العشر . ملكية المدين .

حق الراسى عليه المزداد

( استئناف مصر — ١٠ نوفمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٤٤ نمرة ٢٣٧ )

١٠٥ بلاغ كاذب . حكم ادانة . وجوب

بيان كذب البلاغ . وبيان السلطة

المختصة .

( تقضى و ابرام فرنسا — ٣٠ أكتوبر  
سنة ٩٢٤ عدد ٤ ص ٤٢٤ نمرة ٢٩٠ )

١٠٦ بلاغ كاذب . وجوب بيان الجهة .

( تقضى اهلى — ٤ يناير سنة ٩٢٧ عدد  
٩ و ١٠ ص ٨٦٦ نمرة ٤٩٢ )

١٠٧ بلاغ جديد . مادة ٢ من القانون

نمرة ٢٤ سنة ٩٢٣ . تحقيق النيابة .

حفظ الدعوى . براءة . قرار بان

لا وجه . عدم كفاية الادلة . متهم

اشتباه . انذار .

( اسبوط الكلية الاهلية — ١٢  
مارس سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٠٦  
نمرة ٥١٩ )

١٠٨ بيع وفائى . شرط الاسترداد . وعد

بالبيع

( طنطا الكلية الاهلية — ٣ فبراير سنة  
٩٢٦ عدد ١ ص ٣٦ نمرة ١٩ )

١٠٩ بيع . ثمن . حبسه . خطر نزع الملكية .

تنازل المشتري الضمنى عن حقه فى

حبس الثمن . قوائد الثمن المحبوس . اذا

كانت العين مشمرة

( ميت غير الجزئية الاهلية — ٢٦ يناير  
سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٣٣ نمرة ٩٧ )

١١٠ بيع . وعد بالبيع . حكمه .

( دكرنس الجزئية الاهلية — ٥ مايو  
سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٤١ نمرة ١٠٢ )

- ١١٨ بيع عرفي . غير مسجل . حكمة . شفعة .  
جواز طلب الشفعة  
(الخليفة الجزئية — ٢١ أبريل سنة ٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٧٦ نمرة ٢٥٣ )
- ١١٩ بيع . تسيط الثمن . تعليق نقل الملكية  
على دفع باقي الثمن . تفسير المشاركات  
(نقض وإبرام فرنسا — أول يونيو سنة  
٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٢١ نمرة ٢٨١ )
- ١٢٠ بيع . اجارة . خياط  
(السين ياريس — ٦ أبريل سنة ٩٢٥  
عدد ٤ ص ٤٢٣ نمرة ٢٨٦ )
- ١٢١ بيع . وعد بالبيع . نقل ملكية  
(نقض وإبرام فرنسا — ١٧ مارس  
سنة ٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٢٣ نمرة ٢٨٧ )
- ١٢٢ بيع . قانون جديد . حكمة تشريعه .  
نتائجه  
(اسيوط الجزئية — ٢٥ يناير سنة ٩٢٧  
عدد ٦ ص ٦٠٩ نمرة ٤٠٦ )
- ١٢٣ بيع تسجيل . طلب الحكم بالملكية  
( اسكندرية الكلية الاهلية ١٦  
اكتوبر سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص  
٩٠٣ نمرة ٥١٥ )
- ١٢٤ بيع . عقدرضائي لا عقد شكلي . شفعة .  
تسجيل العقد . جواز  
( اسنا الجزئية — ١٠ مايو سنة  
٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٢٣ نمرة ٥٣١ )
- ١٢٥ بيع  
( انظر وضع يد نمرة ٥٤٢ )

## حرف التاء

- ١٢٦ تأمينات . انتقال التأمينات . عقد  
رسمي . حلول الدافع محل الدائن  
( استئناف مختلط — ٢٤ ديسمبر  
سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ٧٧ نمرة ٤٦ )
- ١٢٧ تأديب . مجلس تأديب . نائب عمومي .  
افوكاتو عمومي  
( استئناف مصر — ٢٥ نوفمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٧٤ نمرة ٣٣٦ )
- ١٢٨ تأخير دفع الدين عمدا  
( انظر مسئولية نمرة ٤٦٧ )
- ١٢٩ تبديد . خيانة الامانة . تقادم . مبدأه .  
التكليف بالرد . خلو الحكم من بيان  
طريقة رفض الرد والتسليم . بطلان  
جوهرى  
( نقض اهلي — أول يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ١ ص ٩ نمرة ٢ )
- ١٣٠ تبديد . خيانة الامانة . شريك .  
وكيل . اجر  
(نقض اهلي — أول يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ١ ص ١٠ نمرة ٤ )

١٣٩ تحكيم . صحة العقد . الذي نص فيه على

التحكيم . سلطة المحكمين

( بروكل يلجيكا — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عدد ١ ص ٨٤ نمرة ٦٦ )

١٤٠ تحكيم . استئناف . تعيين المحكمة التي

يودع فيها حكم المحكمين

( ايبج يلجيكا — ١٦ يناير سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٨٥ نمرة ٦٩ )

١٤١ تحقيق . محضر تحقيق . بطلان .

مخالفة . اثبات

( استئناف مختلط — ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٧ نمرة ١١٥ )

١٤٢ تحكيم محكمين . شركة . خلاف شديد

قاضي الامور المستعجلة . اختصاص

( بروكل — اول ابريل سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٦٠ نمرة ١٢٧ )

١٤٣ تحكيم . معارضة . تنفيذ . ايقاف

( مهر الكلية الاهلية — ٨ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٨ ص ٨١٩ نمرة ٤٧٧ )

١٤٤ تحكيم . حكم معارضة في امر التنفيذ .

ايقاف التنفيذ

( مهر الكلية الاهلية — ٩ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٠١ نمرة ٥١٤ )

١٤٥ ترك . اهمال العائلة . جريمة

( السين — ٧ فبراير سنة ١٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٢٥ نمرة ٢٩١ )

١٣١ تبديد . اركانه . صانع يستلم مصوغات

لييها

( الوابلي الجزئية — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وتليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٣٨٨ نمرة ٢٦٢ )

١٣٢ تبديد . ناظر وقف . وكيل

( نقض اهل — ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦١ نمرة ٢٢٣ )

١٣٣ تبديد اشياء . محجوزة . نقلها . اخفاؤها .

( نقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٥٩ نمرة ٣٦٣ )

١٣٤ تبديد . وديعة . قرض صيغ بصيغة

وديعة

( نقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦٠ نمرة ٣٦٥ )

١٣٥ تبديد . نقل الاشياء المحجوزة .

( نقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦١ نمرة ٣٦٨ )

١٣٦ تبديد

( انظر سرقة نمرة ٢٩٧ )

١٣٧ تبديد اشياء محجوزة . وجوب بيان

ثبوت الحجز للادانة . بعد البراءة

( نقض اهل — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٨٢ نمرة ٤٢٥ )

١٣٨ تبديد . صراف وظيفته . تحصيل ايجار .

مادة ٩٧ عقوبات

( جنابات بنى سوف — ٢ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٧ ص ٦٩٠ نمرة ٤٣٤ )

- ١٤٦ تزوير. اوراق رسمية . كشف البوليس  
متطوعين للخفر . تسمى باسم الغير  
كشف ماهيات الخفر . ورقة عرفية .  
( جنایات مصر — ١١ فبراير سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ٢٧ نمرة ١٣ )
- ١٤٧ تزوير . ورقة رسمية . كشف  
انتخاب الخفر  
( جنایات مصر — ١٥ ابريل سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ٢٨ نمرة ١٤ )
- ١٤٨ تزوير . ورقة رسمية . كشف بحره  
طبيب الصحة تسمى باسم الغير  
( جنایات مصر — اول يونيه سنة  
١٩٢٥ عدد ١ ص ٢٩ نمرة ١٥ )
- ١٤٩ تزوير . دفتر المحضرين . دفتر تسليم  
الصور وثائق رسمية  
( طنطا الكلية الاهلية — ٣ فبراير سنة  
١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٢٠ نمرة ٨٩ )
- ١٥٠ تزوير بيان كيفية التزوير . عدم كفاية  
البيان . اثره . المادتان ١٨٣ عقوبات  
و ٢٢٩ جنایات  
( نقض اهلى اول — فبراير سنة ١٩٢٦  
عدد ٣ ص ٢٠١ نمرة ١٤٤ )
- ١٥١ تزوير . دعوى جنحة مباشرة بالتزوير  
بعد الفصل مدنيا في موضوع العقد  
المزور . قوة الشيء المحكوم فيه . المادة  
٢٣٩ من قانون تحقيق الجنایات  
( ابو تيج — ١٤ نوفمبر ١٩٢٦ عدد  
٣ ص ٢٥٠ نمرة ١٧٦ )
- ١٥٢ تزوير . بيان كيفية حصول التزوير . اركان  
التزوير . وجوب يابها  
( نقض اهلى — اول يونيه سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٢٦ نمرة ٢٢٦ )
- ١٥٣ تزوير . تحقيق خطوط . انكار . اثبات  
( استئناف مصر — ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٤٢ نمرة ٢٣٦ )
- ١٥٤ تزوير . اختراع جواب توصية ضرر .  
( مصر الكلية الاهلية — ٢٤ فبراير  
سنة ١٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٩٣ نمرة ٣٩٥ )
- ١٥٥ تزوير . طعن بالتزوير . رد وبطلان  
الورقة . سلطة المحكمة في الرد والبطلان  
تحقيق . المادة ٢٩٢ ٣٣٣ مرافعات  
( مصر الكلية الاهلية — ٢٠ مارس  
سنة ١٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٩٣ نمرة ٣٩٦ )
- ١٥٦ تزوير  
( انظر نصاب نهائى نمرة ٥١٠ )
- ١٥٧ تزوير . اعدام جزء من المحررات .  
تغيير حقيقة . محو  
( نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٨ نمرة ٤٦١ )
- ١٥٨ تزوير . وثيقة زواج . سن الزوجين .  
تغيير حقيقة السن . لا تزوير  
( جنایات قنا — ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٧  
عدد ٨ ص ٨١٧ نمرة ٤٧٥ )
- ١٥٩ تزوير . بيان كيفية التزوير . نقض  
( نقض اهلى — ٤ يناير سنة ١٩٢٧  
عدد ٩ و ١٠ ص ٨٦٤ نمرة ٤٨٩ )

- ١٦٠ تسجيل . بيع . انتقال الملكية  
(منفلوط الجزئية — ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ١ ص ٥٤ نمرة ٣٢)
- ١٦١ تسجيل . تعدد عقود الملكية . تسجيل  
العقد الاخير . افضلية  
( ايتاي البارود — ٨ فبراير سنة ١٩٢٦  
عدد ٢ ص ١٣٦ نمرة ٩٨ )
- ١٦٢ تسجيل . تنبيه نزع ملكية . تسجيله .  
الحاق الثمار . حراسة  
( بنى سويف الكلية الاهلية — ١١  
ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٦ ص ٥٩٨ نمرة  
٣٩٩ )
- ١٦٣ تسجيل تنبيه نزع الملكية . حكمه .  
حراسة .  
(استئناف مصر — ١٩ فبراير سنة ١٩٢٧  
عدد ٧ ص ٦٨٥ نمرة ٤٢٩ )
- ١٦٤ تسليم اختيارى  
( انظر سرقة نمرة ٨٠٣ )
- ١٦٥ تسليم مؤقت  
( انظر سرقة نمرة ٣٠٨ )
- ١٦٦ تشرد . مشبوه . مراقبة  
(اسيوط الكلية الاهلية — ١٤ يولي  
سنة ١٩٢٥ عدد ١ ص ٤١ نمرة ٢٢ )
- ١٦٧ تشكيل الجلسات . الرد على الدفاع  
( نقض اهلى — اول نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٣ ص ٢٠٢ نمرة ١٤٥ )
- ١٦٨ تشرد . انذار . مراقبة البوليس  
( نقض اهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٦ ص ٥٦٢ نمرة ٣٧٠ )
- ١٦٩ تصرفات المدين المفلس . تعهداته .  
التصرفات الملقاة . اثر ذلك . ( المادة  
٢٢٧ تجارى وما بعدها )  
(استئناف مصر — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥  
عدد ٣ ص ٢١٢ نمرة ١٥٣ )
- ١٧٠ تنظيم . اوامر على عرائض . استئنافها .  
مادة ١٣٠ مرافعات  
(استئناف مصر — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٤٧ نمرة ٢٢٩ )
- ١٧١ تنظيم . استئناف الامر . مادة ١٣٠  
و ١٣٢ مرافعات  
(استئناف مصر — ٢ فبراير سنة ١٩٢٧  
عدد ٩ و ١٠ ص ٨٧١ نمرة ٤٩٧ )
- ١٧٢ تعهد . مقالة . زيادة مبلغ المقالة .  
اسباب شرط جزائى . سلطة القاضى .  
ضرر  
( استئناف مختلط — ٣٠ ديسمبر  
سنة ١٩٢٥ عدد ١ ص ٧٧ نمرة ٤٧ )
- ١٧٣ تعهدات . تقادم . سقوط الحق في  
التضمينات ١٥٠ سنة  
( نيج حمادى — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦  
عدد ٢ ص ١٣٧ نمرة ٩٩ )
- ١٧٤ تعديل وصف التهمة . لفت نظر  
التهمة للتعديل . التهمة الجديدة . جنحة

١٨١ تعويض ضرر . يئانه . والدة المجنى

عليه . خاله . بيان سبب التعويض

( نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٧ ص ٦٧٨ نمرة ٤١٧ )

١٨٢ تعويض مدنى . سبق تنازل المدعى

المدنى . بطلان

( نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٧ ص ٦٧٨ نمرة ٤١٨ )

١٨٣ تعويض . معاشره غير شرعية .

ترك . هجران

( استئناف مصر — ٢٦ ديسمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٨٧ نمرة ٤٣١ )

١٨٤ تعيين حارس . وقف . دائنو الوقف .

استغلال اموال المدين . الافلاس

المدنى . طرق التنفيذ على العقار .

التنفيذ و النظام العام . الحراسة على

اموال المتهم

( مصر الكلية الاهلية — ٢٤ مارس  
سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٠١ نمرة ٤٤٠ )

١٨٥ تعويض الأم . تعويض الأب . لكل

شخصية مستقلة

( استئناف مصر — ٥ فبراير سنة ٩٢٧  
عدد ٩ و ١٠ ص ٨٧٣ نمرة ٤٩٨ )

١٨٦ تعرض مستأجر . اخطار المالك .

كيفية الاخطار

( جرجا الجزئية — ٣٠ اكتوبر سنة  
٩٢٦ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٢٢ نمرة ٥٣٠ )

عدم حضور محام . اثره . المواد ٢٤٠

و ٢٤١ و ٢٢٤ و ٢٢٦ و ٣٢٢ عقوبات

و ٢٢٩ تحقيق جنايات

( نقض اهلى — ٤ يناير سنة ٩٢٦ عدد  
٣ ص ٢٠١ نمرة ١٤٣ )

١٧٥ تعويض الموظفين

( انظر مجلس بلدى نمرة )

١٧٦ تعهدات . إثباتها . موانع الاستحصال

على كتابه . سلطة القاضي

( نقض اهلى — اول يونيه سنة ٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٢٤ نمرة ٢٢٣ )

١٧٧ تعهد . وفاء . تكليف رسمى . الاعفاء منه

( نقض و ابرام فرنسا — ٤ يناير سنة  
٩٢٧ عدد ٤ ص ٤٢٦ نمرة ٢٩٦ )

١٧٨ تعهدات . فضولى . مسئولية . حساب

( استئناف مصر — ٢٥ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٧٨ نمرة ٣٣٩ )

١٧٩ تعاقد . تاريخ ثابت . حجر . تقدير

ظروف التعاقد . فساد التدبير . ضعف

القوى العقلية . عته . بطلان تصرفات

( استئناف مصر — ٩ يناير سنة ٩٢٧  
عدد ٦ ص ٥٧٤ نمرة ٣٨٢ )

١٨٠ تعويض . خطأ . صاحب العمل .

مقاول . مسئولية

( مصر الكلية الاهلية — ٢٠ ديسمبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٨٤ نمرة ٣٨٩ )

١٩٤ تقدير الدعوى . اشتراك جملة اشخاص

تفسير المشارطات

(ليج - ١٢ نوفمبر سنة ٩٢٤ عدد ٤  
ص ٤٢٨ نمرة ٣٠٢)

١٩٥ تقدير قيمة الدعوى . عدم منازعة

الخصوم في التقدير امام القاضي الجزئي

اثر ذلك بالنسبة للدعوى التي قيمتها

الحقيقية اكبر من النصاب . اثره بالنسبة

للدعوى التي قيمتها الحقيقية اقل من

النصاب . ولكن أعطيت لها قيمة اكبر

من ذلك النصاب . قواعد النظام العام

(مصر الكلية الاهلية - ٢٠ ديسمبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٩٢ نمرة ٣٤٧)

١٩٦ تقادم . سقوط الحقوق . مادة ٢٠٩

مدنى . وفاء . اعتراف صريح . اعتراف

ضمنى . انقطاع التقادم . مطالبة . دعوى

شطب الدعوى . اثره . وكيل . محام

اجر . اتعاب . تقدير .

(مصر الكلية الاهلية - ٩ ديسمبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٥٠٣ نمرة ٣٥١)

١٩٧ تقادم . وضع يد وارث . ايانة . لانتك

بعضى المدة

(استئناف مصر - ٩ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٦ ص ٥٦٤ نمرة ٣٧٤)

١٩٨ تقدير الدعوى . طلب ما يستجد . اثره

(مصر الكلية الاهلية - ٣١ يناير سنة  
٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٩٠ نمرة ٣٩٣)

١٨٧ قالس . بالتدليس . بالتقصير . توقف

التاجر عن الدفع . شروط . احوال

(الاستئناف المختلط - دوائرها المجتمعة  
اول ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٣ ص ٢٧٢  
نمرة ١٩٥)

١٨٨ تقادم . سقوط الحقوق . مرتبات .

قوائد . اجر . ريع اعيان منصوبة

(نجم حادى - ١٢ ابريل سنة ١٩٢٦  
عدد ١ ص ٥٦ نمرة ٣٣)

١٨٩ تقادم . سقوط الحقوق . معنوه .

محجور عليه . معنوه غير محجور عليه .

(استئناف ليموج - ٤ ديسمبر سنة ٩٢٣  
وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ١ ص ٨١ نمرة ٥٩)

١٩٠ تقادم .

(راجع تمهيدات نيرة )

١٩١ تقادم . سقوط الحقوق . استبدال

دين . حساب جارى .

(استئناف مصر - ١٥ يونيه سنة  
١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٤ نمرة ٨٥)

١٩٢ قليل . مزاحمة غير مشروعة . اسم

الحل التجارى . تشابه الاسماء . تعديل

الاسم

(استئناف باريس - اول مايو سنة  
٩٢٥ عدد ٢ ص ١٦١ نمرة ١٣٠)

١٩٣ تقدير اتعاب خبير . امر تقدير من النيابة

تظلم . معارضة

(استئناف الجزئية - ٩ نوفمبر سنة ٩٢٥  
عدد ٤ ص ٣٩١ نمرة ٢٦٤)

منازعة . معناها . تقاذ . سلطة المحكمة

( استئناف مصر — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٧٢ نمرة ٣٣٤ )

٢٠٤ تهمة جديدة . عدم دفاع . بطلان

( نقض املى — اول نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦٠ نمرة ٣٢٠ )

٢٠٥ توكيل خاص . استئناف احكام جنائية

( اسبوط الكلية الاهلية — ٦ فبراير سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٤٣ نمرة ٢٤ )

٢٠٦ توبة . ناظر .

( انظر وقف ٥٥٩ )

٢٠٧ توزيع . قرارات قاضى التوزيع .

حكمها . مناقضة . حق المدين

( الزقازيق الكلية الاهلية — ٥ يوليه سنة ١٩٢٥ عدد ٢ ص ١٢٤ نمرة ٩٢ )

١٩٩ تقادم . ارتفاق . حق المرور . شروط .

( الواسطى الجزئية — ٧ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٤٤ نمرة ٤٥٠ )

٢٠٠ تقادم . مواد تجارية . سندات تقادم .

يمين

( اطا — ٧ ابريل سنة ١٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٤٨ نمرة ٤٥٢ )

٢٠١ تقادم . املاك عامة . عدم تخصيصها

للمنفعة العامة . اثره

( مصر الكلية الاهلية — ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٧ عدد ٨ ص ٨٢٦ نمرة ٤٨٠ )

٢٠٢ تقادم

( انظر وقف نمرة ٥٥٦ )

٢٠٣ تنفيذ مؤقت . مادة ٢٩٣ مرافعات .

## حرف الجيم

٢١٠ جنسية . اثباتها احكام المحاكم الاهلية

والمختلطة . قوة الشيء المحكوم فيه .

( مصر الكلية الاهلية — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٨٣ نمرة ٣٨٨ )

٢١١ جنسية . اختصاص اثبات . حاية .

وظيفة . قنصلية . عثمانى .

( مصر الكلية الاهلية — اول مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٨ ص ٨١٨ نمرة ٤٧٦ )

٢٠٨ جارك . غرامات جركية . طبيعتها .

جواز استئناف احكامها . مجهولة

القيمة

( مصر الكلية الاهلية — ٢ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ١٠ ص ٨٩٤ نمرة ٥٠٩ )

٢٠٩ جمعية خيرية اسلامية

( انظر بناء فندق )

## حرف الحاء

- ٢١٢ حجر . سفه . تصرفات . قيمتها .  
غش . تواطؤ .  
(قنا الكلية الاهلية — ١٦ يناير سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٤٣ نمرة ٢٥)
- ٢١٣ حجر شيخوخة . مرض .  
(مجلس حسي مدبرية النيا — ٢٦ يوليه سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦٧ نمرة ٢٣٠)
- ٢١٤ حجر . صدور قرار . حفظ الطلب .  
(المجلس الحسي العالي — اول مايو سنة ٩٢٧ عدد ٨ ص ٧٩٢ نمرة ٤٦٥)
- ٢١٥ حجر .  
(انظر سفه نمرة ٣١٤)
- ٢١٦ حراسة قضائية . اختصاص المحاكم الاهلية . اختصاص المحاكم المختلطة . المحكمة التي عينت الحارس  
(استئناف مصر — ١٨ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٧٠ نمرة ٣٧٩)
- ٢١٧ حراسة  
(انظر تسجيل تنبيه نزع ملكيه نمرة ١٦٢)
- ٢١٨ حراسة . كنيسة . ادارتها .  
استئناف اسيوط — ٩ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٨ ص ٨١٣ نمرة ٤٧٣)
- ٢١٩ حراسة . اجراءات نزع ملكية  
(استئناف اسيوط — ٢٧ ابريل سنة ٩٢٧ تعليق حضرة رئيس تحرير هذه المجلة وحضرة الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف الهامي) عدد ٩ ص ١٠٩ ص ٨٨٥ نمرة ٥٠٥)
- ٢٢٠ حراسة . نزاع في ملك . في حيازة . وجود دين مسجل . شروط الحراسة  
(مصر الكلية الاهلية — ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧ عدد ٩ ص ١٠٩ ص ٨٩٦ نمرة ٥١١)
- ٢٢١ حراسة  
(انظر تسجيل نمرة ١٦٣)
- ٢٢٢ حشيش . احراز . عود . عقوبة . تقديرها  
(تقضى اهلى — اول نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦٩ نمرة ٣٢٨)
- ٢٢٣ حقوق ملكية . صناعية . فنية . ادبية . موسيقية . رقص .  
(السين بياريس — ١٧ فبراير سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٤٨٢ نمرة ٢٢١)
- ٢٢٤ حق الدفاع . طلب انتقال المحكمة . طلب التصريح باستخراج صورة من المجلس الحسي . رفض . وجه بطلان  
(تقضى اهلى — ٢٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٧٦ نمرة ٤١٣)

٢٣٢ حكم . قوته . حكم جنائي . قرار بأن

لا وجه . قضاة التحقيق . قضاة الاحالة

( توريه بفرنسا — ١٩ فبراير سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٢٤ نمرة ٢٨٩ )

٢٣٣ حكم جنائي . اثره في الحقوق المدنية .

تعارض الاحكام

( مجلس المحكمين بلجيكا — ٢٤ يناير سنة ٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٣٢ نمرة ٣١٩ )

٢٣٤ حكم في دفع فرعي . عدم قبول .

( نقض اهلي — اول نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٦٥ نمرة ٣٢٧ )

٢٣٥ حكم . وصفه . حضوري غيابي . معارضه

استئناف مصر — ١١ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٧٢ نمرة ٣٣٥ )

٢٣٦ حكم . عدم اختصاص . عدم قبول

النقض

( نقض اهلي — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥٦٣٦ ص نمرة ٣٧٣ )

٢٣٧ حكر

( انظر وقف )

٢٣٨ حكم جنائي . قوة الشيء المحكوم فيه .

الشيء المسروق . محكمة مدنية .

( جرجا الجزئية — ١٢ مارس سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٦٢٠ نمرة ٤١٢ )

٢٣٩ حكم . سبب موجب للرأفة

( نقض اهلي — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٧٧ نمرة ٤١٥ )

٢٤٠ حكم غيابي . تقض . عدم قبول

( نقض اهلي — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٧ ص نمرة ٦٨٢ و ٤٢٦ )

٢٢٥ حق الدفاع . اخلال به . سماع شهود

نفي . تقدير شهادتهم

( نقض اهلي — ٣ يناير سنة ٩٢٧ عدد ١٠٩٩ ص ٨٦١ نمرة ٤٨٥ )

٢٢٦ حكم جنائي . قوته . امام المحاكم المدنية

تقدير . مسئولية الجاني

( لبيج — ٢٨ اكتوبر سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ٨٥ نمرة ٦٨ )

٢٢٧ حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . براءة .

عدم صحة الواقعة

( استئناف مختلط — ١٩ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٧ نمرة ١١٦ )

٢٢٨ حكم جنائي . قوته امام المحكمة المدنية .

مسئولية . تعويضات . اصلا ومقدارا .

( اقرس — ٢٠ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٩ نمرة ١٢٤ )

٢٢٩ حكم . صدوره . فقاذ سلطة المحكمة .

وقف . استحقاق . دعوى الاستحقاق

وجوب بيان النصيب . بيان شرط

الواقف .

( مصر الكلية الشرعية — ٩ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٦٥ نمرة ١٨٥ )

٢٣٠ حكم . اسباب . خلو الحكم من الاسباب .

بطلان

( نقض اهلي — اول يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٢٤ نمرة ٢٢٤ )

٢٣١ حكم جنائي . قوته . امام المحاكم المدنية

( نقض اهلي — اول يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٢٥ نمرة ٢٢٥ )

<p><u>احد الطرفين لخصومة الغير</u> ( اردو بفرنسا — ١٧ يولييه سنة ٩٢٤ عدد ٤ ص ٤٢٢ نمرة ٢٨٣ )</p>	<p><u>٢٤١ حكم محكمين . معارضة . ايقاف التنفيذ</u> (مصر الكلية الاهلية — ١١ مارس سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٨٩٦ نمرة ٥١٠)</p>
<p><u>٢٤٧ خطبه</u> ( انظر استئناف الاحكام التمهيدية نمرة )</p>	<p><u>٢٤٢ حكم غيابي . انقضاء الجلسة . معارضة</u> <u>حضور المعارض وقت انعقاد الجلسة</u> (طهطا الجزئية — ١١ ابريل سنة ١٩٢٧ عدد ١٠ و ٩ ص ٩٢٠ نمرة ٥٢٩ )</p>
<p><u>٢٤٨ خطف الاطفال . انواع الجريمة . مادة</u> <u>٢٤٥ و ٢٥٠ عقوبات .</u> ( جليات قنا سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٨٨٨ نمرة ٥٠٧ )</p>	<p><u>٢٤٣ حكر</u> ( انظر دعوى نمرة )</p>
<p><u>٢٤٩ خيانة . تبديد . نقل رسومات خفيه .</u> <u>تم تنفيذها . بدون علم صاحب</u> <u>الرسومات</u> ( جنج ندر بفرنسا ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢٣ عدد ١ ص ٨٣ نمرة ٦٢ )</p>	<p><u>٢٤٤ حمل . بيع مواد منع الحمل . اجهزة</u> <u>طبية .</u> (ليبج — ١٤ اكتوبر سنة ٩٢٤ عدد ٤ ص ٤٢٨ نمرة ٣٠٣ )</p>
	<p><u>٢٤٥ حيازة</u> ( انظر سرقة نمرة )</p>
	<p><u>٢٤٦ خصومة . دعوى الاتفاق على تعيين</u></p>

## حرف الدال

<p><u>٢٥٢ دعوى الاسترداد . بيان أصل الملك .</u> <u>سلطة المحاكم</u> تلا الجزئية — ١٤ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٣٩ نمرة ١٠٠ )</p>	<p><u>٢٥٠ دعوى استحقاق منقول . دعوى</u> <u>بالقيمة دون طلب الرد عدم قبول</u> ( ليبج — ٢٧ مارس سنة ٩٢٦ ص ١٥ ١ ص ٨٥ نمرة ٧٠ )</p>
<p><u>٢٥٣ دعوى حراسة . اركانها . شروطها .</u> <u>احوالها</u> ( ملوى الجزئية — ١٥ سبتمبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٠ نمرة ١٠١ )</p>	<p><u>٢٥١ دعوى وضع يد . استرداد حيازة .</u> <u>منع تعرض . مدة</u> ١ مصر الكلية الاهلية — ١٠ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١١٧ نمرة ٨٧ )</p>

٢٦٢ دعوى عمومية . دعوى مدنية . محاكمة

جنائية . سقوط الدعوى العمومية . خروج

الدعوى من سلطة القاضى الجنائى

( اسكندرية الكلية الاهلية —  
١٢ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٥٠٧  
( ٣٥٢ )

٢٦٣ دعوى . تقديرها . طلب متأخر حكم .

طلب ما يستجد .

( المنصورة الكلية الاهلية — ٣ فبراير  
سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٥١٠ نمرة ٣٥٣ )

٢٦٤ دعوى . تقديرها . طلب شطب رهن

( الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٢ يناير  
سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٥١١ نمرة ٣٥٤ )

٢٦٥ دعوى بطلان حكم . معارضة .

استئناف . إشكال . دعوى اصلية

( قنا الكلية الاهلية — ١٤ مارس سنة  
٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٣٧ نمرة ٤٤٧ )

٢٦٦ دعوى اثبات حالة . طبيعة الدعوى .

دعوى مختلطة . وجود صالح اجنبى .

اختصاص المحاكم الاهلية

( مصر الكلية الاهلية — ٤ فبراير سنة  
٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٨٩١ نمرة ٥٠٨ )

٢٦٧ دعوى ملكية . حكم برفض الدعوى .

قيمته . منطوقه . اسبابه

( سوهاج — ٢٧ يناير سنة ٩٢٧  
عدد ٩ و ١٠ ص ٩١٩ نمرة ٥٢٨ )

٢٦٨ دفاع عن النفس . قتل

( قنوى شرعية — ٧ فبراير سنة  
٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٦ نمرة ١٠٤ )

٢٥٤ دعوى . احالة على محكمة اخرى .

بلدين مختلفين .

( اقرس — ٤ ديسمبر سنة ٩٢٣  
عدد ٣ ص ٢٧٤ نمرة ٢٠٠ )

٢٥٥ دعوى مجهولة القيمة

انظر نصاب نمرة )

٢٥٦ دعوى وضع يد . دعوى ملكية .

الجمع بينهما

( اسيوط الكلية الاهلية — ١٦ سبتمبر  
سنة ٩٢٥ عدد ٤ ص ٣٧٤ نمرة ٢٥٢ )

٢٥٧ دعوى قسمة . صورة تنفيذية تسليمها .

صاحب المنفعة . قسمة .

( الواسطى المزيتية — ٣٠ نوفمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٨٣ نمرة ٢٥٨ )

٢٥٨ دعوى كيدية

( انظر ضرر نمرة )

٢٥٩ دعوى منع تعرض . عدم مضي سنة .

الاهلى والمختلط . اطلاق اغنام . تمكيز

منفلوط — ٢٦ فبراير سنة ٩٢٦ عدد  
٤ ص ٣٨٤ نمرة ٢٦٠ )

٢٦٠ دعوى عمومية . دعوى مدنية . تبعية

( دينايد ياجيكا — ٩ ديسمبر سنة ٩٢٤  
عدد ٤ ص ٤٢٩ نمرة ٣٠٦ )

٢٦١ دعوى عمومية سقوطها . حكم جواز

نظر الدعوى . عدول . قوة الشيء

المحكوم فيه

( نقض اهلى — اول نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٦٠ نمرة ٣٢١ )

٢٧٤ ديون ممتازة . امتياز الديون . ايجار .

أجرة . تعويض ضرر . الحجز التحفظي

حكمه . لا امتياز الا بالحجز . مسئولية

جهة الوقف . تعويض ضرر حاصل

بسبب تصرفات الناظر

( استئناف مصر — ١٤٠ فبراير  
سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٢٤ نمرة ١٢ )

٢٧٥ دين ممتاز . عدم اختصاص محكمة

المدعى عليه وجوب رفع النزاع الى

قاضي التوزيع .

( السيدة الجزئية — ٢٠ مارس سنة  
٩٢٦ عدد ١ ص ٤٥ نمرة ٢٦ )

٢٧٦ دين . تعليق أجل الدفع على أمر متعلق

بارادة المدين . انذاره . تحديد الأجل

بمعرفة القاضي

( استئناف مختلط — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٣  
عدد ١ ص ٧٩ نمرة ٥١ )

٢٦٩ دفع فرعى . حكم فيه عدم قبول التقض

( تقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٦ ص ٥٦٣ نمرة ٣٧١ )

٢٧٠ دفاتر التجار . دعوى مدنية . مبدأ

دليل بالكتابة . شروط

( مصر الكلية الاملية — ١٣ اكتوبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٧٨ نمرة ٣٨٥ )

٢٧١ دفع فرعى

( انظر حكم نمرة ٢٣٤ )

٢٧٢ دفاع شرعى . دفع المتهم بانه كان

يدافع عن نفسه دفاعاً شرعياً . عدم نفي

الحكم هذا الدفع . تقض . بطلان

( تقض اهل — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٤ نمرة ٤٥٤ )

٢٧٣ دفع بسقوط الدعوى . اغفال الحكم

الكلام في هذا الدفع . بطلان

( تقض اهل — ٧ ديسمبر سنة ٩٦  
عدد ٨ ص ٧٨٨ نمرة ٤٦٠ )

## حرف الراء

٢٧٩ رد وبطلان ورقة .

( انظر تزوير نمرة ١٥٥ )

٢٨٠ رشوة . عمدة . اعتراف . اعفاء

( البليتا الجزئية — ١٩ اكتوبر سنة  
٩٢٦ عدد ٢ ص ١٣٠ نمرة ٩٥ )

٢٨١ رشوة . عمدة . موظف عمومى . تعيين

واتخاب شيخ الخفر . المادة ٨٩

٢٧٧ رد القضاة . سبق نظر القضية . مساس

بكرامة طالب الرد . تقديم شكوى في

حق القاضي

( مصر الكلية الاملية — ١٢ يونيه  
سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٣٣ نمرة ١٧ )

٢٧٨ رد القضاة . دعاوى . تصرفات .

( المحكمة العليا الشرعية — ٢٥ فبراير  
سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٤١ نمرة  
٥٤٩ )

٢٨٥ رهن حيازي . تعليق اجل الدفع على

ارادة المدين . جواز ذلك

( ابو نيح — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٧٦ بكرة ٢٥٤ )

٢٨٦ رهن . تملك المين المرهونة . أو عين

أخرى . بطلان

( اسبوط الجزئية الاهلية — ٢٩ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٤٦ بكرة ٤٥١ )

٢٨٧ رهن .

( انظر دعوى بكرة ٢٦٤ )

٢٨٨ ريع وقف

( انظر تبديد بكرة ١٣٢ )

عقوبات

( جنایات اسبوط — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٨٧ بكرة ٣٤٣ )

٢٨٢ رفت مستخدم . قوة القاهرة . فسح

عقد . إبعاد شخص من القطر

( استئناف مصر — ١٦ يونيو سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ١١٠ بكرة ٨٠ )

٢٨٣ رقيق

( انظر وقف )

٢٨٤ رهن . نزاع ملكية — اخراج بعض

الأملاك المرهونة . مصلحة الأجنبي

اختصاص المحكمة المختلطة .

( استئناف مخلص — ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٧٢ بكرة ١٩٤ )

## حرف الزين

بطلان

( بروكل ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٧٥ بكرة ٢٠٤ )

٢٩٢ زوجة . السكنى مع زوجها . مع اهله .

نشوز الزوجة

( فونو بفرنسا — ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٤ ص ٤٢٣ بكرة ٢٨٥ )

٢٩٣ زوجة . ملكية منقولات . قيام الزوجية .

حق الزوجة

( مصر الكلية الاهلية ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٧٦ بكرة ٣٨٤ )

٢٩٤ زواج

( انظر غلط بكرة ٣٦٤ )

٢٨٩ زنا . زوجية . طلاق . دعوى عمومية

( مركز طنطا — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦

عدد ١ ص ٤٨ بكرة ٢٨ )

٢٩٠ زوجية . توكيل ضمنى . وكالة الزوج .

بيع قطن . قبض ثمنه . شرط جزائى .

تعويض خيانة الوكيل

( الاستئناف المختلطة — ٣١ ديسمبر سنة

١٩٢٥ عدد ١ ص ٧٨ بكرة ٤٨ )

٢٩١ زوجية . واجبات . حقوق . الاتفاق

على الافتراق . دفع مرتب شهرى .

## حرف السين

٣٠٢ سرقة . شراء بئمن معجل . فرار المشتري

قبل الدفع

( بندر النصوره — ١٦ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٤٢ نمرة ١٧٠ )

٣٠٣ سريان قوانين جديدة على الماضى .

حق مكتسب . استئناف الاحكام .

قانون ٢٥ فبراير سنة ٩٢٥ . احكام

تمهيدية . احكام تحضيرية . احكام قطعية

( الزقايق الكلية الاهلية — ٦ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٧١ نمرة ٢٥١ )

٣٠٤ سرقة . إكراه . لعب قمار . استرداد

بالقوة

( جنابات بنى سويف — ١٣ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٤٨٥ نمرة ٣٤٢ )

٣٠٥ سرقة . إكراه . شروط . أحوال

( جنابات أسبوط — ١٢ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٤٨٨ نمرة ٣٤٤ )

٣٠٦ سرقة . اغفال ذكر الفقرة المنطبقة على

الحادثة من المادة التى طبقت . اثره

( نقض اهلى — أول فبراير سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٥٧ نمرة ٣٦٠ )

٣٠٧ سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . قصد

جناي . استفادة محكوم عليه من قبول

طعن مقدم من آخر

( نقض اهلى — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦٢ نمرة ٣٦٩ )

٢٩٥ سبق الاصرار . ذكر الضغينة . وقائع

سبق الاصرار . وجوب ياتها .

( نقض اهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٨ ص ٨٨٦ نمرة ٤٥٧ )

٢٩٦ شجر

( انظر نصب نمرة ونمرة )

٢٩٧ سرقة . تبديد . اركانها . بدء فى التنفيذ

اثبات

( اسكندرية الجزئية الاهلية — ٧ مارس سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٣٤ نمرة ١٨ )

٢٩٨ سرقة . القصد الجنائى العام . نية التملك

( كفر الشيخ الجزئية — ١٧ اغسطس سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٥١ نمرة ٣٠ )

٢٩٩ سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . مسئولية

مدنية . مسئولية جنائية

( جنح فرفيه — ٢٢ نوفمبر سنة ٩٢٤ عدد ١ ص ٨٥ نمرة ٦٧ )

٣٠٠ سرقة محصول . نزاع فى ملك . اتباع

الطرق القانونية . منع الفوضى . عقوبة

مطابقة للقانون

( نقض اهلى — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٠٧ نمرة ٧٦ )

٣٠١ سرقة . مال متروك . اخفاء اشياء

مسروقة

( مصر الكلية الاهلية — ٢٩ سبتمبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١١٨ نمرة ٨٨ )

٣١٤ سفة . حجر . قاصر . سند تحت

الاذن . حامل السند . سلامة نية

تاريخ السند على ياض . اثبات

(استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة ٩٠٦  
عدد ٣ ص ٢٢٩ نمرة ١٨٧)

٣١٥ سقوط الدعوى العمومية . قادم . جنحة

مرتبطة بجناية . محكمة الجنايات

( جنایات بنی سوف — ٥ ديسمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٤٩ نمرة ٢٤١ )

٣١٦ سقوط الدعوى العمومية . قادم جنحة

سوابق للتهم . جناية . محكمة جنایات

( جنایات بنی سوف — ٤ ديسمبر سنة  
٩٢٥ عدد ٤ ص ٣٥٠ نمرة ٢٤٢ )

٣١٧ سقوط الدعوى العمومية . أحكام

حضورية . أحكام غيايية . مبدأ

سقوط الدعوى . سقوط الحكم

( جنایات بنی سوف ٦ مارس سنة ٩٢٧  
عدد ٧ ص ٦٩٢ نمرة ٤٣٥ )

٣١٨ سندات

( انظر تقادم نمرة ٢٠٠ )

٣٠٨ سرقة . تسليم اختياري . تسليم مؤقت .

اختلاس

( طمطا الجزئية — ١٢ مارس سنة  
٩٢٧ عدد ٦ ص ٦١٨ نمرة ٤١١ )

٣٠٩ سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . وجوب

بيان علم الجاني بالسرقة

( تقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد  
٧ ص ٦٧٩ نمرة ٤٢٥ )

٣١٠ سرقة باكره . مادة ٢٧١ عقوبات .

ارتباط السرقة بالا كراه

( جنایات بنی سوف ١٧ يناير سنة  
٩٢٧ عدد ٧ ص ٦٨٨ نمرة ٤٣٢ )

٣١١ سرقة . تسليم مؤقت . حيازة . اركانها

( جنایات أسيوط — ١٣ ابريل سنة  
٩٢٧ عدد ٧ ص ٦٩٨ نمرة ٤٣٨ )

٣١٢ سرقة . اخفاء الاشياء المسروقة . علم

الخفى . قصد الاخفاء . عمل ايجابي

( جنایات بنی سوف — ٢١ فبراير سنة  
٩٢٧ عدد ٨ ص ٨١٢ نمرة ٤٧٢ )

٣١٣ سرقة . زلط ورمال جبال . مال مباح .

( تقض اهلى — ١٤ يناير سنة ٩٢٤ عدد  
٩ و ١٠ ص ٨٦٦ نمرة ٤٩٣ )

## حرف الشين

٣٢١ شركة . عيادة طبية . مستشفى . قيمة

مادية . قيمة معنوية

( استئناف مختلط — ١٩ يناير سنة ٩٢٦  
عدد ١ ص ٧٩ نمرة ٥٠ )

٣٢٢ شركة .

( انظر افلاس نمرة ٨٤ )

٣١٩ شاهد . مدع مدنى . يمين . لا بطلان

( تقض اهلى — ٤ يناير سنة ٩٢٧ عدد  
٩ و ١٠ ص ٨٦٤ نمرة ٤٨٩ )

٣٢٠ شروع . تسميم . جريمة مستحيلة .

استحالة مطلقة . نسبية

( سوق الجزئية — ٨ سبتمبر سنة  
١٩٢٦ عدد ١ ص ٤٩ نمرة ٢٩ )

٣٣١ شفعة . بيع غير مسجل . قانون

التسجيل الجديد . أثره .

(استئناف مصر — ١٠ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢١٤ نمرة ١٥٤)

٣٣٢ شفعة . بيع غير مسجل . حكمه .

(الخليفة الجزئية — ٢٨ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٣٩ نمرة ١٦٨)

٣٣٣ شفعة . تجزئة الصفقة . جواز الشفعة

في المين كلها

(الاستئناف المختلط ١١ فبراير سنة ٩٢٦ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٣ ص ٢٦٩ نمرة ١٨٨)

٣٣٤ شفعة . عدم ادخال البائع في الاستئناف .

حضوره . أثره

(استئناف مختلط — ١٦ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٧٠ نمرة ١٩١)

٣٣٥ شفعة

(انظر بيع نمرة ١٢٤)

٣٣٦ شفعة . اختصاص المحاكم المختلطة .

شفعة . شريك شائع . اجنبي .

(استئناف مختلط — ٤ مايو سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٧١ نمرة ١٩٢)

٣٣٧ شفعة . وفاة الشفيع . قبل القضاء .

بعد القضاء

(الاستكفارية الكلية الاهلية — ١٣ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٦٧ نمرة ٢٤٩)

٣٣٨ شفعة . بيع غير مسجل

(مصر الكلية الاهلية — ٨ مارس سنة ٩٢٧ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٧ ص ٧١٥ نمرة ٤٤١)

٣٣٩ شركة . تصفية . تعدد المصنفين . لا

يصح الانفراد بالعمل

(تروا بفرنسا — ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٦٢ نمرة ١٣٣)

٣٣٤ شرط . صراحة الشروط . وجوب

الحكم بها

(بروكسل — ١٧ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٩٧٦ نمرة ٢٠٧)

٣٣٥ شرافي

(انظر ايجار نمرة ١٣)

٣٣٦ شرط جزائي . تضمينات . الاتفاق

عليها . شرط الضرر . عدم الوفاء .

كلا أو بعضاً . تأخير في الوفاء .

مادة ١٢٣ و ١١٩ مدني . سلطة

القاضي . تكليف المتعهد بالوفاء

(استئناف مصر — دوايرها الجمعية ٢ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٣١ نمرة ٢٢٢)

٣٣٧ شركة

(انظر تحكيم نمرة ١٤٢)

٣٣٨ شرط جزائي

(انظر تهود متاول نمرة ١٧٢)

٣٣٩ شفعة . بيع غير مسجل . حكم الشريعة

(مصر الكلية الاهلية — ١٠ مارس سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٣١ نمرة ١٦)

٣٣٠ شفعة . وفاة الشفيع . إرث .

(مأمورية الدر القضائية — ٦ مايو سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ٥٩ نمرة ٣٥)

٣٤١ شهادة . سر المهنة . ضابط بوليس .

كتبان مصدر الشهادة

( نقض و ابرام فرنسا — ١٤ ابريل سنة ٩٢٤ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٢ ص ١٩٥ نمرة ١٣٩ )

٣٣٩ شفعة . مشتر . شفيغ . أولوية .

( استئناف اسيوط — ٣ مارس سنة ٩٢٧ عدد ٨ ص ٨١٤ نمرة ٤٧٤ )

٣٤٠ شفعة .

( انظر استئناف نمرة ٦٣ )

## حرف الصاد

٣٤٦ صورة تنفيذية

( انظر دعوي قسمة نمرة ٢٥٧ )

٣٤٧ صورية . دين . فوائد ربوية . اثبات .

سند رسمي . صورية . المواد ٢٩٤ —

١ و ٢ عقوبات و ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق

( جنایات )

( نقض اهلي — ٤ يناير سنة ٩٢٤ عدد ٣ ص ٢٠٠ نمرة ١٤٢ )

٣٤٨ صيغة تنفيذية

( انظر أحكام اجنية نمرة ٢٩ )

٣٤٢ صحافة . نشر اخبار كاذبة . مسئولية .

( جرينويل بفرنسا — ٢٣ يناير سنة ٩٢٣ عدد ٤ ص ٤٢٥ نمرة ٢٩٣ )

٣٤٣ صحيفة الاستئناف .

( انظر استئناف نمرة ٧١ )

٣٤٤ صلح

( انظر ادلاس نمرة ونمرة ٨٤ و ٨٥ )

٣٤٥ صورة تنفيذية . بدل فاقدة . دعوى

السداد . منقوط الحق . اشكال

( استئناف مصر — ١٥ سبتمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١١٤ نمرة ٨٤ )

## حرف الضاد

كيدية

( نقض و ابرام فرنسا — ٧ مايو سنة ٩٢٤ عدد ١ ص ٨١ نمرة ٥٧ )

٣٥١ ضرب . ضرب افضى الى موت .

ضربة واحدة . ضارب غير معروف .

عدم تضامن المتهمين

( جنایات بنى سويف — ١١ ابريل سنة ٩٢٧ عدد ٨ ص ٨١١ نمرة ٤٧١ )

٣٤٩ ضرر . مسئولية . تعويض . تأخير

دفع الدين عمداً

( نقض و ابرام فرنسا — ٧ مارس سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ٨١ نمرة ٥٦ )

٣٥٠ ضرر . مسئولية . تعويض . دعوى

## حرف الطاء

٣٥٣ طريق عام . حكم جنائي . تأثيره في

دعوى الملك .

( اسبوط الجزئية الاهلية — ٢٠ يناير

سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٢٩ نمرة ٩٤ )

٣٥٢ طيب . مسئولية . تخدير . موت .

( استئناف انجيه • اغسطس سنة

٩٢٦ عدد ١ ص ٨٢ نمرة ٦١ )

## حرف العين

التعاقد . تثبيت الملك

( مصر الكلية الاهلية — ١٨ اكتوبر

سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٧٨ نمرة ٣٨٦ )

٣٥٩ عقد صلح . تصديق . لاطمن . دعوى

اصلية . مادة ٥٣٥ مدني

( مصر الكلية الاهلية — ١٩ يناير سنة

١٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٨٧ نمرة ٣٩١ )

٣٦٠ عملة

( انظر رشوة نمرة ٢٨٠ و ٢٨١ )

٣٦١ عملة

( انظر ورق نقد نمرة )

٣٦٢ عيب خفي . فحم . حرارته قليلة . تسليم

البضاعة . دفع ثمنه

( بروكسل — ٥ ابريل سنة ٩٢٦ عدد

٣ ص ٢٧٥ نمرة ٢٠٢ )

٣٥٤ عاهة مستديمة . كسر الناب

( اسبوط الكلية الاهلية — ٢٠ يولي

سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٢٧ نمرة ١٦٣ )

٣٥٥ عته

( انظر تعاقد نمرة ١٧٩ )

٣٥٦ عقد . شروط . اعلان عن مشخص .

استبداله بغيره

( السين — ١٢ مايو سنة ٩٢٦ عدد

٤ ص ٤٢٤ نمرة ٢٨٨ )

٣٥٧ عقد . نظام عام . بطلان . شرط

اعفاء الحكومة .

ليج — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥ عدد

٤ ص ٤٢٩ نمرة ٣٠٥ )

٣٥٨ عقد . بيع غير المسجل . اثره . اثبات

## حرف الغين

٣٦٥ غلط . عقود زواج . غلط في شخص

الزوج . غلط في صفاته

( تقض و ابرام بلجیکا — ١٧ يوليوسنة

٩٢٥ عدد ٣ من ٢٧٥ نمرة ٢٠٣ )

٣٦٣ غاصب . الزامه بتعويض . لا بتقديم

حساب

( امر الكلية الاماية — ١٩ يناير

سنة ١٩٢٧ عدد ٦ من ٥٨٦ نمرة ٣٩٠ )

٣٦٤ غش

( انظر نصب نمرة )

## حرف الفاء

اركان الجريمة

( دسوق الجزئية — ٥ يناير سنة ٩٢٧

عدد ٤ من ٣٧٩ نمرة ٢٥٥ )

٣٧٠ فوائد . متجمد فوائد . طلبها . طلبها

امام الاستئناف

( استئناف باريس — ١٤ يناير سنة

٩٢٥ عدد ٤ من ٤٢١ نمرة ٢٨٠ )

٣٧١ فوائد ربوية

( انظر تقض نمرة )

٣٦٦ فرار المشتري قبل دفع الثمن .

( انظر سرقة نمرة ٣٠٢ )

٣٦٧ فعل قاضح . رقص البطن . قصد

جنانى

( الازبكية الجزئية — ١٤ مارس سنة

١٩٢٧ عدد ٦ من ٦٠٤ نمرة ٤٠٣ )

٣٦٨ فعل قاضح . اخلال بالحياء العام .

عدم يانه

( تقض املى — ٧ ديسمبر سنة

٩٢٦ عدد ٨ من ٧٨٥ نمرة ٤٥٦ )

٣٦٩ فك الاختام . مادة ١٣١ عقوبات

## حرف القاف

- ٣٧٢ قاضي الأمور المستعجلة . اشكال .  
تقدير مستندات الخصمين  
( استئناف مختلط — ١٧ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٧ نمرة ١١٧ )
- ٣٧٣ قاضي الأمور المستعجلة . ازالة العوائق  
في أثناء تنفيذ عقد  
( انقرس يلبجكا — ١٣ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٥٩ نمرة ١٢٢ )
- ٣٧٤ قاضي احالة . قرار بان لا وجه . معارضة  
المدعي المدني وحده . حكمها .  
( جنابات بنى سوف — ١٤ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٤٨١ نمرة ٣٤١ )
- ٣٧٥ قاضي مستعجل . اتفاق على اختصاصه  
آثره  
( مصر الكلية الاهلية — ١٧ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٩٠ نمرة ٣٤٥ )
- ٣٧٦ قائمة التوزيع . مالها من قوة الأحكام  
النهائية . المبالغ التي تستحق للمدين فيما  
بعد . اثر الحجز عليها من دائن آخر .  
( مصر الكلية الاهلية — ٢٤ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٩١ نمرة ٣٤٦ )
- ٣٧٧ قاضي احالة . قرار بان لا وجه . معارضة  
المدعي المدني . سلطة محكمة الجنابات  
( جنابات بنى سوف — ١٥ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٩ و ١٠ ص ٨٨٣ نمرة ٥٠٤ )
- ٣٧٨ قاصر .  
( انظر حجر وسفه نمرة ٢١٢ ونمرة ٣١٤ )
- ٣٧٩ قاصر . ادارة امواله . اجارة وصى  
تعارض اجارة القاصر مع اجارة الوصى  
( اسبوط الجزئية — ١٤ مايو سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩١٦ نمرة ٥٢٥ )
- ٣٨٠ قبور . نبشها . جثة . فحص الجثة .  
مسئولية . احوال  
( السين المدنية — ١٧ يونيو سنة ٩٢٤ عدد ١ ص ٨٢ نمرة ٦٠ )
- ٣٨١ قبور نبش القبور . اخراج الميت .  
( قوى شرعية — ٦ مارس سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٧ نمرة ١٠٧ )
- ٣٨٢ قتل  
( انظر دفاع عن النفس نمرة ٢٧٢ )
- ٣٨٣ قتل بسبق اصرار وتفاق . تعدد  
التهمين . تعدد الآت القتل . اثره .  
المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ و ٣٩ و ١٧  
عقوبات و ٢٢٩ تحقيق جنابات  
( قض اهل — ٤ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ١٩٩ نمرة ١٤١ )
- ٣٨٤ قتل . الموت ليس نتيجة مباشرة .

٣٩٢ قوة الشيء المحكوم فيه . التمسك به .

اختصاص حقيقيون في الدعوى . ملاك

على الشروع

(مصر الكلية الاهلية — ١٤ ديسمبر  
سنة ٩٢٦ وتمايلى رئيس تحرير هذه المجلة  
عدد ٤ من ٣٥٦ نمرة ٢٤٥ )

٣٩٣ قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا . تعويض

مدنى . الاشخاص المسئولون مدنيا .

تعويض الضرر . خطأ . اشتراك في

الخطأ . اثره

( مصر الكلية الاهلية — ١٩ يناير سنة  
٩٢٧ عدد ٦ من ٥٨٨ نمرة ٣٩٢ )

٣٩٤ قوة الشيء المحكوم فيه

( انظر حكم نمرة ٢٢٧ )

٣٩٥ قيم . تعارض مصلحة . استبدال

( المجلس الحسى العالى — ٧ نوفمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٣ من ٢٠٥ نمرة ١٤٧ )

٣٩٦ قيم فقير . وفاق . حسن معاملة المحجور

عليه . استبدال

( المجلس الحسى العالى — ٧ نوفمبر سنة  
٩٢٦ عدد ٣ من ٢٠٦ نمرة ١٤٨ )

٣٩٧ قيم . وصى . تعارض مصلحة

( المجلس الحسى العالى — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٣ من ٢٠٧ نمرة ١٤٩ )

٣٩٨ قيم . توكيل محام . انما به . تقصير

القيم

( المجلس الحسى العالى — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٣ من ٢٠٩ نمرة ١٥٠ )

نية القتل

( جنایات اسبوط — ٢٨ مارس سنة  
١٩٢٧ عدد ٧ من ٦٩٦ نمرة ٤٣٦ )

٣٨٥ قذف . مسئولية . ضرر . دفاع

( برين فرنسا — ٣١ اكتوبر سنة ٩٢٣  
عدد ٤ من ٤٢٦ نمرة ٢٩٥ )

٣٨٦ قرار برفض دفع بعدم سماع دعوى .

عدم وجود المؤيد . جواز استئنافه

استقلالا

( المحكمة العليا الشرعية — ٦ ديسمبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٤ من ٣٩٣ نمرة ٢٦٥ )

٣٨٧ قرار بأن لا وجه . قيمته . تزوير .

حقوق مدنية

( بروكل — ٢٧ يناير سنة ٩٢٦  
عدد ٤ من ٤٢٧ نمرة ٢٩٨ )

٣٨٨ قرار بأن لا وجه

( انظر حكم نمرة ٢٣٢ )

٣٨٩ قرعة . طلبة علم . معهد رسمى . معافاة

من الخدمة العسكرية . شيوخ بلاد . عدم

تبليغ . تستر

( نقض اهلى — ٣ يناير سنة ٩٢٧ عدد  
٩ و ١٠ من ٨٦٠ نمرة ٤٨٤ )

٣٩٠ قسمة . حكم القسمة . تسجيله . ملكية

( استئناف مختلط — ١١ فبراير سنة  
٩٢٦ عدد ٣ من ٢٧٠ نمرة ١٨٩ )

٣٩١ قوانين . سرياتها على الماضى . انتخاب

قوانين انتخاب

( نقض و ابرام فرنسا — ٢ ديسمبر سنة  
٩٢٤ عدد ٣ من ٢٧٩ نمرة ٢١٤ )

٣٩٩ قيمة الدعوى لمعرفة جواز الاستئناف.	٤٠٠ قيمة الدعوى . تقدير قلم الكتاب .
مصاريف الدعوى من ملحقات الطلب	لا تأثير له
الاصلي	(لوائح الكلية الاهلية — ٢٣ ابريل
( قنا الكلية الاهلية — ٧ فبراير سنة	سنة ٩٢٧ عدد ٩٠٩ و ١٠٠ ص ٩٠٥ نمرة ٥١٧
٩٢٧ عدد ٦ ص ٦٠١ نمرة ٤٠١ )	

## حرف الكاف

٤٠١ كميالة . حوالة . تحويل بعد	اليسار .
الاستحقاق . حكمه	( بروكسل — ١٧ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد
( استئناف مختلط — ١٤ نوفمبر سنة ٩٢٣	١ ص ٨٤ نمرة ٦٥ )
عدد ١ ص ٨٠ نمرة ٥٤ )	٤٠٣ كفالة . براءة الكفيل . ضياع
٤٠٢ كفيل . مواد تجارية . تقدير أمر	التأمينات . مادة ٥١٠ مدني
	( استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة
	٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٧٤ نمرة ٣٣٧ )

## حرف اللام

٤٠٤ لقب اجنبي . تصديق الملك . تصحيح دفتر قيد المواليد
( ليج — ١٦ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٦١ نمرة ١٢٩ )

## حرف الميم

٤٠٥ مجالس محلية . شخصيتها . استقلالها	٤٠٦ مجلس بلدي . تعيين واقالة الرئيس .
عن الحكومة . اختصاص المحاكم	حق الحكومة في احالة احد كبار
بالنسبة لها .	الموظفين على المعاش . بدون احاله على
( قنا الكلية الاهلية — ٧ مارس سنة ٩٢٧	مجلس تأديب . الفرق بين حق الحكومة
عدد ٧ ص ٧٣٩ نمرة ٤٤٨ )	

- ٤٠٧ محام .  
( انظر موظف )  
(استئناف مصر — ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧  
عدد ٨ من ٧٩٣ نمرة ٤٦٧ )
- ٤٠٨ محاكم سورية . تشكيل جلساتها .  
خصم اجنبي . خصم حاية  
(استئناف حلب — ١٤ يونيه سنة ١٩٢٦  
وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٢ من  
١٦٤ نمرة ١٣٧ )
- ٤٠٩ محام . احكام . اعلانها . شروط صحة  
الاعلان باسم المحامي  
(قنا الكلية الاهلية — اول نوفمبر سنة  
١٩٢٦ عدد ٣ من ٢٢٩ نمرة ١٦٥ )
- ٤١٠ محام . عدم اكترائه بمجوابات مجلس  
النقابة . مؤاخذه  
( نقابة محامين بروكسل — ١٤ ديسمبر  
سنة ١٩٢٥ عدد ٣ من ٢٧٧ نمرة ٢٠٩ )
- ٤١١ محام . ذهابه لمنزل مدين موكله . مساس  
بكرامة المحاماة . مؤاخذه تأديبية  
( نقابة محامين بروكسل — ١٤ ديسمبر  
سنة ١٩٢٥ عدد ٣ من ٢٧٧ نمرة ٢١٠ )
- ٤١٢ محام . شريك . شركة تضامن .  
وجوب انسحابه . مؤاخذه  
(مجلس تأديب المحامين بروكسل — ٤ يناير  
سنة ١٩٢٦ عدد ٣ من ٢٧٧ نمرة ٢١١ )
- ٤١٣ محام . استجواب . حكم غيابي  
( نقابة محامين بروكسل — ٨ فبراير سنة  
١٩٢٦ عدد ٤ من ٤٢٩ نمرة ٣٠٨ )
- ٤١٤ محام . مقابلات ارباب القضايا  
( نقابة محامين بروكسل — ١٥ مارس  
سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٤٣٠ نمرة ٣٠٩ )
- ٤١٥ محاماة . اتعاب . تقديرها  
( نقابة محامين بروكسل — ١٥ مارس  
سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٤٣٠ نمرة ٣١٠ )
- ٤١٦ محام . تحرير وتقديم البلاغات الجنائية  
( نقابة محامين بروكسل — ١٥ مارس  
سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٤٣٠ نمرة ٣١١ )
- ٤١٧ محام . اتعاب . رفض مباشرة القضية  
( نقابة محامين بروكسل — ١٥ مارس  
سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٤٣٠ نمرة ٣١٢ )
- ٤١٨ محام . استقالة . دعوى تأديبية  
( نقابة محامين بروكسل — ٨ فبراير  
سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٤٣١ نمرة ٣١٣ )
- ٤١٩ محام . استشارة . مسئولية  
( نقابة محامين بروكسل — ١٥ مارس  
سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٤٣١ نمرة ٣١٤ )
- ٤٢٠ محام . قبض اموال . تأخير تسليمها .  
مؤاخذه  
( نقابة محامين بروكسل — ٨ فبراير  
سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٤٣١ نمرة ٣١٥ )
- ٤٢١ محام . تأديب . امضاء شيك علي بنك .  
عدم وجود مال .  
( نقابة محامين بروكسل — ٨ فبراير  
سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٤٣١ نمرة ٣١٦ )
- ٤٢٢ محام . اتعاب . حجز على الموكل  
( نقابة محامين بروكسل — ١٠ نوفمبر  
سنة ١٩٢٦ عدد ٤ من ٤٣١ نمرة ٣١٧ )

٤٣١ <u>مخاصمة القضاة</u>	٤٢٣ <u>محاماة . سمسارة</u>
( انظر رد نمرة ٢٧٧ )	( قاعة محامين بروكسل ١٠ نوفمبر سنة ٩٢٤ عدد ٤ ص ٤٣٢ نمرة ٣١٨ )
٤٣٢ <u>مدعى مدنى . شهادته</u>	٤٢٤ <u>محضر حصر تركة . تحريره بجمرة</u>
( انظر شاهد نمرة ٣١٩ )	<u>معاون . ادارة . اثره . ماهيته .</u>
٤٣٣ <u>مدعى مدنى . اثبات . شهادة . يمين</u>	<u>تغيير فيه</u>
<u>تأجيل الحكم</u>	( نقض اهلى — ٥ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٥٤ نمرة ٣٥٩ )
( نقض اهلى — ٣ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٨٥٩ نمرة ٤٨٣ )	٤٢٥ <u>محاكم الاخطاء . وجوب عرض القضايا</u>
٤٣٤ <u>مراقبة . جريمة العود الى الاشتباه</u>	<u>عليها . اجراء الصلح فيها . المادة ١٩</u>
<u>الحكم بالادانة بعد سبق الانذار .</u>	<u>من قانون محاكم الاخطاء</u>
<u>البلاغ الجديد . الحكم بالمراقبة في</u>	( اخيم — ٢٧ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٦١٤ نمرة ٤٠٨ )
<u>جريمة السرقة . تأثيره في دعوى العود</u>	٤٢٦ <u>محضر . تعيين حارس . مسئولية</u>
<u>الى الاشتباه</u>	<u>الحاجز . مسئولية الحكومة</u>
( اسبوط الكلية الاهلية — ٥ فبراير سنة ٩٢٧ عدد ٥ ص ٥١٤ نمرة ٣٥٧ )	( البدارى الجزئية — ٢٦ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٦١٦ نمرة ٤١٠ )
٤٣٥ <u>مراقبة . وضع النساء تحت المراقبة</u>	٤٢٧ <u>محام . مقرر امام المحاكم الجزئية . ترافع</u>
( نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٧٧ نمرة ٤١٦ )	<u>في جنابة</u>
٤٣٦ <u>مراقبة . مسكن المراقب .</u>	( نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٨٣ نمرة ٤٢٧ )
( جنابات اسبوط — ٢٨ مارس سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٦٩٧ نمرة ٤٣٧ )	٤٢٨ <u>محام متدب .</u>
٤٣٧ <u>مراقبة . مبيت في المنزل</u>	( انظر استئناف ١١٧ )
( مصر الكلية الاهلية — ٥ مايو سنة ٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٠٠ نمرة ٥١٣ )	٤٢٩ <u>مخالفات . تقض</u>
٤٣٨ <u>مسئولية . ضرر . تعويض . تأخير</u>	( نقض اهلى — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦١ نمرة ٣٦٧ )
<u>دفع الدين عمدا</u>	٤٣٠ <u>مخالصات . تاريخ ثابت . محكمة محل</u>
( نقض و ابرام فرنسا — ٧ مارس سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ٨١ نمرة ٥٦ )	<u>اقامة احد الخصوم</u>
	( مصر الكلية الاهلية — ٢٤ ابريل سنة ٩٢٧ عدد ٨ ص ٨٢١ سنة ١٧٨ )

- ٤٣٩ مسئولية . سائق سيارة . شوارع رئيسية  
شوارع متفرعة  
( جاند بلجيكا — ١٢ مايو سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ٨٤ نمرة ٦٢ )
- ٤٤٠ مسئولية . سيارة . شخص واقف على  
سلم السيارة  
( جنج بروكل — ١٨ نوفمبر سنة  
١٩٢٥ عدد ١ ص ٨٤ نمرة ٦٤ )
- ٤٤١ مسئولية . سائق سيارة . اصابة قضاء  
وقدرا . قوة قاهرة . قتل مجانا .  
( شاتوتير — ٥ مارس سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ٨٦ نمرة ٧٣ )
- ٤٤٢ مسئولية مالك البناء . سقوط . عيب  
في البناء  
( طنطا الكلية الاهلية — ١٦ فبراير  
سنة ١٩٢٥ عدد ٢ ص ١٢١ نمرة ٩٠ )
- ٤٤٣ مسئولية . عمل الحكومة الادارى  
والسياسى . اختصاص المحكمة  
( قنص و ابرام بلجيكا — ٢٢ اكتوبر  
سنة ١٩٢٥ عدد ٢ ص ١٥٨ نمرة ١١٨ )
- ٤٤٤ مسئولية . مزاحمة غير مشروعة .  
استخدام عامل . سر الصناعة  
( بروكل — ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦  
عدد ٢ ص ١٥٩ نمرة ١٢٥ )
- ٤٤٥ مسئولية . سكة حديد . خطأ الغير .  
احتياطات لمنع الاصابات  
( السين — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عدد  
٢ ص ١٦٣ نمرة ١٣٤ )
- ٤٤٦ مسئولية . سرقة سيارة . صاحب السيارة  
سائق السيارة  
( استئناف باريس — ٥ ديسمبر سنة  
١٩٢٥ عدد ٢ ص ١٦٣ نمرة ١٣٥ )
- ٤٤٧ مسئولية . سكة حديد . اصابات .  
مسئولية المصلحة . احوال  
( استئناف باريس — ٢٢ فبراير سنة  
١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٦٤ نمرة ١٣٦ )
- ٤٤٨ مسئولية . سيارة . عسكري . حكومة  
( بروكل — ٧ مارس سنة ١٩٢٤  
عدد ٣ ص ٢٧٥ نمرة ٢٠١ )
- ٤٤٩ مسئولية . سيارة . اصابات . مسئولية  
شارع صغير . شارع كبير  
( لييج بلجيكا — ٢٢ مارس سنة ١٩٢٦  
عدد ٣ ص ٢٧٧ نمرة ٢٠٨ )
- ٤٥٠ مسئولية . سيارة . اهمال المصاب  
( استئناف باريس — ١٨ اكتوبر  
سنة ١٩٢٤ عدد ٣ ص ٢٧٩ نمرة ٢١٣ )
- ٤٥١ مسئولية . ترامواى . راكب يحمل مواد  
مفرقة . اصابة ركاب  
( قنص و ابرام فرنسا — ٣٠ يونيو سنة  
١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٨١ نمرة ٢١٩ )
- ٤٥٢ مسئولية . سيارات . مسئولية الحكومة .  
سواق نظره ضعيف . سواق جاهل  
( مصر الكلية الاهلية — ٢ يونيو  
سنة ١٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٥٩ نمرة ٢٤٦ )
- ٤٥٣ مسئولية . اذاعة اخبار كاذبة . عدم  
التأكد من صحتها . مسئولية ناشرها  
( الاستئناف المختطة — ١٩ مايو سنة  
١٩٢٦ عدد ٤ ص ٤١٩ نمرة ٢٧٥ )

٤٦٢ مسئولية . خادم . مخدوم . سيد . علاقة

الفعل بوظيفة الخادم

( مصر الكلية الاحلية — ١٢ مايو  
سنة ٩٢٧ عدد ٨ ص ٨٢٩ نمرة ٤٨١ )

٤٦٣ مسئولية . ضرر . تعويض بسبب

المسئولية . خطأ . تقصير . علاقة الخطأ

بالضرر . حفرة شارع . مصلحة التنظيم .

صيانة الطرق

( استئناف مصر — ٢٥ اكتوبر سنة  
٩٢٦ عدد ١٠ و ٩ ص ٨٦٨ نمرة ٤٩٥ )

٤٦٤ مسئولية . خفر سواحل . لغم بحرى .

انفجاره . قتل واصابة اشخاص . حكومة

( استئناف مصر — ٢٧ فبراير سنة  
٩٢٧ عدد ١٠ و ٩ ص ٨٧٣ نمرة ٤٩٩ )

٤٦٥ مسئولية . سيارات . اثبات الخطأ

والاھمال

( استئناف مصر — ١٠ ابريل سنة  
٩٢٧ عدد ١٠ و ٩ ص ٨٧٥ نمرة ٥٠٠ )

٤٦٦ مسئولية . حكومة . وزارة الاشغال .

رى . مخالفة القوانين . اختصاص المحاكم

تعديل جداول مناسيب المياه

( استئناف مصر — ١٧ ابريل سنة  
٩٢٧ عدد ١٠ و ٩ ص ٨٧٧ نمرة ٥٠١ )

٤٦٧ مطل

( انظر ارتفاق نمرة ٤٩ )

٤٥٤ مسئولية

( انظر تعويض )

٤٥٥ مسئولية المالك نحو الجار . مسئولية مع

المقاول .

( مصر المختلطة — ١٤ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٤ ص ٤١٩ نمرة ٢٧٧ )

٤٥٦ مسئولية . ملكية . انتفاع . ترميمات

واصلاحات مسئولية المالك قبل

الجار بالتعويض

( مصر المختلطة — ١٦ مارس سنة  
٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٢٠ نمرة ٢٧٨ )

٤٥٧ مسئولية . سيارة . دراجة

( سان ندير برنسا — ١٥ فبراير سنة  
٩٢٣ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد  
٤ ص ٤٢٢ نمرة ٢٨٤ )

٤٥٨ مسئولية . فعل نشأ عنه ضرر

عدوى . مرض

( المهاجر يلاريس — ٢٢ يناير سنة  
٩٢٦ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد  
٤ ص ٤٢٥ نمرة ٢٩٤ )

٤٥٩ مسئولية . سكة حديد . عدم احتياط

اهمال المصلحة

( ليج يلجيكا — ١٠ ديسمبر سنة ٩٢٤  
عدد ٤ ص ٤٢٩ نمرة ٣٠٤ )

٤٦٠ مسئولية . عمال . اصابات . مسئولية

خطأ تقصير

( مصر الكلية الاحلية — ١٦ مارس  
سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٢٢ نمرة ٤٤٢ )

٤٦١ مسئولية المخدوم . اصابة الخادم أو العامل

خطأ المخدوم . اصابة قضاء وقدر

( استئناف مصر — ٢ فبراير سنة ٩٢٧  
عدد ٨ ص ٧٩٢ نمرة ٤٦٦ )

٤٧٥ معارضة . حكم جنائي . محام . توكيل .

(طوخ الجزئية — ٢ فبراير سنة ١٩٢٧  
عدد ١٠٠٩ ص ١٠٩٩ نمرة ٥٢١ )

٤٧٦ ملكية . ملكية ادية وصناعية .

تقليد . حماية

( بروكسل — أول ديسمبر سنة ١٩٢٥  
عدد ٤ ص ٤٢٧ نمرة ٢٩٧ )

٤٧٧ منفعة عمومية . تواف . قوائم التواف .

جسر السكة الحديد . خندق . جنائية

تلكم بمضى المدة . تكليف

( استئناف مصر — ١٩ مايو سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٣٩ نمرة ٢٢٤ )

٤٧٨ مهر .

( انظر استئناف ٥٦ )

٤٧٩ مواد مستعجلة . صفة الخصوم

مسئوليتهم .

( دكرنس الجزئية — ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ٥٢ نمرة ٣١ )

٤٨٠ مواد مستعجلة . تقدير مستندات

الخصوم . نزاع جدى

( ليج — ٣ فبراير سنة ١٩٢٦ عدد ١  
ص ٨٦ نمرة ٧١ )

٤٨١ مواد مستعجلة . اخراج مستأجر .

دفاع جدى

( ليج — ٢٠ مارس سنة ١٩٢٦ عدد ١  
ص ٨٦ نمرة ٧٢ )

٤٦٨ معارضة . عدم حضور المعارض .

وجوب اعلان الحكم . مواعيد

الاستئناف

( تقض اهل — ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ١٣ نمرة ٧ )

٤٦٩ معارضة . ادخال متهم جديد . بعد

معارضة

( طنطا الكلية الاملية — ٢١ اغسطس  
سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٣٧ نمرة ٢٠ )

٤٧٠ معارضة . اعلان الحكم الغيابي .

تنفيذه . ميعاد المعارضة .

( استئناف مصر — ٥ فبراير سنة ١٩٢٧  
عدد ٦ ص ٥٧٢ نمرة ٣٨١ )

٤٧١ معنوه

( انظر تقادم نمرة ١٨٩ )

٤٧٢ معارضة . اعتبار المعارضة كأنها لم تكن

حضورى . غيابي . اعلان . ميعاد الطعن

( تقض اهل — ٤ يناير سنة ١٩٢٧ عدد  
١٠٠٩ ص ٨٦٢ نمرة ٤٨٦ )

٤٧٣ معارضة . تنفيذ الحكم . علم المحكوم

عليه . اثبات العلم . تنفيذ قاسد

( استئناف مصر — ٥ فبراير سنة ١٩٢٧  
عدد ١٠٠٩ ص ٨٦٩ نمرة ٤٩٦ )

٤٧٤ معارضة . تنبيه نزع ملكية . حكم بيع

العقار .

( المنصورة الكلية الاملية — ١٥ فبراير  
سنة ١٩٢٧ عدد ١٠٠٩ ص ٩٠٦ نمرة ٥١٨ )

٤٨٩ موظف . حكومة . احالة كبار الموظفين

على المعاش . بدون محاكمة تأديبية .

عمل ادارى . ممنوع على الحاكم تقضيه .

وقوع الاحالة . مخالفة للقانون شكلا

وموضوعا . تعويض الموظف

( استئناف مصر — ٢٦ ابريل سنة

١٩٢٧ عدد ٨ ص ٧٩٩ نمرة ٤٦٨ )

٤٩٠ موظف . حكومة . احالة على المعاش

بدون محاكمة تأديبية . استعمال حق

مشروع . لا مسئولية

( استئناف مصر — ٢٦ ابريل سنة

١٩٢٧ عدة ٨ ص ٨٠٤ نمرة ٤٦٩ )

٤٩١ موظف

( انظر رفت مستخدم ٢٨٢ )

٤٩٢ موظف . مصلحة الاملاك . مستخدم .

تعدي عليه . مادة ١١٨ عقوبات

( جنابات بنى سويف — ٢٧ يونيه سنة

١٩٢٦ عدد ١٠ و ٩ ص ٨٨٢ نمرة ٥٠٣ )

٤٩٣ مواد مخدرة . تسميم . داتورة . تخدير .

مادة ٢٢٨ عقوبات . جواهر سامة

( جنابات قنا — ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٧

عدد ٩ و ١٠ ص ٨٨٧ نمرة ٥٠٦ )

٤٩٤ ميراث . مقفود

( المحكمة العليا الشرعية — ١١ يولي

سنة ١٩٢٧ عدد ٩ و ١٠ ص ٩٣٨ نمرة ٥٤٧ )

٤٨٢ موظف . تعدي بالتقول . محضر . محام

نصيحة . اشتراك . سلطة أدبية .

( الاستئناف المختلط — ١٩ يونيه سنة

١٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٦ نمرة ١١٤ )

٤٨٣ مواليد . سن . ميلاد . لائحة التطعيم

( الموسكى — ٩ فبراير سنة ١٩٢٤ عدد

٣ ص ٢٣٨ نمرة ١٦٧ )

٤٨٤ مواليد . تصحيح الاسماء . فى دفتر

المواليد . مصلحة أدبية

( تقض و ابرام بلجيكا — ٢٩ يناير سنة

١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٧٦ نمرة ٢٠٥ )

٤٨٥ مواعيد مسافة . مواعيد قانونية . مواعيد

متفق عليها . قاضى الامور المستعجلة .

اخراج مستأجر

( استئناف باريس — ٢٨ يناير سنة

١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٨٠ نمرة ٢١٨ )

٤٨٦ مواليد . تحديد السن . دفتر قيد

المواليد . اثبات

( استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة

١٩٢٦ عدد ٥ ص ٤٧٦ نمرة ٣٣٨ )

٤٨٧ مواد مخدرة . حشيش . تقديمه للزبائن .

فتح محل عمومى . وتقديم حشيش .

احراز حشيش . نوع الجريمة

( مصر الكلية الاهلية — ١١ ابريل

سنة ١٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٢٣ نمرة ٤٤٣ )

٤٨٨ موظف . تخلف موظف تحقيق

الشخصية المين . اهمال . بطلان .

( تقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

عدد ٨ ص ٧٨٩ نمرة ٤٦٣ )

## حرف النون

٥٠٢ نزع ملكية . منفعة عامة . ريع العين .

فائدة الثمن

( استئناف مصر — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٨٠ نمرة ٣٤٠ )

٥٠٣ نزع ملكية . أمر عال باعتماد خطوط

التنظيم . الملكية .

( ديروط الجزئية — ٢٠ أكتوبر  
سنة ١٩٢٦ عدد ٧ ص ٧٤٢ نمرة ٤٤٩ )

٥٠٤ نسب . اقرار بالنسب . حكم الاقرار

( فتوى شرعية — ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦  
عدد ١٠٩ ص ٩٢٥ نمرة ٥٣٣ )

٥٠٥ نصب . صفة دينية — اعتقاد المجنى

عليه . سحر .

( نقض اهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥  
عدد ٢ ص ١٠٨ نمرة ٧٧ )

٥٠٦ نصب . سحر . بيان طرق الاحتيال .

اعتقاد المجنى عليه

( قض اهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥  
عدد ٢ ص ١٠٩ نمرة ٧٨ )

٥٠٧ نصب . غش فى العملة .

( اسكندرية الكلية الاهلية —  
١٦ اغسطس سنة ١٩٢٥ عدد ٤ ص ٣٦٦  
نمرة ٢٤٨ )

٥٠٨ نصاب نهائى . دعوى مجهولة القيمة .

طعن بالتزوير . اثره

( مصر الكلية الاهلية — ١٤ فبراير  
سنة ١٩٢٧ عدد ٥ ص ٤٩٦ نمرة ٣٤٩ )

٤٩٥ ناظر . اجر

( انظر وقف نمرة )

٤٩٦ ناظر وقف . اجر . معلوم . زيادة

( فتوى شرعية — ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥  
عدد ١ ص ٦٠ نمرة ٣٦ )

٤٩٧ ناظر وقف . قسمة . تصرفات الناظر .

( فتوى شرعية — ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦  
عدد ١ ص ٦٣ نمرة ٤٠ )

٤٩٨ ناظر وقف . توبة . رد المال لجواز

التوبة . مضى مدة على التوبة .

تقدير المدة

( مصر الكلية الشرعية — ١٦ فبراير  
سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٦٥ نمرة ٤٣ )

٤٩٩ نزع ملكية . بيع جبرى . توزيع الثمن .

رهن لاجنبى . اختصاص المحاكم

المختلطة .

( استئناف مصر — دوايرها مجتمعة  
٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٣٦  
نمرة ٢٣٣ )

٥٠٠ نزع ملكية . ادارة المدين لها . تسجيل

تنبيه نزع الملكية . اجارة

( ايتاى البارود — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٨٦ نمرة ٢٦١ )

٥٠١ نزع ملكية . منفعة عامة . تعويض ضرر .

تدهور سعر الفرنك

( بروكسل — ٢٩ يوليوسنة ١٩٢٥ عدد ٤  
ص ٤٢٨ نمرة ٣٠٠ )

- ٥٠٩ نصب . طرق احتياله . اكاذيب .  
شريك . صفته .  
( نقض اهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٧ ص ٦٨١ نمرة ٤٢٤ )
- ٥١٠ نصب . طرق احتياله . احوالها .  
( جنليات بنى سويف — ١٧ يناير سنة  
٩٢٧ عدد ٧ ص ٦٨٩ نمرة ٤٣٣ )
- ٥١١ نفقة . اتحاد الموضوع . دعوى نفقة من  
ام . الدعوى نفسها من الأخت . عدم  
قبول  
( مصر الجزئية الشرعية — ٢٩ ديسمبر  
سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ٦٨ نمرة ٤٥ )
- ٥١٢ نفقة زوجيه . اقارب . تضامن  
( لبيع — ١٧ يولييه سنة ٩٢٥ عدد ٢  
ص ١٥٨ نمرة ١١٩ )
- ٥١٣ نفقة . تعديلاها . زيادة . نقصان . زوجية .  
طلاق  
( نقض و ابرام فرنسا — ١٨ اكتوبر  
سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٦٥ نمرة ١٣٨ )
- ٥١٤ نفقة . اولاد غير شرعيين . زواج .  
عدول عن الزواج . مسئولية .  
( بلفور بفرنسا — ١٣ مارس سنة  
٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٢١ نمرة ٢٨٢ )
- ٥١٥ نفقة . اسلام مسيحي . حكم نفقة صادر  
من بطريكمخانة .  
( البان — ١٣ مايو سنة ٩٢٦ عدد ٦  
ص ٦٠٦ نمرة ٤٠٤ )
- ٥١٦ نفقة . اختصاص المحاكم الاهليه . احوال .  
( استئناف مصر — ١٢ يونيه سنة  
٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٨٥ نمرة ٤٣٠ )  
( واسباب الحكم الابتدائي عن الدفع  
بعدم الاختصاص )
- ٥١٧ نفقة . تقريرها . تقرير اسقاطها . اختصاص  
قاضي الاحوال الشخصية  
( مجلس حسي على — ٢٢ مايو سنة  
٩٢٧ عدد ١٠٩ ص ٨٦٧ نمرة ٤٩٤ )
- ٥١٨ نفقة .  
( انظر ترك وامال المائلة نمرة ١٤٥ )
- ٥١٩ نفقة .  
( انظر وقف نمرة ٥٧٢ )
- ٥٢٠ نقض . بيان مادة قانون العقوبات .  
بيان مادة قانون تحقيق الجنايات  
( نقض اهلى — اول يونيه سنة ٩٢٦  
عدد ١ ص ١١ نمرة ٥ )
- ٥٢١ نقض . اسباب متناقضة . اسباب مشوشة  
مظلمة  
( نقض و ابرام بلجيكا — اول ديسمبر  
سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٥٨ نمرة ١٢٠ )
- ٥٢٢ نقض . اسباب كثيرة .  
( نقض و ابرام بلجيكا — ٣ ديسمبر  
سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٥٩ نمرة ١٢١ )
- ٥٢٣ نقض . ادلة مدعى مدنى . تقديم  
مستنداته للمحكمة . عدم الأخذ بها .  
اثره . المادة ٢٢٩ تحقيق جنابات  
( نقض اهلى — اول ديسمبر سنة  
٩٢٥ عدد ٣ ص ١٩٩ نمرة ١٤٠ )

٥٣٠ تقض . اصدار الحكم . تأجيل الحكم .

بطلان . مادة ١٥١ جنایات

( تقض اهلی — اول نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٦١ نمرة ٣٢٢ )

٥٣١ تقض . نية التهمين . تعارض استفادة

باقی المحكوم عليهم من قبول التقض

( تقض اهلی — ٧ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٦٢ نمرة ٣٢٤ )

٥٣٢ تقض . مادة ٣٠٥ عقوبات . عجز عن

العمل . مادة بدل مادة . مصلحة

( تقض اهلی — ٧ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٦٣ نمرة ٣٢٥ )

٥٣٣ تقض . استئناف . الحكم ابتدئاً بعدم

جواز سماع شهود . الحكم استئنافاً

بالجواز وبالعقوبة بدون احالة . خطأ .

( تقض اهلی — ٧ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٦٤ نمرة ٣٢٦ )

٥٣٤ تقض مادة ١٤٨ و ١٧٤ جنایات .

قاضي الاحالة . جنایة . جنحة .

( تقض اهلی — اول نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٥ ص ٤٦٦ نمرة ٣٢٩ )

٥٣٥ تقض اصابة خطأ . حكم بالبراءة ابتدئاً .

الغاء الحكم استئنافاً . اغفال الحكم

الاخير من مناقشة اسباب البراءة اثره .

المادتان ٢٠٨ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق

جنایات .

( تقض اهلی — ٥ يناير سنة ٩٢٦  
عدد ٦ ص ٥٥٤ نمرة ٣٥٨ )

٥٢٤ تقض . طلب سماع شهود امام

الاستئناف . حرية المحكمة . في قبول

الطلب أو رفضه

( تقض اهلی — اول يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٤ ص ٢٢٣ نمرة ٢٢٢ )

٥٢٥ تقض . نطق بالحكم بعد المرافعة . مادة

٤٨ من قانون تشكيل محاکم الجنایات .

تفسيرها احكام الاعداد . الأخذ

بالشهادات التي لم تؤد أمام المحكمة

( تقض اهلی — ٧ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٢٦ نمرة ٢٢٧ )

٥٢٦ تقض . بيان الاسباب التي بذت عليها

المحكمة عقيدتها في تقدير شهادة شاهد

( تقض اهلی — ٧ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٢٨ نمرة ٢٢٨ )

٥٢٧ تقض . ختم الحكم في بجر ثمانية ايام .

مد الاجل

( تقض اهلی — ٧ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٢٩ نمرة ٢٢٩ )

٥٢٨ تقض . اعتداء على موظف . وجوب

بيان شرائط واركان الجريمة

( تقض اهلی — ٧ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٢٩ نمرة ٢٣٠ )

٥٢٩ تقض . رفض سماع اقوال شخص اقر

بانه الفاعل . عدم بيان السبب . تقض .

بطلان

( تقض اهلی — ٧ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٤ ص ٣٣٠ نمرة ٢٣١ )

شهادة الشهود . بيان ظهور الاسلحة  
أو اخفائها .

( نقض اهل — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٤ نمرة ٤٥٥ )

٥٤٠ نقض . خلاف بين الطبيب . الشرعي  
والطبيب المعين . عدم بيان

( نقض اهل — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٦ نمرة ٤٥٨ )

٥٤١ نقض . تقرير الطعن . اسباب الطعن  
مبعاد

( نقض اهل — ٧ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٧ نمرة ٤٥٩ )

٥٤٢ نقض . عدم ذكر مواد القانون .  
بطلان

( نقض اهل — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٨ ص ٧٨٩ نمرة ٤٦٢ )

٥٤٣ نقض . تأجيل الحكم . لا بطلان  
( نقض اهل — ٣ يناير سنة ٩٢٧  
عدد ١٠ و ٩ ص ٨٥٨ نمرة ٤٨٢ )

٥٤٤ نقض . علانية الجاسة . ذكرها . بطلان  
( نقض اهل — ٤ يناير سنة ٩٢٧  
عدد ١٠ و ٩ ص ٨٦٣ نمرة ٤٨٧ )

٥٤٥ نقض . حكم : بيان الاسباب . خلو  
بطلان

( نقض اهل — ٤ يناير سنة ٩٢٧  
عدد ١٠ و ٩ ص ٨٦٥ نمرة ٤٩٠ )

نقض . سماع شهادة وكيل المدعى المدني .  
لا بطلان

( نقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٦ ص ٥٥٨ نمرة ٣٦١ )

٥٣٥ نقض . ملاحظات النيابة . المتهم آخر  
من يتكلم . تقدير العقوبة بيان الاسباب

( نقض اهل — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٦ ص ٥٥٩ نمرة ٣٦٤ )

٥٣٦ نقض . طلب نقض من اخي المتهم .  
لا توكل . عدم قبول

( نقض اهل — ٦ نوفمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٧ ص ٦٧٦ نمرة ٤١٤ )

٥٣٧ نقض . طعن أم المحكوم عليه . لا توكل  
عدم قبول

( نقض اهل — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٧ ص ٦٧٩ نمرة ٤١٩ )

٥٣٨ نقض . استجواب المتهم . عدم معارضة  
لا بطلان

( نقض اهل — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٦  
عدد ٧ ص ٦٨٠ نمرة ٤٢٣ )

٥٣٩ نقض . قصور امر الاحالة . لفت محكمة  
الموضوع . حق المتهم . سقوطه . تلاوة

## حرف الهاء

- يقوم مقام القبول  
( استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٦ ص ٥٦٨ نمرة ٣٧٧ )
- ٥٤٩ هتك عرض . وجوب بيان الاكراه .  
( نقض املى — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٧ ص ٦٧٩ نمرة ٤٢١ )
- ٥٥٠ هروب . مريض . ضرر . مسئولية الطبيب  
( نقض و ابرام فرنسا — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٢٥ نمرة ٢٩٢ )

٥٤٦ هبة . بيع . صيغتها . شكل العقد

( نقض و ابرام فرنسا ١١ يونيو سنة ١٩٢٥ عدد ٢ ص ١٦٢ نمرة ١٣١ )

٥٤٧ هبة . رجوع في الهبة . خيانة . اهانة .

خليل و خلية

( السين ياريس — ٢٧ بولية سنة ١٩٢٥ وتعليق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٢ ص ١٦٢ نمرة ١٣٢ )

٥٤٨ هبة المنقول . صحتها . تسليم الموهوب

## حرف الواو

- ٥٥٥ وزارة الاوقاف . صفتها الحكومية .  
ذكر يتو سنة ١٨٩٢ . ادخالها ضامنة .  
اختصاص  
( الفشن الجزئية الاهلية — ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ عدد ١٠ و ٩ ص ٩١٤ نمرة ٥٢٤ )
- ٥٥٦ وصايا . اختصاص محاكم مختلطة .  
قسمة عقارات . اجانب من تبعة واحدة  
احوال شخصية . مسائل فرعية متعلقة  
بالاحوال الشخصية . وصايا . يوناني

٥٥١ وارث

( انظر تقادم نمرة ١٩٧ )

٥٥٢ وديعة

( انظر تبديد نمرة ١٣٤ )

٥٥٣ ورق نقد . التعامل به . اشتراط الدفع

بالذهب . بطلان . نظام عام

( استئناف باريس — ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٤ عدد ١ ص ٨١ نمرة ٥٨ )

٥٥٤ وزارة الاوقاف . صفتها . ذكر يتو

سنة ١٨٩٢ . اختصاص . مدعى عليها

مع آخرين

( بنى سوف الجزئية الاهلية — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٨٣ نمرة ٢٥٩ )

٥٦٦ وقف . توزيع الربيع . مساواة الذكر

بالانثى . تفاضل

( فتوى شرعية — ٤ يناير سنة ٩٢٦  
عدد ١ ص ٦١ نمرة ٣٨ )

٥٦٧ وقف . نخيل . اشجار . النص عليها .

عدم النص

( فتوى شرعية — ٢٥ مايو سنة ٩٢٦  
عدد ١ ص ٦٢ نمرة ٣٩ )

٥٦٨ وقف . مرض الموت . حده

( المليا الشرعية — ١٩ ابريل سنة ٩٢٦  
عدد ١ ص ٦٣ نمرة ٤١ )

٥٦٩ وقف . ضريح . وقفية الضريح . تعذر

تقديمها . لا وقف

( مصر الكلية الشرعية — ١١ مارس  
سنة ٩١٦ عدد ١ ص ٦٤ نمرة ٤٢ )

٥٧٠ وقف . حق التعلی . استبدال .

( مصر الكلية الشرعية — ١٠ يوليو سنة  
٩٢٦ عدد ١ ص ٦٧ نمرة ٤٤ )

٥٧١ وقف . استحقاق المستحق . حجز

نفقة . تقديرها

( استئناف مصر — ١٢ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٢ ص ١١٣ نمرة ٨٣ )

٥٧٢ وقف . نفقة . شفقة . احترام ارادة

الواقف .

( استئناف مصر — ١٦ يونيو سنة ٩٢٦  
عدد ٢ ص ١١٥ نمرة ٨٦ )

ابراء الوصى تقادم .

( الاستئناف المختلطة — ٥ يناير سنة  
٩٢٦ عدد ١ ص ٧٨ نمرة ٤٩ )

٥٥٩ وصية . ابطالها . تأثير في عقل الوصى

وارادته . تدليس

( الاستئناف المختلطة — ٢٢ مايو سنة  
٩٢٣ عدد ١ ص ٨٠ نمرة ٥٣ )

٥٦٠ وصية . اثبات . تمزيق . سرقة . تبديد

( لييج — ١٧ فبراير سنة ٩٢٦ عدد ٣  
ص ٢٧٦ نمرة ٢٠٦ )

٥٦١ وصى . تعارض مصلحة

( المجلس الحسي العالي — ١٠ ابريل سنة  
٩٢٧ عدد ٨ ص ٧٩٠ نمرة ٤٦٤ )

٥٦٢ وصية . ناظر . اذن بالخصومة . خيانة

( المليا الشرعية — ١٩ نوفمبر سنة ٩٠٧  
عدد ٩ و ١٠ ص ٩٣٧ نمرة ٥٤٦ )

٥٦٣ وضع اليد . تملك . سبب صحيح .

حسن النية . بيع

( اسبوط الكلية الاهلية — ٢٧ يونيو  
سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ٣٨ نمرة ٢١ )

٥٦٤ وفاة احد الخصوم . ايقاف الدعوى .

اثر البطلان .

( مصر الكلية الاهلية — ٨ فبراير سنة  
٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٩٢ نمرة ٣٩٤ )

٥٦٥ وقف . الناظر المستحق الوحيد . اجارة

مدتها . قسمة الوقف . مهابة

( فتوى شرعية — ٢٩ ديسمبر سنة ٩٢٥  
عدد ١ ص ٦١ نمرة ٣٧ )

٥٨١ وقف . حارس قضائي . حكم شرعي

باحقية شخص للنظر على وقف . اثره .

( استئناف مصر — ٢٣ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ٣ ص ٢١٠ نمرة ١٥١ )

٥٨٢ وقف . ناظر . نفقة المستحق . النفقة

التي فرضها القانون .

( استئناف مصر — ٢٥ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ٣ ص ٢١١ نمرة ١٥٢ )

٥٨٣ وقف . ريع . ديون . اموال اميرية .

( قنوى شرعية — ١٤ اكتوبر سنة ٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٥٤ نمرة ١٧٧ )

٥٨٤ وقف . استحقاق . ايجار . مناط .

( قنوى شرعية — ٨ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٥٥ نمرة ١٧٨ )

٥٨٥ وقف . كلام الواقف . تعبيره . عرفه .

لفته .

( قنوى شرعية ٦ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٥٦ نمرة ١٧٩ )

٥٨٦ وقف . حوالة . عمارة

( قنوى شرعية — ١٤ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٥٧ نمرة ١٨٠ )

٥٨٧ وقف . استدانة . إذن القاضي . تكرار

الاستدانة . وجوب تكرار الاذن

( قنوى شرعية — ٢ اغسطس سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٥٨ نمرة ١٨١ )

٥٨٨ وقف . عدم سماع الدعوى . خصم

حقيقي . وارث غير واضح يده . وقف

٥٧٣ وقف . اشجار . غراس .

( قنوى شرعية — ١٤ مارس سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٦ نمرة ١٠٥ )

٥٧٤ وقف . ناظر . أجر . احالة المستحقين

على المستأجرين .

( قنوى شرعية — ٦ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٧ نمرة ١٠٦ )

٥٧٥ وقف . تعدد النظار . الانفراد بالعمل

( قنوى شرعية — ١٠ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٨ نمرة ١٠٨ )

٥٧٦ وقف . ناظر . عزل . طلب العودة الى

النظر

( المحكمة العليا الشرعية — ٢٨ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٤٩ نمرة ١٠٩ )

٥٧٧ وقف . تفسير . الصريح المفهوم . تعارض

( مصر الكلية الشرعية — ٢٢ ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ٢ ص ١٠٥ نمرة ١١٠ )

٥٧٨ وقف ناظر . مأذون بالخصومة . مطالبة

بالاستحقاق . غائب غيبة منقطعة

( مصر الكلية الشرعية — ٢٩ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٣ نمرة ١١١ )

٥٧٩ وقف . ناظر توبة مدتها . اهلية ناظر

( مصر الكلية الشرعية — ٣١ اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٥٤ نمرة ١١٢ )

٥٨٠ وقف . نظر . مديونية . ادارة .

حراسة . اختصاص .

( الاستئناف المختلط — ١٩ يونيو سنة ٩٢٦ وتعليق حضرة رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٢ ص ١٥٦ نمرة ١١٣ )

دعوى الوقف	ورقة عرقية . اقرار الواقف . سماع
( العليا الشرعية — ١٦ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٩٦ نمرة ٢٦٦ )	الدعوى . الانكار معناه انكار عند الخصومة .
٥٩٥ وقف .	( مصر الكلية الشرعية — ٥ يناير سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٦١ نمرة ١٨٣ )
( انظر حكم نمرة ٢٢٩ )	٥٨٩ وقف . ناظر . معلوم الناظر . تقدير
٥٩٦ وقف . شروط عشرة . اسقاطها . ابطالها	أجره . أجره قبل التقدير . العرف
التنازل عنها . جواز ذلك . دعوى مجرد الاستحقاق بطلب نصيب معين	( مصر الكلية الشرعية — ٨ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٦٣ نمرة ١٨٤ )
( مصر الكلية الشرعية ٢٩ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٩٧ نمرة ٢٦٧ )	٥٩٠ وقف . شرط الواقف . تعذر تنفيذه
٥٩٧ وقف . ادعاء الناظر ملكية عين الوقف	جواز مخالفته
خيانة . استقالة الناظر . طلب العودة الى النظر . دعوى العزل . من يملكها ؟	( مصر الكلية الشرعية — ٢٢ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٦٨ نمرة ١٨٦ )
( اسيوط الكلية الشرعية — اول نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٠٢ نمرة ٢٦٨ )	٥٩١ وقف
٥٩٨ وقف . معنى العقب . لا يشمل الزوج .	( انظر تقدم نمرة ١٨٨ )
( فتوى شرعية — ١٥ يونيو سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٠٤ نمرة ٢٦٩ )	٥٩٢ وقف . تقدم تملك الأعيان الموقوفة .
٥٩٩ وقف . مكاتب . مدرسة . فروق .	سريان حكم القانون المدني . خمس سنوات . خمس عشرة سنة
( فتوى شرعية — ١٧ أكتوبر سنة ٩٢٥ عدد ٤ ص ٤٠٤ نمرة ٢٧٠ )	( طنطا الكلية الاهلية — ١٦ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٦٨ نمرة ٢٥٠ )
٦٠٠ وقف . وابور رى . الثمن من مال الواقف . غير وارد في كتاب الوقف .	٥٩٣ وقف . اجارة . مدتها . ناظر الوقف
( فتوى شرعية — ٥ يولييه سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٠٥ نمرة ٢٧١ )	المستحق الوحيد
٦٠١ وقف . منزل بارض الوقف . من مال	( الفشن الجزئية — ١٩ ابريل سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٣٨٠ نمرة ٢٥٧ )
	٥٩٤ وقف . قرار صادر برفض دفع بعدم سماع دعوى . وقف . المنع من سماع

٦٠٧ وقف . اقباط . اختصاص .	الوقف .
(المحكمة العليا الشرعية — ١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٠ عدد ١٠٠٩ ص ٩٣٢ نمرة ٥٤١)	( فتوى شرعية — ٣٠ مايو سنة ٩٢٦ عدد ٤ ص ٤٠٦ نمرة ٢٧٢ )
٦٠٨ وقف نظر . ارشدية باقرار سابق .	٦٠٢ وقف . شروط عشرة . التنازل عنها .
( العليا الشرعية — ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٠ عدد ١٠٠٩ ص ٩٣٤ نمرة ٥٤٣ )	اسقاطها . جواز النظر . التنازل عنه
٦٠٩ وقف . ناظر . رقيق .	( فتوى شرعية — ١٣ ربيع اول سنة ١٣٣٨ وتمايق رئيس تحرير هذه المجلة عدد ٤ ص ٤٠٦ نمرة ٢٧٣ )
( المحكمة العليا الشرعية — ١٤ فبراير سنة ٩٠٦ عدد ١٠٠٩ ص ٩٣٥ نمرة ٥٤٤ )	٦٠٣ وقف . ناظر حسبي . مشرف . وظيفته .
٦١٠ وقف . نفقة . استحقاق . اختصاص المحاكم الشرعية .	( فتوى شرعية — ١٠ يولي سنة ٩٢٦ عدد ١٠٠٩ ص ٩٢٤ نمرة ٥٣٢ )
( العليا الشرعية — ٢٦ يوليو سنة ٩٠٨ عدد ١٠٠٩ ص ٩٣٩ نمرة ٥٤٨ )	٦٠٤ وقف . نظر . الشروط العشرة . التغيير والتبديل في النظر
٦١١ وقف	( فتوى شرعية — ٢٠ أكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ١٠٠٩ ص ٩٢٦ نمرة ٥٣٤ )
( انظر ديون ممتازة نمرة ٢٧٤ )	٦٠٥ وقف . موت الواقف . زراعة . تركة
٦١٢ ولي شرعي . تصرفات . استدانة على القاصر . مسوغات .	وقف .
( استئناف مصر — ١٨ يناير سنة ٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٧١ نمرة ٣٨٠ )	( فتوى شرعية — ٢٦ سبتمبر سنة ٩٢٦ عدد ٩ و ٠١ ص ٩٢٦ نمرة ٥٣٥ )
٦١٣ ولاية . تصرفات	٦٠٦ وقف . حكر . تقريره . زيادة . بناء .
( انظر أب نمرة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ )	غراس .
	( فتوى شرعية — ٥ يناير سنة ٩٢٧ عدد ١٠٠٩ ص ٩٢٨ نمرة ٥٣٦ )

## حرف اللام الف

مقوط الأحكام الجنائية . قوتها .

محاكمة مرة أخرى

( مصر الكلية الاهلية — ٣٠ ابريل  
سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٧٣٣ نمرة ٤٤٦ )

٦١٤ لائحة الترع والجسور . ارتفاق ري .

اختصاص . لجنة الري . محاكم اهلية

الدفع بالاخصاص الجنائي . نظام عام .

## حرف الياء

٦١٧ يمين حاسمة . توجيهها . ساطة القاضي .

( استئناف مصر الاهلية — ٢٦ فبراير  
سنة ٩٢٧ عدد ٧ ص ٦٨٤ نمرة ٤٢٨ )

٦١٨ يمين . مدعى مدنى . شاهد . اثبات

تأجيل الحكم

تقضى اهلى ٣ يناير سنة عدد ٩ و ١٠  
ص ٨٥٩ نمرة ٤٨٣

٦١٥ يمين . اسرائيلى . صيغة . رفض .

نكول .

( بروكسل يلجيكا — اول ابريل سنة  
٩٢٦ عدد ٢ ص ١٦٠ نمرة ١٢٨ )

٦١٦ يمين . اثبات . يمينه . قرائن . تعذر

الاستحصال على كتابة . موانع مادية

موانع أدية .

( تقضى و ابرام فرنسا — ٩ ديسمبر  
سنة ٩٢٤ عدد ٣ ص ٢٧٩ نمرة ٢١٥ )









Bibliotheca Alexandrina



0542599